بذل الماعون

في فضل الطاعون

تصنيف

الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

تحقيق

أحمد عصام عبد القادر الكاتب

دار العاصمة

الرياض

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيآت أعمالنا. من يَهدِهِ اللَّهُ فهو المهتدي، ومن يضللْ فلن تجد له ولياً مرشداً. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فإن التراث الإسلامي - رغم المحاولات الجادة التي تبذل لإحيائه - ما يزال أكثره مخطوطاً، حتى إننا لنجد - إلى هذا اليوم - مكتبات تحتفظ بمخطوطاتها في صناديق خشبية، تمتاز بقدرة فائقة على امتصاص الرطوبة، فلا هي تحفظ في أماكن تصان فيها، ولا هي تفتح ليستفاد منها، ولا هي تفهرس ليتعرف أهل العلم عليها.

ولا شك أن كل باحث قد عانىٰ من حاجته للكثير من المراجع الأمهات، والمصادر الأصول، مما لم يكتب له بعد أن يرىٰ النور. ولا شك أيضاً أن هذه المراجع وهذه المصادر موجودة، بدليل نقل بعض العلماء المتأخرين عنها.

فأنت لو طالعت - مثلاً - كتاب الحافظ ابن حجر «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»، لوجدت العديد من الكتب التي سمعها أو قرأها على شيوخه، لا أثر لها في يومنا هذا، فهي مفقودة، أو في حكمها؛ والحافظ

من رجالات القرن التاسع الهجري، فما يفصلنا عنه قريب من خمس مائة سنة. والسؤال الذي يُفترض أن يُسأل الآن هو: أين ذهبت هذه المصنفات، وكيف يمكن العثور عليها؟.

والباحث حين يقبل على عمل تراثي، وينفض عنه الغبار، ثم يكابد في إخراجه، يكون قد أحيا هذا العمل من جديد، وحفظه إلى ما شاء الله.

ونحن اليوم نقدم لجميع العاملين في ميادين السنّة واللغة والأدب والطب والتاريخ عملاً، يعتبر بحق موسوعة في بابه. فهو قد استوعب كل من تقدمه، ورتّب ونسّق وأضاف وردّ أوائل الأمور على أواخرها، فأصبح ـ بحمد الله ـ مرجعاً ومورداً لكل من جاء بعده.

ولم أجد شيئاً طبع في الطاعون، إلا إشارة إلى كتابين متأخرين لطاشكبرى زاده، ولابن بيرام الثاني. ومع أنني لم أقف عليهما، إلا أنني أستطيع أن أجزم أن كل ما كتب في هذا الموضوع بعد الحافظ، فهو عالة عليه.

وسوف نقدم في هذا الكتاب ـ بعد ترجمة الحافظ ـ شيئاً عن الطاعون كمرض وبائي، وموقف الطب الحديث منه، ثم نعرض لما أُلِّف فيه من الكتب والرسائل، مما هو باللغة العربية، ثم نستعرض موضوعات الكتاب باختصار، وأسباب تصنيفه، ومنهج الحافظ فيه.

والله نسأل أن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأن يأخذ بأيدينا ويهدينا سواء السبيل، إنه حسبنا ونعم الوكيل.

المصنف[1]

اسمه ونشأته:

هو خلاصة الحفاظ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد، الكناني ـ نسبة إلى قبيلة كنانة ـ العسقلاني، المصري، القاهري، الشافعي، المعروف بـ «ابن حجر»؛ وهو لقب لبعض آبائه[2].

ولد سنة (٧٧٣ هـ). ونشأ يتيماً، فقد توفي أبواه وهو صغير، وتربى في كنف وصيِّه الرئيس أبي بكر نور الدين علي الخرّوبي؛ كبير التجار بمصر، وكانت بينه وبين والد الحافظ مودة وصحبة، فلاقىٰ منه عناية ورعاية واهتماماً، فكان يستصحبه معه حين يجاور في مكة[3].

---

(١) هذه ترجمة موجزة للمصنف، فقد ترجمت له بأوسع منها في مقدمة كتاب (عقيدة التوحيد في فتح الباري: ٣٣)؛ وهو الكتاب الذي انتزعت فيه مباحث العقائد من جميع كتابه الكبير «فتح الباري»، محدداً أرقام الأجزاء والصفحات، ملفقاً من ذلك كله كتاباً في العقائد من تصنيف الحافظ. ثم وقفت على ترجمة وافية كافية للدكتور شاكر محمود عبدالمنعم، بعنوان: «ابن حجر ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة»، فوجدته قد أتى بأشياء نفيسة، خصوصاً في مصنفاته، فاستعنت به في عرض مصنفات الحافظ المخطوطة في هذا الكتاب.

(٢) الضوء: ٢/٣٦.

(٣) إنباء الغمر: ١/٣٠٦. لحظ الألحاظ: ٣٢٦.

حفظ القرآن على الصدر السفطي، وهو ابن تسع سنين(١). وحفظ الكثير من الأصول والمختصرات؛ كـ «عمدة الأحكام» لعبدالغني المقدسيّ، و «الحاوي الصغير» للقزويني، و «مختصر» ابن الحاجب في الأصول، و «ملحة الإعراب» للهروي، و «منهج الأصول» للقاضي البيضاوي، و «الألفية» في المصطلح للحافظ العراقي، و «ألفية» ابن مالك في النحو.. وغير ذلك(٢).

وقرأ على مسندي عصره الكثير من الأصول والأمهات؛ وليس أدلّ على ذلك من استعراض كتابه «المجمع المؤسس للمعجم المفهرس»، الذي ذكر فيه كل ما قرأه على شيوخه، أو سمعه عليهم، بالأسانيد إلى مؤلفيها(٣). وحَبّب الله إليه علم الحديث، فنبغ فيه(٤).

---

(١) تبصير المنتبه ـ المقدمة: ٦. الضوء: ٢/٣٦. عقيدة التوحيد ـ المقدمة: ٣٤. ابن حجر: ٧٩.

(٢) المصادر المذكورة.

(٣) ومن ذلك مثلاً: أنه قرأ على أول شيخ ترجم له في «المجمع»؛ وهو الشيخ إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد التنوخي، برهان الدين: «الشاطبية»، و «العقيلية»، و «الخلاصة الألفية في العربية»، و «صحيح البخاري»، والموجود من «مسند عبد بن حُميد»، و «مسند الدارمي»، و «جامع الترمذي»، و «السنن» للنسائي، و «صحيح ابن حبان»، و «الموطأ» لمالك، و «المعجم» لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، و «كتاب اختلاف الحديث» للشافعي، و «اليقين»، و «محاسبة النفس»، و «الشكر»، و «كتاب ذم الملاهي» كلها لابن أبي الدنيا، و «مساوىء الأخلاق» للخرائطي، و «المنتخب الكبير من ذم الكلام» للهروي ـ الجزء الثاني ـ، و «كتاب ذم الغيبة» لأبي الحسين أحمد بن فارس، و «كتاب فضل الصلاة على النبي ﷺ» له أيضاً، و «جزء أبي الجهم»، و «جزء ابن مخلد»، و «جزء بِيْبَى بنت عبدالصمد الهرثمية»، و «جزء لُوَيْن»، و «جزءاً» من حديث أيوب السختياني، و «جزء البطاقة»، والأول من «مشيخة ابن عبدالدائم».. وغير ذلك. (انظر المجمع: ق ٢/أ ـ وما بعدها).

(٤) ابن حجر: ٩١.

أسرتـه:

تزوج الحافظ وهو في الخامسة والعشرين، من «أنس» ابنة القاضي كريم الدين عبدالكريم بن عبدالعزيز؛ ناظر الجيش[1]. وأنجبت منه خمس بنات؛ هن: زين خاتون وفرحة وعالية ورابعة وفاطمة. ثم تزوج من جارية وأنجبت منه محمداً[2].

وكما كانت عادة الكثير من العلماء في الحصول على إجازات لأولادهم من المشايخ، نجد الحافظ يقطع في ذلك شأواً بعيداً، ويهتمّ بأسرته اهتماماً بالغاً، فيستدعي لأولاده العلماء، ويُسمعهم عليهم، مع طلبه علو الإسناد في ذلك، وشواهد هذا في «المجمع المؤسس» كثيرة[3].

ويشاء الله أن يموت ثلاث من بنات الحافظ بالطاعون، فقد ماتت به ابنتاه فاطمة وعالية سنة ٨١٩ هـ، وماتت به ابنته الكبرى زين خاتون سنة ٨٣٣ هـ، وهي حامل[4]. وسنجد عند تعرضنا لسبب تأليف الكتاب تزامناً بين هذين التاريخين وبين تسويد الكتاب وتبييضه.

شيوخـه:

في عام ست وتسعين وسبع مائة، التقى بحافظ العصر زين الدين عبدالرحيم العراقي[5]، فلازمه عشر سنوات، تبلورت خلالها مقاصد الحافظ ابن حجر العلمية، وكان لهذه الملازمة أثرها الواضح في اتجاهه كلية إلى علوم الحديث. وفي اليمن التقى بمجد الدين الشيرازي[6]، فتناول منه

---

(١) إنباء الغمر: ١/٣٩٤. (٢) ابن حجر: ١٠٢ ـ ١٠٦.

(٣) انظر من «المجمع» مثلاً: الأوراق: ١٠/أ، ٢٠/أ، ٢٢/ب، ٢٦/ب، ٥٠/ب، ٥٥/ب، ٩٢/أ ـ نسخة المتحف البريطاني.

(٤) ابن حجر: ١٠٦ ـ نقله عن السخاوي في «الجواهر والدرر».

(٥) هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو الفضل (ت: ٨٠٦ هـ).

(٦) هو مجدالدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر الشيرازي الفيروزآبادي (ت: ٨١٧ هـ).

بعض «القاموس في اللغة». ولازم الشيخ سراج الدين البلقيني[1]، فأذن له، وأذن له بعد إذنه الحافظ العراقي[2].

قال السخاوي: «واجتمع له من الشيوخ المشار إليهم، والمعول في المشكلات عليهم، ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره، لأن كل واحد منهم كان متبحراً في علمه، ورأساً في فنه الذي اشتهر به لا يلحق. فالتنوخيّ[3] في معرفة القراءات وعلو سنده فيها، والعراقيّ في معرفة علوم الحديث ومتعلقاته، والهيثميّ[4] في حفظ المتون واستحضارها، والبلقيني في سعة الحفظ وكثرة الاطلاع، وابن الملقن[5] في كثرة التصانيف، والمجد الفيروزآبادي في حفظ اللغة واطلاعه عليها، والغماري[6] في معرفة العربية ومتعلقاتها، وكذا المحب ابن هشام[7]، كان حسن التصرف فيها لوفور ذكائه. .»[8].

وقد أحصيت عدة شيوخه ـ حسب إيرادهم في «المجمع المؤسس» ـ فوجدتهم ست مائة وخمسة شيوخ، بما في ذلك الذين أجازوا له عموماً،

(١) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني، أبو حفص (ت: ٨٠٥ هـ).
(٢) مقدمة التبصير: ٧ ـ ٨. مقدمة عقيدة التوحيد: ٣٥ ـ ٣٦.
(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن عبدالواحد، برهان الدين، الشامي الضرير (ت: ٨٠٠ هـ).
(٤) هو علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن، نورالدين، الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ). ومن طرائف ما حدث بينه وبين الحافظ، ما ذكره في ترجمته في (المجمع: ق ٥٢/أ ـ ب ـ نسخة المتحف)، قال: «وكان يودني كثيراً، ويعينني عند الشيخ ـ يعني العراقي ـ، وبلغه أنني تتبعت أوهامه في «مجمع الزوائد»، فعاتبني، فتركت ذلك إلى الآن، واستمرَّ على المحبة والمودة».
(٥) هو عمر بن علي بن أحمد بن الملقن، سراج الدين (ت: ٨٠٤ هـ).
(٦) هو محمد بن محمد بن علي بن عبدالرزاق الغماري المالكي المصري (ت: ٨٠٢ هـ).
(٧) هو محمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام، محب الدين (ت: ٧٩٩ هـ).
(٨) الضوء: ٢/٣٧ ـ ٣٨.

ولم يعول الحافظ على إجازتهم، وعدتهم خمسة وثمانون شيخاً. ثم وجدت في آخر النسخة المحفوظة في المتحف البريطاني ما نصه: «جملة المشايخ في المجمع جميعه سبع مائة واثنين وأربعين ـ كذا ـ شيخاً»، ولم أعد إلى عدهم ثانية.

وفاتـه:

وفي شهر ذي القعدة، من سنة ٨٥٢ هـ، حصل للحافظ إسهال مع رمي دم، واستمر به ذلك إلى أن توفاه الله إليه، بُعَيْد صلاة العشاء الآخرة، من ليلة السبت المسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة. وصُلّي عليه قبيل صلاة الظهر، بمصلى المؤمنين بالرميلة، خارج القاهرة. وكان ممن حمل نعشه السلطان فمن دونه من الرؤساء والعلماء. وكان دفنه بالقرب من الإمام الليث بن سعد[1]، تغمدهما الله برحمته الواسعة.

وذكر ابن فهد[2] أن قاضي القضاة سعد الدين ابن الديري الحنفي، عادَهُ في أواخر مرضه بأيام يسيرة، وسأله عن حاله، فأنشد الحافظ أربعة أبيات من قصيدة لأبي القاسم الزمخشري، يقول فيها:

قَرُبَ الرحيلُ إلى ديارِ الآخرة ... فاجعلْ إلٰهي خيرَ عمري آخرهْ
وارحمْ مَبيتي في القبورِ ووَحْدتي ... وارحمْ عِظامي حين تبقىٰ ناخِرهْ
فأنا المُسَيْكينُ الذي أيامُهُ ... ولَّتْ بأوزارٍ غَدَتْ متواترهْ
فلئنْ رحِمتَ فأنت أكرمُ راحمٍ ... فبحارُ جُودِكَ يا إلٰهي زاخرهْ

مصنفاته المخطوطة:

لقد ذكرت العديد من تصانيفه في مقدمة «عقيدة التوحيد»؛ الذي لفقته من كتابه «فتح الباري» كما أشرت. ثم وقفت على كتاب الأستاذ

---

(١) لحظ الألحاظ: ٣٨١. مقدمة عقيدة التوحيد: ٤٦. ووجدت في آخر نسخة المكتبة الظاهرية من كتابنا هذا، أنه «دفن بالقرافة بالقرب من الشافعي».

(٢) أيضاً: ٣٨١.

شاكر محمود عبدالمنعم «ابن حجر»، فوجدته قد وصف مصنفاته وصفاً لم يسبق إليه[1]، فلم أرَ كبير فائدة من إعادة ذكرها، ولكن سأسلك في ذلك مسلكاً وسطاً؛ وهو أن أذكر من هذه المصنفات ما هو مخطوط، مستبعداً كل ما طبع، حريصاً على أن يكون لهذا المخطوط وجود في مكتبات العالم. وغايتي من هذا كله أن يقبل الباحثون على إخراج هذه المصنفات إلى عالم النور، لتتم بها الفائدة، والله المستعان:

١ ــ إتحاف المهرة بأطراف العشرة:

والعشرة هي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وجامع الدارمي، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، ومستخرج أبي عوانة، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وصحيح ابن خزيمة. وقد زاد صحيح ابن خزيمة على العدد، لأنه لم يوجد منه إلا قدر ربعه.

منه نسخة في السليمانية بإستانبول، في ست مجلدات؛ الخمس الأولى منها بخط تلميذه السخاوي، والسادس بخط ابن حجر، تحت الأرقام: **٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤**. وعنها صورة في جامعة الكويت (فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الكويت: **٢/١٨٣ - ١٨٥**). ومنه نسخة في جامعة ليدن، وأخرى في الآصفية (شاكر: **٤١٠ - ٤١١**).

٢ ــ الأسئلة الواردة عن الأسئلة الوافدة: دار الكتب المصرية مجموع ب **٢٣٣١٤** [ق ٨٧ ب - وما بعدها] (شاكر: **٦٦٠**).

٣ ــ الأحاديث الموضوعة الواردة في (مصابيح السنة للبغوي): تيمورية **٣٥٩** (شاكر: **٢٩٦**).

---

(١) وسوف أستعين بما أورده من أماكن وجود هذه المصنفات، وأضيف بعض ما التقطته من ذلك، وسأرمز لكتابه برمز «شاكر».

٤ ـ **الأحاديث الواردة في القُلّتين**: الأحمدية بحلب مجموع ٢٤٧ [٨٧٥ هـ، بخط يوسف بن شاهين سبط ابن حجر] (منتخب من مجاميع الأحمدية: عندي).

٥ ـ **أسباب نزول القرآن**: جامعة القرويين بفاس ٣٩، ي ٢٥٨ [٨٨٩ هـ]، ولا يوجد غيرها (شاكر: ٢٨٢ - ٢٨٣).

٦ ـ **أسئلة منقولة من خط ابن حجر والجواب عليها**: دار الكتب المصرية مجموع ٢٥٦٦ ب [٨٨ صفحة] (شاكر: ٦٥٧).

٧ ـ **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**: أفرده من «إتحاف المهرة»: داماد إبراهيم ٢٥٥ [٨٣٦ هـ]، أيضاً داماد إبراهيم ٢٥٦ [٨٣٨ هـ] (شاكر: ٤١٢. سزكين: أول/ ٣/٢١٩ - ولم يذكر غيرهما). محمودية ٢٣٢ حديث [٥٥٢ صفحة] (منتخب كحالة: ١٤١).

٨ ـ **الإعلام بمن ولي مصر في الإسلام**: أكسفورد في ثلاث مجلدات (تاريخ آداب اللغة لزيدان: ٣/١٧٦، شاكر: ٦٠١).

٩ ـ **الأمالي الحلبية**: المكتبة البلدية بالإسكندرية ٢٠٢٠ [٢٠ ورقة، ٨٣٦ هـ، بخط عمر النصيبي، رواية عن المؤلف] (شاكر ٦٦٥، وانظر: ٦٦٦). قطعة في الظاهرية ٢٣٤ [ق ٢٧١ - ٢٧٢، الجزء الخامس والخمسون بعد المائة] (منتخب الألباني: ٤٣).

١٠ - **الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع**: الأوقاف العامة ببغداد ٢٣١٧٤/٥ مجاميع [٥٦ ورقة، ١١٠٨ هـ، بخط سلطان بن ناصر عن نسخة بخط المؤلف]. دار الكتب المصرية ١١٧٥ ب حديث. تيمورية ٨٧، ٥٧. أزهرية ٥٢ مجاميع. شستربتي ٢/٤٣٨٤ (شاكر: ٤٠٠).

١١ - **انتقاض الاعتراض**: ظاهرية ٩٩ حديث [٢٤٠ ورقة، القرن الحادي عشر الهجري] (سزكين: أول /١/ ٢٣٦ - ولم يذكر غيرها)،

شستر بتي ٤٨٩٢. تيمورية ٣٦٣ [٨١٦ صفحة، ١٣٢٣ هـ، بخط محمد بن هاشم الخطيب القادري] (شاكر: ٣٦٠ - ٣٦٢).

١٢ ـ **الإيثار بمعرفة رواة الآثار [الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني]**: دار الكتب المصرية ٢٤١، ١٥٦ مصطلح، وهذه الثانية بخط المؤلف (شاكر: ٥٣٤ - ٥٣٥).

١٣ ـ **البسط المبثوث في خبر البرغوث**: مكتبة جامعة ليدن (شاكر: ٦٥٤، عن فهرس المكتبة: ص ٥٠٠).

١٤ ـ **تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة (ويعرف بالمعجم المفهرس، وهو غير المجمع المؤسس)**: دار الكتب المصرية ٨٢ مصطلح [١٨٥ ورقة، ٨٥٤ هـ] (شاكر: ٤٦٧). ظاهرية - قطعة بعنوان: فهرست فهرست الكتب من مرويات الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر - عام ٤٨٠٧ [ق ١١١ - ١٢٤] (الألباني: ٤٤ - وقال في الهامش: وفهرست ابن حجر هذا، كان من جملة الكتب التي أوقفها ابن عبدالهادي، وذكره في «فهرسه: ٨/١»).

١٥ ـ **تجريد الوافي بالوفيات (للصفدي)**: فيض الله ١٤١٣ [٢٦٩ ورقة، ٨٦٢ هـ، بخط محمد بن فهد المكي] (شاكر: ٥٩٨).

١٦ ـ **تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العلية**: ظاهرية ٤٢٠ (فهرس المكتبة العمومية بدمشق: ٢٧ - بعنوان شرح الأربعين لابن حجر؛ شاكر: ٤٠٤ - ٤٠٥).

١٧ ـ **ترجمة ابن تيمية**: دار الكتب المصرية مجموع ٢٠٥٤٥ ب [ق ٢٣ - ٣١]. مكتبة الأوقاف العامة ببغداد مجموع ٦٠١٩ [١٣ ورقة - كتب عليها: هذه ترجمة ابن تيمية، نقلت من تاريخ ابن حجر. وعليها تملكان: أحدهما باسم محمد أمين السويدي، والثاني باسم نعمان الآلوسي] (شاكر: ٥٥٤ - ٥٥٥).

١٨ ــ تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس: يكي جامع ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، وعنها صور في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٠٩٩. داماد زاده عمومي ٣٩٣ (شاكر: ٣٧٩ - ٣٨٠). المكتبة السعيدية بالهند [٨٣٩ هـ، بخط المؤلف]. السعيدية أيضاً [١١١٩ هـ] (انظر التقرير الصادر عن معهد المخطوطات بعنوان: المخطوطات العربية في الهند، إعداد الأستاذ عصام الشنطي: ٢٥، ٢٧).

١٩ - تسمية من عرف ممن أبهم في العمدة (أي عمدة الأحكام لعبدالغني المقدسي): أزهرية مجاميع ١٠٩ [ق ١١٣ - ١٢٨/أ، ٩٠٦ هـ، بخط عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن فهد المكي] (شاكر: ٥٤٧).

٢٠ ــ تعليق من تاريخ ابن عساكر: دار الكتب المصرية مجموع ٥٢٢ تاريخ [٤٤ ورقة، بخط المؤلف] (شاكر: ٥٩٤ - ٥٩٥).

٢١ ــ تلخيص الترغيب والترهيب للمنذري: مكتبة الأمانة بمدارس بالهند [وهي بخط المؤلف، طالع فيها محمد مرتضى الزبيدي] (تقرير معهد المخطوطات عن المخطوطات العربية بالهند: ٣٢).

٢٢ ــ جزء في أحداث الجمعة بمدرسة ابن سويد بمصر: أزهرية مجموع ١٠٩ [ق ٥١/أ - ٥٣/أ، ٩٠٦ هـ، بخط عبدالعزيز بن فهد المكي - انظر رقم (١٩)] (شاكر: ٤٤٣).

٢٣ ــ جواب سؤال فيمن عاش بعد الموت: أسعد أفندي (دفتر كتبخانة أسعد أفندي: ٧٠). دار الكتب المصرية مجموع ١٥٥٩ حديث [ق ٧٠ - وما بعدها، نقلت من خط المؤلف]. ظاهرية مجموع ٢٨٤ [ق ١٧ - ١٩] (شاكر: ٦٥٧ - ٦٥٨. منتخب الألباني: ٤٣).

٢٤ ــ حواش على تلخيص مستدرك الحاكم للذهبي: الخزانة العامة بالرباط: ١٧٧ ف (شاكر: ٣٣٦).

٢٥ ــ ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: دار الكتب المصرية ٦٤٩ تاريخ ـ تيمورية [٢٢٢ صفحة، بخط المؤلف] (شاكر: ٥٧٨، وانظر بتفصيل: الدراسة التي أعدها الأستاذ محمد كمال الدين عزالدين عن هذه النسخة في مجلة معهد المخطوطات العربية: مجلد ٢٨/٥٦٥ ـ ٥٧٥).

٢٦ــ ردع المجرم في الذب عن عرض المسلم: تيمورية ٤٢٩ [بخط سبطه يوسف بن شاهين]. تيمورية أيضاً ١٧٥ مجاميع ـ تيمور (شاكر: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

٢٧ ــ رسالة في مصطلحات أهل الحديث: دار الكتب المصرية ١٢٦ مجاميع ـ تيمور [في ثلاث صفحات] (شاكر: ٢٩٩).

٢٨ ــ زيادات بعض الموطآت على بعض: أزهرية ١٠٩ مجاميع [ق ١٠٧ ـ ١٢٢، ٩٠٦ هـ، بخط عبدالعزيز الهاشمي] (شاكر: ٤٢٥).

٢٩ ــ شرح الترمذي: شهيد علي ١٦/٥٦، بعنوان: «أحاديث عن الترمذي» [ق ١١١ ـ ١١٢، بخط المؤلف]. عنها صورة في معهد المخطوطات بمصر (شاكر: ٣٢٧، ٣٩٥، فهرس المخطوطات المصورة: ٥٣/١).

٣٠ ــ طرق حديث أنس: «إذا لقيت أحداً من أمتي فسلّم عليه يطل عمرك»: ظاهرية مجموع ٢٨٤ حديث [ق ١٩ ـ ٢٣] (شاكر: ٣٥٥، منتخب الألباني: ٤٤).

٣١ ــ طرق حديث الغسل يوم الجمعة: أزهرية ١٠٩ مجاميع [ق ١٢٩ ـ ١٥٥] (شاكر: ٣٥٠).

٣٢ ــ طرق حديث: «ماء زمزم لما شرب له»: دار الكتب المصرية مجموع ١٤٤ (شاكر: ٣٤٣ ـ ٣٤٦).

٣٣ ــ **طرق حديث: «من بنىٰ لله مسجداً»**: أزهرية ١٠٩ مجاميع [ق ٣٧ ـ ٥١] (شاكر: ٣٥٠).

٣٤ــ **عجب الدهر في فتاوىٰ شهر**: أيا صوفيا (دفتر كتبخانة أيا صوفيا: ٩٤، شاكر: ٤٥٢).

٣٥ ــ **العشاريات**: تيمورية ١٨٩ حديث. تيمورية أيضاً ٣٩٩ حديث (شاكر: ٣٩٢).

٣٦ ــ **الغنية في الرؤية**: تيمورية ١٤٦ حديث تيمور [٨ ورقات، ٩٠٦ هـ، بخط عبدالعزيز بن فهد المكي بمنزله بمكة] (شاكر: ٤٥٣ ـ ٤٥٦)، وهي تتعلق برؤية الرسول ﷺ ربه ليلة الإسراء، بين المثبتين للرؤية والنافين لها.

٣٧ ــ **[فتوىٰ في التراجم]**: أصفية بحيدر آباد ٤٤ مجاميع، بعنوان: «سؤال إلى العلماء عن المؤرخ الذي يذكر تراجم الناس على ما يعلم منها من خير وشر، وإجابة العلماء عليها وأولهم ابن حجر». وعنها صورة في معهد المخطوطات العربية بمصر تحت رقم ف ٣١٨٢ (شاكر: ٦٥٩).

٣٨ ــ **كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر**: دار الكتب المصرية ١٤٤ مجاميع [ق ٨٤ ـ ٩٤] (شاكر: ٤٤٥).

٣٩ ـ **ما ورد من الرواية في البداية والنهاية**: دار الكتب المصرية ٥٢٢ تاريخ [٧٧ ورقة، بخط المؤلف]، وقد يرد بعنوان: «تلخيص البداية والنهاية» كما في الكشف: ١٢٨، أو بعنوان: «البداية والنهاية» كما في الهدية ١/١٢٩ (شاكر: ٥٨٨ ـ ٥٨٩).

٤٠ ــ **المائة العشارية (وهي مائة حديث عشارية الإسناد)**: تيمورية ٤٤٠ حديث؛ عليها إجازتان: إحداهما مؤرخة بسنة ٨٢٨ هـ، والثانية بسنة ٨٨٧ هـ (شاكر: ٣٩٣).

٤١ ــ المتمتع [في المناسك]: كوبريلي ١٥٩١/٧ [ق ١٤٢ ـ ١٤٧، بخط السخاوي؛ بعنوان: «التتبع لصفة التمتع»]. كوبريلي أيضاً ١٥٩١/٦ [ق ١٣٤ ـ ١٤١؛ بعنوان: «المتمتع في مناسك المتمتع»]. وعن النسختين صور في معهد المخطوطات بمصر، تحت الأرقام: ١١٥ مصطلح، ٥١٠ مصطلح (شاكر: ٤٤٨).

٤٢ ــ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: أزهرية ٨٧٨/١٣٦٠ مصطلح الحديث [١٦٢ورقة، بخط المؤلف، عليها كثير من التقييدات والضروب والاستدراكات]. أزهرية أيضاً ٩٣٤ [٧٣٣ صفحة، ٥٤٤ صفحة، ١٩٥١ م، بخط حديث، نسخها محمد قناوي محمد لذمة المكتبة الأزهرية عن نسخة دار الكتب]. دار الكتب المصرية ٧٥ مصطلح الحديث [٤٦٢ صفحة، ٨٥٩ هـ]. الحرم الشريف ١٦ [٢٨٧ ورقة، ٨٧٧ هـ، روجعت على نسخة المصنف في جامع الشيخ إبراهيم باشا]. الأحمدية بحلب ٣٤٥ [١٩٥ ورقة، ١٨٠ ورقة، كتبت في القرن التاسع ـ كذا ذكر الأستاذ شاكر ولم أجد عليها ما يفيد ذلك]. مراد ملا ٦٠٣ [٨١٦ هـ، بخط المؤلف، فهو المسودة في الغالب]. العثمانية بحلب ٢٤١ [٣٩٥ صفحة، ٨٩٥ هـ، وهي منقولة من النسخة المحفوظة بدار الكتب كما يظهر]. المتحف البريطاني ٥٠ [١٠٠ ورقة، ١١٠٤ هـ، بخط محمد بن شعبان بن محمد الشهير بابن الكيال]. (شاكر: ٤٧٥ ـ ٤٨٠، ولم يذكر الأستاذ شاكر نسخة المتحف البريطاني ولا نسخة المكتبة العثمانية).

٤٣ ــ المشيخة الباسمة للقِبابي وفاطمة (يعني: عبدالرحمن بن عمر ت: ٨٣٨ هـ، وفاطمة بنت خليل المقدسية ت: ٨٣٨ هـ): مكتبة دار الخطيب بالقدس ف ٢٢ [٣٠ ورقة، بخط محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي]، وعنها صورة في معهد المخطوطات بمصر رقم ١٢٢٧ (شاكر: ٤٩٥ ـ ٤٩٧).

٤٤ ـ **المعجم للحرة مريم (أو معجم الشيخة مريم؛ وهي بنت الأذرعي ت ٨٠٥ هـ)**: دار الكتب المصرية ١٤٢١ حديث [٨٠ ورقة، ٨٧٣ هـ، بخط سبطه يوسف بن شاهين] (شاكر: ٤٩٤).

٤٥ ـ **المنتقى من مغازي الواقدي**: دار الكتب المصرية ٥٢٢ تاريخ [ق ٨٣ ـ ١٥٠، بخط المؤلف] (شاكر: ٥٩٢ ـ ٥٩٣) وانظر (بروكلمان: ١٧/٣ ـ المعربة).

٤٦ ـ **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار (يعني «أذكار» النووي)**: أزهرية ١٠٣ حديث [قطعة]. تيمورية ١٧٥ حديث [قطعة]. الخزانة الملكية بالرباط ١١٤ ف [١٩٠ ورقة]، وعن هذه الأخيرة صورة في معهد المخطوطات بمصر (شاكر: ٣٧٧ ـ ٣٧٨). المحمودية بالمدينة المنورة ١١٧ حديث [٨٤٣ هـ] (منتخب كحالة: ١٣٦). السعيدية بمدراس بالهند [٨٤٨ هـ، وعليها تصحيحات بخط المؤلف، كتبها محمد بن محمد بن علي الخطيب] (تقرير معهد المخطوطات عن المخطوطات العربية بالهند، إعداد الأستاذ عصام الشنطي: ٢٦). وقد بلغ الحافظ بالكتاب أول باب الاستئذان، من كتاب السلام والاستئذان، قال ابن علان في الفتوحات الربانية: ٣٧١/٥: «قال الحافظ: وقد روينا الاستئذان من جهة النظر من جهات كثيرة. وتوفي الحافظ ابن حجر رحمه الله قبل بيان ذلك، وفي هذا المحل وقف تحرير أماليه، فتغمده الله برحمته..». والمعروف أن ابن علان كان يذكر تخريجات الحافظ نقلاً من نسخة كانت عنده، في «فتوحاته» باطراد إلى هذا الموضع. وقد أتم تخريج الأذكار تلميذه السخاوي (الرسالة المستطرفة: ١٨٧)، وإنما وقفت على المكان الذي وصل إليه الحافظ بالتتبع في «الفتوحات».

٤٧ ـ **نزهة الألباب في الألقاب (= ألقاب الرواة)**: دار الكتب المصرية ١٦٦. دار الكتب أيضاً ٣٣٦ مصطلح [بخط المؤلف وعليها توقيع السخاوي وتوقيع الخيضري وغيرهما من تلاميذه، باسم: «كتاب

الألقاب»]. فيض الله ١٥٤٨. وعن النسختين الأخيرتين صورتان في معهد المخطوطات بمصر. مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ٩٧٢/٢ مجاميع [١٠٤ ورقات، ١٢٠٥ هـ، بخط إبراهيم الحسيني]، وعنها مصورة في مكتبة المجمع العلمي العراقي ٤٤٦/م (شاكر: ٥٤١ ـ ٥٤٣)، وقد طُبع مؤخراً.

٤٨ ـ **نزهة الناظر السامع في طرق حديث: «الصائم المجامع»**: أزهرية مجموع ١٠٩ مصطلح الحديث [٩٠٦ هـ، نسخه عبدالعزيز بن عمر بن فهد المكي عن نسخة بخط المؤلف] (شاكر: ٣٤٦).

٤٩ ـ **النكت على (تنقيح الزركشي على البخاري)**: كوبريلي ١٥٩١/٤ [ق ١٧٧ ـ ١٠٥ ب، ٨٧٣ هـ بخط تلميذه محمد بن محمد السعدي، بعنوان: «حواش على شرح البخاري للزركشي»] (شاكر: ٣٢٤. سزكين: أول ٢٣٢/١). أزهرية (١٠٩ مصطلح الحديث [ق ١٥٥ ـ ١٦٩، ٩٠٦ هـ، بخط عبدالعزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي المكي، عن النسخة التي جردها السخاوي من تعليقات ابن حجر على تنقيح الزركشي]. وعن الأولى مصورة في معهد المخطوطات بمصر تحت الرقم ٢٥٨ (شاكر: ٣٢٥).

٥٠ ـ **هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة**: حميدية كتبخانة عمومي ٤١٠ (شاكر: ٣٩٤). ومنه نسختان في الجامعة الإسلامية تحت الأرقام ٧١٦، ١٥٠٣، مصورتان من مكتبة إحياء المعارف العثمانية وأحمد الثالث.

٥١ ـ **الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف**: دار الكتب ٢٣٣١٤ ب [ق ٤٤/ب ـ ٧٨/ب، منقولة من نسخة بخط المؤلف. قال ناسخها: وعليها ـ أي على المنقول منها ـ ما صورته: «علقه الفقير أحمد بن علي بن حجر، في ثلاثة أيام، من أول ذي الحجة، سنة ثلاث/.../ وثمان مائة، بحلب حرسها الله»] (شاكر: ٣٦٧).

وقد بلغ عدد كتب الحافظ، حسب إحصاء الأستاذ شاكر (٢٨٢) كتاباً، بين رسالة في ورقة وكتاب في مجلدات. وقد طبع القليل منها طبعات علمية محققة، وطبع بعضها طبعات تعج بالأخطاء، والكثير منها لا نعرف شيئاً عن مصيرها، رغم أن الظن يغلب على وجودها، فنسأل الله تبارك وتعالى أن يهيء لهذه الأعمال همماً تخرجها إلى عالم النور، إخراجاً لائقاً بمكانتها العلمية، فتقرَّ بها عينُهُ، ويزداد بها أجره، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

موضوع الكتاب

١ ــ مرض الطاعون:

لا بد لنا ـ ونحن نقدم بين يدي كتاب في الطاعون ـ من التعريف بهذا المرض الخطير، الذي كان إذا هجم «عمّ البلاد، وغمّ النفوس وأذاب الأكباد. . وتقدم بعساكر المنايا، ودهم بكبائر الرزايا، وألقى الرعب في قلوب البرايا، وأبقى في صدورهم البلايا. . إن دخل بيتاً كان آخر أهله خروجاً، وإن عدل إلى فناء أجج نار الفناء تأجيجاً. فقصم عند ذلك الآمال، وكثرت لديه الأعمال»(١). ولا شك أن كل واحد منا، يريد أن يعرف شيئاً عن هذا المرض، وعن أسبابه، وأعراضه، وعلاجه، وموقف الطب الحديث منه.

يقول الأستاذ يوسف خياط: «الطاعون مرض وبائي بسبب باسيل الطاعون، يصيب الفئران، وتنقله البراغيث إلى فئران أخرى، وإلى الإنسان»(٢).

وفي الموسوعة البريطانية: «الطاعون مصطلح كان يطلق قديماً على أي مرض واسع الانتشار، مسبباً الموت الجماعي، لكنه الآن محصور في حمّى معدية من نوع خاص تسببه البكتريا العَصَوية Pasteurella pestis التي

---

(١) انظر من هذا الكتاب ق ١١١/ب، وما نقلناه هو من كلام القاضي صلاح الدين الصفدي.

(٢) معجم المصطلحات العلمية والفنية: ٤١٥.

ينقلها برغوث الفئران. وهو في أصله يصيب القوارض، ولكن الوبـاء في الإنسان ينشأ من جراء الاتصال ببراغيث القوارض المصابة»[1].

وينقـل الحافظ في هـذا الكتاب عن أبي الـوليـد البـاجي تعـريفـه للطاعون، فيقول: «هو مرض يعم الكثير من الناس، في جهة من الجهات، بخلاف المعتاد من أمراض الناس، ويكون مرضهم واحداً، بخلاف بقيـة الأوقات، فتكون الأمراض مختلفة»[2].

والطاعون ثلاثة أنواع، أو بتعبير علمي: ثلاثة أشكال سريرية:

الأول: هو الطاعون اللمفاوي الورمي (الدَّبل):

ويتميز بتورم العقد اللمفاوية؛ وهو المراد بقول ابن سينا في وصف الطاعون: «مادة سمية تحدث ورماً قتـالاً، يحدث في المـواضع الـرخوة والمغابن من البدن، وأغلب ما يكون تحت الإبط..»[3].

ويشكل هذا النوع حوالي ثلاثة أرباع حالات الطاعون. وهو يبدأ ـ في العادة ـ برعشة، ثم قيء، فصداع، فدوار، فحساسية ضد الضوء، وألم في الظهر والأطراف، وأرق، وفتور في الشعور، أو هذيان. وترتفع درجة الحرارة بسرعة إلى (٤٠°) س، وربمـا أكثـر. ويتكـرر هبـوطهـا درجتين أو ثلاث درجات في اليوم الثاني أو الثالث، مع انهيار ملحوظ.

ومن المعتـاد أن يصاب المـريض بالإمسـاك، أما الإسهـال فعلامـة خطيرة، وإنذار بالموت. وأوضح العلامات المميزة للمرض، البروز المبكر للعقد اللمفاوية التي تتوزع عادة في أصل الفخذ والإبط.

---

(١) انظر الموسوعة البريطانية:

Encyclopaedia Britannica: VIII, **20 - 21,** Plagne.

وقد وجدت فيها كلاماً مختصراً وجيداً عن الطاعون، فأوعزت إلى أخي وصديقي الأستاذ الفاضل «عبدالرحيم مصلح» بترجمته، فتفضل مشكوراً. وكل ما سأذكره في هذا الفصل عن الطاعون، فهو من هذا الموضع من الموسوعة.

(٢) ق ١١/أ.

(٣) انظر من هذا الكتاب: ق ١٢/ب.

الثاني: هو الطاعون الرئوي:

وتصاب فيه الرئتان على نطاق واسع، ويبدأ بالتهاب شعبي رئوي، ثم يتبعه فوراً استسقاء الرئتين؛ أي امتلاؤهما بالسائل، وتحدث الوفاة خلال ثلاثة أيام أو أربعة.

الثالث: هو طاعون تعفّن الدم:

وتغزو فيه البكتريا تيار الدم، فتحدث الوفاة قبل أن يتمكن الشكل اللمفاوي أو الرئوي من الظهور، وقد تحدث الوفاة خلال أربع وعشرين ساعة. ومن أعراضه انهيار الجسد وتلف الدماغ.

ونحن نجد في أوصاف القدماء لهذا المرض ما يشير إلى وقوع الأنواع الثلاثة، لكنهم كانوا يمزجون فيما بينها. وحول النوع الأخير يدور كلام ابن سينا حيث يقول: «وسببه دم رديء مائل إلى العفونة والفساد، يستحيل إلى جوهر سميّ يفسد العضو ويغيّر ما يليه، ويؤدّي إلى القلب كيفية رديئة، فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان...»[1].

وغالب إصابات الطاعون هي من النوع الأول، أما الثاني والثالث فالإصابة بهما مميتة إلا إذا بودر بالمعالجة. وفترة حضانة المرض في العادة، من ثلاثة أيام إلى ستة، وقد تقل فتصل إلى ست وثلاثين ساعة، أو تمتد فتصل إلى عشرة أيام، وغالباً ما تكون البداية مفاجئة.

إن الطاعون أصلاً مرض من أمراض القوارض، ويدخل الإنسان في دورته عرضاً. وانتشار الداء بين القوارض المنزلية التي تعيش بين السكان، يهيء ظروفاً مناسبة لتفشّي الطاعون البشري، فعندما تُنقِص إحدى فورات الوباء من أعداد القوارض، فإن البراغيث التي كانت تتطفّل على الحيوانات التي ماتت، تفشل في إيجاد قارض جديد يعيلها، فتبدأ بغزو الإنسان،

(١) ق: ١٢/ب.

وتكون الحالات المبكرة متفرقة وقليلة، لكنها تحت ظروف مناسبة تنتشر بين أكبر نسبة ممكنة من البشر.

ويمكن معالجة هذا المرض بالمضادات الحيوية ومركبات السلفا [الكبريتات] في المقام الأول، وغالب الأمراض الفطرية تعالج بهذه المركبات[1].

وتجرى محاولات لمنع انتشار وباء الطاعون، باتخاذ إجراءات النظافة الصحية المناسبة، وأول ما توجه هذه الإجراءات تجاه حاملي المرض والقوارض، كما تبذل مجهودات لتعزيز المناعة الفردية، وعزل المرضى، والحذر الشديد عند تناول أية مواد ناقلة للعدوى.

ولم تقتصر الإصابات بالطاعون على العالم الإسلامي، إنما شملت سائر أنحاء العالم. فالطاعون الكائن في القرن التاسع الهجري، والذي بلغ ذروته في سنة ٨٣٣ هـ، أصاب أوربا آنذاك بالهلع، حتى أطلق عليه الموت الأسود Black Death، وكانت بعض إصاباته لمفاوية وبعضها رئوية. كان ذلك في القرن الرابع عشر الميلادي، بلغ عدد الوفيات في مناطق من أوربا أكثر من ثلثي السكان، حتى شمل ثلاثة أرباعهم في فورة الطاعون الأولى. وتشير الإحصاءات إلى أن ربع سكان أوربا ـ أي حوالي خمس وعشرين مليون نسمة ـ قد ماتوا من الطاعون في ذروة الوباء.

وفي أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، عم الطاعون جميع أنحاء العالم، منطلقاً من موانىء الصين الجنوبية، وأسفرت النتائج عن وفاة ما يزيد على عشرة ملايين شخص، كما جاء في «الموسوعة البريطانية».

٢ ـ مسألة العدوى:

تعترضنا ـ ونحن نوغل في الكتاب ـ قضية من الأهمية بحيث تستحق منا وقفة قصيرة، وهي قضية العدوى، وما يتبعها من الحجر الصحي وغيره.

(١) وانظر أيضاً: معجم المصطلحات العلمية: ٣٢٤.

ويعرض الحافظ لمسألة العدوى بالمناقشة ـ بتفصيل ـ في الفصل الثاني من الباب الرابع، تحت عنوان: «ذكر ما اعتل به من أجاز الفرار ـ يعني من الطاعون ـ والجواب عن شبهته»، ثم يعرض لها بإجمال في آخر الفصل الثالث من الباب الخامس، ويلخص هناك المذاهب التي تحصلت لديه حول العدوى.

والذي دعانا إلى هذه الوقفة، ترجيح الحافظ ابن حجر للرأي القائل بنفي العدوى أصلاً[1]، وأن ما يُتَصور أنه تم بطريق العدوى، إنما هو من خلق الله فيه ابتداءً، غيرُ منتقل من المصاب بالمرض. وأن هذا الرأي هو الموافق للنصوص الواردة في ذلك،من مثل قوله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة. .» الحديث، وقوله ﷺ: «لا يُعدي شيءٌ شيئاً»، وقوله ـ لمن أثبت العدوى ـ: «فمن أعدى الأول».

وورد ـ بالمقال ـ أحاديث يفهم منها إثبات العدوى، كحديث: «لا يُورِد مُمْرِضٌ على مُصِحّ»، وحديث: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تقدموا عليها. .»، وحديث: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفِرَّ من المجذوم فِرَارَك من الأسد»، وحديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال: (كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: أن قد بايعناك فارجع). . وغير ذلك من الأحاديث. . وسيتعرض الحافظ لكل هذه الأدلة.

وهذه النصوص ظاهرها التعارض، ولكن لا تعارض في حقيقة الأمر، وقد أدلى العلماء في ذلك بما يزيل هذا التعارض، فقال ابن الصلاح: «وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضه. ثم قال: قد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب»[2].

---

(١) انظر ق: ١٠٠/ب.

(٢) ق: ٨٤/أ ـ ب.

وقال البيهقي: «قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوىٰ»، ولكنه أراد به على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية، من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى، وقد يجعل ـ بمشيئته ـ مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب، سبباً لحدوث ذلك.. وكل ذلك بتقدير الله تعالى»(١).

فالعدوىٰ إذن حاصلة، ولكنها بتقدير الله، وهذا أمر ينبغي أن لا يختلف فيه اثنان، وهو الحق الذي يوفّق بين سائر الأدلة، ولا يغير منه تطور العلم واكتشاف الجراثيم والبكتريا الناقلة للأمراض شيئاً، لأن هذه الجراثيم إنما تعمل أيضاً بتقدير الله، والله يسلّطها على من يشاء.

ومن واجبنا ـ كمسلمين ـ أن لا نلقي بأنفسنا إلى التهلكة، وأن نأخذ بالأسباب، ونتقي بما يحفظنا أصلاً من هذه الأمراض، من لقاح وتطعيم وكشف صحي وما شابه ذلك. وأن نعتني بنظافة أفنيتنا، ونطهرها من الهوامّ والحشرات مما يمكن أن يُنقل المرض عن طريقه. ثم إذا وقع المرض بعد ذلك، أن نصبر ونحتسب ونتوكل على الله، ونسلّم بالمقدور، ونلتمس الدواء، فإن الله قد جعل لكل داء دواء، كما سيأتي في كلام الحافظ.

ومما يتفرع على ذلك مسألة «الحجر الصحي»؛ يقول القاضي تاج الدين السبكي: «والذي نقوله في ذلك: إن شهد طبيبان عارفان مسلمان عدلان، أن ذلك ـ يعني مخالطة الصحيح للمريض ـ سبب في أذى المخالط، فالامتناع من مخالطته جائز، أو أبلغ من ذلك». ويقول الحافظ رداً عليه: «لا تقبل شهادة من يشهد بذلك، لأن الحسَّ يكذّبه، فهذه الطواعين قد تكرر وجودها في الديار المصرية والشامية، وقلّ أن يخلوَ بيت منها، ويوجد مَنْ أصيب به مَنْ يقوم عليه مِنْ أهله وخاصّته، ومخالطتهم له أشد من مخالطة الأجانب قطعاً، والكثير منهم بل الأكثر سالم من ذلك. فمن شهد بأن ذلك سبب في أذى المخالط فهو مكابر.. وتاج الدين

---

(١) ق: ٨٤/ب.

يرحمه الله، جرىٰ على إثبات العدوىٰ بطريق العادة، وأن الذي ورد في نفي العدوى إنما المراد به أنها لا تعدي بطبعها»[1].

والحافظ مخطىء في هذا، ولكن له عذر ـ كما لغيره من القدماء ـ بسبب قصور معرفتهم في الأمور العلمية المستجدة. فما رفض الحافظ من أجله رأي السبكي واحتج به عليه، يمكن تفسيره في وقتنا هذا بما يعرف بـ «المناعة»، وهذا الأمر يعتبر اليوم من البدهيات والمسلَّمات.

فما ذهب إليه السبكي صحيح، وأصحّ منه أن يقال: إن شهد طبيبان مسلمان عارفان بتأثير المريض على الأصحاء، «وجب» عزل المريض إلى أن يشفىٰ. وهذا لا يتنافىٰ مع الأدلة، لما أثبتناه؛ وأن المحذور من العدوى ما كان يعتقده أهل الجاهلية، من إسناد الفعل في ذلك إلى غير الله.

والحق أن هذا هو مكمن الخطر في مسألة العدوى، ولعل قائلاً أن يقول: هذا أمر لا يحتاج إلى نقاش أو بحث في هذا العصر، لأن كل شيء أصبح معروفاً ومعلوماً، وأن اعتقاد الجاهليين لا يمكن أن يتطرق إلى نفس أحد من المسلمين.

ونقول في ذلك: هذا الاعتقاد يتطرق إلى النفوس في كل يوم، وهو منتشر بين عامة الناس، بل بين العامة من المثقفين، ومثال ذلك أن الكثير لا يصافح المصاب بـ «الزُّكام»، لئلا ينتقل إليه، فإذا انتقل إليه ذلك المرض نتيجة الاختلاط به، من مصافحة وغيرها، قال في نفسه: لو لم أخالطْهُ لم أُصَبْ بالزكام. وهذا هو المحذور في هذه المسألة، وهو أمر دقيق يحتاج إلى قوة في اليقين والاعتقاد.

ونحن لا ندعو في ذلك إلى عدم الاختلاط بالمصابين بهذا المرض، ولكننا ـ فقط ـ نخشىٰ على عقائدهم أن يتطرق إليهـا شيء من الشك أو

(١) ق: ٩٩/ب ـ ١٠٠/أ.

ضعف اليقين، فإذا أُمن من هذا الشك فقد حصل مراد الشارع، والله أعلم.

٣ ـ التصنيف في الطاعون:

لا نجد قبل ابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١ هـ) أحداً أفرد كتاباً في الطاعون، وإنما كانت أحاديث مبعثرة في بطون الكتب، أو في صدور الناس.

حتى إذا كان طاعون عَمَواس(١)، أقبل الناس على استقصاء الأحاديث المتعلقة بالطاعون، لما يترتب عليها من أحكام شرعية؛ في جواز الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون أو عدمه، وغير ذلك مما ستجد تفصيله في ثنايا الكتاب.

فضلاً على خطورة هذا المرض، ورغبة المسلمين في معرفة ما ورد من ذلك عن الشارع، ليقفوا عنده ولا يجاوزوه فيأثموا. فقد مات في طاعون عمواس خمس وعشرون ألفاً(٢)، فيهم عدد من كبار الصحابة، منهم أبو عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وشرحبيل بن حسنة، ويزيد بن أبي سفيان، والحارث بن هشام بن المغيرة(٣)، وغيرهم، رضي الله عنهم جميعاً.

وقد عرف العرب هذا المرض، ولكنه كان نادر الوقوع في بلادهم، لأن انتشاره في المناطق الصحراوية أقل منه في غيرها. أما سؤال المسلمين عنه رسول الله ﷺ حين ذكره، فهو من باب الاستفسار. وقد ورد هذا التساؤل في حديث أبي موسى الأشعري يرفعه: «فناء أمتي بالطعن

---

(١) وقع هذا الطاعون سنة (١٧ أو ١٨ هـ)، على خلاف بين المؤرخين في ذلك، والراجح أنه سنة (١٨ هـ). وانظر: الطبري ٤/٦٠ ـ ٦٣، تاريخ خليفة بن خياط: ١٣٨.

(٢) الطبري: ٤/١٠١.

(٣) تاريخ ابن خياط: ١٣٨، وسيذكر الحافظ التفاصيل في الباب الخامس والخاتمة.

والطاعون»، فقيل: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة»[1].

ولو تصفحنا كتب السنة، لوجدنا بعض المحدثين قد أفردوا أبواباً للطاعون في كتبهم، وبعضهم ذكر أحاديث في أبواب عدة، دون الإشارة إلى عناوين تتضمن ذكر الطاعون.

فقد خصص البخاري رحمه الله في كتاب الطب من «صحيحه» بابين: «باب ما يذكر في الطاعون»، و«باب أجر الصابر في الطاعون». وفي كتاب الحيل: «باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون»، ونجد أحاديث ذكرها في كتاب الفتن، وكتاب التوحيد، وكتاب القدر، وكتاب الأذان، وكتاب الجهاد، وكتاب فضائل المدينة، وكتاب المرضى، وكتاب الدعوات.

أما مسلم رحمه الله فقد ذكر غالب أحاديث الطاعون في كتاب السلام، في «باب الطاعون والطيرة». وذكر أحاديث منه في كتاب الحج: «باب بيان الشهداء»، وفي كتاب الإمارة، وغيره.

وذكر أبو داود رحمه الله بابين في كتاب الجنائز: «باب فضل من مات في الطاعون»، و«باب الخروج في الطاعون».

وخصص الترمذي رحمه الله في كتاب الجنائز: باباً بعنوان: «في كراهية الفرار من الطاعون»، وذكر منه أحاديث في كتاب الفتن: «باب ما جاء في الدجال لا يدخل المدينة».

ونثر النسائي رحمه الله بعض الأحاديث في كتاب الجهاد، وبعضها في كتاب الجنائز، ولم يخصص باباً في الطاعون.

وكذا ابن ماجه رحمه الله، فلم يخصص عنواناً للطاعون، ولكنه ذكر

---

(١) ستأتي طرق الحديث بتمامها في الباب الثاني.

منه حديثين في كتاب الجهاد: «باب ما يرجى فيه الشهادة»، وحديثاً في كتاب الفتن: «باب العقوبات»، ونثر أحاديث تتعلق به في ثنايا الكتاب.

وخصص الإمام مالك رحمه الله في «الموطأ»، في كتاب الجامع: «باب ما جاء في وباء المدينة»، و«باب ما جاء في الطاعون».

وذكر الحاكم رحمه الله عَرَضاً في «المستدرك»: «وفاة حارث بن هشام في طاعون عمواس» (٢٧٨/٣)، و«وقوع الطاعون بالشام سنة ١٨» (٢٨٢/٣)، وأحاديث أخرى في ثنايا الكتاب، كحديث أبي بَلْج في كتاب الإيمان (١/ ٥٠)، وغيره.

وكذلك نجد بعض العناوين المتعلقة بالطاعون في الكتب الجامعة؛ ففي «مجمع الزوائد» للحافظ الهيثمي: «باب في الطاعون وما تحصل به الشهادة» (٢/ ٣١٠ وما بعدها). وفي «المطالب العالية» للحافظ ابن حجر: «باب الزجر عن الدخول إلى أرض وقع بها الطاعون والنهي عن الفرار منها» (٣٤٧/٢). وفي «جامع الأصول» لابن الأثير: «الطاعون والوباء والفرار منه» (٥٧٩/٧ وما بعدها).

ويعقد الإمام النووي رحمه الله في «الأذكار» فصلاً بعنوان: «فصل في الإشارة إلى بعض ما جرىٰ من الطاعون في الإسلام» (١٥٢/٤ - ١٥٥ - من الفتوحات الربانية)؛ يذكر فيه الطواعين الواقعة في الإسلام باختصار؛ لأنه قد فصّل ذلك في «شرح مسلم».

هذا غالب ما وقع في مشاهير كتب السنة، مما هو مرتب على أبواب الفقه. أما كتب المسانيد، فقد ضمّت الكثير من أحاديث الطاعون، غير أنها موزعة حسب رواتها. ومن ذلك «مسند» الإمام الجليل أحمد بن حنبل رحمه الله، فقد روى فيه معظم أحاديث الطاعون، كما سترىٰ في عرض الحافظ.

وأما الكتب التي أفردت في الطاعون، فسأذكر ما وقفت عليه منها على الترتيب الزمني، حسب وفيات المصنفين:

١ ـ كتاب الطواعين:

للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيدالله بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١ هـ).

ذكره الذهبي في (السير: ١٣/٤٠٢)، وابن النديم في (الفهرست: ٢٦٢)، والبغدادي في (الهدية: ١/٤٤٢). وهو من مصادر الحافظ في هذا الكتاب، استفاد منه مراراً (انظر مثلاً: ق ٢٨/أ، ٩٦/ب).

٢ ـ جزء في الطاعون:

لتاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السُّبْكي، أبي نصر، قاضي القضاة (ت: ٧٧١ هـ).

ذكره في الكشف عَرَضاً فقال: «وصنف الشيخ تاج الدين السبكي جزءاً» (٨٧٦). ولم أجد غيره ذكره، فقد راجعت الأعلام، ومعجم المؤلفين، والهدية، والدرر الكامنة، وغيرها. بل راجعت مصنفات أبيه علي بن عبدالكافي، ومصنفات أخيه أحمد بن علي، فلم أجد من أدخله في مصنفاتهما. والكتاب من مصادر الحافظ في هذا الكتاب (انظر مثلاً: ق ٣٣/أ، ٦٢/أ، ٧٦/ب..).

وقد مات رحمه الله بالطاعون، ذكر الحافظ في ترجمته أنه «مات في سابع ذي الحجة سنة ٧٧١، خطب يوم الجمعة، فطعن ليلة السبت، رابعة، ومات ليلة الثلاثاء»[1].

٣ ـ حَلّ الحُبا لارتفاع الوبا:

لولي الدين محمد بن أحمد بن عثمان الديباجي، المِلَّويّ، أبو عبدالله (ت: ٧٧٤ هـ).

---

(١) الدرر: ٣/٤٢٨.

ذكره البغدادي في (الهدية: ٢/١٦٦، والإيضاح: ١/٤١٦)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ٨/٢٨٩). كما ذكره الحافظ في هذا الكتاب (انظر مثلاً: ق ٩٢/ب، ١٠٤/أ، وأخذ عنه دون ذكره في ق ٥١/ب).

٤ ـ الطب المسنون في دفع الطاعون:

للأديب شهاب الدين أحمد بن يحيىٰ بن أبي بكر بن عبدالواحد بن أبي حجلة، التلمساني، المعروف بابن أبي حجلة، أبي العباس (ت: ٧٧٦ هـ).

ذكره البغدادي في (الهدية: ١/١١٣، والإيضاح: ٢/٧٨)، والحافظ في هذا الكتاب (ق ٩٧/أ، ٩٧/ب). وكان ممن توفي بالطاعون[1].

٥ ـ ذكر الوباء والطاعون:

لأبي المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العبادي ـ بالتخفيف ـ ثم العقيلي، جمال الدين، السُّرَّمَرِّيّ (ت ٧٧٦ هـ). ذكر الذهبي هذا الرجل في «المعجم المختص» وأثنى عليه[2]. وله كتاب في الدفاع عن ابن تيمية، ولم يطبع له إلى اليوم كتاب واحد، فجميع كتبه مخطوطة.

ورسالته هذه لم أجد من ذكرها في جميع من ترجم له، غير أنني وجدتها بهذا العنوان في مكتبة شستربتي تحت رقم (٤٣٠٧)، وتقع في (١٥ ورقة، ترجع للقرن العاشر الهجري).

ثم وقفت بعد ذلك على وجود كتاب للمصنف في الطب، تحت عنوان «شفاء الآلام [الأنام] في طب أهل الإسلام»[3]، ذكره كثير ممن ترجم له. ويحتمل أن تكون رسالة الطاعون منتزعة من هذا الكتاب.

---

(١) الأعلام: ١/٢٦٨ ـ ٢٦٩. (٢) الشذرات: ٦/٢٤٩.

(٣) منه نسخة في مكتبة الأحقاف بتريم، في (٣٠٧) ورقات، نسخت سنة (١١٨٩ هـ)، وعنها صورة في معهد المخطوطات بالكويت، وقسم التراث (انظر: مجلة المعهد مج ٢٧/٧١٨، وفهرس المخطوطات الطبية بقسم التراث العربي بالكويت: ١٠٢). وأخرى في سزكين برقم (٣١٥٠).

٦ ـ جزء في الطاعون:

للشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن محمود، أبي عبدالله، المنبجي، الحنبلي (ت: ٧٨٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٨٧٦، ١٥٧٤)، وقال: «ألفه لما رأى في طاعون سنة ٧٦٤ حدوث بدعة، وهي أدعية مروية عن النبي عليه الصلاة والسلام في الرؤيا». وذكره كحالة في (معجم المؤلفين: ٢٩٥/١١)، وذكر له في (الأعلام: ٤١/٧ ـ ٤٢) كتاب «تسلية أهل المصائب في موت الأولاد والأقارب»، وقال: «لعله الذي أشار إليه ابن قاضي شهبة بقوله: وله مصنف في الطاعون الواقع سنة أربع وستين. قال ـ يعني ابن قاضي شهبة ـ: وهو يدل على حفظ وفضل، وفيه فوائد كثيرة»[1].

ويعتبر هذا الجزء من أهم مصادر الحافظ، وقد ذكره في هذا الكتاب كثيراً، واستفاد منه، (انظر مثلاً الأوراق: ٢٥/أ، ٢٨/أ، ٣٠/أ، ٣١/أ، ٥٠/أ، ٥٦/أ، ٩٢/أ، ٩٥/ب..)، وفي هذا الموضع الأخير يذكر الحافظ البدعة التي دفعت الشيخ المنبجي لتصنيف الكتاب.

٧ ـ جزء في الطاعون:

لبدر الدين محمد بن بهادر بن عبدالله المصري، الزركشي، الشافعي، أبي عبدالله (ت: ٧٩٤ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٨٧٦)، ولم يذكره البغدادي في الهدية، ولا كثير ممن ترجم له. وهو أيضاً من مصادر الحافظ في هذا الكتاب، (انظر مثلاً: ق ٢٦/أ، ٨١/ب، ٨٩/أ..)، ويطلق عليه أحياناً «كراسة» (ق ٢٦/أ).

---

(١) ومن هذا الجزء نسخة في الظاهرية بعنوان: «الطاعون»، تقع في (٢٧) ورقة، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية تحت رقم (٤٤٧٢).

٨ ــ تسلية الواجم في الطاعون الهاجم:

للشيخ زين الدين عبدالرحمٰن بن أبي بكر بن داود الدمشقي، الصالحي، الحنبلي، القادري، أبي الفرج (ت: ٨٥٦ هـ).

ذكره البغدادي في (الهدية: ١/٥٣١، والإيضاح: ١/٢٨٧)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ٥/١٢٨).

٩ ــ وصف الدواء في كشف آفات الوباء:

للشيخ عبدالرحمٰن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأنطاكي، الحنفي، نزيل بروسه (ت: ٨٥٨ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٢٠١٣)، والبغدادي في (الهدية: ١/٥٣١ ـ ٥٣٢).

١٠ ــ مختصر بذل الماعون:

للشيخ شرف الدين يحيىٰ بن محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن مخلوف بن عبدالسلام الحدادي، المصري، الشافعي، أبو زكريا، من تلاميذ الحافظ (ت: ٨٧١ هـ).

ذكره في (الكشف: ٢٣٧)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ١٣/٢٢٧).

١١ ــ كتاب الطواعين:

ليوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي الصالحي، الحنبلي، المعروف بابن المِبْرد (ت: ٩٠٩ هـ).

ذكره في فهرست مؤلفاته الذي كتبه بخط يده (انظر الدراسة التي أعدها الأستاذ صلاح الخيمي عن حياته وآثاره المخطوطة والمطبوعة: مجلة معهد المخطوطات: مج ٢٦/٧٨٤).

١٢ ـ فنون المنون في الوباء والطاعون:

له أيضاً. ذكره هو في فهرست مؤلفاته (انظر الدراسة المشار إليها: مجلد ٧٨٥/٢٦). وذكره البغدادي في (الهدية: ٥٦١/٢).

١٣ ـ ما رواه الواعون في أخبار الطاعون:

لجلال الدين أبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن عثمان السيوطي، الشافعي (ت: ٩١١ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ١٥٧٤)، وقال: «اختصر فيه كتاب بذل الماعون لابن حجر، وأورد فيه مقامة ابن الوردي، والصفدي، والمقامة الدرية لنفسه».

منه نسخ في: التيمورية (رقم ١٦٥، ٤٩٢)، والظاهرية: (عام ٥٨٩٦، ق ٩٠ ـ ١٠٠)، والصديقية بحلب (رقم ١٣٨)، ومكتبة يحيى باشا بالموصل (٢٥٦ سير، ق ٧٠ ـ ١٠٣).

ومن المقامة المذكورة له نسخة تحت عنوان «المقامة الدرية في الطاعون الذي وقع في البلاد الرومية والحلبية والشامية والمصرية»، في الأحمدية بحلب (رقم ٣٠٥، ٩١٩ هـ ـ بخط محمد جار الله بن عبدالعزيز الهاشمي المكي).

١٤ ـ رسالة الوباء وجواز الفرار منه [عنه]:

لمصلح الدين مصطفى بن أوحد الدين اليارحصاري، القاضي، الحنفي (ت: ٩١١ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٨٩٧)، والبغدادي في (الهدية: ٤٣٣/٢)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ٢٤٣/٢).

١٥ ـ تحفة الراغبين في بيان أمر الطواعين:

للقاضي زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، المصري، أبي يحيى، شيخ الإسلام (ت: ٩٢٦ هـ).

كذا وجدت الكتاب منسوباً بهذا العنوان للقاضي زكريا، في كتاب الدكتور شاكر (ابن حجر: ٦٥٣)، وذكر أن منه نسخاً خطية في التيمورية، تحت الأرقام (١٤١، ٥٧٠، ٣٤). بينما ورد هذا العنوان في (إيضاح المكنون: ١/٢٤٨)، منسوباً لشيخ الإسلام أحمد بن رشيد بن محمد صدقي الرومي الحنفي (ت: ١٢٥٠ هـ)، وتبعه كحالة في (معجم المؤلفين: ١/٢٢٢)، فلم يذكر له غيره، ولم يعز في مصادر ترجمته لغير هذا الموضع من «الإيضاح». ولم يدخله البغدادي في مصنفات القاضي زكريا الأنصاري في (الهدية: ١/٣٧٤).

١٦ ــ الإباء عن مواقع الوباء (رسالة):

لإدريس بن حسام الدين علي البدليسي (ت: ٩٣٠ ـ أو ٩٢٧ ـ هـ).

ذكرها في (الكشف: ٨٤٠ ـ ٨٤١)، وقال: «ذكر فيها أنه توجه من القسطنطينية إلى نحو الإسكندرية، في سنة ٩١٧، من البحر. وحج ثم عاد امتثالاً لأمر السلطان سليم، ولما دخل الشام، سمع أن بمصر نازلة الوباء، فامتنع من الدخول إليها، وركب إلى إسلامبول من البحر، فأنكر عليه جمع من العلماء بدمشق وحلب، فكتبها».

وأوردها في الكشف ثانية (ص: ٨٧٦) بعنوان: «رسالة في الطاعون وجواز الفرار عنه». وذكرها كحالة بالعنوان الأول (معجم المؤلفين: ٢/٢١٧)، والبغدادي في (الهدية: ١/١٩٦)، لكن وقع عند البغدادي: «رسالة الأدباء [الإباء] عن مواقع الوباء وجواز الفرار عنه».

١٧ ــ راحة الأرواح في دفع عاهة الأشباح:

لشمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي (ت: ٩٤٠ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٨٢٩)، وقال: «رسالة مختصرة في أمر الطاعون.. رتبها على مقدمة وأبواب». وذكره البغدادي في (الهدية: ١/١٤١).

١٨ ــ تحفة النجباء بأحكام الطاعون والوباء:

لشمس الدين محمد بن علي بن محمد بن طولون الصالحي، الدمشقي، الحنفي، أبي عبدالله (ت: **٩٥٣** هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٣٧٦)، والبغدادي في (الهدية: ٢/ ٢٤٠).

١٩ ــ البشارة الهنية بأن الطاعون لا يدخل مكة والمدينة:

لشمس الدين محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحسيني، الطرابلسي، المالكي، أبي عبدالله، المعروف بحطاب الرعيني (ت: **٩٥٤** هـ).

كذا ذكره البغدادي في (الإيضاح: ١/ ١٨٣، والهدية: **٢/ ٢٤٢**).

٢٠ ــ القول المبين في أن الطاعون لا يدخل البلد الأمين:

له أيضاً. ذكره في (الإيضاح: **٢/ ٢٥٢**، والهدية: **٢/ ٢٤٢**).

٢١ ــ عمدة الراوين في أحكام الطواعين:

له أيضاً. ذكره في (الإيضاح: **٢/ ١٢١**، والهدية: **٢/ ٢٤٢**).

٢٢ ــ الشفاء في أدواء الوباء [رسالة]:

لعصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الرومي، الحنفي، المعروف بطاشكبرى زاده، أبي الخير (ت: ٩٦٨ هـ).

ذكره في (الكشف: ٨٧٤ ـ وبين أبوابه وفصوله)، وفي (الهدية: ١/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، والزركلي في (الأعلام: ١/ ٢٥٧ ـ ورمز لطبعه).

٢٣ ــ رسالة في الطاعون ووصفه:

للشيخ زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد المصري، الحنفي، المشهور بابن نجيم (ت: ٩٧٠ هـ).

لم أجد من ذكرها في ترجمته، ووقفت على نسخة منها في الأحمدية بحلب، في مجموع رقم (٣٦١).

٢٤ ـ ما يفعله الأطباء والداعون لدفع شر الطاعون:

للشيخ مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي، المقدسي، الحنبلي (ت: ١٠٣٣ هـ).

ذكره البغدادي في (الهدية: ٢/٤٢٧، والإيضاح: ٢/٤٢١).

٢٥ ـ تحقيق الظنون بأخبار الطاعون:

له أيضاً. ذكره البغدادي في (الهدية ٢/٤٢٦، والإيضاح: ١/٢٦٦).
ووجدت في الإيضاح أيضاً (٢/١١) كتاباً بعنوان: «السر المصون في أخبار الطاعون»، واكتفى بقوله: «للشيخ المقدسي»، فلعل العنوانين لكتاب واحد.

٢٦ ـ خلاصة ما يحصل عليه الساعون في أدوية دفع الوباء والطاعون:

لمحمد بن فتح الله بن محمود بن محمد بن حسن الحلبي، البيلوني (ت: ١٠٤٢ هـ ـ في الأعلام: ٦/٣٢٧: ١٠٨٥ هـ).

ذكره حاجي خليفة في (الكشف: ٧١٩)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ١١/١١٧). ومنه في الظاهرية نسخة بعنوان «رسالة في أحوال الطاعون»، تحت رقم (٦٠٩٩)، وعنها صورة في جامعة الكويت تحت رقم (٧٠٠ م ك مجموع ٥ ـ في ٥١ ق، ١٢٠٥ هـ).

٢٧ ـ مسك الشجون في الفرار من الطاعون:

للسيد نعمة الله بن عبدالله الجزائري، البصري، الشيعي، نزيل أصبهان (ت: ١١١٢ هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ٢/٤٧٩، والهدية: ٢/٤٩٧ ـ وفيه: «مسكن» بدل «مسك»).

٢٨ ـ منحة الطالبين لمعرفة أسرار الطواعين:

لزين الدين محمد (عبدالرؤوف) بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، المناوي، القاهري، الشافعي (ت: ١١٣١ هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ٢/٥٧٨، والهدية: ١/٥١١).

٢٩ ــ سر الساعون في دفع الطاعون:

لأبي المعارف قطب الدين مصطفى بن كمال الدين بن علي بن كمال الدين بن عبدالقادر البكري، الصديقي، الدمشقي، الحنفي الخلوتي (ت: ١١٦٢ هـ).

كذا ورد عنوانه في الإيضاح: ٢/١٠، والهدية: ٢/٤٤٨).

٣٠ ــ جهاز المعجون في الخلاص من الطاعون:

لسعد الدين سليمان بن عبدالرحمن أمن الله بن محمد الرومي، الحنفي، الشهير بمستقيم زاده (ت ١٢٠٢ هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ١/٣٨٧، والهدية: ١/٤٠٥).

٣١ ــ حسن النبا في جواز التحفظ من الوبا:

للسيد محمد بن محمد الأول بن حسين التونسي، الحنفي، الشهير بابن بيرم الثاني (ت: ١٢٤٦ - أو ١٢٤٧ - هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ١/٤٠٥، والهدية: ٢/٣٦٣)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ١١/٢٠٩)، والزركلي في (الأعلام: ٧/٧٢ - ورمز لطبعه). وذكر البغدادي أنه من كتب الخديوية.

٣٢ ــ إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز عن الوباء:

لحمدان بن عثمان خواجه الجزائري، الحنفي (ت حوالي: ١٢٦١ هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ١/٢٠، والهدية: ١/٣٣٥)، وكحالة في (معجم المؤلفين: ٤/٧٥)، وقال البغدادي: «فرغ منه سنة ١٢٥٢ هـ».

٣٣ ــ جواب الوزير في حرمة امتناع الحاج عن دخول مكة عند الوباء الكبير [الكثير]:

لعبدالحميد بن عمر نعيمي بن أحمد بن محمد سعيد الخربوتي، الرومي، الحنفي، المدرس (ت ١٣٢٠ هـ).

ذكره البغدادي في (الإيضاح: ١/٣٧٣، والهدية: ١/٥٠٧).

هذا ما وقفت عليه من الكتب المصنفة في الطاعون، مما نسب لمصنفيه، ووجدت بعض الكتب غيرمنسوب، أو منسوباً نسبة لا تكفي، أو في نسبته للمصنف خطأ. ومن ذلك ما أورده حاجي خليفة في (الكشف: ١١١٥) بعنوان: **«طلّسم العون في الدواء والصون عن الطاعون والوباء»**، ونسبه للمولى إياس. وكذلك ما أورده البغدادي في (الإيضاح: ٢/١٢٠) بعنوان: **«عمدة الأدباء في دفع الطاعون والوباء»**، وقال: «من كتب أيا صوفيا»، ولم ينسبه لمؤلف. وكذا ما ذكره الدكتور شاكر في (ابن حجر: ٦٥٣) بعنوان: **«خلاصة ما رواه الواعون من الأخبار الواردة في الطاعون»**، وذكر أن منه نسخة في المكتبة البلدية بالإسكندرية، وأنه لابن حجر «سرد فيه حوادث الطاعون إلى سنة ٨٤٨، ثم أكمله بعض العلماء إلى سنة ١٠٥٣ هـ»، فرغ منه ناسخه سنة ١١٤٧ هـ. واستبعدت ما كتبه غير المسلمين، وما صُنِّف بغير العربية.

بذل الماعون في فضل الطاعون

١ ـ عرض الكتاب:

رتب الحافظ كتابه على خمسة أبواب وخاتمة وفصل قصير. وألحق بالكتاب فهرسين في أوله: فهرس للأبواب عموماً، وآخر لما تتضمنه هذه الأبواب من فصول. والظاهر أن الحافظ قد ألحق بالكتاب هذا الفهرس بعد أن زاد عليه الزيادات التي ذكرها في آخر النسخة، بدليل خلوّ نسخة أيا صوفيا (ف) من الفهرس التفصيلي، وسنرجع لهذا الأمر قريباً.

عرض في الباب الأول مبدأ الطاعون، وأنه رجز على الأمم السابقة ورحمة لهذه الأمة، وجعله أربعة فصول.

ثم عرف بالطاعون في الباب الثاني، وذكر اشتقاقه اللغوي، وأقوال الأطباء فيه، وقارنه بالوباء، وذكر من الأحاديث ما يفيد أنه من وخز الجن، والحكمة من ذلك، ثم ألحق به الأحاديث التي تحرس قائلها من كيد الجن، وجعله تسعة فصول.

وذكر في الباب الثالث الأدلة على كونه شهادة للمسلمين، وتعرض لمعنى الشهيد ومراتب الشهداء وشروط الشهادة، وكذلك تعرض لعدم دخول الطاعون المدينة النبوية، وجعله عشرة فصول.

وضمن الباب الرابع ما يتعلق بالطاعون من أحكام؛ كالخروج من البلد الذي يقع فيه، أو دخوله، وذكر قصة رجوع عمر من «سَرْغ»، واختلاف الصحابة، ومسألة العدوى، وجعله أربعة فصول، لكنها مطولة.

وذكر في الباب الخامس ما يُشرع للناس فعلُه عند وقوع الطاعون، كالدعاء برفعه، والاجتماع لذلك أو عدمه، وما يتعلق منه بالإرث، والآداب المتعلقة بمن أصيب به، وآداب العيادة.

وختم الكتاب بخاتمة تكلم فيها باختصار على الطواعين الواقعة في الإسلام إلى سنة ٨٤٨ هـ، وألحق بها فصلاً ذكر فيه بعض أقوال الأدباء في الطاعون، فساق مقامة ابن الوردي والصفدي وغير ذلك.

وختم كل باب بفصل كشف فيه مشكل الألفاظ الواقعة في الباب، فضبط بالحروف ما يحتاج إلى ضبط، وفسّر ما يحتاج إلى تفسير، وقيد ما يحتاج إلى تقييد.

٢ ـ عنوانه:

ورد اسم الكتاب بعدة عناوين، نخلص منها إلى أن آخر عنوان رضيه الحافظ هو الذي أثبتناه. ففي نسخة أيا صوفيا (ف): «بذل الماعون في فوائد الطاعون»، كذا ورد على الغلاف، وفي مقدمة المصنف.

وورد في نسخة الظاهرية (ظ): «بذل الماعون في فوائد الطاعـون» على الغلاف، وفي المقدمة قبل عرض الفهرس التفصيلي. ثم لما ساق الفهرس أعاد الناسخ فقرة بتمامها أوردها الحافظ في المقدمة؛ وهي قوله: «وسقت الأحاديث محذوفة الأسانيد. . . إلخ»، وذكر فيها العنوان: «بذل الماعون في فضل الطاعون».

أما النسخة العثمانية (ع)، فقد ورد العنوان على الغلاف: «بذل الماعون في فضائل الطاعون»، وفي مقدمة المصنف: «. . في فضل الطاعون».

وورد العنوان كما أثبتناه في نسخة دار الأوقاف الشرفية بحلب (الأصل) على الغلاف، وفي مقدمة المصنف.

فلو عرفنا أن نسخة أيا صوفيا لم تتضمن الفهرس التفصيلي، وأنه سقط

منها كثير من الفقرات التي أثبتت في نسخة الأصل، وأنها خِلْو من الزيادات التي زادها الحافظ مرة ثانية على الكتاب، كما يفهم من آخر النسخة، عرفنا أنها منسوخة من مسودة المصنف، وأن المصنف كان يسميه في البداية: «بذل الماعون في فوائد الطاعون»، ثم عندما ألحق الزيادات بالكتاب، عدل إلى التسمية الأخيرة لغاية في نفسه، ويرشدنا إلى هذا ما في نسخة الظاهرية من الخلاف، لأن هذه النسخة تعتبر وسطاً بين الثنتين الأخريين، ففيها زيادات ليست في الأولى، وفيها نقص عن الأخرى.

٣ ـ سبب تصنيفه:

يذكر الحافظ في المقدمة، أنه قد تكرر سؤال الإخوان له في جمع أخبار الطاعون وأحاديثه، مع شرح غريبها وتيسير معانيها على الأفهام، فأجاب رغبتهم في ذلك.

ومثل هذا السبب كان يحمل الكثير من المصنفين على التصنيف، كما نلاحظ من مقدمات الكتب، لكن الحافظ بعد أن أجاب سؤال الإخوان، توقف عن الكتاب فيما يظهر، وكان هذا في عام ٨١٩ هـ. ثم استأنف تبييضه وزاد عليه زيادات في عام ٨٣٣ هـ.

يقول الحافظ بعد أن يعرض للبدعة التي حدثت عام ٨٣٣ هـ في خروج الناس إلى الصحراء، بعد أن نودي بصيام ثلاثة أيام، كما في الاستسقاء، واجتماعهم ودعائهم وعودتهم، يقول: «.. وهذا من الأسباب الحاملة لي على تبييض هذا الكتاب، بعد أن كنت جمعت منه أكثر الأحاديث وبعض الكلام عليها، في سنة تسعَ عشرةَ وثمان مائة. وكنت امتنعت من الخروج في هذه المرة الأخيرة، ولا حضرت صحبة الملك المؤيد في تلك المرة، مع اختصاصي به، لهذا المعنىٰ الذي أشرت إليه. وقد وقع ما تخيلته من الأمرين معاً في المرة الأولى وفي المرة الثانية، وقيل ما قيل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم» (ق ٩٦/ب).

لكن: لماذا توقف عنه بعد جمع أكثر أحاديثه والكلام عليها في سنة ٨١٩ هـ؟.

ما أظن أننا نملك إجابة واضحة، ولكن ثمة أحداث لها تأثير في ذلك لم يتعرض لها الحافظ إطلاقـاً، وهي وفاة ابنتيه «عالية» و «فاطمة» في طاعون سنة ٨١٩ هـ، ووفاة ابنته الكبرى «زين خاتون» في طاعون سنة ٨٣٣ هـ، كما ذكرنا في ترجمته.

فهل يمكن أن نقول: إن سؤال الإخوان، مضافاً إليه وفاة ابنتيه، كان دافعاً لتصنيف الكتاب؟ وأنه توقف عنه لئلا يكون حزنه على ابنتيه سبباً في تصنيفه، فيكون عمله غير خالص لله؟ وأن عودته لتبييض الكتاب بسبب البدعة التي حدثت في عصره سنة ٨٣٣ هـ، مضافاً إليها وفاة ابنته الكبرى؟.

لا نستطيع أن نقطع بشيء لئلا نطعن في إخلاص الحافظ، الذي لا نجد أدل عليه من عدم تعرضه في جميع الكتاب ـ ولو بالإشارة ـ إلى مسألة وفاة بناته بالطاعون، ولكننا نستطيع أن نجزم أنه تأثر بوفاة بناته الثلاث، ونحتمل احتمالاً أن يكون لذلك أثر في تصنيف الكتاب في مرحلتيه الأولى والثانية، والله أعلم بالسرائر.

٤ ــ منهج الحافظ وموارده فيه:

إن أول عمل قام به عند شروعه في تصنيف هذا الكتاب، هو جمع مادته العلمية، وكان ذلك سنة ٨١٩ هـ، كما قدمنا. فهو يقول: «... وهذا من الأسباب الحاملة لي على تبييض هذا الكتاب، بعد أن كنت جمعت منه أكثر الأحاديث، وبعض الكلام عليها، في سنة تسع عشرة وثمان مائة» (ق ٩٦/ب).

وهذا يشير إلى طريقة الحافظ عموماً، عند محاولته تصنيف أي كتاب. ولا تقتصر المادة العلمية على ما هو محفوظ في الذاكرة، كما قد يُتبادَرُ إلى

الذهن. وهذه طريقة متبعة اليوم في شتى المجالات الثقافية، على أنها خطوة أولية لا غنىً لكل باحثٍ عنها. غير أن الباحثين اليوم يستعملون لهذا الشأن (نظام البطاقات)، فهل كان الحافظ يجمع مادته العلمية على بطاقات؟.

هذا أمر مستبعد بالنسبة لذلك العصر مع ارتفاع ثمن الورق وعدم ملاءمته لهذا الغرض، ولكن الظاهر أنه كان يكتب ما يجمعه على كراريس دون ترتيب، ثم عندما يشرع في التصنيف يستعين بذاكرته في استخراج هذه المادة من الكراريس، أو بإشارات مكتوبة على طريقة الفهرس. ولو كانت استعملت «البطاقات» في ذلك العصر لوصلنا شيء منها.

والحافظ في جميع ذلك يرجع إلى الأصول في كل فرع من الفروع، إنْ في الأحاديث، أو في اللغة، أو في الطب، ولا يكتفي بالكتب المتأخرة، بل لا يرجع إليها إلا لفائدة، أو لضرورة ملحة، أو لزيادة خبر، أو لغير ذلك، بعد أن يكون قد استنفد الأصول.

ومن أمثلة ذلك ورود لفظة «إخوانكم» بدل «أعدائكم» في قوله ﷺ في الحديث: «وخز أعدائكم من الجن»؛ فهو يقول: «وقد راجعت كتاب أبي عبيد في «غريب الحديث». ثم كتاب أبي محمد بن قتيبة في ذلك؛ وهو كالذيل على كتاب أبي عبيد. ثم كتاب أبي سليمان الخطابي في ذلك؛ وهو كالذيل على كتاب ابن قتيبة. ثم كتاب قاسم بن ثابت السَّرْقسطي في ذلك، وهو كالذيل على كتاب ابن قتيبة أيضاً، فلم أره فيها أصلاً، ولا في «الفائق» للزمخشري، وكذلك «غريب الحديث» لإبراهيم الحربي؛ وهو أوسع هذه الكتب كلها، ومع ذلك ما أكمله، فلم أجده فيه» (ق ٢٨/ب).

وهو يتحرىٰ في كل ذلك الدقة، ويتحرى صحة النسخ التي يعتمدها ما أمكن؛ ففي صدد بحثه عن لفظة «إخوانكم» المذكورة، يرجع إلى أكثر من نسخة صحيحة من «مسند» الإمام أحمد، لأن بعضهم نسبها للمسند (ق ٢٧/أ ـ وما بعدها). ويعزو الخطأ في أحد الأسانيد الواردة في «المعجم الأوسط»

للطبراني، إلى عدم صحة النسخة المعتمدة منه، فيقول: «وما أظن الوهم إلا من النسخة التي من «الأوسط»، فإنها غير مقابلة» (ق ٢٧/ب).

وباعتبار أن الغالب على الكتاب الصنعة الحديثية، فقد استوعب الحافظ طرق أحاديث الطاعون والكلام عليها، أمّا ما وقع من هذه الأحاديث استطراداً؛ كالفصل الذي عقده في «الأذكار التي تحرس قائلها من كيد الجن»؛ وهو الفصل الثامن من الباب الثاني، فقد سكت على بعض الأحاديث، وغالبها صحيح أو حسن، ويندر أن يسكت على خبر فيه ضعف ظاهر.

وقد قال في المقدمة: «وسقت الأحاديث محذوفة الأسانيد غالباً، لكن أنبه على من أخرجها من الأئمة، وعلى حكمها من الصحة، أو الحسن، أو الضعف، ملخصاً لبيان علته تارة، ومستوعباً أخرىٰ».

وقد تكرر تلخيص العلة فيما وقع استطراداً، كما فعل في حديث ابن عباس يرفعه: «من عشق فكتم وعف، مات شهيداً»، فقد اكتفى بقوله: «وفي سنده مقال» (ق ٤٥/ب). بينما نجده استوعب الكلام عليه في (التلخيص: ٢/١٤٢).

وقد ساعد الحافظَ هذه الفترةُ الزمنية المتطاولة بين الشروع بالكتاب سنة ٨١٩ هـ، وتبييضه سنة ٨٣٣ هـ، فاجتمع له كثير من الطرق التي لا يمكن الوقوف عليها في فترة قصيرة.

أما موارده في هذا الكتاب، فكل كتاب من كتب السنة من موارده، كالستة، والمعاجم، والمسانيد، وكتب الغريب، وقد ذكرنا بعضها، وكتب الطب البارزة لأشهر الأطباء كابن سينا وابن النفيس. كما وقف على أمهات الشروح، كشروح البخاري ومسلم، وهي شروح كثيرة، وستجد هذه الكتب جميعاً في الفهرس المعد للكتب.

ومن الكتب التي رجع إليها مراراً في هذا الكتاب، مما هو غير مشهور،

كتاب «معاني الأخبار»[1] للكَلَاباذي (محمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبي بكر ت: ٣٨٠ هـ)، (انظر مثلاً الأوراق: ١٥/ب، ٣٥/أ، ٤٨/ب، ٤٩/أ، ٦٥/أ، ٧١/أ - ب . . .).

وأهم من هذا كله أنه وقف على كل ما صُنِّف قبله في الطاعون من الكتب والأجزاء، وهي الكتب السبعة الأولى التي ذكرناها، باستثناء رسالة السُّرَّمَرِّي؛ وفي نسبتها إليه شك، أو هي منتزعة من كتابه «شفاء الآلام . .» كما أشرنا هناك.

من أجل هذا كله تميز كتاب «البذل» بالشمولية، وبالدقة العلمية، مما عرف به الحافظ عموماً، بحيث يمكن اعتباره فعلاً خير ما كتب في بابه من الكتب الإسلامية الحديثية، ولهذا السبب أيضاً، أصبح كل من جاء بعده عالة في هذا الموضوع عليه، فهم بين مختصِرٍ له، ومستشهِدٍ به، ومستفيد منه.

ولا بد لنا من الإشارة أيضاً، إلى أن الحافظ كان يذكر الأحاديث أحياناً بأسانيده، مما وصل إليه بعلوّ، وقد بدأ أول أحاديث الكتاب بسنده، وختم آخر أحاديثه بسنده كذلك. ولا يشترط في مثل هذه الحالة أن يكون السند صحيحاً إلى الحافظ، لأنه متأخر عن عصر الرواية، والمتأخرون كانوا يبتغون علوّ الإسناد أصلاً، بصرف النظر عن حاله، لأن ما يروونه من هذه الأحاديث موجود في كتب السنة المتقدمة بسلاسله المتينة.

وهذا الفعل من الحافظ يعتبر بحق وفاء لعصر الرواية، وتجديداً لذكرى أولئك الذين حملوا هذه الرواية من رجالات الرعيل الأول، في عصر أدبر الناس فيه عن الأصول والأمهات، وأقبلوا على الفروع والمختصرات.

٥ ـ وصف النسخ:

لقد اجتمع لي بفضل الله أربع نسخ خطية من هذا الكتاب، سوف أذكرها تباعاً، ثم أعقب ذلك بذكر بعض النسخ الأخرى في مكتبات العالم:

---

(١) انظر نسخة في سزكين: أول/٤/١٧٥.

أ ـ نسخة مكتبة الأوقاف الشرفية بحلب (الأصل):

رقمها (١٢٥٧)، وأوراقها (١١٤) ورقة بمقاس (١٨ × ١٣) سم، ومسطرتها (١٧) سطراً، تتفاوت كلمات كل سطر بين (٩ إلى ١٣) كلمة، نسخت بخط نسخي مشكول أحياناً، على نسق واحد، إلا في أماكن يسيرة (كالورقة ١٦، ٨٤)، بخط محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن الأنصاري[1] (ت: ٩٠٢ هـ)، وقد أتم نسخها سنة (٨٦٤ هـ)، في يوم الجمعة، الثالث من ذي الحجة الحرام.

على صفحة العنوان إجازة مشطوبة، وتَمَلُّك ذهب أكثره بسبب ترميم القسم الأيسر من الورقة، وقد نظر فيه محمد ناجي كردي، خادم الجامع الكبير بحلب، كما هو مثبت على صفحة العنوان. وفي الورقة (٢/أ) خاتم نصه «من الكتب التي أوقفها سيّاف زاده جزار محمود بن أحمد لجامع كبير أموي حلب»، والخاتم نفسه في الأوراق: (٦٥/أ، ٢٣/ب، ٤٧/ب، ٥٢/ب، ٦٥/أ، ١٠١/ب، ١١٤/أ).

وقد كتبت عناوين الأبواب والفصول، وأطراف الأسانيد والفقرات باللون الأحمر. وليس على النسخة نص بالمقابلة، ولكن استدراك كلمات (كما في الورقة ٣٣/ب، ٨٤/ب، ٩٧/أ) أو سطرٍ بحاله (كما في الورقة ٨٦/أ)، يفيد أن النسخة مقابلة.

وقد اعتبرت هذه النسخة أصلاً لأسباب:

منها: أنها تضم آخر زيادات زادها الحافظ على الكتاب، بدليل عدم وجود هذه الزيادات في باقي النسخ، ومن هذه الزيادات التي تفردت بها هذه

---

(١) لعله المترجم له في الشذرات: ٨/١٤، والأنس الجليل: ٥٤٦ ـ ٥٤٧، وفي اسم جده (عبدالرحمن) اختلاف، ففي الأنس: «عبدالرحمن»، وفي الشذرات والأعلام: ٦/١٩٢، ومعجم المؤلفين: ٨/٢٠٦: «عبدالرحيم»، وقد ولد سنة (٨٤٥ هـ).

النسخة ما تجده في الأوراق: (٦٣/ب، ٦٤/أ، ٦٥/أ، ٩٢/ب، ٩٦/ب، ١٠٤/أ، ١٠٧/أ..).

ومنها: أنها نسخة متقنة، ويتضح ذلك من تأمل الخلافات بين النسخ، حيث يكون الصواب ما فيها، خصوصاً في الثلثين الأولين من الكتاب، والأمثلة على ذلك كثيرة، وهذا لم يمنع بالطبع أن يقع فيها أخطاء وتصحيفات.

وثمة أمر آخر تفردت به هذه النسخة، يتعلق بترتيب قسم بتمامه في الفصل الثاني من الباب الرابع. فأول الفصل الثاني فيها: «ذكر قصة عمر رضي الله عنه في رجوعه من طريق الشام، لما بلغه أن الطاعون بها... إلخ»، ويأتي بعده: «ذكر اختلاف الصحابة في الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون». بينما وقع هذا القسم الثاني في باقي النسخ قبل الأول، وجاء الأول في الترتيب بعده.

وظاهر الأمر أن اتفاق ثلاث نسخ على نسق من الترتيب يقتضي من المحقق العدول إليه، ولكنني لم أفعل لسببين:

الأول: أن هذا الترتيب يوافق الترتيب الوارد في الفهرس الذي وضعه الحافظ.

والثاني: أن هذه النسخة تتضمن زيادات ليست في سائر النسخ، فيحتمل أن يكون الحافظ قد أشار في وقت لاحق مزامن لهذه الزيادات إلى هذا الترتيب، فعدل الناسخ إليه. ويحتمل كذلك أن يكون الناسخ نظر بنفسه إلى ترتيب الفهرس، فسار عليه، لأن الفهرس ـ باعتباره لاحقاً ـ يمثل آخر رأي للحافظ في ترتيب الكتاب.

ب ـ نسخة دار الكتب الظاهرية (ظ):

رقمها (٣١٥٨) [وفي المنتخب للألباني: طب ٣٣]، تقع في (١٠٧) ورقات، مسطرتها (١٨ ـ ٢٠) سطراً، تتفاوت كلمات السطر بين (٨ إلى ١٤) كلمة. كتبت بخط نسخي مقروء غير مشكول على نسق واحد، نسخها

محمد بن محمد بن محمد بن بهادر المؤمني الشافعي (ت: ٨٧٧ هـ)[1]، في رجب، سنة (٨٧٤) هـ.

وعلى الصفحة الأخيرة تَمَلُّك باسم «محمد بن علاء الدين الصباغ الشافعي القادري الظاهري»، مؤرَّخ بسنة (١٠٥٩) هـ. وعليها مطالعة لزين العابدين محمد بن خليل رئيس بيمارستان السلطان محمد خان، مؤرّخة بسنة (١٠٣٦) هـ.

وأثبت الناسخ نفسه في آخر النسخة وفاةَ الحافظ فقال: «توفي مؤلفه رحمه الله، ليلة السبت، ثامن عشري ذي الحجة الحرام، سنة اثنتين وخمسين وثمان مائة، ودُفن بالقرافة، بالقرب من الشافعي رحمة الله عليهم أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وفي الصفحة الأخيرة كذلك خاتمان لم أتبينهما، والظاهر أن أحدهما للمطالع والثاني للمتملك.

وفي النسخة استدراكات قليلة، وكلمة (بلغ) كما في الورقة (٧٦/ب، ٧٨/ب..)، ولعلها من فعل المطالع، ولم ينصّ أحد على المقابلة. وهذه النسخة صحيحة عموماً، غير أن فيها تفويتات كثيرة. وفيها زيادة في تاريخ الطواعين، يغلب الظن أن الناسخ هو الذي زادها، وهي بخطه على كل حال. وكان الحافظ بلغ بها سنة (٨٤٨ هـ)، فأكملها الناسخ إلى سنة (٨٧٣) هـ. وفي الهامش إزاء هذه الزيادة حاشية نصها: «من هنا ليس من كلام المصنف، فإنه لم يدرك هذه الأيام، ولعله إلحاق من الناسخ أو غيره، والله أعلم»، وخط هذه الحاشية قريب من خط المطالع «محمد بن خليل».

---

(١) انظر ترجمته في الأعلام: ٧/٤٨ - ٤٩، معجم المؤلفين: ١١/٢٩٧؛ وهو أبو الفضل، كمال الدين، مؤرخ من فضلاء الشافعية، ولد في طرابلس الغرب، وتعلم بالقاهرة. له من الكتب «فتوح النصر في تاريخ ملوك مصر» و«مجموعة تواريخ التركمان»، وغير ذلك.

ج ـ نسخة مكتبة أيا صوفيا بالسليمانية (ف)[1]:

رقمها (٨٨٠)، تقع في (١٥٤) ورقة، مسطرتها (١٥) سطراً، تتفاوت كلمات السطر بين (٧ إلى ١١ كلمة. كتبت بخط نسخي جيد، غير مشكول، على نسق واحد، نسخها الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن بدر الدين بن علي الحسني المصري الشافعي، ولم يصرح الناسخ بأنه هو الذي نسخها، لكن هذا يستفاد من قوله: «وافق الفراغ. . . باسم العبد الفقير إلى الله تعالى. . .»، وهذا لا يقوله أحد في الغالب إلا عن نفسه. وقد تم نسخها سنة (٨٥٢) هـ «نهار الثلاثاء، ثالث عشري شهر ربيع الآخر»، أي قبل وفاة الحافظ بثمانية أشهر تقريباً، ومع ذلك لا نجد عليها أي أثر للحافظ أو أحد تلاميذه المعروفين.

وعلى الصفحة الأولى تَمَلُّك باسم «محمد بن عبدالله بن قاضي عجلون الشافعي» (ت: ٨٧٦ هـ)، وهو فقيه متكلم معروف[2]، وخاتم كبير باسم السلطان محمود خان. وعلى الصفحة المقابلة لها وقفية باسم السلطان المذكور، حررها «أحمد شيخ زاده» المفتش بأوقاف الحرمين الشريفين. وأسفل ذلك خاتم صغير غير واضح. وفي آخر النسخة، في الورقة (١٥٣/أ) تملك باسم «أحمد بن الحسن المصري»، وإزاءه تاريخ ٨٥٢ هـ.

ومن الورقة (١٥١/أ) إلى آخر النسخة أشعار ومناظرات شعرية لا شأن لها بالطاعون، إلا ما كتبه المتملك «أحمد بن الحسن» بالعامية.

وعلى النسخة بعض التقييدات القليلة (كما في الورقة ٢١/أ)، وبعض الاستدراكات التي تدل على أنها مقروءة ومصححة غالباً. وقد سقط منها في التصوير الصفحة (١٠٠/ب) و(١٠١/أ).

---

(١) وقد حصلت عليها عن طريق الأخ الفاضل محمد ناصر العجمي، وهي نسخة جيدة، إلا أنها كانت مصورة عن صورة، فلم تكن واضحة كما يجب.

(٢) انظر ترجمته في الأعلام: ٢٣٨/٦، معجم المؤلفين: ٢٢٣/١٠.

وكان ينبغي أن أعتمد هذه النسخة أصلاً لِقِدمها، ولكن الصورة التي كانت عندي «صورة عن صورة»، ولذلك لم تظهر في بعض الأحيان صفحات بكاملها، أو ظهر منها شيء يسير. وهي إلى ذلك لا تتضمن الزيادات التي ألحقها الحافظ بالكتاب في المرة الثانية، كما لا تتضمن الفهرس التفصيلي الذي وضعه المصنف، فهي منسوخة في الغالب من مسودة المصنف، أو مبيضته الأولى، ولكنها صحيحة عموماً، وقد اعتمدتها في الكثير من الأحيان عند وقوع خلاف بين النسخ.

د ـ نسخة المكتبة العثمانية بحلب (ع):

رقمها (٢٦/ملحق) تقع في (٧١) ورقة بمقاس (٢٠/١٥) سم، أسطرها متفاوت بين (٢٠ و ٢١) سطراً، وكذا كلمات السطر بين (٨ إلى ١٠) كلمات. كتبت بخط نسخي معتاد، غير مشكول، على نسق واحد. نسخها محمد بن ناصر الدين الشفّوني، سنة (١٠٦٦ هـ)[1].

وعلى صفحة العنوان فوائد لا صلة لها بالطاعون، بعضها بخط الناسخ نفسه؛ فمنها فائدة في ورود اسم (اللطيف) في أربعة مواضع من القرآن، وفي أيهما أفضل مكة أو المدينة، وغير ذلك. ومثل هذا يقال في آخر الكتاب، فقد ذكر الناسخ فيه بخطه أشياء حول النية والإرادة وغيرهما، بأسلوب ركيك.

وعلى الصفحة الأولى من الكتاب وقفية باسم «الشيخ مصطفى الشربجي» لمدرسة عثماني.

(١) انظر ترجمته في الهداية: ٢٨١/٢، وقد ذكر له كتاباً واحداً من تصنيفه؛ هو «الجوهر المكنون في فضائل الشام وجبل قاسيون»، وجعل وفاته سنة (١٠٥٤ هـ)؛ وهو خطأ، سببه أن البغدادي قد أورد هذا الكتاب في الإيضاح: ٣٨٤/١، ولم ينسبه هناك لمؤلفه، ولكنه ذكر أنه فرغ منه سنة (١٠٥٤ هـ)، فاعتبر هذا التاريخ هو تاريخ وفاته، مع أن المفترض أن يقول: «كان حياً سنة ١٠٥٤ هـ». وتبعه في هذا الوهم عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين: ٧٢/١٢، فجعل هذا تاريخ وفاته. والكتاب الذي بين أيدينا، فرغ من نسخه سنة (١٠٦٦ هـ)، فقد توفي بعد هذا التاريخ، فليحرر في معجم المؤلفين والهدية.

وهذه النسخة حافلة بالأخطاء الشنيعة، والبتْر المتعمد الذي قد يبلغ أحياناً ثماني صفحات، ولذلك أتت النسخة في إحدى وسبعين ورقة. ومن النقص والبتر الذي فيها ما يقابل من ترقيم نسخة الأصل الأوراق: (٦/أ صفحة بتمامها، ٨/ب نصف صفحة، ١٣/أ نصف صفحة، ١٦/ب - ١٨/أ ثلاث صفحات، ١٨/أ - ٢٢/أ قريب من ثماني صفحات.. وهكذا).

والمبتور من هذه النسخة هو غالب ما له صلة بالصنعة الحديثية عموماً، حتى أوشكت أن تكون هذه النسخة اختصاراً للكتاب وليس الكتاب نفسه، لكثرة النقص الذي فيها.

وكنت أعتمدها إلى منتصف الكتاب، ثم رأيت لسقمها وكثرة أخطائها، بله النقص الذي فيها، أن أضرب عنها صفحاً، وأتابع بما عندي. ثم رجعت إلى ما كنت أثبته من الهوامش، وألغيت غالب ما تفردت به من الخلاف، وألغيت كذلك ما أشرت فيه إلى المبتور والمفوت منها، لكثرته، وجعلت لا أرجع إليها إلا عند الضرورة.

ومن نسخ الكتاب التي لم أقف عليها:

نسختان في التيمورية تحت الأرقام (١٩٨ و٢١٣ مجاميع) ونسخ في كل من: أسعد أفندي، عاشر أفندي، كوبريلي (انظر ابن حجر: ٦٥١). وسمعت أن بالحرم المدني نسخة منه أيضاً، ونسخة في جامعة لندن (١٣٩٩٨ - ١٠٦٧ هـ).

٦ ـ عملي في الكتاب:

لقد اقتصر عملي في هذا الكتاب على الأمور التالية:

١ ـ معارضة النسخ الثلاث على نسخة دار الأوقاف الشرفية (الأصل)، ووضع الزيادات بين أقواس مضلعة: [].

٢ ـ ضبط ما يحتاج إلى الضبط، مما ضبطه الحافظ في آخر كل باب أو مما لم يضبطه أصلاً.

٣ ـ وضع الأحاديث المرفوعة بين قُويسات: « »، ووضع الآيات القرآنية بين أقواس مزهرة: ﴿ ﴾.

٤ ـ عزو الآيات إلى أماكنها، وتخريج الأحاديث التي سكت عليها الحافظ، أما ما خرّجه هو وأصدر فيه حكماً، فقد تجاوزته، وأردت بتخريج ما سكت عليه تحقيق الفائدة المرجوة من الكتاب.

٥ ـ تصحيح ما وقع فيه تصحيف من المفردات بالرجوع إلى مظانها، ومن الأسماء والتراجم بالرجوع إلى مظانها كذلك.

٦ ـ وضعت عناوين الأبواب في صفحات مستقلة، وعناوين الفصول في بدايات الصفحات. وأضفت إلى كل فصل رقمه كما هو في الفهرس، ووضعته بين أقواس مضلعة، محافظة مني على نسق الكتاب. ومثاله: [الفصل الأول]، [الفصل الثاني]. . إلخ، ولم يكن الحافظ قد ذكر هذا في غير الفهرس الذي وضعه.

٧ ـ جريت في كتابة ألفاظ الكتاب على الطرائق الإملائية المعاصرة، وكذا الآيات القرآنية.

٨ ـ جريت في كتابة عبارات التحمل في الأسانيد، من مثل (ثنا، أنا، نا، حدثنا) على ما هو في نسخة الأصل، ولم أشر إلى الخلاف في ذلك لكثرته، إلا عند ضرورة، أو ما كان له فائدة في الحكم على السند، كما لو ورد في نسخة (ثنا) وفي نسخة (عن)، فهذا يترتب عليه حكم بالتدليس، ولذلك تحريت فيه الدقة ما أمكن.

٩ ـ نقلت أحياناً ما فسّره الحافظ من الغريب في آخر كل باب، لأستعين به في شرح هذا الغريب مكان وروده من الكتاب. أما ما ضبطه هو بالحروف، فقد ضبطته في مكان وروده بالحركات كما ضبطه، إلا إن خولف في ذلك.

١٠ ـ عرّفت ببعض الكتب غير المشهورة، وببعض التراجم مما وجدت أنه يحتاج إلى تعريف.

١١ ــ شرحت من الغريب ما لم يشرحه الحافظ بالرجوع إلى مظانه.

١٢ ــ زودت الكتاب ببعض الفهارس، للآيات، وأطراف الأحاديث، والكتب الواردة في متن الكتاب، وأسماء الرواة المترجم لهم، وغير ذلك.

١٣ ــ لم أشر إلى الخلاف في عبارات الترضي والترحم وما شاكلها.

١٤ ــ هذا، عدا ما قدمته للكتاب، مما ظننت فيه فائدة علمية للعاملين في هذه الميادين.

والله أسأل أن يجعله خالصاً لوجهه، وأن ينفعنا به في حياتنا وبعد مماتنا، وأن لا يجعل ما علمنا وبالاً علينا، وأن يلهمنا السداد في الأمر كله، إنه حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٣٠/ جمادى الأولى/ ١٤٠٦ هـ

٩/ شباط/ ١٩٨٦ م

صفحة العنوان والصفحة الأولى من نسخة دار الأوقاف الشرقية (الأصل)

ابن شاذان المذكور وفيه مقال. وابو جعفر التستري هو محمد بن علي وراق ابي زرعة
وقد ذكر ابو محمد بن ابي حاتم هذه القصة في ترجمة ابي زرعة مختصر فقال سمعت
ابي يقول مات ابو زرعة مطعونا مبطونا يعرق الجبين منه في النزع فقلت
لمحمد بن مسلم ما تحفظ في تلقين الموتى لا اله الا الله فقال يروى عن معاذ فرفع ابو
زرعة راسه وهو في النزع فقال يروى عبد الحميد بن جعفر فذكره وزاد فصار
البيت صيحة من البكاء من حضر. وقد وقع لي هذا الحديث عاليا من وجه اخر
عن ابي عاصم كتب الينا ابو العباس احمد بن ابي بكر المقدسي ان يحيى بن محمد بن سعد
اخبرهم عن زهرة بنت محمد بن حاضر قالت اخبرنا يحيى بن ثابت بن بندار
قال اخبرنا ابي قال انا ابو منصور محمد بن محمد بن عثمن والحسين بن علي بن قتادة
قالا انا ابو بكر بن مالك قال نا ابو مسلم الكجي قال نا ابو عاصم عن عبد الحميد
قال حدثني صالح بن ابي عريب فذكر مثله اخرجه ابو داود عن مالك بن عبد
الواحد عن ابي عاصم فوقع لنا بدلا عاليا. آخر كتاب بذل الماعون
في فضل الطاعون قال المؤلف رحمه الله ورضي عنه وتغمده برضوانه واسكنه
اعلا جنانه كان الفراغ منه في جمادي الاخرة سنة ثلث وثلثين وثمان مائة سوى
ما الحق بعد ذلك الى ان ختم في شوال منها ثم الحق فيه يسيرا بعد ذلك والحمد لله
وحده وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم افضل صلواته وسلامه عدد معلوماته
كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون ويسر الله الكريم اتمامه

في يوم الجمعة ثالث شهر ذي الحجة الحرام سنة اربع وستين وثمان مائة
على يد العبد الفقير الحقير المسكين الذليل المفتقر الى رحمة ربه الجليل
محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن الانصاري يرجوا رحمة ربه الكريم الباري
له وللمسلمين [redacted] وكذلك لمشايخه مع الاخوان وصلى الله على
النبي محمد [redacted] واله وصحبه [redacted] ومن نظر فيه ودعا للكاتبه
وقاريه والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله فله
الحمد والشكر على كل حال ونسال الله حسن الحال محمد والصحب والال
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد

الصفحتان الأخيرتان من نسخة دار الأوقاف الشرقية (الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من احوال اهل النار
ونسأله العفو والعافية في الدنيا والآخرة انه هو الغفور
الغفار ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له [illegible] الأرزاق والأعمار المتطول على المقترين
في [illegible] من عباده بالنعم التي ليست بقصار
ونشهد ان محمدا عبده ورسوله المصطفى
المختار ملاذ الخلائق في النوازل الكبار الشافع
المشفع فيمن اوبقته الكبائر بخلاصه من غضب
الملك الجبار وصلى الله وسلم عليه وعلى آله المتقين
الابرار صلاة وسلاما دائمين آناء الليل واطراف
النهار وبعد فقد تكرر سؤال الاخوان نفع
الله بهم في جمع الاخبار الواردة في الطاعون مع
شرح [illegible] وتيسير معانيها على الافهام وتقريبها وتبيين
احكامها وتحسين اقسامها فاجبت رغبتهم في ذلك

جنته بمنه وكرمه وكان الفراغ منه في جمادى الآخرة سنة
ثلاث وثلاثين وثمانمائة سوى ما الحق بعد ذلك الى ان ختم في
شوال منها ثم الحق فيه زيادات أخر والحمد لله وحده وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا علقه فقير رحمة ربه
محمد بن محمد [illegible] الشافعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تعليقها في رجب المعظم قدره سنة اربع وخمسين وثمانمائة

توفي مؤلفه رحمه الله ليلة السبت ثامن عشري ذي الحجة الحرام
سنة اثنين وخمسين وثمانمائة ودفن بالقرافة بالقرب من
الشافعي رحمة الله عليهم اجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل

طالع [illegible]
الفقير الى الله [illegible]
رئيسا بمارستان السلطان محمد خان [illegible]
في بحبوحة الجنان [illegible]
السلطانية دامت محفوظة [illegible]
عفا الله تعالى عنهم اجمعين
آمين آمين
١٠٣٦

الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة الظاهرية (ظ)

الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة أيا صوفيا (ف)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من أحوال أهل
النار ونسأله العفو والعافية في الدنيا والآخرة
إنه هو الغفور الغفار ونشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له بقدر الأرزاق والأعمال والأعمار والمتطول
على المقصرين في عباداته من عباده بالنعم التي ليست
بقصار ونشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى
المختار ملاذ الخلائق في النوازل الكبار والشافع
المشفع في من أوبقته الكبائر بالخلاصة من غضب
الملك الجبار صلى الله وسلم عليه وعلى آله المتقين الأبرار
صلاة وسلاما دائمين آناء الليل وأطراف النهار أما
بعد فقد تكرر سؤال الإخوان نفع الله بهم في جمع
الأحاديث الواردة في الطاعون مع شرح غريبها
وتيسير معانيها على الإبهام وتقريبها وتبيين أحكامها
وتحسين أقسامها فأجبت رغبتهم في ذلك والله أسأل
الإعانة في جميع المسالك ورتبته على خمسة أبواب
الباب الأول في مبدئه. الباب الثاني في التعريف به
الباب الثالث في بيان كونه شهادة.. الباب الرابع
في حكم الخروج من البلد التي يقع بها والدخول إليها
الباب الخامس فيما يشرع فعله بعد وقوعه وختمت
كل باب بفصل يشتمل على كشف ما فيه من مشكل
لفظ

مطعونا مبطونا بعرق الجبين منه في النزع فقلت له
ابن مسلم ما حفظ في تلقين الموتى لا إله إلا الله فقال يروى
عن معاذ فرفع أبو زرعة رأسه وهو في النزع
فقال روى عبد الحميد بن جعفر فذكره وزاد نصار ليست
صيحة من بكاء ممن حضر وقد وقع لي هذا الحديث
عاليا آخر الكتاب ولله الحمد والمنة قال مصنفه سيدنا
ومولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة بقية المجتهدين
حافظ سنة سيد المرسلين أبو الفضل أحمد بن العسقلاني
ابن حجر أدام الله النفع بوجوده وكان الفراغ منه في جمادى
الآخرة سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة والحمد لله وحده
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وكان الفراغ
من كتابته يوم الأحد رابع شعبان من شهور سنة ست
وستين وألف قال ذلك العبد الفقير محمد بن ناصر الدين الشقوري
حامدا مصليا مسلما

اعلم أن النية هو الإرادة وهي صفة تقتضي التخصيص
لذاتها عقلا شاهدا وغائبا كما يقتضي العلم الكشف
لذاته عقلا شاهدا وغائبا ويترتب الكشف عليه
والتخصيص على الإرادة ليس بمعنى زائد أوجب له
ذلك بل التخصيص مع الإرادة والكشف مع العلم
ككون العشرة زوجا والخمسة فردا ليس معللا بشيء
ثم هذه الإرادة متنوعة إلى العزم والهم والنية
والشهوة

الصفحة الأولى والأخيرة من نسخة العثمانية (ع)

بذل الماعون

في فضل الطاعون

تصنيف

الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

تحقيق

أحمد عصام عبد القادر الكاتب

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن[1]

الحمد لله على كل حال، ونعوذ بالله من أحوال أهل النار، ونسأله العفوَ والعافيةَ في الدنيا والآخرة، إنه هو العفوّ[2] الغفار. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، مُقدِّر الأرزاق[3] والأعمار، والمتطول على المقصرين في عبادته بالنعم التي ليست بقصار. ونشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفىٰ المختار، ملاذُ الخلائق في النوازل الكبار، والشافعُ المشَفّع فيمن أوبقته الكبائر بخلاصه من غضب الملك الجبار. صلى الله عليه وعلى آله المتقين الأبرار، صلاة وسلاماً دائمين آناءَ الليلِ وأطرافَ النهار.

أما بعد:

فقد تكرر سؤالُ الإخوان ـ نفع الله بهم ـ في جمع الأخبار الواردة في الطاعون، مع شرح غريبها، وتيسير معانيها على الأفهام وتقريبها، وتبيين أحكامها، وتحسين أقسامها. فأجبت رغبتهم في ذلك، واللَّهَ أسأل الإعانةَ في جميع المسالك.

---

(١) ف: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾.
(٢) ف: الغفور.
(٣) بعدها في ف، ع: والأعمال.

ورتبته على خمسة أبواب:

الباب الأول: في مبدأه.

الثاني[1]: في التعريف به.

الثالث: في بيان كونه شهادةً.

الرابع: في حكم الخروج من البلد الذي يقع بها والدخول إليها.

الخامس: فيما يُشرَعُ فعلُهُ بعد وقوعه.

وختمت[2] كل باب[3] بفصل يشتمل على كشف ما فيه من مُشْكِلِ لفظٍ أو اسم، وسُقت الأحاديث محذوفةَ الأسانيد غالباً، لكن [١/ب] أنبه على من أخرجها/ من الأئمة، وعلى حكمها من الصحة أو الحسن أو الضعف؛ مُلخِّصاً لبيان علته تارةً ومستوعباً أخرىٰ. وسميته:

«بذل الماعون في فضل الطاعون»[4]:

واللَّهَ أسألُ أن لا يجعلَ ما علمنا علينا وَبالاً، وأن يختم لنا بالحسنىٰ بفضله وكرمه سبحانه وتعالى.

ذكر فهرست فصول أبوابه[5]:

الباب الأول: في مبدأ الطاعون، وفيه أربعة فصول:

الأول: في [بيان][6] كونه رِجزاً على من مضىٰ.

(١) ف، ع: الباب الثاني، وكذا في بقية الأبواب.

(٢) في الأصل و ظ: ضمّنت، والتوجيه من ف، ع، بدليل التعدي بالباء: «بفصل».

(٣) (باب) ليس في ظ.

(٤) ف، ظ: «بذل الماعون في فوائد الطاعون»، وسيأتي العنوان بعد سرد الفهرس في ظ، كالأصل.

(٥) الفهرس ليس في ف، وقد أشرنا في المقدمة إلى سبب ذلك.

(٦) من ع.

الثاني: في بيان كونه رحمةً لأمة محمد ﷺ.
الثالث: في بيان مَنْ نَزَل عليه الرجزُ المذكور من القدماء.
الرابع: في بيان ما يُشْكِل منه.

الباب الثاني: في التعريف به، وفيه تسعة فصول:
الأول: في ذكر اشتقاقه.
الثاني: في بيان أن الطاعون أخصُّ من الوباء.
الثالث: في سياق الأحاديث الواردة فيه وبيان كونه من وخز الجن.
الرابع: في ذكر الجواب عن إشكال وَرَدَ عليه.
الخامس: في ذكر كيفية الجمع بين قوله: «إخوانكم» و«أعدائكم».
السادس: في ذكر بيان أن الجن قد يُسَلَّطون على الإنس بغير الوخز.
السابع: في ذكر الحكمة في تسليط الجن.
الثامن: في ذكر الآثار الواردة في الأذكار التي تحرس قائلها من كيد الجن؛ فمنها آثار في بيان آيات من القرآن، ومنها آثار في بيان أدعية نبوية.
التاسع: في ذكر بيان ما يُشْكِل في هذا الباب.

الباب الثالث: / في بيان أن الطاعون شهادة للمسلمين. وفيه عشرة فصول: [٢/أ]
الأول: في سياق الأحاديث الواردة في ذلك.
الثاني: في ذكر الدليل على أن الشهادة قد تحصل بالنية.
الثالث: في ذكر معنى الشهيد.

الرابع: في ذكر جواب من استشكل الدعاء بالشهادة مع أن فيه تمكين الكافر[1] من قتل المسلم، وتمني المعصية [ممتنع][2].

الخامس: في ذكر الدليل على تفاوت الشهداء في الفضل.

السادس: في ذكر الدليل على أن شهيد المعركة أفضل من سائر الشهداء بغير القتل إلا الطاعون، فإنه يساويه.

السابع: في ذكر الشروط التي تُلحق شهيد الطاعون بشهيد المعركة.

الثامن: في ذكر الجواب عن دعاء النبي ﷺ للمدينة أن لا يدخلها الطاعون مع كونه شهادة.

التاسع: في ذكر الجواب عن حديث وَرَدَ يُشْكِلُ على[3] كون الطاعون شهادة أو رحمة، وفيه بيان السبب في كثرة وقوع الطاعون.

العاشر: في ذكر بيان ما أشكل من ألفاظ هذا الباب.

الباب الرابع: في حكم البلد الذي يقع به الطاعون. وفيه أربعة فصول:

الأول: في ذكر الزجر عن الخروج من البلد الذي يقع فيه فراراً منه.

الثاني: في ذكر قصة عمر رضي الله عنه في رجوعه من طريق الشام لما بلغه أن الطاعون وقع بالشام، وخبرِ عبدالرحمٰن بن عوف في ذلك/ وسياق الأخبار الشاهدة لصحة ذلك ما بين مرفوعة [٢/ب]
وموقوفة، وبيان اختلاف الصحابة في ذلك، ومَنْ بعدهم من

---

(١) في الأصل: الكافرين، والتوجيه من ظ، ع.
(٢) من ظ، ع.
(٣) في الأصل: في، وأثبت ما في ظ، ع.

العلماء، وبيان حكم من خرج فارّاً منه، وما اعتلّ به من أجاز الفرار[1]، وبيان الرد عليهم من أوجه، فيها بيان الجمع بين حديث[2]: «لا عدوىٰ» وحديث: «فِرَّ من المجذوم فِرارَك من الأسد».

الثالث: في ذكر بيان الحكمة في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون.

الرابع: في ذكر بيان ما أشكل من ألفاظ هذا الباب.

الباب الخامس: في معرفة ما يُشرع فعلُه في الطاعون بعد وقوعه. وفيه خمسة فصول:

الأول: هل يشرع الدعاء برفعه أو لا؟ وعلى الأول هل يشرع الاجتماع لذلك إذا وقع عاماً أو لا؟ وعلى الثاني[3] هل يكتفى فيه بالقنوت كما في سائر النوازل، أو يقاس على النازلة الخاصة فيشرع الصوم قبله، ثم الخروج إلى الصحراء كما في الاستسقاء؟.

الثاني: هل الطاعون إذا وقع عاماً بالنسبة للشخص الواحد كالمرض المخوف إذا حصل له أو لا؟.

الثالث: في بيان ما يُحترز به أيام وقوع الطاعون وغيره من الأمراض العامة، واتصل بذلك الكلام على العدوى أيضاً.

الرابع: في الآداب المتعلقة بمن أصابه الطاعونُ؛ وهي[4] التوجّه إلى الله تعالى لسؤال العافية، والصبر على القضاء والرضا به،

---

(١) (الفرار) ليست في ظ. (٢) (حديث) ليست في ظ.

(٣) في الأصل: الأول، والتوجيه من ظ، ع.

(٤) في الأصل: هل، والتوجيه من ظ، ع.

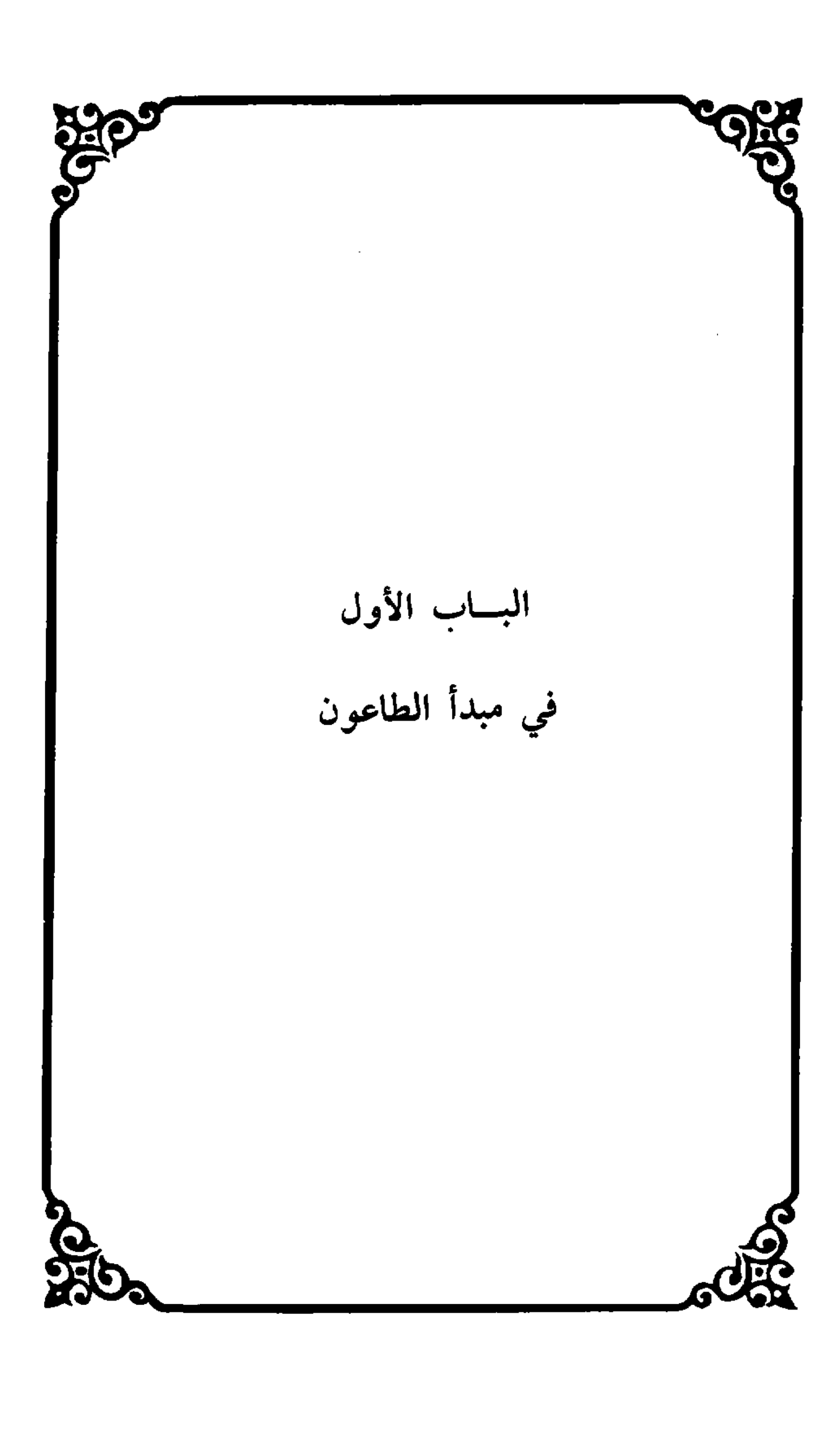
[٣/أ] وحسن الظن بالله تعالى، وبيان أدب العيادة/ وفضلها، وصفة ما يدعو به العائد من الآثار القوية.

الخامس: في ذكر بيان ما يشكل من ألفاظ هذا الباب.

وفي آخر الكتاب خاتمة في بيان الطواعين الواقعة في الإسلام، ونبذة مما قيل فيها[١].

---

(١) بعدها في ظ: (وسقت الأحاديث محذوفة الأسانيد..)، وقد تقدم في أول الخطبة، فهو تكرار من الناسخ، وجاء فيه في تسمية الكتاب: (وسميته بذل الماعون في فضل الطاعون)، وكان قد أورده هناك بلفظ: «فوائد» كم أشرنا، وانظر ما ذكرناه في المقدمة حول عنوان الكتاب.



البـــاب الأول

في مبدأ الطاعون

[الفصـــل الأول]

[في بيان كونه رجزاً على من مضىٰ][1]

أخبرني أبو المعالي الأزهري قال: أنبا أبو محمد بن صاعد قال: أنبا أبو القاسم الشيباني قـال: أنبا أبـو علي التميمي قال: أنبـا أبو بكر بن مالك قال: ثنا عبدالله بن أحمـد بن[2] محمد بن حنبـل قال: حدثني أبي قال: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنت بالمدينة فبلغني أن الطاعـون بالكـوفة، فلقيت إبراهيم بن سعد ـ يعني ابن أبي وقّاص ـ فسألتـه فقال: [سمعت][3] أسامة بن زيد يُحدّث سعداً أن رسول الله ﷺ قال:

«إن[4] هذا الوجع رجس وعذاب ـ أو بقية عذاب، حبيبٌ يشكّ ـ عُذِّب[5] به ناس من قبلكم. . .» الحديث.

وهكذا أخرجه الشيخان البخاري ومسلم من حديث شعبة. ورواه الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، وقال: عن إبراهيم بن سعد، عن أسامة وسعد جميعاً، أخرجه مسلم أيضـاً. ورواه الثوري عن حبيب

---

(١) سقط العنوان من سائر الأصول، وأثبته من الفهرس.
(٢) (ابن) ليست في ظ.
(٣) من ظ، ف.
(٤) (إن) ليست في ف، ع.
(٥) في ف: (يوشك أن يعذب) مكان: (يشك ـ عذاب) ـ تحريف.

[٣/ب] فقال: عن إبراهيم بن سعد، عن أسامة وسعد/ وخزيمة بن[1] ثابت.

وبه إلى الإمام أحمد قال: حدثنا وكيع [ح][2].

وقرأت على إبراهيم بن أحمد التنوخي بالقاهرة، وإبراهيم بن محمد المؤذن بمكة، كلاهما عن أحمد بن أبي طالب سماعاً قال: أنبا أبو المنجى بن اللَّتي[3] قال: أنبا أبو الوقت قال: أنبا عبدالرحمن بن محمد قال: أنبا عبدالله بن أحمد بن أعين قال: أنبا إبراهيم بن خزيم قال: ثنا عبد[4] بن حميد قال حدثني أبو بكر بن أبي شيبة قال: ثنا وكيع بن الجراح (ح).

وقرأته عالياً على أم الحسن التنوخية عن أبي الفضل بن قدامة قال: أنبا محمود بن إبراهيم في «كتابه» قال: أنبا محمد بن أحمد بن عمر قال: أنبا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم قال: أنبا إبراهيم بن عبدالله الأصبهاني قال: ثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي قال: ثنا محمد بن عبدالله المُخَرَّميّ[5] قال: ثنا وكيع قال: ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد[6]، عن سعد بن مالك وأسامة بن زيد وخزيمة بن ثابت رضي الله عنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ:

«إن هذا الطاعون رجز وبقية عذاب عذب به قوم...» الحديث، لفظ أبي بكر بن أبي شيبة.

---

(١) في الأصل: بني، والصواب في سائر النسخ.

(٢) من ظ، ف.

(٣) ف: الليثي ـ تصحيف.

(٤) ف: عبدالله، والمشهور من اسمه «عبد»، وقيل: عبدالحميد (انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي: ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٥) ظ: المخزمي، وقد ضبطها الحافظ كما أثبته في آخر الباب.

(٦) ظ: أسعد ـ تحريف.

[و] أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة[1] على الموافقة. وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» عن محمود بن غيلان، عن وكيع، فوقع لنا بَدَلاً عالياً جداً.

ورواه عامر بن سعد أيضاً/ عن أسامة: [٤/أ]

أخبرني الشيخ أبو الفرج بن العربي[2] الغَزي قال: أنبا أبو الحسن بن قريش قراءة عليه وأنا أسمع، بقراءة الحافظ أبي الفتح اليعمري، قال: أنبا إسماعيل بن عبدالقوي بن عزون قال: قرىء على فاطمة بنت سعد الخير، وأنا أسمع، أن فاطمة بنت عبدالله بن أحمد بن إبراهيم الجُوْزَدانية، أخبرتهم بقراءة الحافظ أبي[3] محمد اليونارتي قالت: وأنا حاضرة أسمع: أنبا محمد بن عبدالله بن ريذة قال: أنبا أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني قال: أنبا إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري قال: أنبا عبدالرزاق قال: أنبا معمر، عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن هذا الوباء رجز أهلك[4] الله به بعض الأمم، وقد بقي في الأرض منه شيء يجيء أحياناً ويذهب أحياناً...» الحديث.

أخرجه أحمد عن عبدالرزاق على الموافقة العالية. وأخرجه مسلم عن أبي كامل الجحذري، عن عبدالواحد بن زياد، عن معمر. وخالفه مُسدد عن عبد الواحد بن زياد، عن معمر.

---

(١) ظ: (عن أبي شيبة) مكان: (عن أبي بكر بن أبي شيبة)، وهو خطأ ظاهر.
(٢) (ابن) ليست في ف، و (العربي) ليست في ظ.
(٣) في الأصل: ابن، والصواب في ظ، ف.
(٤) ف: قد أهلك.

قرأت على فاطمة بنت محمد المقدسية بصالحية دمشق، عن محمد بن عبدالحميد، عن إسماعيل بن عبدالقوي بن عزون ـ سماعاً بهذا الإسناد إلى الطبراني ـ قال: ثنا معاذ بن المثنى قال: ثنا مسدد قال: ثنا/ عبدالواحد بن زياد قال: أنبا معمر عن الزهري، عن[1] عامر بن سعد، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:

ـ فذكره غير أنه قال: ـ «عذب به الأمم قبلكم...» الحديث.

وهذا الاختلاف لا أثر له بدليل رواية الأعمش والثوري الماضيتين قبل، حيث جمعا فيهما[2] بين أسامة[3] وسعد.

وبه إلى الطبراني قال: ثنا هارون بن كامل قال: ثنا عبدالله بن صالح قال: حدثني الليث ـ واللفظ له ـ.

قال: وحدثنا إسماعيل بن الحسن قال: ثنا أحمد بن صالح قال: ثنا ابن وهب. كلاهما عن يونس، عن ابن شهاب، نحو حديث عبدالرزاق، ولفظه:

«إن هذا الوجع ـ أو السقم ـ رجز عُذب به بعض الأمم قبلكم، ثم بقي بعد في الأرض، فيذهب المرة ويأتي الأخرى».

أخرجه ابن خزيمة من طريق ابن وهب. وهكذا رواه عامة أصحاب الزهري [عنه][4] عن عامر بن سعد، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما [وحده][5]. وقد رواه ابن أبي ذئب[6] عن الزهري بسند آخر.

---

(١) (عن) ليست في ظ.
(٢) في الأصل وظ: فيها، والتصويب من ف.
(٣) ظ: عامة ـ تحريف.
(٤) من ف، و(عن) ليست في ظ.
(٥) من ظ، ف.
(٦) ف: ذؤيب ـ تحريف.

وبه إلى الطبراني قال: ثنا عمرو[1] بن حفص السدوسي قال: ثنا عاصم بن علي قال: ثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سالم ـ هو ابن عبدالله بن عمر ـ، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، أن[2] عبدالرحمٰن بن عوف أخبرهم ـ وهو في طريق الشام، لما بلغه أن بها الطاعون ـ عن النبي ﷺ/ أنه قال: [٥/أ]

«إن هذا الوجع ـ أو السقم ـ عذاب عذب به[3] من كان قبلكم. . .» الحديث.

ورواه محمد بن المنكدر وسالم ـ مولى أبي النضر[4] ـ وعمرو بن دينار، كلهم عن عامر بن سعد، عن أسامة. أخرجه البخاري ومسلم من طريقه. وفي بعض طرقه: «عذب به بعض بني إسرائيل».

وفي رواية عمرو بن دينار، عن عامر بن سعد: جاء رجل إلى سعد بن أبي وقاص يسأله عن الطاعون ـ وعنده أسامة ـ فقال أسامة رضي الله عنه[5]: أنا أخبرك. . . فذكر الحديث.

وهذا لا يدفع الرواية عن سعد، لاحتمال موافقته أسامة بأن يكون تذكر الحديث لما حدث[6] أسامة.

وقد أقدم ابن عبدالبر على تخطئة الرواية عن غير أسامة، وتبعه عياض، وليس بجيد والله تعالى أعلم. وسيجيء ما يتعلق ببقية هذا الحديث واستيفاء طرقه في الباب الرابع إن شاء الله تعالى.

---

(١) ف: عمر ـ تحريف.
(٢) مكانها في ظ: ابن ـ تحريف.
(٣) ف: عذب الله به.
(٤) قوله: (سالم ـ مولى) ليس في ظ.
(٥) قوله: (أسامة رضي الله عنه) ليس في ف.
(٦) (به) ليست في ف.

[الفصـــل الثانـــي]

ذكر البيان بأن الطاعون إنما كان عذاباً على الكفرة فيمن مضىٰ، لا على المسلمين منهم، وأنه لمؤمني هذه الأمة رحمة وشهادة

قال الإمام أحمد: ثنا يزيد ـ هو ابن هارون ـ قال: ثنا مسلم بن عبيد قال: سمعت أبا عسيب ـ مولى رسول الله ﷺ ـ يحدث عن رسول الله ﷺ [قال][1]:

«أتاني جبريل عليه السلام بالحمّىٰ والطاعون، فأمسكت الحمّى بالمدينة، وأرسلت الطاعون إلى الشام/، والطاعون شهادة لأمتي ورحمة لهم، ورجس على الكافر»[2]. [٥/ب]

قرأته عالياً على أم يوسف المقدسية بصالحية دمشق، عن إبراهيم بن صالح العجمي[3]، أن[4] يوسف بن خليل الحافظ أخبرهم قال: أنبا خليل بن بدر قال: أنبا الحسن بن أحمد المقرىء قال: أنبا

(١) من ف، ع.
(٢) في المسند (٥/٨١): الكافرين.
(٣) ظ: الحجي ـ تحريف، وقد ذكره الحافظ في ترجمتها (وهي فاطمة بنت محمد ت: ٨٠٣ هـ)، من المجمع (ق ٥٦/ب ـ نسخة المتحف) باسم: إبراهيم بن صالح بن العجم.
(٤) ف: عن، وما أثبتناه من الأصل أصح.

أحمد بن عبدالله الحافظ قال: ثنا أحمد بن يوسف قال: ثنا الحارث بن محمد قال: ثنا يزيد بن هارون قال: ثنا مسلم بن عبيد ـ أبو نُصيرة ـ قال: سمعت أبا عسيب. . . فذكر مثله سواء، لكن قال في آخره: «على الكافرين».

هذا[1] حديث حسن. و«أبو عسيب» ـ بمهملتين وآخره موحدة، بوزن عظيم ـ اسمه «أحمر»[2]، وهو بكنيته أشهر. وقد وقع لنا حديثه هذا بعلو في «معجم الطبراني» و«المعرفة» لابن منده. ولفظه في «الطبراني»: «فأرسلت الحمّى إلى قُباء». وله حديث آخر أخرجه له ابن مَنْدة، ولا أعرف[3] له غيرهما.

والراوي عنه «أبو نُصيرة» ـ بنون ومهملة، مصغر ـ. وأبوه[4] «عُبيد» ـ بالتصغير أيضاً ـ وهو ثقة عند[5] أحمد وغيره.

ولحديثه شواهد: منها في البخاري عن عائشة رضي الله عنها أنه[6]: (كان عذاباً يبعثه الله تعالى على من يشاء، فجعله رحمة للمؤمنين). وسيأتي في الباب الثالث. ويأتي فيه أخبار أخرى في كونه رحمة لأمة محمد ﷺ.

[٦/أ] وقريب من التفسير المذكور، ما أخرجه ابن/ أبي الدنيا من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه، أنه دخل على عائشة رضي الله عنها، هو

---

(١) ظ: هو.
(٢) وانظر ترجمته في الإصابة: ١/٢٢، ٤/١٣٣، وقيل: هو سفينة مولى أم سلمة رضي الله عنها، واستبعد الحافظ ذلك.
(٣) ظ: أعزو ـ تصحيف.
(٤) في الأصل وف: أبو، والتوجيه من ظ.
(٥) ظ: عنه ـ تصحيف.
(٦) ف: أن ما.

ورجـل آخر، فقـال لها ذلـك الرجـل: يا أم المؤمنين، حـدثينا عن الزلزلة؟ قالت:

(إذا استباحوا الزنا، وشربوا الخمر، وضربوا بالمعازف، غار الله تعالى في سمائه فقال [للأرض][1]: تزلزلي بهم، فإن تابوا ونزعوا وإلا هدمتها[2] عليهم).

قال: يا أم المؤمنين، أعذاباً لهم؟ قالت: بل موعظةً ورحمـةً للمؤمنين، وعـذاباً وسُخـطاً للكافـرين. قال أنس رضي الله عنـه: ما سمعت حـديثاً بعـد رسول الله ﷺ أنـا أشـد بـه[3] فـرحـاً مني بهـذا الحديث.

---

(١) من ظ، ف.
(٢) في الأصل: هديها، والصواب في باقي النسخ.
(٣) (به) ليست في ف، ومكانها في ع: منه.

[الفصــل الثالــث]

ذكر بيان الرجز المذكور ومن نزل عليه

قـرأت على فـاطمـة المقـدسية، عن عبـدالـرحيم[1] بن عبـد المحسن، أن عبدالغني بن سليمان أخبرهم قال: أنبـا عشير بن علي قال[2]: أنبا مرشد بن يحيىٰ المدينيّ، ومحمد بن أحمد بن إبراهيم بن الحطاب[3] قالا: أنبا أبو الحسن محمد بن الحسن[4] القُهُستاني قال: أنبا أبو الحسن علي بن حسان قال: ثنا أبو جعفر محمد بن عبدالله بن سليمان قال: ثنا عثمان/ ـ هـو ابن أبي شيبة ـ قال: ثنا يعلى بن عبيد [٦/ب] قال: ثنا سفيان.

وحـدثنا عبـدالله بن الحكم قال: ثنـا عبيد الله بن مـوسىٰ، عن إسـرائيل[5]، قـالا: ثنا أبـو إسحاق، عن عمـارة ـ هو ابـن عبـد الله السلولي ـ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

(أن نبياً من الأنبياء عصاه قومه، فقيل له: نقتلهم [بالجوع]؟[6] قال: لا. قال: نسلط عليهم عدواً من غيرهم؟ قال: لا، ولكن موت

---

(١) في الأصل: عبدالرحمن، والصواب في باقي النسخ.

(٢) سقط من المسند «عشير بن علي» في ظ.

(٣) ف، ظ: الخطاب، وقد ضبطها المصنف بالمهملة في آخر الباب.

(٤) في الأصل: أبو الحسن بن محمد، والتصويب من ظ، ف.

(٥) ظ: إسماعيل، وفوقها إشارة تخطئة.

(٦) من ظ، ف، ع.

دقيق. قال عليّ[1]: فسلط الله تعالى[2] عليهم الطاعون، فجعل يقل العدد ويحرق القلوب). لفظ سفيان، ولفظ إسرائيل نحوه، وزاد: (وهو بقية عذاب عذب به من كان قبلكم).

هذا إسناد حسن، أخرجه مُطَيَّنٌ[3] في «مسنده»[4] هكذا، وكأنه جعل له حكم الرفع، إذ لا مجال للرأي فيه.

ثم رأيت في «المبتدأ» لابن إسحاق، في سبب تأسيس داود عليه السلام بيت المقدس:

أن الله تعالى أوحى إلى داود أن بني إسرائيل قد كثر طغيانهم، فخيّرهم بين ثلاث: إما أن أبتليهم بالقحط سنتين، أو أُسلِّط عليهم العدوَّ شهرين، أو أرسل عليهم الطاعون ثلاثة أيام[5]. فخيرهم، فقالوا: أنت نبينا[6] فاختر لنا. فقال: أما الجوع فإنه بلاء فاضح لا صبر عليه، وأما العدو فلا بقية معه، فاختار لهم الطاعون. فمات منهم

[٧/أ] إلى أن زالت الشمس سبعون ألفاً/، ويقال: مائة ألف. فتضرع داود إلى الله تعالى، فرفعه عنهم. فقال داود: إن الله تعالى قد رحمكم فأحدثوا لله شكراً بقدر ما أبلاكم. فشرع في تأسيس المسجد، إلى أن كان إكماله على يد ولده سليمان عليهما الصلاة والسلام.

ووجدت أصل هذا الحديث عند أحمد والنسائي في «الكبرى» بسند على شرط مسلم، من طريق ثابت البناني، عن عبدالرحمن بن

(١) (علي) ليست في ظ.
(٢) قوله: (الله تعالى) ليس في ف؛ على البناء للمجهول.
(٣) ظ: مطير ـ تصحيف.
(٤) في الأصل: بسنده، وفي ظ: بمسنده، وما أثبته في ف.
(٥) (أيام) ليست في ظ.
(٦) ظ: أنبينا، مكان: أنت نبينا.

أبي ليلى، عن صهيب مرفوعاً. وصححه ابن حبان؛ لكن لم يسمِّ فيه «داود»، وقال: «الموت» بَدَلَ «الطاعون». وفي آخره أنه ﷺ كان يقول عقب صلاة العصر - وفي رواية: الفجر -: «اللهم بك أقاتل، وبك أحاول - وفي رواية: أصاول -، ولا حول ولا قوة إلا بك».

وأخرج عبد بن حميد وأبو جعفر الطبري - واللفظ له - وأبو محمد بن أبي حاتم في «تفاسيرهم» وإبراهيم الحربي في «غريبه» باختصار، كلهم من طريق يعقوب بن عبدالله بن سعد القُمِّيِّ[1]، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير قال:

(أمر موسىٰ عليه الصلاة والسلام قومه من بني إسرائيل، وذلك بعدما جاء قومَ فرعون الآياتُ الخمس: الطوفان.. وما ذكر الله تعالى في الآية - يعني قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ . . .﴾ الآية[2] -، فلم يؤمنوا ولم يرسلوا معه بني إسرائيل. فقال: ليذبح كل رجل منكم كبشاً/، ثم ليخضب كفه في دمه، ثم ليضرب به على بابه. [٧/ب]

فقال القبط لبني إسرائيل: لم تجعلون هذا الدم على أبوابكم؟ فقالوا: إن الله سبحانه يرسل عليكم عذاباً يقتلكم وتهلكون. فقال القبط: فما يعرفكم الله إلا بهذه العلامات؟ فقالوا: هكذا أمرنا نبينا. فأصبحوا وقد طعن من قوم فرعون سبعون[3] ألفاً. فأمسوا وهم يتدافنون. فقال فرعون عند ذلك لموسىٰ عليه الصلاة والسلام: ﴿ٱدْعُ

(١) ف: اللقمي، وهو تصحيف، لأنه منسوب إلى «قُم»، وسيأتي ضبطه قريباً.
(٢) تتمتها: ﴿. . وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ الأعراف: ١٣٣.
(٣) ف: سبعين - لحن.

﴿لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ﴾ - وهو الطاعون - ﴿لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[1]. فدعا ربه، فكشفه عنهم).

هذا مرسل قوي الإسناد. و«القمّيّ» - بضم القاف وتشديد الميم - نسبة إلى «قُم»[2]: بلد مشهور في العجم. وهو أشعري النسب، ويكنى أبا الحسن؛ قواه النسائي، ووثقه الطبراني، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وشيخه «جعفر بن أبي المغيرة» خزاعي النسب، وهو قُمِّيٌّ أيضاً، وهو تابعي صغير. واسم أبي المغيرة «دينار»؛ أفاده أبو نعيم في «تاريخ أصبهان». وقال ابن منده: ليس بقوي، ونقل ابن شاهين توثيقه عن أحمد، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من «الثقات». وأخرج له البخاري في «الأدب المفرد»، وأبو داود والترمذي والنسائي. وقد ذكر
[٨/أ] أبو داود في كتاب الصلاة من/ «السنن» عن محمد بن حميد قال: سمعت يعقوب القمي يقول: كل شيء حدثتكم عن جعفر، عن سعيد، عن النبي ﷺ، فهو مسند عن ابن عباس. انتهى.

وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن يعقوب بعض هذا الحديث موصولاً بذكر ابن عباس فيه. وأخرجه الطبري[3] كذلك، لكن أدخل بين سعيد بن جبير وابن عباس رجلاً، والأول أثبت.

وأخرج الطبري وابن أبي حاتم، من طريق ابن[4] أبي نجيح، عن مجاهد قال: الطوفان - يعني المذكور في الآية الماضية - هو الطاعون. وذكر فيه أقوالاً أخرى، أرجحها أنه الماء.

---

(١) الأعراف: ١٣٤.
(٢) ظ: قيم - تحريف.
(٣) ظ: الطبراني - تحريف.
(٤) (ابن) ليست في ف.

[و] من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد قال: الرجز العذاب. وهذا لا ينافي الحديث الماضي أنه الطاعون، فقد ثبت وصفه بأنه عذاب. وبهذا أجاب إبراهيم الحربي في «غريبه»، بعد أن أخرج أثر مجاهد هذا.

ويستفاد منه أن المراد بالذين أصابهم الرجز في حديث أسامة[1]، هم قوم فرعون. قال عياض في قوله: «رجز على بني إسرائيل»: قيل: مات من بني إسرائيل في ساعة واحدة عشرون ألفاً، وقيل: سبعون ألفاً.

قلت: قد خرَّجت الثاني، لكنهم كانوا من قوم فرعون لا من بني إسرائيل.

ثم وقفت على المستند في ذلك؛ وهو ما أخرجه الطبري من طريق سليمان التيمي؛ التابعي المشهور، عن سيار[2]:

(أن رجلاً كان يقال له بَلْعام، كان/ مجاب الدعوة، وأن موسىٰ [٨/ب] أقبل في بني إسرائيل، يريد الأرض التي فيها بلعام، فرعبوا منه رعباً شديداً. قال: فأتوا بلعام فقالوا: ادع الله عليهم. قال: حتى أوامر ربي. فوامر، فقيل له: لا تدع عليهم فإنهم عبادي ونبيهم معهم. قال: فأهدَوْا له هدية فقبلها، ثم راجعوه فقال: حتى أوامر ربي. فوامر فلم يرجع إليه شيء. فقالوا: لو كره ربك أن تدعو عليهم لنهاك كما نهاك في المرة الأولى.

قال: فأخذ يدعو عليهم، فيجري على لسانه الدعاء على قومه، وإذا أراد أن يدعو لقومه دعا أن يُفتح لموسىٰ وجيشه. فلاموه، فقال:

---

(١) تقدم حديثه في أول الباب.
(٢) ظ، ع: يسار ـ تحريف.

ما يجري على لساني إلا هكذا، ولكن سأدلكم على أمر، عسىٰ أن يكون فيه هلاكهم. إن الله تعالى يبغض الزنا، وإنهم إن وقعوا في الزنا هلكوا، فأخرِجوا النساء، فليستقبلنهم، فإنهم قوم مسافرون، فعسىٰ أن يزنوا فيهلكوا. ففعلوا.

وكان للملك بنت بها من الجمال ما الله به أعلم[1]. فقال لها أبوها: لا تمكني من نفسك إلا موسىٰ. قال: فوقعوا في الزنا. قال: فأرادها[2] رأس سبط من الأسباط على نفسها. فقالت: ما أنا بممكنة من نفسي إلا موسىٰ. قال: إن منزلتي من موسى كذا وكذا. فأرسلت إلى أبيها، فأذن لها فيه، فأمكنته.

قال: ويأتيهما رجل من بني هارون ومعه الرمح، فيطعنهما.
[٩/أ] قال: وأيده الله تعالى بقوة، فانتظمهما جميعاً، ورفعهما/ على رمحه، فرآهما الناس. قال: وسلط الله تعالى على بني إسرائيل الطاعون، فمات منهم سبعون ألفاً).

وهذا حديث مرسل جيد الإسناد. و«سيار» شامي، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

وقد أخرج الطبري هذه القصة أيضاً من طريق محمد بن إسحاق، عن سالم أبي النضر:

(أن موسىٰ عليه الصلاة والسلام، لما نزل في أرض بني كنعان، أتى قومُ بلعم[3] إلى بلعم، فقالوا: هذا موسىٰ جاء في بني إسرائيل

(١) في الأصل وظ، ع: أعلم به، وأثبت ما في ف.
(٢) ظ: فراودها.
(٣) ظ، ع: بلعام، وهو خطأ لأنه ورد في هذه الرواية دون مد، وقد ضبطه الحافظ في آخر الباب.

ليخرجنا من بلادك. . .) فذكر القصة نحوه وأبسط منه. وقال فيه: (ثم قال: لم يبق إلا المكر والحيلة، جمِّلوا النساء، وأعطوهن السلع، وأرسلوهن إلى العسكر، فإنهم إن زنا رجل منهم واحد[1] كفيتموهم. ففعلوا. فلما دخل النساء العسكر، مرت امرأة من الكنعانيين اسمها «كشتا[2] بنت صور» برجل من عظماء بني إسرائيل، وهو «زِمْري بن شاؤُم»؛ رأس سبط شمعون بن يعقوب. فقام إليها، فأخذ بيدها حين أعجبه جمالها، ثم أقبل حتىٰ وقف بها على موسىٰ عليه الصلاة والسلام، فقال: إني[3] أظنك ستقول: هذه حرام عليك؟ قال: [أجل][4]، هي حرام عليك، لا تقربها. قال: فوالله لا نطيعك في هذا. ودخل [بها][5] قبته، فوقع عليها[6].

فأرسل الله الطاعون في بني إسرائيل. وكان «فِنْحاص بن العَيزار بن هارون» صاحب أمر موسىٰ، وكان قد[7] أعطي بسطة في الخلق وقوة في البطش، وكان غائباً، فجاء والطاعون/ يجوس في بني إسرائيل. فأُخبر الخبر، فأخذ حربته ثم دخل القبة، فانتظمهما بحربته وهما متضاجعان. ثم خرج بهما وجعل يقول: اللهم هكذا نفعل بمن يعصيك. ورُفع الطاعون، فحسب من هلك من الطاعون، فيما بين أن أصاب زِمْري المرأة[8] إلى أن قتله فنحاص، سبعون ألفاً. والمقلل يقول: عشرون ألفاً). [٩/ب]

وأخرج الطبري[9] هذه القصة مختصرة من أوجه، لكن ما فيها

---

(١) (واحد) ليست في ف، ووقع في ظ، ع: واحد منهم.
(٢) ظ: كبشا. ف: كشتنا.
(٣) (إني) ليست في ف.
(٤) من ظ، ف، ع.
(٥) من ظ، ف، ع.
(٦) (عليها) ليست في ظ.
(٧) (قد) ليست في ف.
(٨) (المرأة) ليست في ف.
(٩) ع: الطبراني - تحريف.

ذكر (الطاعون) إلا في هاتين الروايتين. ورجالهما ثقات، وكل منهما تشد الأخرىٰ.

وقد جاء في خبر آخر أنه أرسل على طائفة من بني إسرائيل، وهم ﴿ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1]، كما سيأتي بيانُهُ، وقولُ[2] مَنْ قال: إنهم خرجوا فراراً من الطاعون.

قال عياض: يحتمل الحديث وجهين:

أحدهما: أنه أول ما بدأ في الأرض وحدث بالناس حدث بهم.

والثاني: أنهم عذبوا به.

قلت: ولا منافاة بين الوجهين، فيحمل[3] على أنه أول عذاب حدث من جنسه بأولئك، ولكن تظهر المغايرة بينهما بأن يكون سبق لغيرهم لا على سبيل التعذيب ثم حدث لهم على سبيل التعذيب، فتكون الأولية فيهم مقيدة بالتعذيب، لا بمطلق الطاعون. ولا يخفىٰ بُعْدُه، لأن الطاعون يعذب الجسد بلا شك، سواء كانت تتسبب عنه الرحمة أو لا.

---

(١) البقرة: ٢٤٣.

(٢) ظ: قولهم، و ف: قوله، والصواب ما في الأصل، وهو معطوف على «بيانه».

(٣) في الأصل: فيحتمل، والتوجيه من ف.

[الفصــل الرابــع]

ذكر كشف مشكل ما في [هذا][1] الباب الأول
سوى/ ما وقع في أثناء الباب [۱۰/أ]

قوله: «الطاعون»، يأتي في الباب الثاني.

قوله: «المُخَرِّميّ»: بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء[2] المكسورة.

قوله: «اليُوْنارَتي»: بضم التحتانية[3] وسكون الواو ثم نون وفتح الراء بعدها مثناة.

قوله: «رِيْذة»: بكسر الراء وسكون التحتانية بعدها ثم ذال[4] معجمة.

قوله: «عَسِيْب»: بفتح العين[5] وكسر السين المهملتين ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة[6].

قوله: «رِجْس»: هو بكسر الراء وسكون الجيم بعدها مهملة، لا

(١) من ظ، ف.
(٢) (الراء) ليست في ظ.
(٣) ظ: الياء التحتانية.
(٤) قوله: (ثم ذال) ليست في ظ، و(ثم) ليست في ف.
(٥) (العين) ليست في ظ.
(٦) قوله: (ثم موحدة) ليس في ظ.

يغاير قوله في الرواية الماضية: «رِجْـز»[1]، لأنهما بمعنى. قـال ابن السَّمَيْدَع ـ بفتح المهملة والميم وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة وبالعين المهملة ـ: الرِّجْز والرِّجْس واحـد[2]؛ وهو العـذاب. قلت: إطـلاق الرجـز على الرجس[3] من إبـدال الزاي سينـاً، وهـو كثيـر. والرجس أيضاً: المبعد[4] والنجس، وليس هو المراد هنا[5]. وسأذكر مزيداً لذلك في الباب الثاني، إن شاء الله تعالى.

قوله: «عَشير»[6]: بمهملة ثم معجمة، وزن عظيم.

و «الحطّاب»: بحاء مهملة.

و «القُهُسْتاني»: بضم القاف والهاء وسكون المهملة بعدها مثناة.

قوله: «بَلْعـام»: بفتح المـوحدة وسكـون اللام بعـدها مهملة. ويقال له أيضاً: «بَلْعم» ـ بغير ألف ـ كما في الرواية الثانية. وهو ابن «عابورا»: بمهملة وموحدة مضمومة وواو ساكنة وراء مفتوحة. ويقال: «أبُر»: بهمزة بدل العين وموحدة مضمومـة، بغير إشبـاع، وبلا ألف آخره.

[١٠/ب] قوله: «كَنْعان»: بفتح الكاف وسكون/ النون بعدها مهملة وبعد الألف نون.

---

(١) ف: رجس ـ تحريف. (٢) (واحد) ليست في ظ.

(٣) في الأصل: الرجس على الرجز، والتوجيه من باقي النسخ، لأنه الموافق للسياق.

(٤) ظ، ف: البعد، ولعل المقصـود به: القـذر؛ وقد جـاء في معاني الـرجس في اللسـان: القَذَر، والشيء القـذر، والعذاب، واللعنـة والكفـر والعقـاب والغضب والمأثم والشك. وجاء فيه في معاني الرِّجز: العذاب والإثم والذنب.

(٥) ف: ها هنا. (٦) ف: عسيب ـ تصحيف.

قوله: «فِنْحاص»[1]: بكسر الفاء وسكون النـون بعدهـا حاء[2] مهملة وآخره صاد مهملة[3].

قوله: «زِمْري»: بزاي مكسورة وميم ساكنة ثم راء.

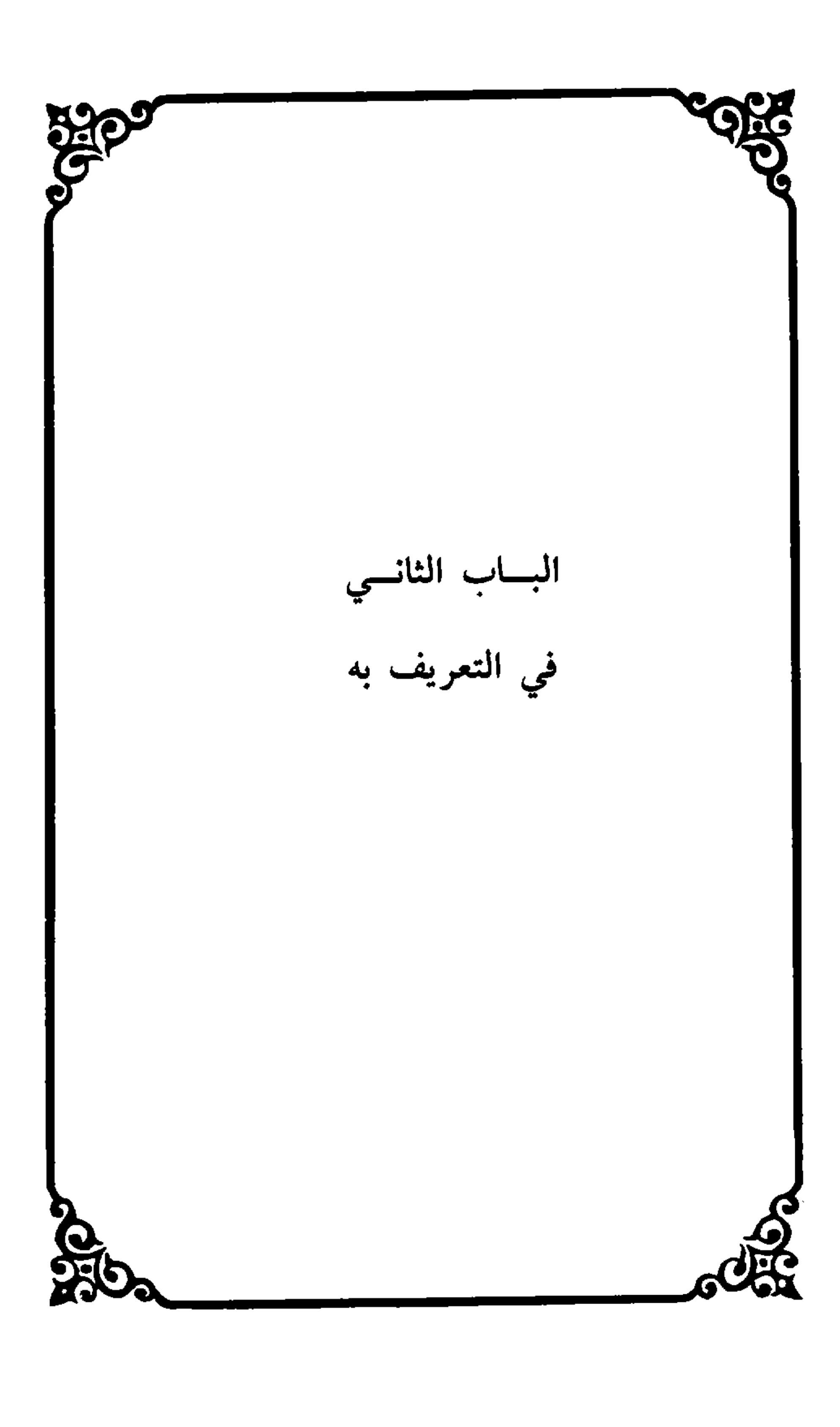
و «شاؤم»: بشين معجمة وواو مضمومة.

و «شمعون»: بشين معجمة مفتوحة.

قوله: «يَجُوس»: بجيم وسين مهملة؛ أي يتخللهم.

---

(١) يأتي ضبط «فنحاص» في ظ، ف، بعد ضبط: «شمعون».
(٢) (حاء) ليست في ظ.
(٣) قوله: (وآخره صاد مهملة) ليس في ظ.



البـــاب الثانـــي

في التعريف به

[الفصـــل الأول]

ذكـــر اشتقاقـــه[1]

قال الجوهري: الطاعون: وزنه فاعول من الطعن، عدلوا به عن أصله، ووضعوه دالاً على الموت العام كالوباء. ويقال: طعن فهو[2] مطعون وطعين: إذا أصابه الطاعون؛ وكذا إذا أصابه الطعن بالرمح.

ذكر صفته وسبب حدوثه:

قال إبراهيم الحربي في «غريب الحديث»: الوباء هو الطاعون والمرض العام. قال: والطاعون معروف؛ وهو قرحة يبلي الله بها من يشاء يطول ذكر سببها.

وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: الطعين[3]: الذي يصيبه الطاعون؛ وهو الوجع الغالب الذي يطفىء[4] الروح كالذُّبْحة[5]. وإنما سمي طاعوناً لعموم[6] مصابه، وسرعة قتله، فيدخل فيه مثله.

وقال أبو الوليد الباجي في «شرح الموطأ»: هو مرض يعمّ الكثير من الناس، في جهة من الجهات، بخلاف المعتاد من أمراض الناس.

---

(١) ظ: الشفاعة ـ تحريف.
(٢) ظ: فهم.
(٣) ظ: الطعن.
(٤) ظ: يطعن ـ تصحيف.
(٥) فسّرها الحافظ في آخر الباب، بأنها وجع يعرض في الحلق من الدم، أو قرحة تظهر فيه من داخل، فينسد معها، وقد ينقطع معه النفس.
(٦) ع: بالعموم. ف: لعظم ـ تحريف.

ويكـون مرضهم واحـداً، بخلاف بقيـة الأوقـات، فتكـون الأمـراض مختلفة.

[١١/أ] ونقل ابن التين[١]، عن الداوودي/ قال: الطاعون حبة تخـرج في الأرفاغ[٢]، وفي كل طيّ من الجسد، والصحيح أنه الوباء، كذا قال. وكذا قال الخليل بن أحمد في «العين»: الطاعون هو الوباء.

وقال ابن الأثير في «النهاية»؛ في قوله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون»: الطعن: القتل بالرمح، والطاعون: المرض العام، والوباء الذي يفسد له الهواء، فتفسد به الأمزجة والأبدان. ومراد الحديث: أن الغالب على فناء الأمة بالفتن التي تسفك فيها الدماء، وبالوباء. وقد تكرر الطاعون في الحديث.

[و] قال القاضي عياض في «شرح مسلم»: قـوله - يعني في حديث أسامة في الطاعـون -: «إن هذا الـوجع أو السقم»؛ العـرب تسمي كل مرض وجعاً. وقوله: «رجز»؛ الرجز العذاب. وقد قال في الرواية الأخرى: «رجز عذب به[٣] بعض الأمم».

وقال ابن عبدالبَرِّ بعد أن ذكر الحديث: إن الطاعون غُدَّة كغُدَّة البعير، تخرج في الآباط والمراق[٤]. وقال غير واحد من أهل العلم: وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله تعالى من البدن.

---

(١) ظ: ابن التني - تصحيف.

(٢) هي أصول المغابن - كما ذكر الحافظ في آخر الباب - كالآباط والحوالب ومطاوي الأعضاء؛ وهو مجتمع العرق والوسخ؛ جمع رُفْغ، وقد يطلق الرفغ على الوسخ، وليس مراداً هنا.

(٣) قوله: (قال في الرواية.. عذب به) مكرر في ظ.

(٤) ظ، ف، ع: (المراق والآباط). والمراقّ: ما رقّ من أسفل البطن ولان، ولا واحد له من لفظه. كذا فسّرها الحافظ في آخر الباب، وفي القاموس: «جمع مَرَقّ، أو لا واحد لها». وانظر بقية كلام الحافظ عليها.

قال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض؛ فسميت طاعوناً لشبهها بالهلاك بـذلك، وإلا فكـل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً. ويدل على ذلك حـديثُ أبي موسى: «الطاعون وخز أعدائكم من الجن»، وإنَّ/ وباء الشام الذي [١١/ب] وقع في الأحاديث، إنما كان طاعوناً؛ وهو طـاعون عمـواس؛ وكان قروحاً.

وقد لخص[١] الشيخ محيي الدين النووي في «شرح مسلم» كلام عياض. وقال في «تهذيب الأسماء واللغات»: الطاعون مرض معروف، وهو بَثَرٌ[٢] وورم مؤلم جداً، يخرج مع لهيب، ويسودّ ما حواليـه أو يخضرّ أو يحمرّ حمرة بنفسجية كـدرة، ويحصل معـه خفقانُ القلب والقيءُ، ويخرج في المراق والآباط[٣] غالباً، وفي الأيدي والأصـابع وسائر الجسد.

وقال في «الروضة»: فسّر بعضهم الطاعون بانصباب الدم إلى عضو. وقال أكثرهم: إنه هيجان الدم وانتفاخه. قال المتـولي[٤]: وهو قريب من الجذام؛ من أصابه تآكلت أعضاؤه وتساقط لحمه. انتهى.

---

(١) ظ: شخص ـ تحريف.

(٢) ضبطها الحافظ في آخر الباب بضم الموحدة وفتح المثلثة، وقال: جمع بَثْر، بفتح الموحدة والمثلثة وقد تسكن. ولم أجدها بضم الموحدة، وإنما هي بفتحها مـع سكون المثلثة أو تحريكها، والواحدة بثرة؛ وهو خُرّاج صغير، كما في القاموس.

(٣) (الآباط) ليست في ف.

(٤) هو عبدالرحمن بن مأمون بن علي، أبو سعد، المعروف بالمتولي (ت: ٤٧٨ هـ)، وهو فقيه شـافعي، أصولي، تـولّى التدريس بـالمدرسـة النظاميـة ببغداد ـ معجم المؤلفين: ١٦٦/٥.

وأصل كلام المتولي مستمد من كلام القاضي الحسين في «تعليقته»[1] المشهورة، فإنه قال: الطاعون داء يصيب الإنسان؛ وهو قريب من الجذام، والعضو الذي يصيبه ذلك[2] يتآكل ويَرِمُ[3].

وقال في «تعليقته» الأخرى التي علقها عنه البغوي: الطاعون يشبه الجذام، يتجرح به عضو الإنسان ويرم.

وقال الغزالي في «البسيط»: الطاعون انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى، أو انصباب الدم إلى بعض الأطراف، فينتفخ[4] ذلك الموضع ويحمرّ، وقد يذهب العضو إن لم يتدارك أمره في الحال، انتهى.

وقال البندنيجي: الطاعون[5] أن يسود موضع من البدن.

[١٢/أ] وقال أبو علي / ابن سينا وغيره من حذاق الأطباء: الطاعون مادة سمية تحدث ورماً قتالاً، يحدث في المواضع الرخوة والمغابن[6] من البدن، وأغلب ما يكون تحت الإبط [أو] خلف الأذن أو عند الأرنبة[7]. قال: وسببه دم رديء مائل إلى العفونة والفساد، يستحيل إلى جوهر سمي[8] يُفسد العضو ويغير ما يليه، ويؤدي إلى القلب كيفية

---

(١) ظ: تعليقة. وهذه «التعليقة» في فروع الشافعية، للقاضي حسين بن محمد المروزي (ت: ٤٦٢ هـ). وقد ذكر في (الكشف: ٤٢٤) أن له ثلاث تعليقات.

(٢) بعدها في ظ: يتألم، ولا وجه لها.

(٣) من الوَرَم، كما ذكر الحافظ في آخر الباب.

(٤) ف: فينفتح ـ تحريف.

(٥) (الطاعون) ليست في ظ.

(٦) المغابن: جمع مَغْبِن؛ وهي الآباط والأرفاغ وبواطن الأفخاذ عند الحوالب وشبهها ـ كما في اللسان ـ وقد فسّرها الحافظ في آخر الباب.

(٧) في الأصل وف: الأربية ـ تصحيف؛ ففي اللسان: الأُرْبِيّة: أصل الفخذ. وليست مرادة ها هنا، لأن الحافظ قيدها في آخر الباب بأنها: قصبة الأنف.

(٨) ظ: مبلي ـ تحريف.

رديئة، فيحدث القيء والغثيان والغشي والخفقان. وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء إلا ما كان أضعف بالطبع، وأرداه ما يقع في الأعضاء الرئيسة. والأسود[1] منه قل من يسلم منه، وأسلمه الأحمر ثم الأصفر.

قال ابن سينا: والطواعين تكثر عند الوباء، وفي البلاد الوبيئة، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس. قال: وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده؛ ولذلك لا يمكن حياة الإنسان، بل جميع الحيوان، بدون[2] استنشاقه، بل متىٰ عَدِمَ الحيوان استنشاق الهواء مات.

فحاصل ما اجتمع لنا من كلام من تقدم كلامه أن الطاعون أنواع:

أشهرها: ما يخرج في البدن من الورم[3]، خصوصاً في المغابن، وأنه قد يقع في اليد والإصبع وجميع الأعضاء، لكنه نادر بالنسبة إلى ما[4] يقع في المغابن.

الثاني: يقع في أي عضو كان من البدن أيضاً، مثل القرحة والبثرة، لكن الاختصاص[5] له بالمغابن دون غيرها.

الثالث: / ما يطفىء الروح كالذبحة، وليست الذبحة نفسها طاعوناً، وإنما في أنواع الطاعون ما يضاهيها، ولذلك يختلف حال من [١٢/ب]

(١) ظ: الأدو ـ تحريف لا معنى له.

(٢) يرى البعض أن دخول الباء على «دون» غلط، لكن الأخفش قد استعملها كذلك في كتابه «القوافي»، كما نقل عنه صاحب اللسان.

(٣) ظ: الورد ـ تحريف.

(٤) ف، ع: لما، مكان: إلى ما.

(٥) ظ، ف، ع: لا اختصاص؛ على النفي. وما أثبته من النسخة التي اعتمدت أصلاً أقرب للسياق، خصوصاً مع وجود الاستدراك بـ «لكن».

وقعت به في زمن الطاعون وفي غير زمنه. وإنما قلت ذلك لأنه ثبت في الحديث الصحيح ـ كما سيأتي في موضعه ـ أن الطاعون لا يدخل المدينة. وثبت فيه أيضاً أن النبي ﷺ كوى أسعد[١] بن زرارة من الذبحة، وكذا البراءَ بن معرور، وكلاهما كان بالمدينة، لكن يحتمل أن يقال أن ذلك كان قبل دعاء النبي ﷺ بأن الطاعون لا يدخلها.

الرابع: ما يقع في عضو ما فيتآكل منه كالجذام، كما تقدم في كلام القاضي الحسين. ورأيت له في ذلك سلفاً؛ فأخرج عمر بن شبة في «أخبار البصرة»[٢] من طريق ضمرة عن[٣] عبدالله[٤] بن شوذب قال: كتب زياد إلى معاوية... فذكر قصة فيها: (فخرجت على إصبعه طاعونة، فما أتت عليه جمعة حتى مات). وفيه أن إصبعه تآكلت وأشاروا عليه بقطعها، لئلا تنتقل الأَكِلَةُ[٥]، ثم لم يفعل ذلك ومات.

تكملة:

ذكر علاء الدين بن النفيس في كتابه «الموجز في الطب»: أن الوباء ينشأ عن فساد يعرض لجوهر الهواء بأسباب سمائية[٦] أو أرضية:

فمن الأرضية: الماء الآسن والجيف الكثيرة، كما يقع في

---

(١) في الأصل: سعد، والتصويب من ف.
(٢) ظ: السبرة ـ تحريف.
(٣) في الأصل وف: بن ـ تصحيف، فليس في الرواة «ضمرة بن عبدالله بن شوذب». وقد التمسته في كثير من كتب الرجال فلم أجده، ثم تيقنت أنها (عن) وأنهما اثنان؛ ففي الرواة: «عبدالله بن شوذب»، وممن يروي عنه: ضمرة بن ربيعة (انظر: الجرح والتعديل: ٨٢/٢/٢).
(٤) في الأصل وظ: عبيدالله، والتصويب من ف.
(٥) الأَكِلَةُ: داء يقع في العضو فيأتكل منه ـ اللسان.
(٦) ظ، ف: سماوية، وكلاهما صحيح.

مواضع المعركة إذا لم تدفن القتلى[1]، والتربة الكثيرة النزّ[2] والكثيرة التعفن، وكثرة الحشرات والضفادع.

ومن/ السمائية[3]: كثرة الشهب والرجوم في آخر الصيف وفي الخريف[4]، وكثرة الجنوب والصبا في الكانُوْنَيْنِ، وإذا كثرت علامات المطر في الشتاء ولم تمطر، انتهى[5]. ومستند ذلـك كله التجارب. وقد ذكر الجاحظ[6] أن العَقْعَقَ إذا حسّ[7] بتلك الريح هرب من تلك الأرض. قال: وكذلك الفـأر[8] يهرب تحت الأرض[9]. [١٣/أ]

---

(١) ظ: المقتلة ـ تحريف، وهو مصدر لا يصلح وقوعه ها هنا. ويجمع القتيل على: قَتْلىٰ، وقتالىٰ، وقُتَلاء.

(٢) في الأصل: النزر، وفي ف: النزو، والتصويب من ظ. والنـزّ: ما تحلّب من الأرض من ماء ـ مجمل اللغة.

(٣) ف: السماوية.

(٤) قوله: (وفي الخريف) ليست في ظ، ف.

(٥) (انتهىٰ) ليس في ف.

(٦) ظ: الحافظ ـ تصحيف.

(٧) ظ، ع: أحس، وكلاهما صحيح؛ يقال: حسّ بالشيء وأحسّه وأحسّ به ـ اللسان.

(٨) ظ: المفار ـ تحريف.

(٩) زاد في ظ: انتهىٰ.

[الفصل الثاني]

ذكر البيان الدال على أن الطاعون غير مرادفٍ للوباء، وأن إطلاقه عليه إنما هو بطريق المجاز، لكونه أخص منه

ثبت في «الصحيحين» و«الموطأ» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال».

وأخرجه[1] البخاري من حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«المدينة يأتيها الدجال فيجد الملائكة، فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى».

وقد أخرج البخاري ومسلم ـ في كتاب الحج ـ من طريق أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت:

(قدمنا المدينة وهي أوبأ أرض الله تعالى...) الحديث.

---

(١) في الأصل: أخرج، وما أثبته من ف، ظ، أقرب للصواب.

وفيه قول بلال رضي الله عنه:

(اللهم العن شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة[1]، وأمية بن خلف، كما أخرجونا من أرضنا إلى أرض الوباء).

فلو كان الطاعون هو الوباء لتعارض الحديثان، لكن لا تعارض بينهما لأن الطاعون أخصّ من الوباء.

وقولها: «أوبأ» أفعل/ تفضيل، من الوباء، وهو يمد ويقصر. قال [١٣/ب] أهل اللغة: هو المرض العام، يقال أوبأت الأرض فهي موبئة، ووبِئَتْ فهي وبيئة، ووُبئت[2] - بالضم - فهي موبوءة[3]. وأرادت عائشة رضي الله عنها في وصف المدينة بالوباء كثرةَ ما كان بها من الحمّىٰ.

وقد دلّ حديث أبي عَسيب الماضي، أنه ﷺ اختارها على الطاعون وأقرها بالمدينة. ثم دعا الله[4] فنقلها إلى الجحفة، كما ثبت في «الصحيحين» من حديث عائشة أيضاً. وبقيت منها في المدينة بقايا؛ ففي قصة العرنيين في «الصحيحين»[5] من حديث أنس رضي الله عنه، أنهم (استوخموا المدينة). وفي لفظ أنهم قالوا: (إن هذه أرض وبيئة) وفي رواية: (أن أبدانهم سقمت، وأن ألوانهم اصفرت).

والجمع بين الحديثين: أن الحمىٰ كانت تصيب بالمدينة مَنْ أقام بها من أهلها، ومن وَرَدَ عليها مِن غير أهلها، فلما دعا لها

---

(١) اسم (عتبة بن ربيعة) ليس في ظ.

(٢) ظ، ع: وبيئة - تحريف، لأنه ضبطها بالضم، ومضارعها: يَبْأُ.

(٣) ظ، ف، ع: موؤبة - تحريف.

(٤) لفظ الجلالة ليس في ف.

(٥) قوله: (من حديث عائشة... الصحيحين) ليس في ظ.

النبي ﷺ بأنها تنتقل الحمّى عنها إلى الجحفة، ارتفع ذلك عن أهلها إلا من نَدَر، وبقي من لم يَأْلَف هواها يصيبه من ذلك[1].

وقد وقع فيها الوباء بالموت الكثير في زمن عمر رضي الله عنه. ففي «صحيح البخاري»؛ من طريق أبي الأسود الدؤلي قال: (أتيت المدينة وقد وقع بها مرض، والناس يموتون موتاً ذريعاً، فجلست إلى عمر...) فذكر حديثاً. والذريع ـ بالذال المعجمة، بوزن عظيم ـ: الكثير السريع.

[١٤/أ] ولا يعارض هذا الدعاءَ برفع الوباء عنها، لأنه إنما/ وقع بها نادراً. وأما الطاعون فلم ينقل قط أنه وقع بها، من الزمان النبوي إلى زماننا هذا، ولله الحمد. وسأذكر الحكمة في كون المدينة لا يدخلها الطاعون، مع ثبوت كونه شهادة، في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

وقد ظهر بما أوردته أن الطاعون أخصّ من الوباء، وأن الأخبار الواردة في تسمية الطاعون وباء، لا يلزم منه أن كل وباء طاعون، بل يدل على عكسه، وهو أن كل طاعون وباء[2]، لكن لما كان الوباء ينشأ عنه كثرة الموت، وكان الطاعون أيضاً كذلك، أطلق عليه اسمه.

ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذي لم يرد في شيء من الأوباء نظيره، وهو كونه من «طعن الجن». وهو عندي لا يخالف قول الأطباء ـ فيما تقدم ـ من[3] كونه ينشأ عن مادة سمية أو هيجان

---

(١) قوله: (من ذلك) ليس في ف.
(٢) ف: (وهو أن ليس بعض الوباء طاعون)، مكان (وهو أن كل طاعون وباء)؛ وهي مضطربة، فضلاً عن اللحن الذي فيها، وعن الخطأ في معناها؛ إذ ينبغي أن يكون مكان «بعض»: «كل» ليستقيم المعنى.
(٣) (من) ليست في ف.

الدم[1] أو انصبابه إلى عضو أو غير ذلك، لأنه لا مانع أن ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة، فيحدث منها[2] المادة السمية، أو يهيج بسببها الدم، أو ينصب. فللأطباء إذ[3] لم يتعرضوا لكونه من طعن الجن معذرة، لأن ذلك أمر لا يدرك بالعقل ولا بالتجربة، وإنما تلقيناه من خبر الشارع، فتكلموا على ما نشأ من ذلك الطعن بقدر ما اقتضته قواعد علمهم، والله أعلم.

نعم، يرد على من زعم منهم أو من غيرهم أنه من فساد الهواء إشكال، وقد تكلم عليه ابن القيّم في «الهدي»، وأبطله من أوجه[4]:

منها: وقوعه في أعدل الفصول/ وفي أصح البلاد هواء وأطيبها ماء. [١٤/ب]

وبأنه: لو كان من الهواء لعمّ الناس والحيوانات، ونحن نجد الكثير من الناس والحيوان يصيبه الطاعون، وبجانبه من جنسه ومن يشابه مزاجه من لم يصبه[5]. وشوهد يأخذ أهل بيت من بلد بأجمعهم ولا يدخل بيتاً بجوارهم أصلاً. أو يدخل بيتاً فلا يصاب منه إلا البعض. وشوهد عند فساد الهواء ربما كان أقل مما يكون عند اعتداله.

وبأن: فساد الهواء يقتضي تغير[6] الأخلاط وكثرة الأمراض والأسقام، وهذا يقتل بلا مرض، أو بمرض يسير.

---

(١) ظ، ع: الدماء.
(٢) ف: عنها.
(٣) ظ، ف: إذا ـ خطأ.
(٤) ف: من وجهين أوجه، ولفظة: «وجهين» ها هنا إقحام.
(٥) في الأصل وع: يصيبه ـ لحن، والصواب في ظ، ف.
(٦) في الأصل: تغيير، وأثبت ما في باقي النسخ.

وبأنه: لو كان من فساد الهواء، لعم جميع البدن بمداومة الاستنشاق. والطاعون إنما يحدث في جزء خاص من البدن لا يتعداه لغيره، فيقتل صاحبه غالباً.

وبأنه: لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض، لأن الهواء يصح تارة ويفسد تارة. والطاعون يأتي على غير قياس ولا تجربة ولا انتظام، فربما جاء سنة[1] وربما أبطأ عدة سنين.

وبأن: كل داء بسبب من الأسباب الطبيعية له دواء من الأدوية الطبيعية، على ما صح به الحديث: «ما أنزل الله[2] داء إلا أنزل له شفاء، علمه من علمه[3]، وجهله من جهله». أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه بسند حسن، وصححه ابن حبان والحاكم، وله شواهد بعضها في «صحيح مسلم». وهذا الطاعون أعيى
[١٥/أ] الأطباء دواؤه، حتى سلّم/ حذاقهم أنه لا دواء له، ولا دافع له إلا الذي خلقه وقدّره، والله أعلم[4].

قال الكلاباذي في «معاني الأخبار» بعد أن ساق قول عمرو بن العاص الآتي في الباب الرابع: «إن هذا الوجع»، وحديث عبدالرحمن بن عوف: «إذا سمعتم الوباء ببلد فلا تقدموا عليه»: الوجع والوباء مرض كسائر الأمراض التي تصيب الناس من الطبائع وغلبة بعض الأمشاج. وإن لم يكن طعنَ إنسان ولا وخز جن[5]، فيجوز أن يكون الطاعون على ضربين:

---

(١) بعدها في ظ: على سنة.
(٢) لفظ الجلالة ليس في ظ.
(٣) قوله: (من علمه) ليس في ظ.
(٤) قوله: (والله أعلم) ليس في ظ، ف.
(٥) (جن) ليست في ظ.

ضرب منه: داء ووجع ووباء، يقع من غلبة بعض الأمشاج الذي هو الدم أو الصفراء إذا احترقت، أو غير ذلك، من غير[1] سبب يكون من الجن.

وضرب منه: من[2] وخز الجن؛ وهذا كما يكون القرح داء أو وجعاً يصيب الإنسان من احتراق الدم وغلبة الأمشاج، فيخرق له الجلد[3]، ويشرح اللحم، وإن لم يكن هناك طعن.

ومنه ما يكون من طعن الإنس؛ قال الله تعالى: ﴿إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ﴾[4]. وقد قرىء بفتح القاف وضمها؛ فبالفتح: الجراح، وبالضم: الخُراج. فكما سمي الطعن والخراج قرحاً، كذلك سمى النبي ﷺ وأصحابُه الطاعون وجعاً وداء. وقال الله تعالى: ﴿إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾[5]. والألم: الوجع، والوجع مرض وداء. فكما لم تناف إحدى القراءتين الأخرى في الجراح والخراج، كذلك لا ينافي أحد الحديثين الآخر في الوخز والوباء. فكما يجوز أن يكون/ القرح جراحاً وخراجاً، كذلك يجوز أن [١٥/ب]
يكون الطاعون وخزاً وداء، انتهى.

ومحصل كلامه أن تسمية الطاعون «وباءً» أو «وجعاً» أو «داءً»، محمول على معنى غير المعنى في كونه «وخزاً من الجن». والذي يظهر أن الذي ذكره غير لازم، فإن الوباء يطلق على كثرة الموت، كما تقدم، وأنه أعم من الطاعون. وأما الداء والوجع فيطلق كل[6] منهما

---

(١) (غير) ليست في ظ.
(٢) (من) ليست في ظ.
(٣) ظ: (فيخرق القرسع سوا)، ولم أفهمها.
(٤) آل عمران: ١٤٠.
(٥) النساء: ١٠٤.
(٦) في الأصل: على كل، بإقحام: «على».

على كل مرض[1]؛ طاعوناً كان أو غيره.

وأما كون بعض الأوجاع في الطاعون قد تكون من غلبة الطبائع، لا ينافي كونه من طعن الجن، لاحتمال أن يحصل ذلك التغير عند وجود الطعنة، فينزعج بدن[2] المطعون، فيفور به الدم، وتحصل له الكيفية الرديئة التي شخصها الأطباء، بحسب ما اقتضتْه قواعدهم، ولا ينافي ذلك أصل سببه الأول[3]، والله أعلم.

---

(١) في الأصل وظ: وجع، وما أثبته من ف، ع.

(٢) ف: بذلك ـ تصحيف؛ لأنه قصد البدن، بدليل قوله بعد ذلك: «به».

(٣) (الأول) ليست في ظ.

[الفصـــل الثالـــث]

ذكر سياق الأحاديث الواردة في أن الطاعون وخز الجن والكلام عليها

قال الإمام أحمد: حدثنا عبدالرحمٰن ـ هـو ابن مهدي ـ قال: حدثنا سفيان ـ هو الثوري ـ، عن زياد بن عِلاقة، عن رجل، عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«فناء أمتي بالطعن والطاعون». فقيل: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كلٍّ شهادة /». [١٦/أ]

رواه عبدالرزاق في «مصنفه» عن الثوري. ومن طريقه أخرجه الطبراني. ورواه وكيع عن سفيان فقـال: (عن جريـر)، بدل: (أبي موسىٰ)، كذا نقلته من «مسند» أبي بكر بن أبي شيبة، وما أظنه إلا وهماً.

وهذا[1] الإسناد إلى «زيادة بن علاقة» على شرط الصحيح، [و] لولا الراوي المبهم لكان المتن محكوماً بصحته. لكن قد سماه بعض الرواة عن زياد بن علاقة. وقد كان[2] شُعبة يرويه عن زياد بن علاقة ويقول: إنه كان يحفظ اسم المبهم.

---

(١) ظ: وهو ـ تحريف.

(٢) (كان) ليست في ظ.

قال أحمد أيضاً: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة، عن زياد بن علاقة قال: حدثني رجل من قومي - قال شعبة: قد كنت أحفظ اسمه - قال: كنا على باب عثمان ننتظر الإذن[1]، فسمعت أبا موسىٰ يقول: قال رسول الله ﷺ:

«فناء أمتي بالطعن والطاعون». قال: فقلنا: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «طعن أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة». قال زياد: فلم أرض بقوله، فسألت سيد الحي - وكان معهم - فقال: صدق.

وقد أخرجه الطبراني من طريق الحكم بن عتيبة[2] عن زياد بن عِلاقة، [فوافق شعبة على وصف المبهم بأنه من قوم زياد بن عِلاقة][3]. وأخرجه أيضاً من طريق إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، عن[4] زياد بن علاقة/، عن رجل من الحي، عن أبي موسىٰ... فذكر [١٦/ب] الحديث مثل شعبة. لكن قال فيه: «طعن عدوكم» بلفظ الإفراد، على إرادة الجنس.

وقد وقع لنا الراوي مسمىً من وجه آخر، عن الثوري وغيره.

قال أبو الحسن الخِلَعِيُّ في «فوائده»: أخبرنا الخَصِيْبُ بن محمد بن عبدالله الخصيْبيّ[5] القاضي قال: أنبا أبي قال: أنبا الحسن[6] بن عَلُّوْيَه القطان.

---

(١) ظ: الأذان - تحريف.

(٢) ظ: عيينة - تصحيف، وهو الحكم بن عتيبة الأسدي الكندي.

(٣) من ظ، ف.

(٤) قوله: (وأخرجه أيضاً.. إسحاق عن) ليس في ظ.

(٥) ظ: الحصني - تصحيف.

(٦) ف: الحسين - تصحيف، وانظر: تاريخ بغداد: ٣٧٥/٧، والمنتظم: ١٠٦/٦.

وأخرجه الطبراني في «الأوسط» عن الحسن بن عَلُّوْيَه المذكور. قال: ثنا إسماعيل بن عيسىٰ العطار قال: ثنا إسماعيل بن زكريا، عن مِسْعَر وسفيان الثوري، كلاهما عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه... فذكر الحديث مثل سياق عبدالرحمٰن بن مهدي، عن سفيان.

قال الطبراني: لم يروه عن مِسْعَر إلا إسماعيل، تفرد به إسماعيل. قلت: وهما ثقتان. ولعل إسماعيل بن زكريا حمل رواية الثوري على رواية مِسْعَر. و«يزيد بن الحارث» هو الثعلبي. وقد أثبت البخاري في «تاريخه» سماعه من عبدالله بن مسعود ـ وهو أقدم وفاة من أبي موسىٰ ـ، فلا يستبعد سماعه من أبي موسىٰ. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. فالحديث حسن.

وقد تابع[1] مِسْعراً على تسميته «يزيدَ بن الحارث» سعّادُ[2] بن سليمان. أخرجه البزار والطبراني في «الأوسط»، من طريق أبي عتاب[3] سهل بن حماد الدلال عنه. وصرح[4] في روايته بالتحديث[5] في جميع إسناده[6] /، إلى يزيد بن الحارث. وساق المتن مثل رواية [١٧/أ]
عبدالرحمٰن، عن سفيان، إلا أنه قال فيه: (قال: فقلنا: يا رسول الله).

و«سَعّاد» ـ بفتح السين المهملة وتشديد العين المهملة ـ: ذكره

(١) (تابع) ليست في ظ.
(٢) ف: سعادة، بزيادة التاء المربوطة، وهو تحريف، وسيأتي في ف نفسها على الجادة.
(٣) ف: أبي عقاب ـ تصحيف.
(٤) بعدها في ظ: به، ولا وجه لها.
(٥) ظ: بالحديث ـ تحريف.
(٦) ف: أسانيده ـ تحريف.

ابن حبان في «الثقات». وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، انتهى. ومثل هذا يصلح أن يعتبر به[1] وأن يكتب حديثه في المتابعات. وقد تابعهما[2] أبو مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري، عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى. أخرجه الطبراني أيضاً. و «أبو مريم» ضعيف جداً.

وقد خالف الجميعَ أبو بكر النَّهْشَليّ في تسميته. قال أحمد: ثنا يحيى بن أبي بكر قال: ثنا أبو بكر النهشلي قال: ثنا زياد[3] بن عِلاقة، عن أسامة بن شُريك قال: خرجنا في بضعة عشر[4] نقيباً[5] من بني ثعلبة. فإذا [نحن][6] بأبي موسى، وإذا هو يحدث عن رسول الله ﷺ. فذكر الحديث[7] مختصراً.

هكذا سماه أبو بكر النهشلي. وهو ثقة، أخرج له مسلم. وقد اختلف في اسمه، لكنه مشهور بكنيته. قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والعجلي: ثقة[8]. وقال أبو حاتم: شيخ صالح يكتب حديثه.

قلت: ولا معارضة بينه وبين رواية من سماه: «يزيد بن الحارث»، لما تقدم في رواية شعبة: أن زياد بن علاقة سمعه من «سيد الحي» بعد أن سمعه من الأول. فيحتمل أن يكون الأول هو «يزيد بن الحارث»، وسيد الحي هو «أسامة بن شريك»؛ وهو صحابي معروف أخرج/ له أصحاب السنن الأربعة. [١٧/ب]

(١) ظ: يعتبره، مكان: يعتبر به.
(٢) يعني مسعراً وسعاد بن سليمان.
(٣) ظ: يزيد ـ تصحيف.
(٤) في الأصل: بضع عشرة ـ لحن. وما أثبته في ف.
(٥) ف، ظ: نفساً.
(٦) من ف.
(٧) قوله: (بأبي موسى.. الحديث) ليس في ظ.
(٨) (ثقة) ليست في ظ.

وقد أخرج[1] الحديث المذكور البزار عن الفضل بن سهل، عن يحيىٰ بن أبي بُكير[2] به. فقال في روايته[3] «عن قطبة بن مالك»، بدل «أسامة بن شريك». وما أظنه إلا وهماً من البزار ومن شيخه، فإن أحمد بن حنبل أحفظ من الفضل بن سهل وأتقن.

وقد تابعه العباس بن محمد الدوري، عن يحيىٰ بن أبي بُكَيْر[4]. أخرجه البيهقي في «الدلائل». ويحتمل أن يكون عند زياد بن عِلاقة عن جماعة.

و «قطبة» المذكور صحابي أيضاً؛ وهو عم زياد الراوي عنه.

وقد أخرج الطبراني الحديث المذكور من طريق يحيىٰ بن عبدالحميد الحُمَّانيّ وأبي بلال الأشعري قالا: حدثنا أبو بكر النهشلي[5] قال: ثنا زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، عن أبي موسىٰ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«فناء أمتي بالطعن والطاعون». قالوا: يا رسول الله، هذا الطعن عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة». وهكذا رواه أبو بكر بن أبي الدنيا في «كتاب الطواعين» عن يحيىٰ بن عبدالحميد، وهو المحفوظ.

وقد خالف الجميعَ حجاجُ بن أرطاة فقال: عن زياد بن علاقة، عن كُردُوس الثعلبي، عن أبي موسىٰ. قال ابن خزيمة في كتاب

---

(١) بعدها في ظ: من، ولا وجه لها.

(٢) ظ: بكر ـ تصحيف.

(٣) (روايته) ليست في ظ.

(٤) ظ: بكير، مكان: أبي بكير ـ خطأ.

(٥) ف: النهشي ـ تحريف.

التوكل[1]: روى حجاج بن أرطاة... فذكره. وقال في روايته: «وفي كل شهداء»[2]. ثم قال: حَدَّثَنَاهُ محمد بن عبدالأعلى قال: ثنا مُعْتَمِر بن سليمان، عن حجاج.

[١٨/أ] وهكذا أخرجه الطبراني/ من طريق محمد بن عبدالأعلى. وأخرجه أيضاً من طريق أبي غسان[3] مالك بن عبدالواحد المِسْمَعيّ[4]، والبزار من طريق يحيى بن حبيب بن عربي؛ كلاهما عن معتمر بن سليمان التيمي.

فإن كان الحجاج حفظه، احتمل أن يكون عند زياد بن علاقة عن جماعة، كما تقدم في بعض طرقه أنهم كانوا بضعة عشر نقيباً[5] من بني ثعلبة. لكن وقع لي من طريق زياد بن علاقة، عن كُرْدُوْس، عن أبي موسى حديثٌ غير هذا، وهو في الطاعون[6] أيضاً، وسأذكره[7] في الباب الرابع، فلعل حجاج بن أرطاة دخل له حديث في حديث.

وفي الجملة: هذه الطريق الضعيفة لا تقدح في صحة الطريق القوية، فإن أمثل طرقه التي سمي فيها المبهم رواية[8] أبي بكر النهشلي. و«أسامة بن شريك» صحابي مشهور. وسائر الروايات

(١) يعني من «صحيحه»، كما يأتي قريباً.
(٢) ظ: شهادة، وليس بصحيح، وإلا لما احتاج من الحافظ أن يذكرها وقد وردت في الرواية التي قبلها.
(٣) ظ: عنان ـ تصحيف، وانظر: الكاشف: ١١٥/٣.
(٤) ظ: المستملي ـ تصحيف أيضاً.
(٥) ف، ظ: نفساً.
(٦) ف: الموطأ، مكان: الطاعون ـ تحريف.
(٧) ظ: سيأتي.
(٨) في الأصل: رواه ـ تحريف، والصواب في ظ، ف.

شاهدة لصحتها، إلا ما شذ به الفضل بن سهل، وخلط فيه حجاج بن أرطاة، والله أعلم.

ثم وجدت[1] الدارقطني تكلم عليه في «العلل»، وجزم بأن الاضطراب فيه من زياد بن علاقة. فقال: اختلف فيه على زياد، ورواه الثوري عنه واختلف فيه عليه. فقال أبو أحمد الزبيري: عنه، عن زياد، عن كُرْدُوس، عن المغيرة. وكذا قيل عن وكيع. وقال حجاج بن أرطاة: عن زياد، عن كردوس، عن أبي موسى. وقال في تراجيحات سائر أصحاب الثوري، عنه، عن زياد، عن رجل، عن أبي موسىٰ.

قلت[2]: هذا نصّ عن وكيع[3]، عن الثوري، عن زياد، وعن رجل/ عن جرير. وقال أبو بكر النهشلي: عن زياد، عن أسامة بن شريك، عن أبي موسى. وقال أبو حنيفة: عن زياد، عن عبدالله بن الحارث، عن أبي موسىٰ. وقال سعّاد بن سليمان: عن زياد، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسىٰ. وقال إسماعيل بن زكريا: عن مِسْعَر والثوري معاً، عن زياد. وقال أبو شيبة: عن زياد، عن اثني عشر رجلاً من بني ثعلبة، عن أبي موسىٰ. وقال أبو مريم: عن زياد قال: حدثني البراء، عن أبي موسىٰ. وقال الحكم وشعبة وإسرائيل: عن زياد، عن رجل من قومه، عن أبي موسىٰ. [١٨/ب]

قلت: وقد بينت غالب هذه الطرق وأحوال رواتها، ولا يتأتى الحكم عليه بالاضطراب مع إمكان ترجيح بعض الطرق، كما قدمته.

---

(١) قوله: (ثم وجدت الدارقطني... - إلى -... وهو ضعيف والله أعلم) ليس في ف، ظ، وهو من زيادات هذه النسخة.

(٢) الضمير يعود على الدارقطني.

(٣) في هامش الأصل: وقيل أيضاً: عن وكيع عن الثوري.

ورواية «أبي مريم» بذكر البراء لم تقع لي بعد، وهو ضعيف، والله أعلم[1].

وللحديث مع ذلك عن أبي موسىٰ طريق قوية ليس فيها اضطراب. قال ابن خزيمة في كتاب التوكل من «صحيحه»: حدثنا بشر بن آدم قال: ثنا جدي لأمي[2] أزهر بن سعد - هو السمان -[3] قال: ثنا حاتم - هو[4] ابن أبي صَغِيْرة -، عن أبي بَلْج، عن أبي بكر بن أبي موسىٰ قال: ذكرنا الطاعون عند أبي موسىٰ فقال: سألت عنه رسول الله ﷺ فقال:

«هو وخز أعدائكم من الجن، وهو لكم شهادة».

وأخرجه أيضاً عن إسحاق بن منصور، عن أزهر بن سعد.

[١٩/أ] وأخرجه أحمد والطبراني من طريق أبي عَوَانة، عن أبي بَلْج، / ولفظه:

إن النبي ﷺ ذكر الطاعون فقال: «وخز أعدائكم من الجن، وهي[5] شهادة للمسلم». وفي لفظ للطبراني: «وهي شهادة لكل مسلم».

وصححه الحاكم وأخرجه في كتاب الإيمان من «المستدرك» من رواية أزهر بن سعد عالياً. ومن رواية أبي عوانة أيضاً، وقال: صحيح على شرط مسلم.

---

(١) إلى هنا ينتهي ما تفردت به نسخة الأصل.

(٢) ظ: لأبي - تحريف؛ لأن بشر بن آدم هو ابن بنت أزهر السمان. قال ابن أبي حاتم: «سمع منه أبي، وسألته عنه فقال: ليس بقوي» - الجرح والتعديل: ٣٥١/١/١.

(٣) ظ: التبيان - تصحيف.

(٤) (هو) ليست في ف.

(٥) ظ: هو، وبعدها في ف: لكم؛ وهو إقحام.

وتعقبه شيخنا[1] في «أماليه على المستدرك» فقال: لم يحتج مسلم بـ «أبي بلج»، وإنما روى له أصحاب السنن، ولكن للحديث طرق يرتفع بها[2] إلى درجة الصحة. فذكر رواية سفيان الثوري، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسىٰ... كما قدمتها. ثم قال: والرجل الذي لم يسم[3] هو «أسامة بن شريك»، ثم ساقه من «مسند أحمد»، ثم قال: هذا إسناد صحيح.

قلت: ورجال هذه الطريق رجال الشيخين إلا «أبا بَلْجٍ»؛ وهو ـ بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم ـ تابعي صغير، كوفي نزل واسط. واسمه «يحيى»، واختلف في اسم أبيه.

وقد وثقه يحيىٰ بن معين والنسائي ومحمد بن سعد والدارقطني. وقال أبو حاتم الرازي ويعقوب بن سفيان: لا بأس به. وقال البخاري: فيه نظر ـ وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً ـ. ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه ضعفه[4]. فإن ثبت ذلك، فقد يكون سئل عنه وعن من هو فوقه، فضعفه بالنسبة[5] إليه. وهذه قاعدة جليلة فيمن اختلف النقل عن ابن معين فيه، نبه/ عليها أبو الوليد الباجي في كتابه «رجال [١٩/ب] البخاري». ويحتمل أن يكون ابن معين ضعفه من قبل رأيه، فإنه منسوب إلى التشيع. ولأجل هذا بالغ أبو إسحاق الجُوْزَجاني فيه ـ كعادته في الحطّ على الشيعة ـ وتبعه أبو الفتح الأزدي. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطىء.

ويكفي في تقويته توثيق النسائي وابن أبي حاتم مع تشددهما[6].

(١) في هامش ف: أي الشيخ زين الدين العراقي.
(٢) ظ: هذا ـ تحريف.
(٣) ظ: يسمع ـ تحريف.
(٤) ف: ضعيف.
(٥) ظ: بالسند ـ تحريف.
(٦) ف: (في تشدده لهما)، مكان: (مع تشددهما)، ولا وجه لها.

ولم يبين ابن حبان ما أخطأ فيه ليرجع إليه في ذلك. وقد ذكر ابن عدي له ترجمة، وأورد فيها قول البخاري والجوزجاني، ثم ساق له حديثه عن محمد بن حاطب: «فصل ما[1] بين الحلال والحرام ضرب الدف»، وثلاث[2] أحاديث من روايته عن عمرو بن ميمون؛ اثنان منها[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه، وآخر عن ابن عباس رضي الله عنه. ثم قال: وله غير ما ذكرت، وقد[4] روى عنه أجلة الناس مثل شعبة وهُشيم وأبي[5] عوانة، ولا بأس بحديثه.

فهذا ابن عدي[6] مع شدة تَفَصِّيْهِ[7] وتتبعه، لِمَا أخطأ الثقاتُ فيه لم يذكر في أفراد أبي بلج حديث أبي موسىٰ، فهو مما أتقنه عنده، ولا سيما وقد وجدنا له متابعاً في الرواية المُبْدَإ بذكرها عن أبي موسىٰ. فالمتن بهذه الطرق صحيح بلا ريب، والله أعلم.

ثم وجدت للحديث طريقاً ثالثة عن أبي موسىٰ، أخرجها [٢٠/أ] الطبراني عن علي بن عبدالعزيز البغوي/ قال: ثنا مُعَلىٰ[8] بن أسد قال: ثنا عبدالعزيز بن[9] المختار، عن عبدالله بن المختار قال: حدثني كريب بن الحارث بن[10] أبي موسىٰ الأشعري، عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن فناء أمتي بالطعن والطاعون». قالوا: يا رسول الله، هذا

(١) (ما) ليست في ف.
(٢) ف: ثلاثة ـ لحن.
(٣) ظ: منهما ـ خطأ.
(٤) (وقد) ليست في ظ.
(٥) ف: أبو ـ لحن.
(٦) ظ: عدوي ـ تحريف.
(٧) في الأصول بالقاف، وقد ضبطها الحافظ في آخر الباب بالفاء، وقال: أي كثير التفتيش.
(٨) ظ: يعلىٰ ـ تصحيف، وانظر الجرح والتعديل: ٣٩٤/٢/٢.
(٩) (ابن) ليست في ظ؛ والمختار أبوه.
(١٠) ف: عن ـ تحريف.

الطعن قد فهمناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة».

ورجاله رجال الصحيح، إلا كريباً وأباه. و«عبدالله بن المختار» و«عبدالعزيز بن المختار» ثقتان وليسا أخوين. وقد رواه حماد بن زيد عن عبدالله بن المختار فقال: حدثني رجل من ولد أبي موسىٰ الأشعري، عن أبي موسىٰ. أخرجه الطبراني أيضاً من طريقه، وعن حماد بن زيد أيضاً، عن عبدالملك بن عمير، عن رجل من ولد أبي موسىٰ، عن أبي موسىٰ كذلك.

ولهذا الحديث عن أبي موسىٰ شاهد(١) من حديث عائشة ومن حديث ابن عمر أيضاً(٢):

أما حديث عائشة رضي الله عنها: فأخرجه أبو يعلىٰ قال: ثنا عبدالأعلى ـ هو ابن(٣) حماد ـ قال: ثنا معتمر بن سليمان قال: سمعت الليث ـ هو ابن أبي سُلَيم ـ يحدث عن صاحب له، عن عطاء قال: قالت عائشة رضي الله عنها: ذكر الطاعون، فذكرت أن النبي ﷺ قال:

«وخز يصيب أمتي من أعدائهم من الجن، من أقام عليه كان مرابطاً...» الحديث.

وهذا سند ضعيف؛ لضعف «ليث» وإبهام «شيخه». وله طريق أخرى ضعيفة/ أيضاً عن عائشة، يأتي ذكرها. وغفل الحافظ المنذري [٢٠/ب]
في «الترغيب» فقال: إن سند أبي يعلىٰ هذا حسن، وليس كما قال، فلا تغتر به.

---

(١) ظ: شاهدين ـ تحريف ولحن.
(٢) (أيضاً) ليست في ظ.
(٣) ظ: أبو ـ تحريف.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما: فأخرجه الطبراني في «معجمه الأوسط» و«الصغير» من طريق عبدالله بن عِصْمة، عن بشر بن حكيم، عن إبراهيم بن أبي حُرّة[1]، عن سالم، عن ابن عمر. فذكر مثل حديث أبي موسى الماضي أول طرقه سواء. قال الطبراني: لم يروه عن إبراهيم إلا بشر، ولا عنه إلا عبدالله بن عصمة.

قلت: و«عبدالله بن عصمة» مختلف فيه. قال ابن عدي[2]: له مناكير. وذكره ابن حبان في «الثقات». وأصل هذا الباب حديث أبي موسىٰ، والله أعلم.

ذكر معنى قوله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون».

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ أن معناه الطلب، فإن في بعض طرقه عن أبي موسىٰ التصريح بذلك؛ وهو في رواية[3] أبي بكر النهشلي عند أحمد، ولفظه: «اللهم اجعل فناء أمتي في الطاعون».

وقرىء على خديجة بنت إبراهيم البعلبكية بدمشق وأنا أسمع، عن القاسم بن المظفر إجازةً إن لم يكن سماعاً. وعن أبي نصر ابن الشيرازي كتابةً. قالا: أنبا أبو الوفاء بن مندة في كتابه قال: أنبا أبو الخير الباغَبان قال: أنبا أبو عمرو بن أبي عبدالله بن منـدة: أنبا أبي قال: أنبا محمـد بن محمد بن عبـدالله البغدادي قـال: ثنا جعفـر بن محمد بن شاكر قال: ثنا عفان قال: ثنا عبدالواحد[4] بن زياد قال: ثنا
[٢١/أ] عاصم الأحول، عن كريب بن[5] الحارث، عن أبي بردة بن قيس/ ـ

---

(١) في الأصل: خوّة، وفي ظ: رحمة، وكلاهما تحريف، والصواب في ف. وانظره في الميزان: ١/٢٦، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: ٣٣؛ وهو ثقة.

(٢) ظ: عدوي ـ تحريف.

(٣) بعدها في ظ: أبي بشر عن.

(٤) ف: (عفان بن عبدالواحد) مكان: (عفان قال: ثنا عبدالواحد..)، وهو تحريف.

(٥) ظ: عن، مكان: ابن ـ تحريف.

أخي أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ:

«اللهم اجعل فناء[1] أمتي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون».

قال ابن مندة: رواه جماعة عن عبدالواحد، منهم عارم[2]، انتهى. وأخرجه أحمد في «مسنده»، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» له. كلاهما عن عفان. فوافقناهما بعلو. وقال في رواية: عن كريب بن الحارث بن أبي موسىٰ الأشعري. وأخرجه أبو نعيم في «الصحابة»، من رواية إسماعيل سَمُّويه[3]، عن عفان كذلك. ومن رواية هدبة بن خالد، ويحيىٰ الحماني، كلاهما عن عبدالواحد. وأخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الجهاد»، من طريق عبدالواحد. وصححه الحاكم، وأخرجه في كتاب الجهاد من «صحيحه»، من رواية مسدّد، عن عبدالواحد بن زياد، بهذا الإسناد، [وقال: صحيح الإسناد][4].

وقال لنا[5] شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين ـ فيما أملاه على «المستدرك» ـ: هذا حديث رجاله ثقات، و«كريب بن الحارث» ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له هذا الحديث، إلا أنه جعله

---

(١) (فناء) ليست في ظ.

(٢) في الأصل و ظ: عازم ـ تصحيف، وفي ف: عامر ـ تحريف؛ وهو بالعين المهملة والراء، وهذا لقب له، واسمه: «محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي»، روى عن الحمادين وجرير بن حازم وأبي عوانة وعبدالواحد بن زياد ومعتمر بن سليمان، وروى عنه عبدالله بن محمد المسندي والبخاري وإسماعيل القاضي والكديمي وغيرهم ـ الإكمال: ٦/ ٢٠.

(٣) ظ: إسماعيل بن سمويه، وليس كذلك، لأن «سَمُّويَه» لقب له، واسمه: «إسماعيل بن عبدالله بن مسعود العبدي»، (ت: ٢٦٧ هـ). وله «فوائد»، منها نسخة في الظاهرية ـ انظر سزكين: ١/١/٢٨٣.

(٤) من ظ، ف.

(٥) (لنا) ليست في ظ.

عن أبي بـردة، عن أبي موسىٰ. وظن أنـه أبو بـردة بن أبي مـوسىٰ الأشعري، وإنما هو أخوه، ولذلك ذكره في الطبقة الثالثة من «الثقات» فوهم. والصواب ما وقع في «المسند»[1]. وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وأبو أحمد الحاكم في «الكنىٰ»، وابن مندة في «معرفة الصحابة».

[٢١/ب] قلت: قول شيخنا أن ابن حبان/ روىٰ له هذا الحديث، عنىٰ به في «كتاب الثقات»، لا في «صحيحه»، فإنني لم أره في «صحيحه» بعد تتبعه.

وأنشد شيخنا في «أماليه» في معنىٰ الحديث المذكور:

أكـرم بخير أمة قد أُخرجت ... للناس في الدنيا وفي عقباها
بالطعن والطاعون هم يستشهدون ... ذاك وخز الجن من أعداها[2]

وعكس ذلك بعض من أدركناه فقال: المحفوظ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون»، على الخبر لا على الدعاء. قال ابن الأثير في «النهاية»: أراد أن الغالب على[3] فناء الأمة الفتن التي تسفك فيها الدماء، وبالوباء، انتهىٰ. ودعواه أنه بلفظ الدعاء غير محفوظ، مردودة بما قدمته من الطريق الصحيح. ويشهد[4] له دعاء أبي بكر الصديق رضي الله عنه بذلك، كما سأذكره.

---

(١) ظ: المستدرك، مكان: المسند، وهو تحريف.

(٢) ف: (يتشهدون ذلك)، مكان: (يستشهدون ذاك)، ويختل به الوزن. وفي هامش ف: «لعله: يستشهدون ذلك»، وهو تصويب للأولى فقط، لكن الوزن على اختلاله. وفي ظ: عداها، وع: عدائها، ويختل الوزن بهما كذلك.

(٣) بعدها في ظ: أن.

(٤) ظ: يستشهد ـ تحريف.

[الفصـــل الرابـــع]

ذكر الجواب عن إشكال أورده بعضهم على هذا الحديث يريد القدح فيه مستنداً إلى أن[1] أكثر الأمة يموتون بغير الطعن والطاعون، فلو ثبت الحديث لماتوا كلهم بأحد الأمرين

وقـد قال صـاحب «النهايـة» في حديث: «فنـاء أمتي بالـطعن والطاعون»: أراد ﷺ أن الغالب على فنـاء الأمة الفتن التي تسفك فيها الدماء والوباء. ولم يعـرج على الحديث الـوارد بلفظ الدعـاء. وقد قدمت أن الأول محمول عليه، وإن كان لفظه لفظ الخبر.

ويحتمل أن يكون ﷺ دعا لأمته بطريق التعميم، فاستجاب الله دعاءه[2] في بعضهم، فيكون من العام المخصوص. ويحتمل أن يكون أراد ﷺ بلفظ: «أمتي» طائفة مخصوصة/ كـأصحابـه مثلاً، أو صفـة [٢٢/أ]
مخصوصة كالخيار مثلاً؛ فيكون من العام الذي أريد به الخصوص.

والأول قد يُوجَّه بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يموتوا كلهم بالأمرين ولا بأحدهما فقط. وكذلك «الخيار» فإن الكثير منهم يموتون بغيرهما. وقريب من الأول دعاؤه ﷺ للمؤمنين بالمغفرة، مع أنه ثبت

---

(١) (أن) ليست في ظ.

(٢) ف: نور دعا، مكان: دعاءه ـ تحريف.

بالأدلة القطعية عند أهل السنة أن طائفة منهم يعذبون، ثم يخرجون من النار بالشفاعة.

وفي عكس ذلك دعاؤه[1] ﷺ: أن لا يُهلكَ أمته بسَنَةٍ عامَة، وأن لا[2] يُهلكَهم بالغرق، وأن لا يَلْبِسَهم شِيَعاً. . الحديث، فأُعطي الثِّنْتين الأوليين ومُنع ما عداهما. أخرجه مسلم بمعناه من حديث سعد بن أبي وقاص.

وأخرج أيضاً من حديث ثوبان مرفوعاً ـ في أثناء حديث ـ: «. . وإني سألت[3] ربي أن لا يهلك أمتي بسَنَةٍ عامّة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم، وأن لا يَلْبِسَهم شِيَعاً، ويُذيق بعضَهم بأْسَ بعض. فقال لي: يا محمد، إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة، وأن لا أسلط عليهم عدواً من غيرهم فيستبيحَ بَيْضَتَهم[4]، حتى لا يكون بعضهم يهلك بعضاً».

وأخرج ابن مَرْدُويَه[5] في تفسير سورة الأنعام، في هذه الآية[6]، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال:

«دعوت الله أن يرفع عن أمتي أربعاً؛ فرفع [عنهم][7] اثنتين،

---

(١) ف: دعاء النبي.
(٢) ف: ولا أن، وهو خلاف السياق.
(٣) ف: سألتك، ولا وجه للضمير ها هنا.
(٤) أي مجتمعهم وموضع سلطانهم؛ أراد عدواً يستأصلهم، كما ذكر الحافظ في آخر الباب.
(٥) ف: بردويه ـ تحريف.
(٦) يعني قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ . .﴾ الآية، الأنعام: ٦٥.
(٧) من باقي الأصول.

وأبى أن يرفع[1] عنهم اثنتين: دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء، والخسف من الأرض/، وأن لا يلبسهم شيعاً، ويذيق بعضهم بأس بعض. فرفع الله عنهم الخسف والرجم، وأبىٰ أن يرفع عنهم الأخرتين». [٢٢/ب]

وقد أخرج البخاري هذا الحديث عن جابر قال:

لما نزلت هذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال رسول الله ﷺ: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾[2] قال رسول الله ﷺ: «هاتان أهون ـ أو أيسر ـ».

وحديث ابن عباس الذي ذكرته يفسر حديث جابر هذا. ويشهد له ما أخرجه عبدالرزاق من حديث أُبيّ بن كعب[3] في قوله تعالى: ﴿عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال: الرجم ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: الغرق، انتهىٰ.

وقد وقع الرجم والخسف والغرق وتسليط العدو الكافر على بعض الأمة، وعلى بعض البلاد، فدل على أن المراد بنفي ذلك عن الأمة[4] نفيه عن جميعهم، وأن وقوع ذلك لبعضهم لا يقدح في صحة الحديث، لصلاحية اللفظ لإرادة الكل والبعض.

فكذا يقال في حديث الباب: اللفظ صالح لإرادة الكل

(١) قوله: (عنهم اثنتين وأبىٰ أن يرفع) ليس في ظ.
(٢) من قوله: (فرفع الله عنهم الخسف) في الحديث السابق، إلى قوله: (بأس بعض)، كله سقط في ظ، فدخل حديث في حديث. والآية من الأنعام: ٦٥.
(٣) ف: ابن أبي كعب ـ بالقلب، تحريف.
(٤) قوله: (على بعض... عن الأمة) ليس في ظ.

والبعض، فدل الواقع على أن المراد البعض، كما دل الواقع في ذاك على أن المراد الكل، وليس المراد[1] بالكل[2] جميعَ الأمة من أولها إلى آخرها، وإنما المراد به جميع من يكون موجوداً في عصر من الأعصار، في جميع البلاد من الأمة المحمدية، بحيث تنقرض أمة الإجابة، ولا يبقىٰ ـ مثلاً ـ من الناس إلا أمة الدعوة. وهذا لا يقع إلا
[٢٣/أ] بعد وقوع الآيات، وموت عيسىٰ بن مريم/، عليه الصلاة والسلام، وقبض أرواح من يوجد إذ ذاك من أهل التوحيد؛ فلا يبقىٰ على وجه الأرض من يقول: «لا إله إلا الله»، فأولئك تقوم عليهم الساعة، كما ثبت في الحديث الصحيح. وأما ما قبل ذلك، فللعلماء فيه اختلاف في مسألة: «هل تخلو الأرض من قائم لله بالحجة؟» ليس هذا موضع إيراده.

وزعم بعض من تأخر أن المراد بالحديث فناء الأمة في آخر الزمان، وأن الطعن يُفَسِّرُ الهَرْج المذكور في الحديث الآخر؛ فقد جاء فيه أنه «القتل»، وأن المراد بالطاعون الريح التي تقبض أرواح المؤمنين. قال[3]: فقد جاء في بعض الطرق أنها: «تأخذهم في آباطهم». ولا يخفىٰ تكلف هذا الحمل وتعسفه، ولولا خشية الاغترار به ما عرجت عليه، ومن تأمل سياق الأحاديث التي سنذكرها في الباب الثالث عرف فساد ما قال. ويكفي في رده إطباق أهل العلم على أن الموت بالطاعون فضيلة، ومقتضىٰ كلامه أنه لا فضيلة فيه، بل هو محض إخبار بما سيقع آخر الزمان.

وممن نحا إلى أن المراد بـ «الأمة» في حديث الباب الصحابة:

---

(١) قوله: (البعض كما... المراد) ليس في ظ.
(٢) بعدها في ظ: على أن. (٣) (قال) ليست في ف.

أبو العباس القرطبي في «كتاب المُفْهِم في شرح مسلم»، فقال[1] بعد أن نقل قول أبي قلابة: إن المراد في حديث معاذ بأن الطاعون «دعوة نبيكم»، أنه عليه الصلاة والسلام دعا أن يجعل فناء أمته «بالطعن والطاعون». كذا جاءت الرواية عن أبي[2] قُلابة بالواو. وقال بعض علمائنا: الصحيح «بالطعن أو الطاعون»، بـ«أو» التي هي لأحد الشيئين؛ أي لا يجتمع ذلك عليهم.

قلت/: العالم الذي أبهمه هو «عياض»، وهذه عبارته في «شرح مسلم» فقال: الصحيح من الرواية أنه أخبره جبريل أن فناء أمته «بطعن أو طاعون»، فقال: «اللهم فناء بالطاعون». قال: وهذا الذي يوافق حديثه الآخر: أن لا يجعل بأسهم بينهم، وأن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم، انتهىٰ. [٢٣/ب]

قال القرطبي: ويظهر لي أن الروايتين صحيحتا[3] المعنى. وبيانه أن مراد النبي ﷺ بـ«أمته» المذكورة في الحديث [إنما][4] هم أصحابه، لأنه دعا لأمته أن لا يسلط عليهم عدواً من غيرهم فأجيب إلى ذلك، فلا يذهب جميعهم بموت عام ولا عدو، وعلى مقتضىٰ الدعاء في حديث أبي قلابة؛ يفنىٰ جميعهم[5] بالقتل والموت العام، فتعين أن يصرف إلى الصحابة، لأنهم الذين اختار الله لمعظمهم الشهادة بالقتل في سبيل الله، وبالطاعون الذي وقع في زمانهم فهلك

---

(١) (فقال) ليست في ظ، وبعدها في ف: (الصحيح من الرواية)، وسترد هذه العبارة قريباً في قول عياض.
(٢) (أبي) ليست في ظ.
(٣) ظ: صحيحتان ـ لحن، ف: صحيحة ـ خطأ.
(٤) من باقي الأصول.
(٥) قوله: (بموت عام... يفنىٰ جميعهم) ليس في ف.

به بقيتهم. فعلى هذا فقد جمع الله لهم كلا الأمرين، فتبقى «الواو» على أصلها من الجمع. ويحتمل أن تكون الرواية بـ«أو»؛ وهي تحتمل التنويع ولا تتعين للتخيير، انتهى كلامه.

وقد يعترض عليه بأنه قد مات جمع كثير من الصحابة بغير الطعن والطاعون، لكنه غير وارد؛ لأنه إذا ساغ تخصيص عموم الأمة بالصحابة ساغ تخصيص الصحابة بطائفة منهم.

ومن التأويل المستبعد حمل «أمتي» على أمة[1] الدعوة. ذكره الشيخ بدرالدين الزركشي في «جزء» جمعه في الطاعون، فقال: [٢٤/أ] ويحتمل ـ والله أعلم ـ أن/ المراد بـ«الأمة» أمة الدعوة لا أمة الإجابة، ويشهد له ما ورد أن سبب الطاعون ظهور الفواحش.

قلت: ولا يخفى بعده أيضاً، بل يرد عليه ما ورد على الأول، فإن معظم أمة الدعوة لم يموتوا بالقتل والطاعون. بل يفسده أن ظهور الفواحش لا يختص بأمة الدعوة بل يشركها فيه بعض أمة الإجابة. ويفسده أيضاً قوله في بعض طرق الحديث كما تقدم: «قتلاً في سبيلك». فدل على أن المراد أمة الدعوة. نعم لو قيل: المراد بـ«أمتي» ما هو أعم من أمة الدعوة والإجابة لكان متجهاً، وسيأتي ما يقويه إن شاء الله تعالى.

وروى أبو بكر الرازي في كتابه «أحكام القرآن»، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه لما جهز الجيوش إلى الشام قال: «اللهم أفنهم بالطعن أو الطاعون».

وروى ابن أبي الدنيا عن كُرْدُوس الثعلبي قال: لما وقع

---

(١) (أمة) ليست في ظ.

الطاعون ـ يعني بالكوفة ـ قال المغيرة بن شعبة: (إن هذا العذاب قد وقع فاخرجوا عنه). قال: فذكرته لأبي موسى فقال: لكنِ العبدُ الصالح أبو بكر الصديق قال: (اللهم طعناً وطاعوناً في مرضاتك). وهذا يؤيد ما تقدم أن المراد بالمدعو لهم الصحابة.

وقول أبي بكر رضي الله عنه، في حديث أبي موسىٰ رضي الله عنه هذا: (اللهم طعناً وطاعوناً في مرضاتك)؛ دعاء به للجيوش الذين جهزهم، جمعاً بين الخبرين. وكأنه لما رآهم على حالة الاستقامة، خشي عليهم الفتنة، فأحب[1] أن يكون موتهم على الحالة التي خرجوا/ عليها قبل أن يفتنوا بالدنيا. ذكره أبو بكر الرازي في «كتاب أحكام القرآن»؛ وكأن أبا بكر الصديق سمع الحديث المرفوع فتأسىٰ به. [٢٤/ب]

وقد استبعد الشيخ تقي الدين بن تيمية ـ فيما نقله المنبجيّ في «الجزء» الذي جمعه في الطاعون ـ حَمْلَ قوله: «اجعل فناء أمتي..» على الصحابة فقط، وقال: متىٰ سلم ذلك، تطرّق إلى كل حديث أضيف إلى «الأمة»، انتهىٰ.

والحق أن أصل الدعوة للصحابة، ولا يمانع من إلحاق غيرهم بهم في الفضل المذكور، والله تعالى أعلم.

قال ابن تيمية: ولا يعارِض حملَ الحديث على عموم الأمة حديثُ أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله أجاركم من ثلاث: أن يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن تجتمعوا على ضلالة». أخرجه أبو داود.

(١) ظ: فأوجب ـ تحريف.

قلت: وسنده حسن؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين؛ وهي مقبولة. وله شاهد من حديث أبي بصرة الغفاري؛ أخرجه أحمد ورجاله ثقات، إلا أن في سنده راوياً لم يسم.

ولم يُذكر وجه عدم المعارضة، ومراده به[1] ما تقدم من حمل قوله «أمتي» على[2] الخصوص وإن كان[3] لفظه عاماً. أو يقال: دعاؤه ﷺ بأن يكون فناؤهم بالطعن[4] والطاعون، ليس دعاء عليهم بالهلاك، وإن كان من[5] لازمه الهلاك، وإنما المراد[6] حصول الشهادة لهم بكل من الأمرين. ولهذا إذا وقع الموت بأحد الأمرين، لا[7] يقع [٢٥/أ] عاماً لجميع المؤمنين في كل قُطر، إذ لو/ وقع ذلك لخلت الأرض من المؤمنين، وإنما يقع بالتدريج، كثيراً كان أو قليلاً، سواء طعين المعركة وطعين الوباء، والله أعلم.

ومما يؤيد حمل قوله: «اللهم اجعل فناء أمتي..» على الصحابة أيضاً، ما أخرجه أحمد من طريق عبدالرحمٰن بن جبير بن نفير، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال:

أتيت النبي ﷺ فسلمت عليه، فقال: «ادخل». قلت: كلي أو بعضي؟ قال: «بل كلك». قال: «اعدُدْ يا عوفُ ستاً بين يدي الساعة، أوّلهن: موتي». فاستبكيت حتى جعل يسكتني. قال: قلت:

---

(١) (به) ليست في ظ.
(٢) بعدها في ظ: الأمة، ولا وجه لها.
(٣) (كان) ليست في ف، ووقع بعدها في ظ: له، ولا وجه لها.
(٤) ف، ظ: الطاعون، مكان: الطعن، والواو على هذا الوجه استئنافية.
(٥) (من) ليست في ف.
(٦) بعدها في ف: منه، وفي ظ: من، ويستقيم المعنى بدونها.
(٧) ظ: أن لا.

إحدى[1]. «والثانية: فتح بيت المقدس». [قال: قلت: اثنتين][2]. «والثالثة: مُوْتان يكون في أمتي، يأخذهم مثل قُعاص[3] الغنم، والرابعة: فتنة تكون في أمتي فعظمها[4]. والخامسة: يفيض المال فيكم، حتىٰ إن الرجل يُعطىٰ المائة دينار فيسخطها. والسادسة: هُدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر، فيسيرون إليكم على ثمانين غاية». قلت: وما الغاية؟ قال: «الراية، تحت كل راية اثنا عشر[5] ألفاً، فسطاط المسلمين يومئذ في أرض يقال لها: الغوطة، في مدينة يقال لها دمشق».

ورجاله رجال الصحيح. وأصله في «صحيح البخاري» من وجه آخر عن عوف بن مالك نحوه، ولفظه: «موتي، ثم فتح بيت المقدس، ومُوْتان يأخذ فيكم كقُعاص الغنم..» الحديث. وقد تكلمت عليه في «شرح البخاري»[6]. وذكرت فيه أن الحاكم خرّج من وجه آخر، عن عوف بن مالك، أنه قال في طاعون عمواس: أن رسول الله ﷺ قال: «اعدُدْ ستاً بين يدي الساعة/». قال: فقد وقع منهن ثلاث. يعني موته ﷺ، وفتح بيت المقدس، والطاعون. قال: وبقي ثلاث. فقال له معاذ: إن لها أمداً[7]، انتهىٰ. [٢٥/ب]

---

(١) في الأصل أخرى ـ تصحيف، والصواب في باقي النسخ والمسند: ٦/٢٥.

(٢) من ظ، ف، ع، والمسند.

(٣) فسره الحافظ في آخر الباب بأنه داء يأخذ الغنم فيموت سريعاً. وقال في اللسان: القَعْص والقَعَص: القتل المعجَّل. يقال: مات فلان قَعْصاً: إذا أصابته ضربة أو رَمْية فمات مكانه. وقال: القُعاص: داء يأخذ في الصدر كأنه يكسر العنق، وداء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء.

(٤) في المطبوع من المسند: ٦/٢٥ ـ وعظمها.

(٥) ظ: اثني عشر ـ لحن.

(٦) فتح الباري: ٦/٢٧٨ ـ ٢٧٩، وانظر: عقيدة التوحيد: ٤٦٩ ـ ٤٧١.

(٧) في رواية الفتح: إن لهذا أهلاً.

وقد وقعت إفاضة المال في زمن عثمان رضي الله عنه، والفتنة العظمى بقتله، والسادسة لم تقع إلى الآن.

ويشهد لذلك حديث أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:

«بحسب أصحابي القتل». أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون، عنه. وسنده على شرط مسلم؛ فقد أخرج في كتاب الإيمان من «صحيحه» حديثاً غير هذا بهذا الإسناد. وقوله: «حسْب» ـ بسكون السين ـ: أي كافٍ.

وكذا رويناه في «الغيلانيات» بعُلوّ، من طريق يزيد بن هارون، بلفظ: «كفى بأصحابي القتل». فكأنه ﷺ دعا لهم بذلك، ليحصل لهم رفع الدرجات وتكفير الخطيآت. ويستفاد منه مع ذلك ثبوت فضل من مات في الطاعون، للعلم بأنه ﷺ لا يختار لأصحابه إلا ما يُرغب فيه ويحصل خير الآخرة، والله أعلم.

[الفصـــل الخـــامس]

ذكر بيان لفظة وقعت في هذا الحديث؛ حديث أبي موسىٰ وغيره ـ على ما قيل ـ فكثر السؤال عن معناها

جميع ما وقفت عليه من الروايات في حديث أبي موسىٰ، وفي حديث عائشة، وفي حديث ابن عمر، بلفظ: «وخز أعدائكم» أو بلفظ: «طعن أعدائكم». واشتهر على الألسنة أنه ورد أيضاً: «وخز إخوانكم».

ورأيت في «كراسة» جمعها الشيخ بدر الدين الزركشي رحمه الله في مسألة الطاعون، ما نصه: (روىٰ الإمام أحمد والطبراني في «معجمه الكبير»، من حديث عبدالله بن الحرث، عن أبي موسىٰ الأشعري/ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «فناء أمتي بالطعن [٢٦/أ]
والطاعون». قالوا: أما الطعن فقد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «طعن أعدائكم من الجن، وفي كل شهادة». هذا لفظ الطبراني، وفي لفظ أحمد: «إخوانكم»)، انتهى.

وما نسبه إلى أحمد غلط في السند وفي المتن:

أمـا السنـد:

فما أخرجه أحمد من رواية عبدالله بن الحرث أصلاً، وإنما أخرجه من ثلاث طرق:

أحدها: [من][1] رواية سفيان ـ وهو الثوري ـ، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسىٰ.. وهي في أوائل الجزء الأول من مسند أبي موسى[2]، من «مسند أحمد»؛ وهو الجزء التاسع من مسند الكوفيين من أصل «مسند أحمد».

ثانيها: من رواية شُعبة، عن زياد بن عِلاقة قال[3]: حدثني رجل من قومي ـ قال شعبة: كنت أحفظ اسمه ـ قال: كنا على باب عثمان ننتظر الإذن عليه، فسمعت أبا موسىٰ.. وهي في الجزء الحادي عشر من مسند الكوفيين، وهو الثالث من مسند أبي موسىٰ.

ثالثها: من رواية أبي بكر النَّهْشَليّ، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك قال: خرجنا في بضع عشرة[4] من بني ثعلبة، فإذا نحن بأبي موسىٰ.. وهي عنده عقب رواية شعبة؛ كأنه لما رأى قول شعبة: (كنت أحفظ اسمه)، أورده بعده ليبين الاسم المذكور.

وأمـا المتـن:

فليس في شيء من الطرق الثلاثة المذكورة بلفظ «إخوانكم» أصلاً، وإنما هو بلفظ: «أعدائكم». ففي رواية سفيان: «وخز أعدائكم

---

(١) من ف.

(٢) قوله: (من مسند أبي موسىٰ) ليس في ظ.

(٣) (قال) ليست في ف.

(٤) تقدمت رواية أبي بكر النهشلي عند أحمد في الصفحة (١١٢) بزيادة: نقيباً.

من الجن»، وفي رواية شعبة: «طعن أعدائكم من الجن». ولم يسق لفظ رواية النهشلي. وقد ساقها البزار بلفظ: «أعدائكم/». [٢٦/ب]

ثم استظهرت[1] بنسخة أخرى من مسند أبي موسى من «مسند أحمد» رحمه الله، فوافقت الرواية التي نقلت منها. ثم راجعت «ترتيب مسند أحمد» الذي جمعه الحافظ أبو بكر بن المحب، و«حشاه» الحافظ عماد الدين ابن كثير، فما وجدته إلا من الطرق الثلاثة من غير مزيد؛ ليس هو من رواية عبدالله بن الحارث عن أبي موسى أصلاً. وكذا لفظ المتن كما وصفته بلفظ: «أعدائكم» لا بلفظ: «إخوانكم».

ثم راجعت «المعجم الكبير» للطبراني، فوجدته أخرجه من طرق:

الأولى: رواية أبي بكر النهشلي، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك. عن أبي موسى.. ولفظه: «وخز أعدائكم من الجن»[2].

الثانية: رواية أبي بَلْج، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه.. وقد تقدمت كذلك.

الثالثة: رواية عبدالرزاق، عن الثوري، قال فيها: عن زياد بن علاقة، عن رجل مُبْهم، عن أبي موسى.. وساقها مثل رواية أحمد سواء.

الرابعة: رواية إسماعيل بن زكريا، عن الثوري ومِسْعر جميعاً، عن زياد بن علاقة، عن يزيد بن الحارث، عن أبي موسى.. وقد

(١) في الأصل: استطهر، والصواب في ف، ظ.
(٢) ظ: الجنة، وقوله: (من الجن) ليس في ف.

تقدمت، بلفظ: «وخز أعدائكم». ومثله رواية أبي مريم، عن زياد بن علاقة.. وقد تقدم سياقها.

الخامسة: رواية الحكم بن عتيبة، عن زياد بن علاقة الثعلبي، عن رجل من قومه، عن أبي موسىٰ.. ولفظه: قال: «طعن أعدائكم من الجن».

السادسة: رواية إسرائيل، عن زياد، عن رجل من الحي، عن أبي موسىٰ.. بلفظ: «طعن عدوكم». وقد تقدم سياقها أيضاً.

هـذا جميع مـا في مسند أبي مـوسىٰ، من «المعجم الكبيـر» للطبـراني/، لم يقـع فيه من روايـة «عبـدالله بن الحـارث» عن أبي موسىٰ، ولا بلفظ: «إخوانكم». [٢٧/أ]

نعم، ذكر الطبراني في «المعجم الأوسط»، بعد أن سـاقه من رواية الحكم، عن زياد بن علاقة، عن رجل، عن أبي موسىٰ ما نصه: (رواه الثـوري ومِسْعر وإسرائيل، عن زياد بن عِلاقة، عن عبدالله بن الحارث، عن أبي موسىٰ..) كذا رأيت فيه، والصـواب: من رواية هؤلاء، عن زياد بن علاقة، عن يزيد[١] بن الحارث، لا عن عبدالله بن الحارث. وما أظن الوهم إلا من النسخة التي من «الأوسط»، فإنها غير مقابلة، والله أعلم.

ثم وجدت الحديث في «مسند أبي حنيفة» رحمه الله للحارثي، وفي[٢] «معاني الأخبار» للكَلاباذي، أخرجاه جميعاً بإسنـاد واحد إلى سليمان الجوزجاني قال: ثنا محمد بن الحسن قـال: أنبا أبـو حنيفة قال: ثنا زيـاد بن علاقـة، عن عبدالله بن الحـارث، عن أبي موسىٰ

(١) ف: زيد ـ تحريف، وقد تقدم اسمه مراراً.
(٢) بعدها في ف، ظ: كتاب.

الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون». قيل: يا رسول الله، الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم من الجن، وفي كل شهيد». فهذا من رواية «عبدالله بن الحارث» مع شذوذه، لكنه بلفظ: «أعدائكم» أيضاً، والله أعلم.

ثم وجدته[1] في «مسند أبي حنيفة»؛ جمع أبي بكر بن المقرىء، أخرجه قال: ثنا مفضل بن محمد الجندي قال: ثنا يوسف بن يعقوب قال: ثنا المقرىء ـ هو عبدالله بن يزيد ـ قال: ثنا أبو حنيفة رحمه الله.. فذكر مثله سواء، إلا أنه قال في آخره: «وفي كل شهادة». قال ابن المقرىء: وحدثنا[2] أبو عروبة/ الحراني، وأخوه أبو [٢٧/ب] معشر قالا: ثنا عمرو بن أبي عمرو قال: ثنا محمد بن الحسن قال: أنبا أبو حنيفة.. فذكر مثله سواء.

وذكر صاحب كتاب[3] «آكام المرجان في أحكام الجان»؛ وهو الفاضل أبو عبدالله محمد بن عبدالله الشبلي الدمشقي الحنفي، وهو من تلامذة المزي والذهبي في الحديث، في الباب الخامس والخمسين من كتابه المذكور، في بيان [أن][4] الطاعون من[5] وخز الجن ما نصه: (روى الإمام أحمد في «مسنده» من حديث أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون». قالوا: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز إخوانكم من الجن، وفي كل شهادة». ورواه أبو بكر بن أبي الدنيا في «كتاب الطواعين»، وقال فيه: «وخز أعدائكم من الجن»). انتهى ما نقلته من كتابه. وما أدري من أين وجده في «مسند أحمد» كذلك،

---

(١) في الأصل: وجدت، والصواب في ف؛ وهو ما يقتضيه السياق كذلك.
(٢) ظ: حديث ـ تحريف.
(٣) (كتاب) ليست في ف.
(٤) من ظ، ف.
(٥) (من) ليست في ف.

والموجود فيه ما ذكرته، وأظن الزركشي اعتمده، لكن تعيينه الراوي عن أبي موسىٰ ـ وهو عبدالله بن الحارث ـ قدر زائد على كلام الشبلي.

ثم رأيت في «الجزء» الذي جمعه المنبجي بعد أن حكىٰ كلام الشبلي: كذا قال، وقد كشفت عنها في «المسند» من نسخ كثيرة موثوق بها، فما رأيتها في «المسند» من حديث أبي موسىٰ إلا بلفظ «أعدائكم». قال: ولم أره في «كتاب الطواعين» لابن أبي الدنيا. والظاهر أن الشبلي وهم في ذلك. قال: وقد عزاه بعضهم لأبي القاسم عبدالرحمٰن بن أبي عبدالله[1] بن منده، فالله أعلم.

[٢٨/أ] قلت: قد ذَكَرَ المتن بلفظ «إخوانكم»/ قديماً أبو عبيد الهروي في «كتاب الغريبين» له، فقال في مادة «وخز» ما نصه: (في الحديث: «وخز إخوانكم»؛ وهو طعن غير نافذ. قال: وقد ورد في بعض طرقه: «طعن أعدائكم»، وهو محمول على ذلك). انتهى كلامه.

وتبعه أبو السعادات المبارك ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث» فقال ما نصه فيه: («وخز إخوانكم من الجن»، الوخز: طعن ليس بنافذ).

وقولهما أن الوخز «طعن غير نافذ» صحيح. وأما الرواية بلفظ: «إخوانكم» فما عرفت موضعها من كتب الحديث[2].

---

(١) ف: ابن عبدالله، وهو خطأ، لأن كنية أبيه «أبو عبدالله» واسمه: محمد بن إسحاق، صاحب «معرفة الصحابة» وغيره. وانظر: معجم المؤلفين: ١٧١/٥، وسزكين: ٤٣٨/١/١.

(٢) قد وردت هذه اللفظة على الشكّ في (المستدرك: ١/٥٠)، في كتاب الإيمان، من طريق أبي بَلْج، عن أبي بكر بن أبي موسىٰ، عن أبيه قال: ذكر الطاعون عند أبي =

وقد راجعت كتاب أبي عبيد في «غريب الحديث». ثم «كتاب» أبي محمد بن قتيبة في ذلك، وهو كالذيل على كتاب أبي عبيد. ثم «كتاب» أبي سليمان الخطابي في ذلك، وهو كالذيل على كتاب ابن قتيبة. ثم «كتاب» قاسم بن ثابت السرقسطي في ذلك، وهو كالذيل على كتاب ابن[1] قتيبة أيضاً. فلم أره فيها أصلاً. ولا في «الفائق» للزمخشري، وكذلك «غريب الحديث»[2] لإبراهيم الحربي، وهو أوسع هذه الكتب كلها ـ ومع ذلك ما أكمله ـ فلم أجده فيه[3].

نعم، قد ورد وصف الجن بكونهم إخوان الإنس في حديث صحيح غير هذا؛ وهو ما أخرجه مسلم من رواية عامر ـ وهو الشعبي ـ قال: سألت علقمة: هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟.. فذكر الحديث، وفي آخره: .. وسألوه الزاد فقال: «كل عظم ذُكر اسم الله عليه، يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علف. فلا تستنجوا بها؛ فإنها طعام إخوانكم/». وأخرجه أبو [٢٨/ب] داود كذلك، لكن وقع في روايةٍ: «كل عظم لم يذكر اسم الله عليه».

وحكىٰ السهيلي عن بعضهم أنه جمع بين الروايتين: بأن الأولى

= موسى الأشعري، فقال أبو موسىٰ: سألنا عنه رسول الله ﷺ فقال: «وخز إخوانكم ـ أو قال: أعدائكم ـ من الجن، وهو لكم شهادة». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وهكذا رواه أبو عوانة عن أبي بلج.. نحوه. كما ذكر هذه اللفظة الذهبي في «تلخيصه»، وأوردها على الشك كما أوردها الحاكم، ولم يعقب عليها بشيء. والعجيب أن الحافظ قد رجع إلى هذه الرواية بالذات، كما أن له «نكتاً» على «نكت» شيخه على «المستدرك»، ومع ذلك لم يقف عليها، مما يجعلنا نقطع أنها ليست في نسخة «المستدرك» التي كانت لدىٰ شيخه، أو لديه، وإلا لوقف عليها. وأما أنها صحيحة النسبة إلى «المستدرك» أو لا، فهذا مما يحتاج إلى بحث لتوثيقه، ولو أن ورودها في «تلخيص» الذهبي يعتبر وحده توثيقاً لها، والله أعلم.

(١) ف: أبي، تحريف. (٢) ظ: كتاب غريب..

(٣) (فيه) ليست في ف.

في حق مؤمني الجن، والثانية في حق كافريهم. وهذا جيد لو تعدد مخرج الحديث، أما مع اتحاد مخرجه فلا، والله أعلم.

طريق أخرى في كون الطاعون من الوخز:

ذكر الزمخشري في «الفائق» عن معاذ، قال: لما قدم ـ يعني[1] من اليمن ـ وأصابهم الطاعون، قال عمرو بن العاص: (لا أراه إلا رجزاً وطوفاناً). وروي أنه قال: (إنما هو وخز من الشيطان). فقال له معاذ: (ليس برجز ولا طوفان، ولكنها رحمة ربكم ودعوة نبيكم..) الحديث.

قال الزمخشري: الرِّجْزُ والرِّجْسُ: العذاب. ثم نقل عن بعض اللغويين[2] أنه الأمر الشديد ينزل بالناس. وهو من قولهم: ارتجزتِ السماءُ بالرعد وارتجست. ورعدٌ مُرْتَجِزٌ ومُرْتَجِسٌ: وهو حركة مع جَلَبة؛ لأن العذاب النازل لا بد فيه للمنزول به من أن يضطربوا ويَجْلبوا. قال: والوَخْز ـ بفتح الواو وسكون المعجمة بعدها زاي، ويقال بدل الزاي: ضاد معجمة، أو طاء مهملة؛ بمعنىً ـ: وهو الطعن. قال: وكانت العرب تسمي الطاعون: «رماح الجن». وأراد بقوله: «دعوة نبيكم» حديث: «اللهم اجعل فناء أمتي بالطعن والطاعون»، انتهى.

وحديث معاذ المذكور سيأتي سياقه من «مسند البزار» في الباب الرابع. ولكن الرواية التي فيها: «وَخْزٌ من الشيطان» ما وقفت عليها بعد. ثم وجدتها في «عيون الأخبار» لأبي محمد بن قتيبة، وقال فيه:
[٢٩/أ] العرب تدعو/ الطاعون رماح الجن. قلت: وهذا يحتمل أن يكون نقلاً

---

(١) (يعني) ليست في ف، ع.

(٢) ف: المغربين ـ لعلها تحريف.

عن العرب الإسلاميين[1] الذين تَلَقَّوْا ذلك عن النبي ﷺ، وإلا فلو كان ذلك معروفاً عند العرب قبل الإسلام، لما احتاج الصحابة أن يسألوا النبي ﷺ عن الطاعون؛ كما تقدم في حديث أبي موسىٰ. ويمكن أن يجاب أن الذين سألوه عن ذلك لم يكن[2] من لغتهم، والله تعالى أعلم.

ذكر كيفية الجمع بين قوله: «وخز أعدائكم» وقوله: «وخز إخوانكم» على تقرير صحتها:

ومحصل ما رأيته من الأجوبة خمسة أوجه:

الوجه الأول: ذكره الشبلي عقب كلامه المتقدم، فقال: ولا تنافي بين اللفظين، لأن الأخوة في الدين لا تنافي العداوة؛ لأن عداوة الجن للإنس بالطبع وإن كانوا مؤمنين، فالعداوة موجودة، انتهىٰ[3]. ويمكن أن يُستشهَدَ له بقوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[4]؛ الخِطاب لأصل الإنس آدم وحواء، ولأصل الجن إبليس. وقوله تعالى: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ﴾[5].

وحاصل هذا الجواب: أن الجن يوصفون بكونهم أعداء الإنس، سواء كانوا مؤمنين أو كافرين. وكأنه استشكل لفظ «أعدائكم» فأجاب عنها، وأَقَرّ لفظ «إخوانكم» فلم يستشكلها ولم يتعرّضْ لتفسيرِها، وهو خلافُ ما يفهمه غيرُهُ.

الوجه الثاني: ذكره الزركشيّ عقب كلامه المذكور، فقال: «إن صحت[6] الروايتان، احتمل ـ والله أعلم في الجمع بينهما ـ أن رواية

---

(١) ظ: الإسلامية.
(٢) ظ: يمكن ـ تحريف.
(٣) (انتهىٰ) ليست في ف.
(٤) البقرة: ٣٦.
(٥) الكهف: ٥٠.
(٦) ظ، ف: صحة ـ خطأ.

[٢٩/ب] «أعدائكم»/ طعن الكافرين منهم للمسلمين من الإنس. ورواية «إخوانكم» طعن المسلمين منهم للكافرين من الإنس»، انتهى.

وأظنه منتزعاً من جواب السهيلي الماضي في الجمع بين رواية مسلم وأبي داود. ثم وجدت الجواب بعينه في «جزء» المنبجي المذكور، وكان الزركشي ظفر به ـ كعادته ـ؛ وهو جمع لا بأس به، إلا أنه يلزم منه أن يكون المراد بكل طريق من الطريقين طائفة(١) مخصوصة غير الأخرى. وهذا لو كان مع اختلاف مخرج الطريقين(٢) لسهل الأمر، وحمل على أنهما حديثان، لكن الطريقُ متحدٌ، وفي ذلك قرينة ترشد إلى أن الاختلاف في لفظه من بعض رُواتِهِ، وإلا أَوْرَدَهُ(٣) مرةً باللفظين معاً ليصح التوزيع.

الوجه الثالث: بلغني عن الحافظ عماد الدين ابن كثير أنه سئل عن ذلك فأجاب بما حاصله: إن الرواية بلفظ «أعدائكم» محمولة على المباشرة، والرواية بلفظ «إخوانكم» محمولة على السبب. وهو مبنيّ على أن المخاطب بذلك المؤمنون فقط، وأن الطعن يقع من كافري الجن فقط، لكن تارة يكون بمحض العداوة للإنس فيباشر الجني الكافر طعن الإنسي المؤمن، وتارة [يقع](٤) بسبب وقوع أمرٍ بين مؤمني الجن وكافريهم ـ مثلاً ـ فيعجز الكافر منهم عن مقاومة المؤمن منهم، فيقتصّ من إنسيّ مؤمن، فيكون الجني المؤمن سبباً لوقوع ذلك بالإنسي(٥) المؤمن.

واستشهد لصحة هذا الجمع بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسُبُّوا

---

(١) ظ: الطريقة ـ أيضاً.
(٢) ظ: من الطريقة طائف ـ تحريف.
(٣) ظ، ع: لورد. ف: لو ورد.
(٤) من باقي النسخ.
(٥) ظ: للإنساني ـ تحريف.

ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[1]، وبالحديث الذي/ فيه التحذير عن سب الرجل أباه، قالوا: وكيف يسب الرجل [أباه][2]؟ قال: «يسب أبا الرجل فيسب أباه..» الحديث. قلت[3]: [٣٠/أ] وهو جواب لا بأس به أيضاً، إلا أنه يرد عليه نحو ما ورد على الذي قبله.

الوجه الرابع: ظهر لي ولم أره منقولاً؛ وهو أن يحمل اختلاف اللفظ على أنه من تصرف الرواة، لاتحاد مخرج الحديث ـ كما تقدم ـ بناءً على أن كلاً من اللفظين يفيد ما يفيده الآخر من المقصود. فحيث جاء بلفظ «أعدائكم» فهو على عمومه؛ إذ لا يقع الطعن إلا من عدو في عدوه، ويكون الخطاب لجميع الإنس بأن الطعن يقع من كافري الجن في مؤمني الإنس، أو من مؤمني الجن في كافري الإنس. ويشهد له حديث أبي عَسيب الماضي ذكره أنه شهادة للمسلم ورجز على الكافر. وحيث جاء بلفظ «إخوانكم» فهو على عمومه أيضاً، لكن المعنيّ به أخوة التقابل، كما يقال: الليل والنهار أخوان، والشمس والقمر أخوان. أو أخوة التكليف، فإن الإنس والجن هما الثقلان بنص القرآن، لاشتراكهما في التكليف.

قال ابن عبدالبَرّ في «التمهيد»: الجن عند الجماعة مكلفون مخاطبون. وقال ابن حزم في «الملل»: جاء النص بأن الجن أمة عاقلة مميزة مكلفة موعودة متوعدة متناسلة يموتون، وأجمع المسلمون كلهم على ذلك. نعم، والنصارىٰ والمجوس واليهود إلا السامرة فقط. وقال الإمام فخر الدين في «التفسير»: أطبق الكل ـ يعني من أثبت/ وجود [٣٠/ب] الجن ـ على أن[4] كلهم مكلفون، انتهىٰ.

(١) الأنعام: ١٠٨.
(٢) من باقي النسخ.
(٣) (قلت) ليست في ظ.
(٤) (على أن) ليست في ظ.

فإطلاق «إخوانكم» من هذه الحيثية يشمل جميع الجن، فيصح وصف من يقع منهم الطعن في الإنس بذلك كلفظة «الأعداء». وبهذا يُجاب عن حديث الزاد، فإنه جاء بلفظ «إخوانكم» في جميع طرقه، دون لفظ «أعدائكم». والمراد به جميع الجن ـ مؤمنهم وكافرهم ـ فإنهم مشتركون في كون ذلك زادهم، والله أعلم.

ثم رأيت حاصل هذا الجواب منقولاً في «جزء». جمعه الشيخ أبو عبدالله المنبجي ثم الصالحي الحنبلي في الطاعون، ولفظه: قال بعض المتأخرين: ليس المراد أخوة الدين، وإنما المراد أخوة التقابل، فالإنس والجن متقابلان لأنهما الثقلان[1]، هذه عبارته، والله أعلم.

وقد أجاب بعض قدماء المفسرين عن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ ﴾[2] قال: أراد أخوة التشابه لا أخوة النسب؛ وكان في ذلك الوقت رجل يقال له «هارون» إما صالح وإما طالح، على اختلاف الرواية في ذلك، فشبهوها به. فيمكن أن يجيء مثل ذلك هنا؛ لأن الجن والإنس متشابهان في التكليف، كما تقدم.

الوجه الخامس: ذاكرني به[3] بعض الفضلاء، وهو أن تحمل[4] الإضافة في رواية «وخز أعدائكم» على أنها[5] إضافة إلى الفاعل، وفي رواية «إخوانكم» على أنها[6] إضافة إلى المفعول. والمراد بالأول ما يقع في الإنس من الجن، وبالثاني ما يقع في المؤمنين من الجن. ولا يخفى تكلف هذا الجواب وبُعده.

---

(١) قوله: (لأنهما الثقلان) ليس في ظ، ف، ع.
(٢) مريم: ٢٨.
(٣) (به) ليست في ف.
(٤) ف، ع: تحتمل ـ تحريف.
(٥) (أنها) ليست في ف.
(٦) (أنها) ليست في ظ.

ويمكن إثبات وجه سادس، يستنبط من معنىٰ حديث ذكرته/ في [٣١/أ] آخر الباب الثالث، فليراجع منه.

تكملة تتعلق بقوله ﷺ: «وفي كل شهادة»:

وقع لي تردد في الفاسق ما يكون حكمه؟ وبأي الفريقين يلتحق؟ وأعني بالفاسق مرتكب الكبيرة، إذا هجم عليه ذلك وهو مُصِرّ.

فإنه يقال: لا يكرم بدرجة الشهادة، لما هو ملتبس به، فقد قال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[1].

ويحتمل أن يقال: تحصل[2] له درجة الشهادة، لعدم التقييد في الأخبار الواردة، في أنه شهادة[3] للمسلم بوصف زائد على الإسلام. ومن الأحاديث العامة في ذلك حديث أنس في «الصحيحين»: «الطاعون شهادة لكل مسلم». فإنه صريح في العموم. ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات أن يساوي المؤمن الذي عمل الصالحات في المنزلة، فإن درجات الشهداء متفاوتة؛ كنظيره من عصاة المؤمنين إذا قتله الكافر مجاهداً في سبيل الله، لتكون كلمة الله هي العليا، مقبلاً غير مدبر، فإنه شهيد لا محالة، ولو كانت له ذنوب أخرى لم يتب منها. فسيأتي في الباب الثالث حديث عتبة بن عبد، المصرح بأن من اقترف الذنوب والخطايا، وجاهد بنفسه وماله حتى يقتل في سبيل الله تنمحي خطاياه، إن السيف محّاءٌ للخطايا[4].

---

(١) الجاثية: ٢١.

(٢) ف، ع: بل تحصل.

(٣) ف: الشهادة، مكان: أنه شهادة.

(٤) ذكره الحافظ بالمعنى، وهو أول حديث في الفصل الخامس من الباب الثالث.

[٣١/ب] نعم، ثبت الحديث الصحيح: أن الشهيد يغفر له كل ذنب/ إلا «الدَّيْن»؛ وفي معنى «الدَّيْن» سائر التبعات المتعلقة بالعباد.

وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«شهيد البحر مثل شهيدي البر[1]..» الحديث، وفيه: «ويُغْفَرُ لشهيد البرِّ الذنوبُ كلُّها إلا الدَّيْنَ، ولشهيدِ البحرِ الذنوبُ والدَّيْنُ»، فهو حديث ضعيف؛ لضعف راويه «عُفَيْر بن مَعْدان». فإن كان ثابتاً فهو خاص بالغريق الذي يخرج مجاهداً في سبيل الله، فإنه يجتمع له[2] سببان للشهادة: القتال في سبيل الله والغرق.

ويمكن أن يقال: أفاد الاستثناء أن[3] حقوق العباد لا تسقط بمجرد حصول الشهادة. وأفاد الإثبات الإشارة إلى أن الله تعالى قد يهب للشهيد من مزيد الثواب بسبب الشهادة ما يوفي معه من حسناته حقَّ من له في قِبَله مَظْلمة، ويتوفر له ثواب الشهادة خالصاً[4].

والحاصل: أن وجود التبعات لا يمنع حصول الشهادة، لأن الشارع قد رتب الثواب على صفة معينة، فإذا حصلت للمؤمن عند موته حصل له ذلك الثواب، فضلاً من الله وإحساناً ووفاء بوعد الله، والله لا يخلف الميعاد. وليس للشهادة معنىً إلا أن الله تعالى يُثيب من حصلت له ثواباً مخصوصاً، ويكرمه كرامة زائدة.

وقد بيّن الحديث أنه يكفر ذنوبه المتعلقة بحقوق الله تعالى ويتجاوز عنه الإخلال بها، بأن يترك معاقبته عليها. فإذا فرض أن

(١) ف: (شهيد البر مثل شهيد البحر)، وروايته في ابن ماجه (٢٧٧٨) كالأصل.
(٢) (له) ليست في ف. (٣) ظ: إلى - تحريف.
(٤) في الأصل: خاصاً، والصواب في ظ، ف.

الشهيد له أعمال صالحة، وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير/ حقوق [٣٢/أ] العباد، فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من الحقوق والتبعات، فيوفي ما عليه من أعماله الصالحة بمنِّ الله ورحمته.

ولا يلزم من حصول الشهادة سقوط حقوق العباد، فإن عدم بقاء شيء من التبعات على السالم من الدَّين، إنما هو من ضرورة الواقع لا مِنْ جزاء الشهادة. ومثال ذلك أن بعض خواصِّ الملك لو ظَلَمَ آخر من أخِصّائِهِ ـ مثلاً ـ فاقتصّ الملكُ منه للآخر حقَّهُ، لم ينافِ ذلك إكرامَهُ[١] لمن اقتصَّ منه. بل الواقع أن كثيراً منهم يبالغ في إكرام [بعض][٢] أخصّائه، ويستوفي مع ذلك منه حق مَنْ ليس مِن أخصّائه؛ إيثاراً للعدل ومحبةً في الإنصاف. فكيف بمن ﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾[٣].

وعرف بهذا التقرير أن فائدة الاستثناء في قوله: «إلا الدَّيْن» الإشارة إلى التفرقة بين من لا تبعة عليه؛ فلا يُعوّقه شيء عن التنعّم بثواب الشهادة، وبين من عليه تبعة؛ فيتعوق ويتنغّص بسبب التبعة[٤] إلى أن يوفيها لصاحبها.

ويؤيد ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خلص المؤمنون ـ يعني من الصراط ـ حُبِسوا عند قنطرة بين الجنة والنار، يتقاضون مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبوا ونُقُّوا، أُذِنَ لهم في دخول الجنة..» الحديث. متفق عليه.

فلا شك أن مرتبة هؤلاء الذين يُحبسون عند القنطرة دون مرتبة مَن يؤذن له في دخول الجنة بغير تعويق.

(١) في الأصل: كرامة، والصواب في باقي النسخ.
(٢) من ظ، ف، ع.
(٣) النساء: ٤٠.
(٤) ظ: التبعية ـ تحريف.

ذكر الجواب عن إشكال وقع في كون الطاعون من وخز الجن:

[٣٢/ب] ذكر القاضي تاج الدين السبكي / في «جزء» جمعه في الطاعون، بعد أن ذكر حديث أبي موسىٰ المذكور، ما ملخصه[1]: لو ثبت هذا الحديث للزم أن لا يقع الطاعون في شهر رمضان، لأن الشياطين تُصَفَّد فيه وتغلغل، كما ثبت في الصحيح. قال[2]: لكنه قد وقع الطاعون فيه، بل شاهدناه في شهر رمضان أكثر منه في غيره.

ثم أجاب: بأن الحديث ليس فيه أن الشياطين تبطل أعمالها فيه بالكلية، بل يحصل بذلك لها المنع من معظم العمل. قال: ويحتمل أن يقال[3]: إنهم طَعَنوا قبل دخول شهر رمضان، ولم يظهر التأثير إلا بعد دخول شهر رمضان. قال: وهذا بعيد.

ثم قال: وخطر لي أن يقال: إن تصفيد الشياطين إنما هو عما يترتب عليه من ابن آدم إثم؛ من تحسينهم الفجور لابن آدم ليقع هو فيه. وأما ما لا يترتب عليه إثم، بل يثاب المرء عليه ـ كالطاعون مثلاً ـ فلا يمنعون منه، كما لا يمنعون مما لا يترتب عليه إثم ولا ثواب كالاحتلام، انتهىٰ.

وقد تكلم العلماء قديماً على هذه المسألة، واستشكلوا تصفيد الشياطين فيه من جهة أخرى، وهي المعاصي؛ كالكبائر[4] وغيرها من بني آدم فيه. قال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عن هذا[5] الحديث، وقلت له: فالرجل يوسوس له في رمضان ويُصرَعُ؟ فقال: هكذا جاء الحديث[6].

---

(١) ف: مخلصة ـ تحريف.
(٢) (قال) ليست في ف.
(٣) (يقال) ليست في ظ.
(٤) في الأصل وظ، ع: الكبائر، دون الكاف، وأثبت ما في ف.
(٥) (هذا) ليست في ظ.
(٦) ظ: في الحديث.

وقد استوعبت الكلام على ذلك في «فتح الباري»، وهذا ملخصه:

قال الحليمي: يحتمل أن يكون الذين يُسَلسلون[1] من الشياطين مسترقو السمع منهم، وأن تسلسلهم[2] يقع في ليالي رمضان دون أيامه، لأنهم كانوا مُنعوا/ في زمن نزول القرآن من استراق السمع [٣٣/أ] مطلقاً، في رمضان وفي غيره، فزيدوا التسلسل فيه مبالغة في التحفظ. قال: ويحتمل أن[3] يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون فيه إلى إفساد المسلمين، مثلما كانوا يخلصون في غيره، لاشتغال المسلمين بالصيام الذي فيه قمع الشهوات به، وبقراءة القرآن، والذكر والصلاة، انتهى.

وقال ابن خزيمة: المراد بالشياطين في الحديث بعضهم لا كلهم؛ وترجم لذلك في «صحيحه»، وأورد ما أخرجه ـ واللفظ له ـ والترمذي وصححه والنسائي والحاكم، من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أول ليلة من شهر رمضان، صُفِّدت الشياطين بغير قيد». وفي رواية الترمذي: «صُفِّدت الشياطين ومردة الجن»، بـ«الواو» العاطفة. وعند النسائي من وجه آخر، عن أبي هريرة بلفظ: «وتُغَل فيه مردة الشياطين»[4].

وقوله: «صُفِّدَتْ» ـ بضم أوله ـ أي شُدَّتْ بالأصفاد وهي الأغلال، واحدها صَفَدٌ ـ بفتحتين ـ وهو ما يُوثق به الأسيرُ من قَيْدٍ

---

(١) ف: يتسللون، وفي هامشها: يتسلسلون ـ كلاهما تحريف.
(٢) ف: تسللهم ـ أيضاً.
(٣) (أن) ليست في ف.
(٤) ظ: الجن.

[أو قِدٌّ][1] أو غُلٌّ. وهو بمعنى الرواية الأخرىٰ في «الصحيح»: «وسُلسلت الشياطين»، والمطلق في الروايات الأخرى محمول على المقيّد بـ«المَرَدَة»، فيخرج غير المردة، فيحصُلُ الجمعُ بأنّ الوخزَ في شهر رمضانَ يقع من غيرِ المردة.

وقال عياضٌ في الكلام على أصل الحديث: يَحتَمِلُ تسلسلُ الشياطين أمرين: أحدهما: أن يحمل على ظاهره وحقيقته، وأنه لمنع الشياطين من أذىٰ/ المؤمنين. ويحتمل أن يكون للإشارة إلى كثرة [٣٣/ب] الثواب، وأن الشياطين يقل[2] إغواؤهم فيصيرون[3] كالمصَفّدين، ويكون ذلك كناية عن تعجيزهم عن الإغواء وتزيين الشهوات.

ورجح القرطبي في «المفهم» حَمْلَهُ على ظاهره، ثم قال: فإن قيل: فكيف تُرىٰ الشرور والمعاصي واقعة في شهر رمضان كثيراً، فلو صُفّدت الشياطين لم يقع ذلك؟ فالجواب: أنها إنما تُغَل عن مَن صام الصوم المُعْتَبَرَ بشروطه ومراعاة آدابه. أو أن المُصَفَّدَ بعض الشياطين ـ وهم المردة ـ لا كُلُّهُمْ. أو المقصود تقليلُ الشرورِ فيه، وهو أمرٌ واقع، فإن وجود ذلك فيه أقلُّ منه في غيره، انتهىٰ كلامه. والمعتمد الاحتمال الثاني، علىٰ ما تقدّم تقريرُهُ، وبه يندفع الإشكال، والله أعلم.

---

(١) من ف، ع، لكنها وقعت فيهما: (أوتد)، وصوبتها من القاموس، ففيه: الصَّفَد ـ محركة ـ العطاء والوثاق. وصفاد: ما يوثق به الأسير من قِدّ أو قيد. وفي مجمل اللغة: القِدّ: سَيْر من جلد غير مدبوغ، واشتقاق القديد منه.

(٢) في الأصل: قيل ـ تحريف، صوابه في ظ، ف.

(٣) ف: فيصيروا ـ لحن.

[الفصــل الســادس]

ذكر الدليل على أن الجن قد يسلطون على الإنس بغير الوخز في رمضان وفي غيره فلا يستنكر تسليطهم بالوخز، وأن الله تعالى قد يدفع بعضهم عن بعضهم

ثبت في «الصحيحين» عن صفيــة بـنت حُـيي أم الـمؤمـنيـن رضي الله عنها، في قصة اعتكاف النبي ﷺ في رمضان، فإن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرىٰ الدم». وهو وإن كان في سياقه أنه مخصوص بالوسوسة، لكنه يدل على إمكان ما أشرت إليه بطريق عموم لفظه. والدلالة الوجودية فيمن يصرعه الجن من الإنس كثيرة جداً.

وقد أخرج البزار من حديث سمرة رفعه: «إن للشيـطان كُحْلاً ولَعُوقاً، فإذا كَحَلَ الإنسانَ من كحله شغله عن/ الصلاة، وإذا لعقه من لعوقه ذَرَبَ لسانه في الشر». في سنده ضعـف يسير[1]، ولكن له شاهد من حديث أنس[2]. [٣٤/أ]

---

(١) حديث سمرة ضعفه العراقي في تخريج الإحياء: (٣٥٣/١) مع الحديث الذي يليه. وذكر المناوي في الفيض: (٤٩٨/٢) أن فيه «الحكم بن عبدالله القرشي» و«أبا أمية الطرسوسي» و«الحسن بن بشر الكوفي». وأن في حديث أنس الذي يليه: «يزيد الرقاشي».

(٢) حديث أنس أيضاً ضعيف، قال العراقي فيه وفي حديث سمرة: (٣٥٣/١): «أخرجه =

وروى ابن أبي الدنيا في كتاب «مصائد الشيطان» بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه قال: كانت ابنة عوف بن عفراء مستلقية على فراشها، فما شعرت إلا بزنجي قد وثب على صدرها ووضع يده على حلقها، [قالت][1]: فإذا صحيفة تهوي[2] بين السماء والأرض، حتى وقعت على صدري، فأخذها فقرأها. فإذا فيها: من رب لُكَيْنَ إلى لُكَيْنَ[3]، اجتنب ابنة الصالح، فإنه لا سبيل لك عليها. فقام وأرسل يده من حلقي وضرب بيده على ركبتي، فاستورمت حتى صارت مثل رأس الشاة. قالت فأتيت عائشة فذكرت ذلك لها. فقالت: يا ابنة أختي، إذا حضت فاجمعي عليك ثيابك، فإنه لن يضرك إن شاء الله تعالى. قال: فحفظها الله بأبيها، إنه كان قتل يوم بدر[4] شهيداً.

وخرّج أيضاً بسند ضعيف من طريق الحسن بن الحسن بن علي قال: دخلت على الرُّبَيِّعِ بنتِ مُعْوذ أسألها عن شيء، فقالت: بينا أنا في مجلسي هذا، إذ انشق سقفي، فهبط علي منه أسود مثل الجمل ـ أو قالت: مثل الحمار ـ لم أرَ مثل سواده وخلقه وفظاعته. فدنا مني يريدني، وتبعَتْه صحيفة صغيرة، ففتحها، فقرأها: من ربِّ عُلْب إلى عُلْب[5] قالت: فرجع من حيث جاء وأنا أنظر. قال: وأرتْنِيَ الكتابَ، وكان عندهم.

= الطبراني من حديث أنس.. ورواه البزار من حديث سمرة بن جندب وسندهما ضعيف»، وقال في حديث أنس في موضع آخر: (٣/١٣٥): «الطبراني وأبو نعيم بسند ضعيف».

(١) من ظ، ف، ع.

(٢) في الأصل: يهودي ـ تحريف، والصواب في باقي النسخ.

(٣) ف: ألكين، في الموضعين ـ تحريف، وقد ضبطه الحافظ في آخر الباب.

(٤) ف: أحد، مكان: بدر.

(٥) في الأصل: غلب، في الموضعين ـ تحريف، وقد ضبطها الحافظ بالعين المهملة.

[الفصـــل السابـــع]

ذكر الحكمة في تسليط الجن على الإنس بالطاعون

قال/ ابن القيم[1]: في كون الطاعون وخز أعدائنا الجن حكمة [٣٤/ب] بـالغة، فـإن أعداءنـا منهم شياطينهم. وأمـا أهل الـطاعة منهم فهم إخواننا، والله أمرنا بمعاداة أعدائنـا من الجن والإنس، وأن نحاربهم طلبـاً لمرضاته، فأبىٰ أكثر الناس إلا مسـالمتهم، فسلطهم عليهم[2] عقوبة لهم، حيث استجابوا لهم حين أغـووهم وأمروهم بـالمعاصي والفجور والفساد في الأرض فأطاعوهم، فاقتضت الحكمة أن يسلطهم عليهم بـالطعن فيهم، كمـا سلّط عليهم أعداءهم من الإنس، حيث أفسدوا في الأرض ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم. فهذه ملحمة من الإنس، والـطاعون ملحمـة من الجن، وكـل منهمـا بتسليط العـزيـز الحكيم، عقوبة لمن يستحق العقوبة، وشهادة ورحمة لمن هـو أهل لها. وهذه سنة الله في العقوبات؛ تقع عـامة فتكـون طهراً للمؤمنين وانتقاماً من الفاجرين، انتهى كلامه. وسـأذكر مـا يشيده ويؤيـده في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

---

(١) ف: إبراهيم ـ تصحيف.

(٢) ظ: فسلط الله عليهم. ع: فسلطهم الله عليهم.

ذكر حكمة أخرى تليق بقسم آخر غير من أشار إليه ابن القيم:

قال أبو بكر محمد بن إسحاق الكَلَاباذي في كتاب «معاني الأخبار»، عقب حديث أبي موسى الذي تقدم سياقه في الطاعون: إن الله عز وجل اختص المؤمن لنفسه، وصرفه في محابّه، وجعل كل أحواله خيراً له، وأراد به الخير في كل ما أصابه من ضراء وسراء وألم[1] ولذة. وقيض له من يواليه إرادة الخير به؛ من ملك يستغفر له [ونبي يشفع له][2] ومؤمن يعاونه. وجعل له من يعاديه إرادة الخير به؛ [٣٥/أ] من شيطان يذله وعدو يقاتله وجني يخزه. وهو عز وجل/ للمؤمن حافظ وناصر، ولأعدائه مُخزٍ قاهر. والمؤمن هو الذي إذا أصابته سراء فشكر، فكان خيراً له، وإذا أصابته ضراء فصبر، فكان خيراً له.

ثم ذكر جواب إشكال في تسليط الجن على المؤمن، مع كونه محفوظاً في جميع أموره، فقال: كما جاز أن يطعنه عدوه الظاهر بالرمح والسيف في وقت، مع أنه في أكثر أوقاته قد منعه الله منه بالرعب تارة والقوة والنصر أخرى، لكنه قد يريد به الخير ونيل درجة الشهادة فيقتله العدو، وربما استولى العدو أيضاً على دار المسلم وماله مع قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾[4]، فكذلك يجوز أن يطعنه عدوه من الجن، مع أنه في أكثر أوقاته قد منعه الله تعالى منه بالمعقبات من الملائكة، لكنه قد يريد به الخير[5] ونيل درجة الشهادة، فيمكن من وخزه، مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾[6].

---

(١) ف: (من خير أو شر أو ألم)، مكان: (من ضراء وسراء وألم) - تصحيف.
(٢) من ف، ظ، ع.
(٣) آل عمران: ١٣٩.
(٤) النساء: ١٤١.
(٥) (الخير) ليست في ظ.
(٦) النساء: ٧٦.

قـال: وطَعْنُ الإنس نافِـذٌ وطعنُ الجِنِّ غيرُ نـافذٍ فَسَمَّىٰ النبي الطعنَ النافذَ طعناً، والطعنَ غيرَ النافذِ طـاعونـاً. وأخبر أنّ في كـل ذلك[1] شهادةً.

خـاتمــة[2]:

قد وردت آثار وحكايات لا تحصىٰ في تثبيت كونِ الطاعون من وخـز الجن، من أقربِهَـا وقوعاً ما حدّثَ به الشريفُ شهـابُ الدين بنُ عدنانَ، وهو يومئذٍ كاتبُ السرِّ في القاهرة، وأظنني سمعته منه، وقرأتُ بخطِّ من أثقُ به[3] قال:

وقع الطاعون مرة، فتوجهت لعيادة مريض/ فسمعت قائلاً يقول [٣٥/ب] لآخر: اَطْعَنْه. فقال: لا. فأعاد، فقال: دَعْهُ لعله ينفع الناس. قال: لا بد . قال: ففي عين فَرَسِهِ. قال: وفي كل ذلك أَلْتفتُ فلا أرىٰ أحداً. فعُدْتُ المريض ورجعت، فرأيت الفرسَ انفلتت من الرِّكابِ، فتبعوها، إلى أن رَدُّوها[4] وقد ذهبتْ عينُهَا من غير أثرِ ضربةٍ ظاهرةٍ. قال: فَتَحَقَّقْتُ صِدْقَ المنقول أن الطاعونَ من وَخْزِ الجِنّ، وكان عندي في ذلك وِقْفَةٌ.

---

(١) (ذلك) ليست في ف.

(٢) هذه الخاتمة سقطت جميعها ـ إلى قوله: وقفة ـ من ف، ع.

(٣) بعدها في ظ: بعد، ولا وجه لها.

(٤) في الأصل وف: رأوها ـ تحريف، وما أثبته من ظ.

[الفصـــل الثامـــن]

ذكر الآثار الواردة في الأذكار
التي تحرس قائلها من كيد الجن

فمن ذلك آيات[1] من القرآن على ترتيب السور:

كحديث أبي سعيد، وحديث ابن عباس[2] في الرقية بفاتحة الكتاب، وهما في «الصحيح».

وعن عبدالملك بن عمير رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ في فاتحة الكتاب: «شفاء من كل داء». أخرجه الدارمي وهو مرسل جيد.

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وضعتَ جنبَكَ على الفراش، وقرأت فاتحة الكتاب و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ..﴾، فقد أَمِنْتَ من كل شيء إلا الموتَ». أخرجه البزار وفي سنده راوٍ ضعيف[3].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) ف: ترتيب آيات ـ ولا داعي للفظ (ترتيب) في هذا الموضع.
(٢) ظ: أبي عباس ـ تصحيف.
(٣) هو عسال بن عبيد، وانظر: فيض القدير: ١/٤٥٢ ـ ٤٥٣.

«الشيطانُ[1] يَفِرُّ من البيتِ الذي يُقْرأُ فيه سورةُ البقـرة». رواه مسلم والترمذي والنسائي.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «سورة البقرة فيها آية هي سيدة آي القرآن، لا تقرأ في بيت وفيه شيطان إلا خرج منه؛ آية الكرسي». أخـرجه الحـاكم وهذا لفـظه. وأخرجـه/ [٣٦/أ] الترمذي بلفظ آخر واستغربه، وليس فيه المقصود. وأخرجه الطبراني، وصححه ابن حبان من حديث سهل بن سعد[2] نحوه، وفيـه مقصود الباب، وقال فيه: «من قرأها في بيته ليلاً لم يدخل الشيطان بيته ثلاث ليالٍ، ومن قرأها نهاراً لم يدخل الشيطان بيته ثلاثة أيام»[3]. وأخرجه أبو عبيد من حديث ابن مسعود موقوفاً: «الشيطان يفر من البيت إذا سمع[4] سورة البقرة تقرأ فيـه». وأخرجـه الحاكم مـوقوفـاً ومرفـوعاً. وللطبراني من حديث عبدالله بن مُغفَل بسند ضعيف.

وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب كتاباً قبل أن يخلق السماوات والأرض بألفي عام، أنزل منه آيتين ختم بهمـا سورة البقـرة، لا تقـرآن في دار ثـلاث[5] ليـال فيقـربهـا شيـطان». رواه الترمـذي وحسنـه، والنسـائي، وصححـه ابن حبـان والحاكم. وأخرجه الطبراني من حديث شداد بن أوس[6].

---

(١) ف: إن الشيطان.

(٢) ف: سعد بن سهل، بالقلب ـ خطأ.

(٣) أخرجه الترمذي: (٢٨٨٠) وصححه الحاكم: (٥٦٠/١) من طريق «حكيم بن جبير»، وإسناده ضعيف لضعف «حكيم»، كما في التقريب، وتفسير ابن كثير: (٣٠٧/١)، ورواه الطبراني من حديث سهل بن سعد، قال الهيثمي: (٣١٢/٦): «فيه سعيد بن خالد الخزاعي المدني وهو ضعيف».

(٤) (سمع) ليست في ف.

(٥) ف: ثلاثة ـ لحن.

(٦) أخرجه الترمذي: (٢٨٨٤) والدارمي: (٤٤٩/٢ ـ ٤٥٠) وابن حبان: (١٧٢٦ ـ موارد) =

وعن ابن مسعود[1] رضي الله عنه قال: «من قرأ عشر آيات من سورة البقرة، لم يدخل ذلك البيت شيطان تلك الليلة حتى يصبح؛ أربعَ آيات من أولها وآية الكرسيّ وآيتين بعدها وخواتيمها». رواه الطبراني، ورواته ثقات إلا أن فيه انقطاعاً.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان..) الحديث، وفيه قول الجني لأبي هريرة: (إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ..﴾ حتى تختم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان
[٣٦/ب] حتى/ تصبح). وفيه قول النبي ﷺ: «صدقك وهو كذوب» أخرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الوكالة. وأخرجه النسائي.

وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، أنه كانت له سَهْوة[2] فيها تمر، وكانت تجيء الغول فتأخذ منها.. الحديث، وفيه قولها لأبي أيوب: (آية الكرسي، اقرأها في بيتك فلا يقربك شيطان ولا غيره). فجاء إلى النبي ﷺ فقال: «صدقت وهي كذوب». أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب[3].

= وأحمد: (٤/٢٧٤)، وصححه الحاكم (١/٥٦٢) ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، من طريق حماد بن سلمة: أنبأنا الأشعث بن عبدالرحمن الجرمي عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث الصنعاني عن النعمان بن بشير به. ووهم المناوي في الفيض (٢/٢٤٨) بادعائه أن فيه «أشعث بن عبدالرحمن»، لأن هذا غير الجرمي، وانظر: (الكاشف: ١/١٣٥). ورواه الطبراني من حديث شداد بن أوس، قال الهيثمي: (٦/٣٠٢): «ورجاله ثقات».

(١) ظ: أبي مسعود ـ تصحيف.

(٢) أي بيت صغير، كما فسّرها الحافظ في آخر الباب.

(٣) أخرجه الترمذي: (٢٢٨٠) واستغربه، وأحمد: (٥/٤٢٣)، من طريق «محمد بن أبي ليلى»، عن أخيه ـ وهو عيسى ـ عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب به. وإسناده ضعيف، فإن «محمد بن أبي ليلى» صدوق سيء الحفظ جداً؛ أي لا يحتج بما تفرد

وعن أُبي بن كعب رضي الله عنه، أنه كان له جَرِيْنٌ[1] فيه تمر.. الحديث، وفيه: (فإذا هو بدابة كهيئة الغلام المحتلم. فقال: ما أنت؟ قال: جني..) وفيه: (فقلت: ما الذي يحرزنا منكم؟ قال: هذه الآية آية الكرسي). وفيه قول النبي ﷺ: «صدق الخبيث»[2] أخرجه النسائي وأبو يعلى[3].

وعن بُريدة قال: بلغني أن معاذ بن جبل رضي الله عنه أخذ الشيطان على عهد رسول الله ﷺ. فسألته، فقال: نعم.. فذكر الحديث، وفيه: (أقبل على صورة الفيل، فدخل من خلل الباب، فدنا من التمر..). وفيه: (ولقد كنا في مدينتك هذه حتى بُعث صاحبكم، فلما نزلت عليه آيتان نفرنا منهما، فوقعنا بنُصَيْبين، فلا يقرآن في البيت إلا لم يلج فيه الشيطان ثلاثاً[4]؛ آية الكرسي وخاتمة سورة البقرة: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ..﴾ إلى آخرها). فخليت سبيله وغدوت إلى رسول الله ﷺ فقال: «صدق وهو كذوب»[5]. أخرجه الطبراني بسند حسن.

به. ووقع نحو من هذه القصة لأبي هريرة معلقة في البخاري (٤/٤٨٧)، وانظر في وصلها: (تغليق التعليق: ٣/٢٩٥ - ٢٩٧).

(١) الجَرِيْن: موضع البُرّ، وقد يكون للتمر والعنب، والجمع أَجْرِنة وجُرُن. والجرين أيضاً: موضع التمر الذي يُجفَّف فيه، وهو المراد هنا ـ اللسان.

(٢) في الأصل: الحديث ـ تحريف، والصواب في باقي النسخ.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى وأبو يعلى في مسنده الكبير: (تحفة الأشراف ١/٣٧ ـ ٣٨)، من طريق يحيىٰ بن أبي كثير عن الحضرمي بن لاحق عن محمد بن أبيّ بن كعب.. وعند أبي يعلى من طريق يحيىٰ عن عبيدة بن أبي لبابة عن عبدالله بن أبي بن كعب كما ذكر ابن كثير (١/٣٠٥)، وعند الحاكم (١/٥٦٢) من طريق يحيىٰ عن الحضرمي عن محمد بن عمرو بن أبي بن كعب عن جده به. وهذه طرق ضعيفة لعنعنة يحيى، وهو مدلس. وقد صرح بالتحديث في طريق لأبي يعلى، لكن بإسقاط الواسطة بينه وبين ابن أبيّ، فلا يصح هذا التصريح.

(٤) ف: تلا، مكان: ثلاثة ـ تحريف. (٥) ظ: كاذب.

[٣٧/أ] وعن/ ابن مسعود رضي الله عنه قال: خرج رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فلقي الشيطان، فاصطرعا.. الحديث، وفيه: (سورة البقرة، ليس منها آية تقرأ في وسط بيتٍ فيه شياطين[١] إلا تفرقوا، ولا تُقْرَأُ في بيت فيدخل ذلك البيتَ شيطانٌ). أخرجه ابن أبي الدنيا بسند حسن.

وعن كعب الأحبار رضي الله عنه قال: (إن محمداً ﷺ أعطي أربع آيات لم يعطهن موسىٰ، وإن موسىٰ أعطي آية لم يعطها محمد. قال: والآيات: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ..﴾ حتىٰ ختم سورة البقرة. والآية: (اللهم لا تولج الشيطان في قلوبنا، وتخلصنا منه، فإن لك[٢] الملكوت والأيد والسلطان والملك والحمد والأرض والسماء، الدهرَ الدهرَ، أبداً أبداً). رواه أبو عبيد مقطوعاً هكذا.

وأخرج محمد بن المنذر[٣] الهروي في «كتاب العجائب»، من طريق حمزة الزيات قال: بينا أنا بحلوان، سمعت شيطاناً[٤] يقول لآخر: هذا الذي يقرىء الناس القرآن، تعال نعبث به. فقال: من[٥] ويلك. فلما دنا مني قرأت: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ.. ـ إلى ـ.. ٱلْحَكِيمُ﴾[٦]. فقال أحدهما للآخر: لا أرغم الله إلا أنفك، أما أنا فلا أزال أحرسه إلى الصُّبح[٧].

---

(١) في الأصل: شيطان، والتصويب من ظ، ف.
(٢) في الأصل: كل ـ تحريف، والتصويب من ظ، ف.
(٣) في الأصل: المنكدر ـ تحريف، والصواب في ف؛ وهو محمد بن المنذر بن سعيد بن عثمان السلمي الهروي المعروف بـ «شكر»، أبو عبدالرحمٰن. وقد ورد كتابه هذا في الكشف: ١٤٣٧، وانظر: تذكرة الحفاظ: ٢/٢٨٣.
(٤) ظ: شيطان ـ لحن.
(٥) في الأصل وظ: مر، وما أثبته من ف.
(٦) آل عمران: ١٨.
(٧) ظ، ف: الصباح.

وعن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاء أعرابي فقال: يا نبي الله، إن لي أخاً وبه وجع. قال: «وما وجعه؟» قال: به لَمَمٌ. قال: «فَائْتِني به». فوضعه بين يديه، فعوّذه بفاتحة الكتاب، وأربع آيات من أول سورة البقرة، و﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ..﴾ الآية[1]، وآية الكرسي، وثلاث/ من آخر السورة وآية من آل عمران: ﴿شَهِدَ اللَّهُ... - إلى -... الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2]، وآية في الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ..﴾[3]، وآخر المؤمنين: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ..﴾، وعشر آيات من أول الصافات، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وآية من سورة الجن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَىٰ جَدُّ رَبِّنَا..﴾[4]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ..﴾، والمعوذتين. فقام الرجل كأنه لم يشتكِ شيئاً قط. أخرجه عبدالله بن أحمد في «زيادات المسند»، وفيه أبو جَناب الكلبي، وفيه ضعف[5]. [٣٧/ب]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قرأ آية الكرسي، وأول ﴿حمٓ... - المؤمنين، إلى قوله -.. إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾[6] حين[7] يصبح، حفظ بها حتىٰ يمسي. ومن قرأها حين

(١) البقرة: ١٦٣.
(٢) آل عمران: ١٨.
(٣) الأعراف: ٥٤.
(٤) الجن: ٣.
(٥) نقل ابن علان عن الحافظ في (الفتوحات: ٤/٤٢ - ٤٣) أنه قال: أخرجه ابن السني عن أبي يعلى الموصلي: ثنا زَحْمويه - بفتح الزاي وسكون الحاء، واسمه زكريا بن يحيىٰ - قال: حدثنا صالح بن عمر: حدثنا أبو جناب الكلبي، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن رجل، عن أبيه، جاء رجل إلى النبي ﷺ.. فذكر الحديث. و«أبو جناب» اسمه يحيىٰ بن أبي حية، وهو ضعيف مدلس. و«صالح» الراوي [عنه] فيه مقال، وقد خولف عن شيخه في سنده... إلخ. ولم يشر الحافظ هناك إلى رواية عبدالله بن أحمد في «زيادات المسند»، مع أن المخرج واحد.
(٦) غافر: ١ - ٢.
(٧) ظ: حتى - تصحيف.

يمسي حفظ بها حتى يصبح». أخرجه الترمذي وقال حديث غريب. وأخرجه علي بن سعيد العسكري في «ثواب القرآن» نحوه، من رواية عبدالرحمن بن أبي بكر المُلَيْكيّ؛ وهو ضعيف.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: بينما[1] أنا أسير مع رسول الله ﷺ بين الجحفة والأبواء إذ غشينا ريح وظلمة شديدة. فجعل رسول الله ﷺ يتعوذ بـ ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ..﴾ و ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ..﴾، ويقول: «يا عُقْبَ تعوّذ بهما، فما تعوذ متعوذ بمثلهما». أخرجه أبو داود، وأصله عند مسلم[2].

وأخرجه البزار من حديث عبدالله الأسلمي، أن النبي ﷺ قال: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، هكذا فتعوذ، فما تعوذ العباد بمثلهن قط». ورجاله ثقات.

[٣٨/أ] وهو عند أبي عبيد، من رواية معاذ بن عبدالله بن خُبَيْب/ الجُهَنّي، عن أبيه.. بنحوه، وسنده جيد.

وهو عند النسائي من حديث عبدالله بن خُبَيْب[3] قال: أصابنا طَشٌّ[4] وظلمة، فانتظرنا رسول الله ﷺ ليصلي بنا. فخرج وقال: «قل». قلت: ما أقول؟ قال: «قل هو الله أحد والمعوذتين، حين تمسي وحين تصبح تكفيك كل شيء». زاد الترمذي في روايته: «ثلاث مرات».

---

(١) ف: بينا.
(٢) وقد نقل ابن علان عن الحافظ تصحيحه ـ الفتوحات: ٥٣/٣.
(٣) في الأصل: حبيب ـ تصحيف، والتصويب من ف، وقد ضبطه المصنف في آخر الباب.
(٤) الطَّشّ: المطر القليل ـ مجمل اللغة.

وعند أبي عبيد، من حديث عبدالرحمٰن بن عابس رضي الله عنه قال: قال[1] رسول الله ﷺ: «يابن عابس، ألا أخبرك بأفضل ما تعوذ به المتعوذون؟» قلت: بلى يا رسول الله. قال: «﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾». وسنده حسن.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: (كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان وعين الإنسان حتى نزلت المعوذتان، فلما نزلتا أخذ بهما[2] وترك ما سواهما). أخرجه الترمذي[3].

ومن ذلك ما جاء في الأحاديث النبوية من الأذكار المأثورة:

منها عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له[4] الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، مائة مرة، كانت له عِدْلَ عَشْرِ رِقاب..» الحديث، وفيه: «.. وكانت له حِرزاً من الشيطان يومَهُ ذلك حتى يمسي».. متفق عليه.

وفي رواية الترمذي: «من قال في دبر الصلاة، صلاة الفجر، وهو ثانٍ رجليه قبل أن يتكلم: لا إله إلا الله، فذكرها عشر مرات، كتب الله له عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيآت، ورفع له عشر درجات، وكان يومه ذلك في حرز/ من كل[5] مكروه، وحرس من [٣٨/ب]
الشيطان». وقال: حسن غريب[6].

---

(١) ظ: قال لي. (٢) ف: أخذهما.

(٣) أخرجه الترمذي: (٢٠٥٨) واستغربه، وابن ماجه: (٣٥١١) والنسائي: (٨/٢٧١). وعند ابن كثير: (٤/٥٧٣): «قال الترمذي: حديث حسن صحيح». وقد صحح الشيخ ناصر إسناده في تخريج (المشكاة: ٤٥٦١).

(٤) (له) الثانية ليست في ف. (٥) (كل) ليست ظ.

(٦) ظ: حسن صحيح غريب. والحديث أخرجه الترمذي: (٣٤٧٠)، وقد عقب الحافظ =

وعن الحارث بن الحارث الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أمر يحيىٰ بن زكريا أن يأمر بني إسرائيل..» الحديث بطوله، وفيه قول النبي ﷺ: «وأمركم بذكر [الله][1]، فإن مثل ذلك، كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً، حتىٰ أتىٰ على حصن حصين، فأحرز نفسه منهم. وكذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان إلا بذكر الله». أخرجه الترمذي وصححه[2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «رأيت ليلة أسري بي عفريتاً من الجن يطلبني[3] بشعلة من نار، كلما التفت رأيته. فقال جبريل عليه السلام: ألا أعلمك كلمات تقولهن فتنطفىء شعلته؟ فقلت: بلىٰ. فقال لي جبريل: قل: أعوذ بوجه الله[4] الكريم، وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر، من شر ما نزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن

= على قول النووي: «وفي بعض النسخ ـ أي من الترمذي ـ صحيح»؛ بأن هذا غلط؛ لأن سنده مضطرب، و«شهر بن حوشب» مختلف في توثيقه، وسقط في سنده راو بين «زيد بن أبي أنيسة» وبين «شهر بن حوشب»، وهو عبدالله بن عبدالرحمن بن حسين، وهو عند غير الترمذي.. إلخ. وللحافظ عليه كلام طويل نقله عنه صاحب (الفتوحات: ٣/٦٥ ـ ٦٨)، ذكر فيه أن للحديث شاهداً عن أبي الدرداء أخرجه الطبراني في «الكبير» بسند حسن، ولفظه كالترمذي. وقال: وقع الحديث في «الصحيحين» و«الموطأ» من حديث أبي هريرة، لكن ليس فيه التقييد بصلاة الصبح، ولا الزيادة التي في الذكر. قلت: وللحديث شاهد آخر عند ابن حبان: (٢٣٤١ ـ موارد) من طريق أبي أيوب.

(١) من ظ، ف.

(٢) أخرجه الترمذي: (٢٨٦٣) والنسائي في الكبرىٰ في السير والتفسير ببعضه: (تحفة الأشراف: ٣/٣ ـ ٣٢٧٤) وصححه ابن حبان: (١٥٥٠ ـ موارد)، ولا تضر عنعنة يحيىٰ بن أبي كثير في طريق الترمذي، لأنه قد صرح بالتحديث عند ابن حبان، فإسناده صحيح، وهو في صحيح الجامع: (١٧٢٠)

(٣) ف: يظلني ـ تصحيف.

(٤) لفظ الجلالة ليس في ف.

شر ما يخرج[1] منها، ومن فتن الليل والنهار إلا طارقاً يطرق بخير». أخرجه ابن أبي الدنيا بسند فيه لين.

وأخرجه من طريق أبي التياح[2] قال: قلت لعبدالرحمٰن بن خَنْبَش[3] التميمي ـ وكان كبيراً ـ: أدركت رسول الله ﷺ؟ قال: نعم. قال: قلت: كيف صنع رسول الله ﷺ ليلة كادته الشياطين؟ فقال: (إن الشياطين تحدّرت تلك الليلة على رسول الله ﷺ من الأودية والشعاب، وفيهم شيطان بيده شعلة من نار، يريد أن يحرق بها وجه رسول/ الله ﷺ، فهبط إليه جبريل فقال: يا محمد قل. فقال: «ما أقول؟» قال: قل أعوذ بكلمات الله التامة، من شر ما خلق وذرأ وبرأ، ومن شر ما نزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير، يا رحمٰن. قال: فطفئت نارهم وهزمهم الله تعالى). [٣٩/أ]

وأخرجه ابن أبي شيبة والبزار والحسن بن سفيان في «مسانيدهم». وأخرجه النسائي بسند آخر إلى ابن مسعود بنحوه. وهو من رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير، عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن سعد بن زرارة، عن عياش الشامي، عن ابن مسعود. و«عياش» ـ بمهملة ثم تحتانية ثقيلة وآخره معجمة ـ مجهول. وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد معضلاً. قال حمزة الكناني: هذا هو المحفوظ والله أعلم.

وعن علي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سَتْر ما بين الجن

---

(١) ف: يعرج ـ تحريف.

(٢) ف: ابن التياح ـ تصحيف؛ واسمه: يزيد بن حميد.

(٣) في جميع الأصول: حنبش، بالحاء، وقد ضبطها الحافظ في آخر الباب بالخاء المعجمة، وقال: وزن جعفر.

وعورات بني آدم، إذا دخل أحدكم الخلاء، أن يقـول: بسم الله». أخرجه الترمذي(١).

وعن عبـدالله بن عمرو أن رسـول الله ﷺ كان يقـول إذا دخـل المسجد: «أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وبسلطانه القديم، من الشيطان الرجيم». قال: ـ يعني من قالها ـ «قال الشيطان: حفظ مني سائر اليوم» أخرجه أبو داود(٢).

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خـرج الرجل من بيته فقال: بسم الله، تـوكلت على الله، لا حول ولا قـوة [٣٩/ب] إلا بـالله. يقال لـه: هُديت وكُفيت ووُقيت/، فيتنحّى لـه الشيـطان. فيقول له شيطان آخر: كيف لك برجل قد هُدي وكفي ووقي». أخرجه أبو داود(٣).

---

(١) أخرجه الترمذي: (٦٠٦) وابن ماجه: (٢٩٧) بإسناد ضعيف، فيه «محمد بن حُميد» الرازي، وهو حافظ ضعيف كما في التقريب، وفيه «أبو إسحاق السبيعي» وقد اختلط بآخرة. وله شاهد من حديث أنس رواه الطبراني في الأوسط بإسنادين أحدهما فيه «سعيد بن مسلمة الأموي» (مجمع: ١/٢٠٥). والحديث صحيح بمجموع طرقه كما ذكر الشيخ ناصر في الإرواء: (١/٨٧ ـ ٩٠) وانظر الفتوحات: (١/٣٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود: (٤٦٦)، وقال النووي (٢/٤٧ ـ ٤٨ ـ فتوحات): «حديث حسن رواه أبو داود بإسناد جيد». وقال الحافظ في تخريج الأذكار (٢/٤٧ ـ فتوحات): «حديث حسن غريب، رجاله موثقون؛ وهم رجال الصحيح إلا اثنين: إسماعيل بن بشر، وعقبة بن مسلم».

(٣) أخرجه أبو داود: (٥٠٩٥) والترمذي: (٣٤٢٦) من طريق ابن جريج عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس.. به. وقال الترمذي: حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قال الحافظ في تخريج الأذكار (١/٢٣٥ ـ ٢٣٦ ـ فتوحات): «رجاله رجال الصحيح، ولذا صححه ابن حبان، لكن خفيت عليه علّته. قال البخاري: لا أعرف لابن جريج عن إسحاق إلا هذا، ولا أعرف له منه سماعاً. قال الدارقطني: ورواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز عن ابن جريج قال: حُدِّثت عن إسحاق». قال الحافظ: «وجدت لحديث أنس شاهداً قوي الإسناد لكنه مرسل، عن عون بن عبدالله بن عقبة، =

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، رفع الحديث إلى النبي ﷺ قال: «هذه الكلمات، دواء من كل داء: أعـوذ بكلمات الله التـامة، وأسمائه كلها عامة، من شر السامة والهامة، وشر[1] العين اللامة، من شر حاسد إذا حسد، ومن شر أبي قترة وما وَلَد..» الحديث. أخرجه البزار وأبو يعلىٰ، وفيه «لَيْث بن أبي سُلَيْم» وهو ضعيف.

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إذا تخوف أحدكم السلطان[2]، فليقل: اللهم رب السماوات السبع ورب العرش العظيم، كن لي جاراً من شر فلان، ومن شر الإنس والجن وأتباعهم، أن يفرط عليّ أحد منهم، عزّ جارك، وجل ثناؤك، ولا إلٰه غيرك». رواه الطبراني بسند حسن[3].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إذا أتيت سلطاناً مهيباً تخاف أن يسطو بك، فقل: الله أكبر، الله أعزّ من خلقه جميعاً، الله أعز مما أخـاف وأحذر، أعـوذ بالله الـذي لا إلٰه إلا هـو، الممسك السماوات أن يقعن على الأرض إلا بإذنه، من شر عبدك فلان وجنوده وأتباعه وأشياعه من الجن والإنس، اللهم كن لي جاراً من[4] شرهم، جل ثناؤك، وعز جارك، وتبارك اسمك، ولا إلٰه غيرك. ثلاث مرات). رواه ابن أبي شيبة والطبراني موقوفاً، ورجاله رجال الصحيح[5].

= أن النبي ﷺ قال: «إذا خرج الرجل من بيته فقال: بسم الله، حسبي الله، توكلت على الله، قال المَلَك: كُفيتَ وهديت ووقيت».

(١) ف: ومن شر. (٢) ف: الشيطان ـ تحريف.

(٣) أخرجه الطبراني من رواية جنادة بن مسلم عن عبدالله بن عمر، عن عتبة بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه، عن جده عبدالله بن مسعود.. قال الحافظ: رجال سنده ثقات إلا «جنادة» فاختلف فيه. ورواه الطبراني من طريق آخر، إلا أن في سنده انقطاعاً. وانظر (الفتوحات: ٤/١٧ ـ ١٨).

(٤) ف: آمن ـ تحريف.

(٥) وقد روىٰ الحديث مرفوعاً البخاري في «الأدب المفرد»، والطبراني في «الدعاء» وفي =

وعن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه، أن كعباً حلف له أن
[٤٠/أ] صهيباً/ حدثه، أن محمداً ﷺ لم ير قرية يريد دخولها إلا قال حين يراها: «اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن[١]، ورب الرياح وما ذرين، فإنا نسألك خير هذه القرية وخير أهلها، ونعوذ بك من شرها[وشر أهلها][٢] وشر ما فيها». أخرجه النسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان[٣].

وعن خولة بنت حكيم رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من نزل منزلاً فقال: أعوذُ بكلماتِ اللَّهِ التامّاتِ من شر ما خلق، لم يضرَّهُ شيء حتى يَرْتَحِلَ». أخرجه مسلم والترمذي والنسائي.

وعن الوليد بن الوليد بن المغيرة رضي الله عنه قال: يا رسول الله، إني أجد وحشة. فقال: «إذا أخذت مضجعك فقل: أعوذ بكلمات الله التامة، من غضبه وعقابه وشر عباده، ومن همزات الشياطين، وأن يحضرون، فإنه لا يضرك». أخرجه أحمد من رواية شعبة عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان[٤]، عنه. ورجاله ثقات، إلا أنني أظن فيه انقطاعاً[٥].

= «الكبير»، والأصبهاني في «الترغيب» كما ذكر الحافظ. (انظر: الفتوحات: ٤/١٨)، وإنما اكتفى ها هنا بالموقوف لأنه أصح.

(١) قوله: (ورب الشياطين وما أضللن) ليس في ف، مع أنه موطن الشاهد.

(٢) من ظ، ف.

(٣) نقل ابن علان عن الحافظ في «تخريج الأذكار» أنه قال عقب هذا الحديث: «حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية عبدالله بن وهب، عن حفص بن ميسرة. وأخرجه ابن السني من طريق محمد بن أبي السري عن حفص بن ميسرة، عن موسى بن عقبة، عن عطاء بن أبي مروان، عن أبيه أن كعباً حلف بالله . .» إلى آخر ما قال ـ الفتوحات: ٥/١٥٤ ـ وما بعدها.

(٤) ف: حيان، في الموضعين ـ تصحيف.

(٥) قال الحافظ عقب هذا الحديث في «تخريج الأذكار»: «لم يخرج بذلك عن الانقطاع؛ =

وقد أخرجه مالك في «الموطأ» عن يحيىٰ بن سعيد معضلاً، لم يُذكر فوقه أحد. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن عبدالرحيم[1] بن سليمان، عن يحيىٰ بن سعيد، عن محمد بن يحيىٰ بن حبان، أن الوليد. . . ورواه ابن عيينة عن أيوب بن موسىٰ، عن محمد بن يحيىٰ بن حبان، أن خالد بن الوليد. . وهذا اضطراب.

لكن أخرجه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان/ الوليد بن الوليد يفزع في نومه. . فذكر نحوه، وزاد: وكان عبدالله بن عمرو يعلمهن من عقل من بنيه، ومن لم يعقل كتبه فأعلقه عليه[2]. وهو شاهد جيد. وله شاهد آخر مرسل من طريق عُبيدالله[3] بن عبدالله بن عتبة، أن الوليد بن الوليد شكا. . فذكر نحوه. أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث». [٤٠/ب]

وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ إذا سافر، فأقبل الليل قال: «يا أرضُ، ربي وربُّك اللَّهُ، أعوذ بالله مِنْ شرِّكِ وشر ما فيك وشرِّ ما خُلق فيك وشر ما نزل عليكِ. أعوذ بالله من

= فإن محمد بن يحيىٰ من صغار التابعين، وجل روايته عن التابعين، والوليد بن الوليد مات في حياة النبي ﷺ، وهذا الذكر قد جاء في قصة أخرىٰ لخالد بن الوليد، فيحتمل أن يكون وقع لكل من «خالد» و«الوليد»، إن اتحد الدعاء، والله أعلم» (الفتوحات: ١٧٩/٣). وساق النووي رواية خالد المذكورة ثم قال عقبها: «هذا حديث مرسل، محمد بن يحيىٰ تابعي» ـ الفتوحات: ١٨١/٣.

(١) في الأصل: عبدالرحمٰن، والصواب في ف، ظ. وقد ذكره في الجرح والتعديل: (٣٣٩/٢/٢) باسم: عبدالرحيم بن سليمان الرازي، وذكر أن أبا بكر بن أبي شيبة قد روى عنه، وقد وثقه يحيىٰ بن معين.

(٢) (عليه) ليست في ظ.

(٣) في الأصل: عبدالله ـ تصحيف، والصواب في ظ، ف. وانظر ترجمته في التقريب: (٥٣٥/١)، والتهذيب: (٢٣/٧)، والشذرات: (١١٤/١).

أَسَدٍ وأَسْوَدَ، ومن حيةٍ وعقربٍ، ومن ساكن البلد، ومن شر والد وما ولد». أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم[1].

وعن أبي الأسمر العبدي قال: خرج رجل إلى ظهر الكوفة.. فذكر قصة، فيها أنه سمع هاتفاً من الجن يقول: ما على عروة ـ يعني ابن الزبير ـ سبيل، لأنه يقول كلاماً حين يصبح وحين يمسي. فرحل إلى المدينة، فسأله، فقال: أقول: (آمنت بالله وحده وكفرت بالجبت والطاغوت، واستمسكت بالعروة الوثقىٰ لا انفصام لها، والله سميع عليم). أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب الهواتف».

فصـــل:

وقع في بعض النسخ من «الحلية»، عن الشافعي رحمه الله: أحسن ما يداوى به الطاعون التسبيح. [قيل][2]: ووجهه أن الذكر يرفع العقوبة والهلاك، قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[3].

[٤١/أ] وعن كعب قال: (سبحان الله تمنع العذاب/). قال ذلك، وقد حضر عُمَرَ أَمَرَ بجلدِ رجل، فَجُلِدَ أولَ جَلْدةٍ، فقال: سبحان الله[4]، فعفا عنه عمر.

قلت: والمعروف عن الشافعي ما ذكر ابن أبي حاتم وغيره: لم أَرَ للوباء أنفع من البنفسج؛ يُدّهن به ويُشرب.

---

(١) أخرجه أبو داود: (٢٦٠٣) وأحمد: (١٣٢/٢)، وصححه الحاكم: (١٠٠/٢) ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في تخريج الأذكار: (١٦٤/٥ ـ فتوحات): «حديث حسن».

(٢) من ظ، ف.

(٣) الصافات: ١٤٣.

(٤) قوله: (فقال: سبحان الله) ليس في ف، وهو موطن الشاهد.

تنبيـــه:

إنما يحصل النفع بهذه الآياتِ والكلماتِ، لمن صَفىٰ قلبُهُ من الكَدَرِ[1]، وأخلص في التوبة، وندم على ما فَرَّط فيه وفَرَط منه. وإلا فإذا غلبت أسبابُ الداءِ على أسبابِ الدواءِ، ربما بَطَلَ نفعُ الأدوية. ولـو لم يكن لـذلـك مثـال في الخـــارج إلا غفلةُ المرء عن الأمـور المذكورة، حتى تهجُمَ عليه الآفة من غير أن يشعر، ثم يطلب الإقالَة فلا يجد إليها سبيلاً. فنسأل الله تعالى أن يثبّت قلوبنا على دينه، وأن يرزقنا التوبةَ النَّصُوحَ، وأن يَختِمَ لنا بالحسنىٰ بمنّه وكرمه.

---

(١) ف: الكذب ـ تحريف.

[الفصل التاسع]

ذكر كشف مشكل ما في هذا الباب الثاني

قوله: «الذُّبْحَةُ»: بفتح الذال المعجمة والموحدة، وقد تسكن الباء، وبالمهملة؛ وجع يعرض في الحلق من الدَّمِ، أو قُرْحَة تظهر(١) فيه من داخل، فينسد معها، وقد ينقطع معه النفس.

قوله: «الأَرْفاغ»: بالفاء والغين المعجمة؛ جمع رُفْغ، بضم الراء [وقد تفتح](٢) وسكون الفاء؛ هي أصول المغابن؛ كالآباط والحوالب ومطاوي الأعضاء؛ وهو مجتمع العَرَق والوسَخ. وقد يطلق الرُّفْغ على الوسخ، وليس مراداً هنا.

قوله: «غُدَّة»: بضم الغين المعجمة وتشديد الدال.

قوله: «المَرَاقّ»: بفتح الميم وتخفيف الراء وتشديد القاف؛ هو
[٤١/ب] ما رَقَّ من أسفل البطن/ ولاَن، ولا واحد له من لفظه وميمه زائدة؛ قاله الجوهري. وقال أبو عبيد الهروي في «الغريب» : واحدها مرق: وهو ما سفل من البطن من المواضع التي يرق جلودها.

قوله: «وَخْز»: بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة، بعدها زاي؛ هو طعن غير نافذ. هذا أصل الوخز. وإنما قيل لطعن الجن: إنه غير

---

(١) ف: تعرض.
(٢) من ف.

نافذ، لأنه[1] يقع من الباطن إلى الظاهر، فيؤثر في الباطن أولاً، ثم ينفذ إلى الظاهر، وقد لا يَنْفُذُ، بخلاف طعن الإنس، فإنه يؤثر أولاً في الظاهر، ثم قد يَنْفُذُ إلى الباطن وقد لا يَنْفُذُ. وهذه حقيقة الطاعون المحسوسة. وبهذا التقرير يندفع الإشكال، ويجتمع كلام الأطباء مع الآثار الواردة في ذلك، كما تقدم.

قوله: «بُثَر»: بضم الموحدة وفتح المثلثة؛ جمع بَثَرة[2]، بفتح الموحدة والمثلثة وقد تسكن؛ وهو كالدُّمَّل الصغير.

قوله: «وَيِرِمُ»: بفتح التحتانية وكسر الراء وتخفيف الميم؛ من الوَرَم.

قوله: «المَغَابِن»: جمع مَغْبِن؛ هي بواطن الأفخاذ والآباط وشبهها. ويقال أيضاً لمعاطف الجلد.

قوله: «الأَرْنَبَةُ»: أي قَصَبة الأنف، وهي مما يقل وقوع الطاعون به، حتى أنكره بعضهم. لكن قد وجد مصداق ذلك في الفناء الكبير بالديار المصرية والشامية، سنة تسع وأربعين، واستغربوه جداً، حتى ذكره الصفدي في رسالة له متعجباً منه.

قوله: «عِلاقة»: بكسر المهملة وتخفيف اللام، بعدها قاف.

قوله: «الخَصِيْب»: بفتح المعجمة وكسر المهملة، بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة. و«الخَصِيْبِيّ»/ نسبة إلى هذا الاسم. [٤٢/أ]

و«الخِلَعِيُّ»: بكسر المعجمة وفتح اللام؛ اسمه «علي بن الحسن».

---

(١) (لأنه) ليست في ف.
(٢) كذا في جميع الأصول، والواحدة بَثْرة، كما في القاموس.

و «عَلُّوْيَة»: بفتح العين المهملة وتشديد اللام المضمومة وسكون الواو، بعدها تحتانية مفتوحة.

و «مِسْعَر»: بكسر الميم وسكون المهملة.

و «الثَّعْلَبيُّ»: بمثلثة مفتوحة ومهملة ساكنة.

و «والنَّهْشَليُّ»: بفتح النون وسكون الهاء، بعدها معجمة.

و «الحِمَّانيُّ»: بكسر المهملة وتشديد الميم وبعد الألف نون.

و «كُرْدُوْسٌ»: بضم الكاف وسكون الراء وضم المهملة وسكون الواو وآخره مهملة.

قوله: «ابن أبي صَغِيرة»: بفتح المهملة وكسر المعجمة.

و «أبو بَلْج»: بفتح الموحدة وسكون اللام، بعدها جيم؛ تقدم ضبطه.

قوله: «الجُوْزَجَانيّ»: بضم الجيم وسكون الواو وفتح الزاي وتخفيف الجيم.

قوله: «تَفَصِّيْه»: بفاء وصاد مهملة ثقيلة؛ أي كثير التفتيش.

قوله: «البَاغَبان»: بموحدة ثم غين معجمة مفتوحة، بعدها موحدة خفيفة.

قوله: «فَيَسْتَبِيحَ»؛ من الإباحة.

قوله: «بَيْضَتَهُمْ»: بفتح الموحدة؛ أي مجتمعهم وموضع سلطانهم. وبيضة الدار: وسطها ومعظمها. أراد: عدواً يستأصلهم.

قوله: «كقُعَاصِ الغَنَمِ»؛ القُعاصُ - بضم القاف وتخفيف

المهملة وآخره مهملة، ويقال بتقديم العين[1] ـ داء يأخذ الغنم فيموت سريعاً.

قوله: «مَحَّاءٌ»؛ بتشديد المهملة؛ من المَحْو.

قوله: «عُفَيْر»: بمهملة وفاء، مُصغَّر. وأبوه «مَعْدان»: بفتح أوله وسكون المهملة.

قوله: «تُصَفَّدُ»: بمهملة وتشديد الفاء؛ أي تُوثَقُ. وقد شرح في الأصل/. [٤٢/ب]

قوله: «تُغَلْغَلُ»: بغينين معجمتين.

قوله: «مَرَدَةٌ»: بفتحتين؛ جمع مارد.

قوله: «سَهْوة»: بفتح المهملة وسكون الهاء وفتح الواو؛ أي بيت صغير.

قوله: «جَرِيْن»[2]: بجيم وراء[3] وآخره نون؛ وزن[4] عظيم.

قوله: «[أبو][5] جَناب»: بفتح الجيم وتخفيف النون وآخره موحدة.

قوله: «المُلَيْكيِّ»؛ هو بالتصغير.

قوله: «ابن خُبَيْب الجُهَنيِّ»: هو بخاء معجمة وموحدتين، مصغر.

---

(١) قوله: (ويقال بتقديم العين) ليس في ف.

(٢) وهو موضع التمر الذي يجفّف فيه ـ اللسان.

(٣) قوله: و(راء) ليس في ف. (٤) ف: وزان.

(٥) من ظ، ف.

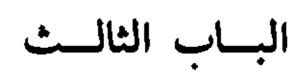
قوله: «ذَرَأ»: بمعجمة وراء وهمزة؛ أي خَلَقَ، وكأنه مختصٌّ بخلق الذُّرِّية.

قوله: «لُكَيْن»: بلام وكاف وآخره نون، مُصغّر.

قوله: «عُلْب»: بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة.

قوله: «من كل سامّة وهامّة»: بتشديد الميم فيهما، وأول الأول سين مهملة؛ والمراد ذوات السموم كالعقرب.

و«المُفَضَّلُ الجَنَدِيُّ»: بفتح الجيم والنون. والله تعالى أعلم.



في بيان
كون الطاعون شهادة للمسلمين ورحمة

[الفصــل الأول]

[في سياق الأحاديث الواردة في ذلك][1]

تقدم حديث أنس رضي الله عنه رفعه: «الطاعون شهادة لكل مسلم». متفق عليه.

وحديث عائشة رضي الله عنها في أنه «رحمة للمؤمنين». أخرجه البخاري، وسيأتي سياقه في الباب الرابع. وفي رواية أحمد من وجه آخر عنها: «المقيم فيه كالشهيد». ولأبي يعلىٰ من وجه آخر عنها: «ومن أصيب به كان شهيداً».

وسيأتي في الباب الرابع حديث شرحبيل بن حسنة: «إن هذا ـ يعني الطاعون[2] ـ رحمة ربكم».

[٤٣/أ] وعن أبي عبيدة ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما/ مثله. وفي رواية لمعاذ: «وشهادة يختص الله بها من يشاء منكم».

وأخرج أحمد من طريق إسماعيل بن عبيدالله[3] ـ وهو ابن أبي المهاجر ـ قال: قال معاذ بن جبل: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(١) سقط هذا العنوان في جميع النسخ، وأثبته من الفهرس الذي وضعه الحافظ.
(٢) بعدها في ظ: يعني، مرة ثانية، ولا حاجة لها.
(٣) في الأصل وف: عبدالله ـ تصحيف، والصواب في ظ. انظر: الجرح والتعديل: ١٨٢/١/١.

«ستهاجرون إلى الشام، فتفتح، ويكون فيكم داء كالدُّمَّل وكالحُزَّة[1]، تأخذ مَرَاقَّ الرجل، يستشهد الله به أنفسهم، ويزكي به أعمالهم». وفي رواية للبيهقي في «الدلائل»: «يستشهد الله به أنفسكم وذراريكم، ويزكي به أموالكم».

وله في حديث عوف بن مالك: «ثم موتان يظهر فيكم، يستشهد الله به ذراريكم، ويزكي به أموالكم..» الحديث.

ذكر الأخبار الواردة في أن الشهادة لا تختص بالقتل في المعركة:

روى مالك رحمه الله في «الموطأ» عن سُمَيّ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله»[2]. أخرجه البخاري من حديث مالك بهذا اللفظ. وأخرجه[3] من طريقه أيضاً مختصراً بلفظ: «المبطون شهيد والمطعون شهيد».

وأخرجه مسلم من طريق جرير، عن سهل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تَعُدّون الشهيد فيكم؟» قالوا: يا رسول الله، الذي يقتل في سبيل الله فهو الشهيد. قال: «إن شهداء أمتي إذاً لقليل». قالوا: فمن هم يا رسول الله؟ قال:
[٤٣/ب] «من قتل في سبيل الله فهو شهيد[4]، ومن مات في سبيل الله[2]/ فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد، والغريق شهيد».

---

(١) وقد فسّرها الحافظ بأنها القطعة من اللحم قطعت طولاً، كما يأتي.
(٢) لفظ الجلالة ليس في ف. (٣) بعدها في ف: أيضاً.
(٤) قوله: (فهو شهيد) ليس في ف.

وأخرجه أحمد من رواية معمر، عن سهيل بلفظ: «القتل في سبيل الله شهادة، والغرق شهادة، والطاعون شهادة، والبطن شهادة، والنفساء شهادة». ولأحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه نحو رواية سهيل، لكن قال فيه: «القتيل في سبيل الله، والغريق، والخارّ[1] عن دابته، والمجنوب ـ يعني من يموت بذات الجنب ـ».

وللطيالسيّ من حديث عائشة رضي الله عنها: «الطعين والمجنوب[2] والنُّفَساء والبطن شهادة».

ولابن أبي شيبة من حديث سعد رفعه: «تُسْتَشْهَدون في القتل والطعن والغَرَق والبَطْن وموت المرأة جُمْعاً[3]؛ موتها في نِفاسها». وسنده قوي.

ذكر خبر فيه زيادة في عدد الشهداء على حديث أبي هريرة:

قال مالك في «الموطأ»: عن عبدالله[4] بن عبدالله بن جابر بن عَتِيْك، عن عَتيكِ بن الحرث بن عَتيكِ ـ وهو جد عبدالله[4] بن عبدالله أبو أمه ـ، أنه أخبره أن جابر بن عتيك أخبره، أن عبدالله[4] بن ثابت لما مات، قالت ابنته: أما والله، إن كنت لأرجو أن تكون شهيداً، أما إنك قد قضيت جِهازك[5]. فقال رسول الله ﷺ: «إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته. ما تعدون الشهادة؟» قالوا: القتل في سبيل الله. فقال

---

(١) أي الساقط، كما فسّره الحافظ.

(٢) قوله: (يعني من يموت... والمجنوب) ليس في ف، فدخل حديث في حديث.

(٣) وسيأتي قريباً: «والمرأة تموت بجُمْع شهيد»؛ أي تموت وفي بطنها ولدها، وهو بمعنى المجموع، كالذخر بمعنى المذخور. والمعنى أنها ماتت ومعها شيء، مجموع فيها، غير منفصل عنها ـ كما ذكر الحافظ في آخر الباب.

(٤) لفظ الجلالة ليس في ف.

(٥) كذا ضبطها الحافظ بكسر الجيم، وقال: أي حاجة السفر؛ أي فرغت منها وأكملت الآلات فعاقك المرض.

[٤٤/أ] رسول الله ﷺ: «الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله/: المقتول في سبيل الله شهيد، والمطعون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمبطون شهيد، وصاحب الحريق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجُمْعٍ شهيد». وأخرجه أحمد ـ واللفظ له ـ وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، كلهم من حديث مالك بهذا الإسناد.

قال ابن عبدالبَرّ: جوّده مالك إسناداً ومتناً. ورواه أبو العُمَيْس[1] عن عبدالله بن عبدالله بن جابر بن عتيك، فلم يتم[2] إسناده ولا متنه. قال في الإسناد: عن أبيه، عن جده. واقتصر[3] في المتن على القتيل والحريق والمطعون والمبطون والمجنوب ـ وهو صاحب ذات الجنب ـ. ولرواية مالك شاهد من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، لكن ذكر بدل «صاحب ذات الجنب» «السِّلّ»، وذكر بدل «المرأة تموت بجمع» «النُّفَسَاء يَجُرّها ولدُها بِسُرَره[4] إلى الجنة»؛ وهو بالمعنى. وقال فيه أيضاً: «الطاعون شهادة»، لكن لم يذكر الذي «يموت تحت الهدم». أخرجه أحمد والبزار والطبراني بأسانيد بعضها حسن، وفي بعضها: أن عبادة بن الصامت رواه عن عبدالله بن رواحة.

وأخرج أحمد من حديث راشد بن حُبَيْش نحوه[5].

---

(١) واسمه «عتبة بن عبدالله» ـ كما سيذكر الحافظ في آخر الباب.

(٢) ظ، ف: يُقم، وما أثبتناه من الأصل أقرب للصواب.

(٣) ظ: اختصره ـ تحريف.

(٤) ضبطها الحافظ بضم المهملة ويكسرها أيضاً، وقال: جمع سُرَّة ـ بالضم ـ، وبفتح أوله: ما يقع من السُّرَّة. وفي مجمل اللغة: السَّرَرُ من الصبيّ: ما يقطع، والسُّرَّة: ما يبقى.

(٥) قال المنذري: رواه أحمد بإسناد حسن، وراشد بن حبيش صحابي معروف (ترغيب: ٢/٣٣٤). وانظر (مجمع الزوائد: ٥/٢٩٩).

وأخرجه الطبراني من حديث ربيع الأنصاري، نحو حديث مالك. وفيه: «الذي يموت تحت الهدم»(١).

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه.. نحوه. أخرجه النسائي(٢).

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: إنّ/ مَنْ يتردّىٰ من رؤوس الجبال، وتأكله السباع، ويغرق في البحار، لشهداء عند الله». أخرجه الطبراني(٣). [٤٤/ب]

وعن أم حَرَام رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «المائد في البحر الذي يصيبه القَيْءُ(٤)، له أجر شهيد». أخرجه أبو داود(٥).

وعن سعيد بن زيد رضي الله عنه رفعه: «من قتل دون ماله فهو شهيد». أخرجه الترمذي، وقال في الدِّين والأهل مثل ذلك. وأخرجه البخاري بلفظ: «من قتل دون ماله مظلوماً، فله الجنة». وللنسائي من حديث سويد بن مُقَرّن: «من قتل دون مظلمته فهو شهيد»(٦).

---

(١) قال المنذري: (١٥٦/٣) وتبعه الهيثمي في المجمع: (٣٣٣/٢ - ٣٣٤): «ورواته محتج بهم في الصحيح».

(٢) أخرجه النسائي: (٣٧/٦) من طريق عبدالرحمٰن بن شريح، عن عبدالله بن ثعلبة الحضرمي، أنه سمع ابن حجيرة، يخبر عن عقبة بن عامر.. به. وإسناده حسن، رجاله رجال الصحيح إلا «عبدالله بن ثعلبة»، وقد وُثِّق كما في الكاشف: (٧٦/٢). وقال الحافظ في الفتح: (١٩٤/١٠): «رواه أحمد والنسائي بسند حسن».

(٣) قال الهيثمي في المجمع: (٣٠٢/٣): «ورجاله رجال الصحيح».

(٤) المائد: هو الذي يدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج ـ لسان.

(٥) أخرجه أبو داود: (٢٤٩٣) بإسناد حسن؛ من طريق هلال بن ميمون الرملي، عن يعلىٰ بن شداد، عن أم حرام.. به. و«هلال» وثقه ابن معين كما في الخلاصة: (٤١٢)، وقال في الكاشف: (٢٢٨/٣) والتقريب: «صدوق».

(٦) أخرجه الترمذي: (١٤١٨ و١٤٢١) وقال: حسن صحيح، وأبو داود: (٤٧٧٢) والنسائي: (١١٥/٧، ١١٦) وابن ماجه: (٢٥٨٠) وأحمد: (١٨٧/١) بإسناد صحيح، من حديث سعيد بن زيد. وهو عند البخاري: (٨٨/٥) والترمذي: (١٤١٩ =

وعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه رفعه: «من وَقَصَه بعيره أو فرسه، أو لدغته هامّة، أو مات على فراشـه في سبيل الله، فهـو شهيد». أخرجه الطبراني[1].

ولابن حبان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «من مات مرابطاً مات شهيداً»[2].

وعن ابن عبـاس رضي الله عنهمـا قـال: قـال رسـول الله ﷺ: «المرعوب على فراشه في سبيل الله شهيد..» وقال ذلك في المبطون واللديغ والغريق والشريق[3] والذي يفترسه السَّبُعُ والخار عن دابته[4]. أخرجه الطبراني.

= و ١٤٢٠) وأبي داود: (٤٧٧١) والنسائي: (٧/١١٤، ١١٥) من حديث عبدالله بن عمرو. وحديث سويد أخرجه النسائي: (٧/١١٧)، وفي سنده «سوادة بن أبي الجعد» وقد وُثق كما في الكاشف: (١/٤١٠) وشيخه «أبو جعفر» مجهول، وقيل هو محمد الباقر، كما في التقريب. ورواه النسائي أيضاً: (٧/١١٦) من طريق علقمة بن مرثد عن أبي جعفر مرسلاً، وانظر تحفة الأشراف: (٤/١٣٧ ـ ٤٨١٢). وأخرجه أحمد: (١/٣٠٥) بلفظ: «دون مظلمة»، من حديث ابن عباس. فهذه ثلاث طرق يقوي بعضها بعضاً، ويرتفع الحديث بها.

(١) أخرجه أبو داود: (٢٤٩٩) والحاكم: (٢/٧٨) وصححه على شرط مسلم، من طريق بقية بن الوليد عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثوبان (وعند أبي داود: عن أبيه)، يرده إلى مكحول، إلى عبدالرحمٰن بن غنم الأشعري، أن أبا مالك.. به. و «ابن ثوبان» صدوق يخطىء، و «بقية» كثير التدليس لكن عن الضعفاء، فالإسناد حسن. ولبعضه شاهد من حديث عقبة بن عامر عند الطبراني، ولفظه: «من صُرع عن دابته فهو شهيد». قال الهيثمي: (٥/٣٠١): «رجاله ثقات».

(٢) لم أجده في «موارد الظمآن».

(٣) هو الذي يَشْرَقُ بالماء فيموت. وشَرِقَ شَرَقاً فهو شَرِق. قال الأزهري: الغرق: أن يدخل الماء في الأنف حتى تمتلىء منافذه، والشَّرَقُ: دخول الماء الحلق حتى يَغَصّ به ـ لسان.

(٤) في هامش ظ: أي الساقط.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «[موتُ][1] غربة شهادة». أخرجه ابن ماجه بسند واهٍ. وأخرجه الطبراني في أثناء حديث، من طريق عبدالملك بن هارون بن عنترة، عن أبيه، عن جده قال: «والغريب شهادة». و«عبدالملك» متروك[2].

قال المنذري: وجاء في أن موت الغريب/ شهادة[3] عدة [٤٥/أ] أحاديث، لا يبلغ شيء منها درجة الحسن. كذا قال[4].

وأخرج الخطيب في ترجمة «داود بن علي» من «تاريخ بغداد»، عن ابن عباس رفعه: «من عشق فكتم وعف مات شهيداً». وفي سنده مقال[5].

وعن مَعْقِل بن يسار رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يصبح: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، وقرأ الثلاث آيات من آخر سورة الحشر، وَكَلَ اللَّهُ به سبعين ألفَ ملكٍ يُصَلّون عليه حتىٰ يُمسي. فإن مات في ذلك اليوم مات شهيداً. ومن قالها حين يمسي، كان بتلك المنزلة». أخرجه الترمذي وقال: غريب[6]، [والله أعلم][7].

---

(١) من ظ، ف.
(٢) وانظر مجمع الزوائد: (٥/٣٠٠).
(٣) في الأصل: شهيد، والصواب في ظ، ف.
(٤) الترغيب: (٥/٢٧٩)، وقد استوعب الحافظ الكلام عليه في التلخيص: (٢/١٤١-١٤٢).
(٥) انظره في التلخيص: (٢/١٤٢).
(٦) أخرجه الترمذي: (٢٩٢٢) والدارمي: (٢/٤٥٨). قال النووي: «وابن السني بإسناد فيه ضعف» (فتوحات: ٣/١٢٧). قلت: لأن فيه «خالد بن طهمان»، قال في التقريب: «صدوق رمي بالتشيع ثم اختلط». وقال في الكاشف: (١/٢٧٠): «صدوق، شيعي، ضعّفه ابن معين».
(٧) من ظ، ف.

فهذه الخصال، ورد في[1] كل منها أن صاحبها شهيد؛ بمعنى أنه يعطىٰ أجر الشهيد. وغالبها[2] مِيْتات فيها شدّة، تفضل الله بها على الأمة المحمدية، بأن جعلها تمحيصاً لذنوبهم، وزيادة في أجورهم، ومراتبها مع ذلك متفاوتة فيما يظهر، حتىٰ في الأشخاص، والله أعلم.

---

(١) (في) ليست في ف.

(٢) بعدها في ف: فيها ـ إقحام.

[الفصـــل الثانـــي]

ذكر الدليل على أن الشهادة تحصل بالنية وإن لم يقع للمؤمن شيء من الخصال المـذكـورة

عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «من طلب الشهادة صادقاً[1] أعطيها ولم لم يُصِبْها». أخرجه مسلم. وللحاكم من حديث أنس: «من سأل القتل في سبيل الله صادقاً، ثم مات، أعطاه الله أجر شهيد»؛ وهو تفسير الأول. وللنسائي من حديث معاذ مثله.

وأخرج[2] أحمد، والحاكم أيضاً، من حديث سهل بن حنيف رضي/ الله عنه، عن النبي ﷺ قال[3]: «من سأل [الله][4] الشهادة بصدق، بلغه الله[5] منازل الشهداء، وإن مات على فراشه»[6]. [٤٥/ب]

وعن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، أن أبا محمد أخبره ـ وكان من

(١) ف: خالصاً.
(٢) ف: أخرجه.
(٣) (قال) ليست في ظ.
(٤) من ظ، ومسلم.
(٥) لفظ الجلالة ليس في ف.
(٦) حديث سهل بن حنيف أخرجه مسلم: (١٩٠٩)، وقد وهم الحاكم في استدراكه عليه: (٢/٧٧) وكذا الذهبي حين وافقه، وكذا المصنف ها هنا حين لم يعزه لمسلم. وهو عند مسلم أيضاً: (١٩٠٨)والنسائي: (٦/٣٧) من حديث أنس، بلفظ: «من طلب الشهادة صادقاً أعطيها ولو لم تصبه».

أصحاب ابن مسعود ـ [أنه حدّثه ـ يعني ابن مسعود ـ][1]، عن رسول الله ﷺ قال: «إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرش، ورُبَّ قتيل بين الصَّفَّيْن الله أعلم بنيَّتِهِ». أخرجه أحمد في مسند ابن مسعود من «مسنده»، وسنده جيد[2].

وعن فضالة بن عبيد، أن رجلين خَرَجا[3] في غزاة، فأصيب أحدهما في القتال، ومات الآخر. فجلس فضالة عند قبر الذي مات، فقيل له في ذلك. فقال: ما أبالي من أي قبريهما بعثت. ثم تلا: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ . .﴾ الآية[4]. أخرجه ابن المبارك في «كتاب الجهاد» [له][5].

وعن محمد بن زياد الألهاني قال: ذكر عند أبي عِنَبة[6] الخولاني الشهداء فقال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أنه قال: «إن شهداء[7] الله في الأرض أمناء الله على خلقه، قتلوا أو ماتوا». أخرجه أحمد[8].

وعن عبدالرحمٰن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه رضي الله عنه

---

(١) من ظ، ف.
(٢) قال الهيثمي (٥/٣٠٢): «رواه أحمد هكذا، ولم أره ذكر ابن مسعود، وفيه «ابن لهيعة» وحديثه حسن؛ وفيه ضعف. والظاهر أنه مرسل، ورجاله ثقات». وقال الحافظ في الفتح: (١٠/١٩٤): «ورجاله موثقون».
(٣) في الأصل: جرحا ـ تصحيف، والتصويب من ف، ظ.
(٤) الحج: ٥٨.
(٥) من ف.
(٦) في الأصل: أبي عتبة ـ تصحيف، والصواب في ظ، ف، وقد ضبط الحافظ اسمه في آخر الباب. وفي هامش ظ: بكسر العين.
(٧) ف: الشهداء، مكان: إن شهداء.
(٨) قال الهيثمي: ورجاله ثقات ـ مجمع: ٥/٣٠٢.

قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله عباداً يَضَنّ(١) بهم عن القتل، ويطيل أعمارهم، ويحسن أرزاقهم، ويحييهم في عافية، ويقبض أرواحهم في عافية، ويبعثهم في عافية، ويعطيهم منازل الشهداء». أخرجه الطبراني، وأبو نعيم في «الطب». وفي سنده «حفص بن سليمان»؛ وهو ضعيف.

وفي الباب: عن سعيد بن زيد، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، رضي الله عنهم/، سردها أبو نعيم بأسانيد ضعيفة. [٤٦/أ]

والحاصل من هذه الأحاديث أن الشهداء أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة؛ وهو من قتل في حرب الكفار لإعلاء كلمة الله.

وشهيد في الدنيا فقط، وهو من قتل في حرب الكفار، وقام به مانع كفساد نية(٢) مثلاً(٣)، والفرار من الزحف.

وشهيد في(٤) الآخرة فقط؛ وهو من عدا ذلك، والله أعلم.

---

(١) ف: يظن ـ تحريف.
(٢) ف: دينه ـ تحريف.
(٣) ظ: مثالاً.
(٤) (في) ليست في ف.

[الفصـــل الثالـــث]

ذكر معنىٰ الشهيد

قال ابن الأنباري: سمي بذلك لأن الله تعالى وملائكته يشهدون له بالجنة. وقال النضر بن شميل: لأنه حيّ[1]؛ فكأن روحه شاهدة[2]؛ أي حاضرة.

وقيل: لأنه[3] يشهد عند خروج روحه ما أعد له من الكرامة.

وقيل: لأنه لا يشهد عند موته إلا ملائكةَ الرحمة.

وقيل: لأن الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة[4].

وقيل: لأن الأنبياء تشهد له بحسن الاتباع لهم.

وقيل: لأن الله يشهد له بحسن نيته وإخلاصه.

وقيل: لأنه تشهد له هذه الأمة بالجنة.

وقيل: لأنه يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل.

وقيل: لأنه يشاهد الملائكة عند احتضاره.

وقيل: لأنه يشاهد الدارين؛ دار الدنيا ودار الآخرة.

وقيل: لأنه مشهودٌ له بالأمان[5] [من النار][6].

---

(١) بعدها في ف: بنا.

(٢) ظ: شهادة ـ تحريف.

(٣) في الأصل: إنه، والصواب في ف، وهو المناسب للسياق.

(٤) ف: العاقبة.

(٥) ف: بالإيمان.

(٦) من ظ.

وقيل: لأن عليه علامة شاهدة بأنه [قد][1] نُجِّيَ.

وبعض هذه التعريفات يختصّ بشهيد المعركة، وبعضها يشمله وغيره، وبعضها مدخول لاشتراك غير الشهيد مع الشهيد فيها.

خصائص الشهيد الأخروية:

روى الترمذي من حديث المقدام[2] بن معد يكرب، عن النبي ﷺ قال: «للشهيد عند الله ست خصال/: يغفر له في أول دفعة، [٤٦/ب] ويرى مقعده من الجنة، ويجار من عذاب القبر، ويأمن الفزع الأكبر، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويُزوّج اثنتين وسبعين من الحور العين، ويشفع في سبعين من أقاربه» قال الترمذي: حسن[3] صحيح غريب[4].

وثبت بنصّ القرآن أن الشهداء أحياء عند ربّهم يُرزقون[5].

وفي «الصحيح»: أن أرواح الشهداء «في جوف طير[6] خضر، تسرح من الجنة حيث شاءت، ثم تأوي إلى قناديل تحت العرش».

---

(١) من ف.

(٢) ظ: المقداد ـ تحريف؛ وهو المقدام بن معد يكرب بن عمرو بن يزيد بن معد يكرب بن سيار، أبو كريمة الكندي (ت: ٨٧ هـ) ـ الأعلام: ٢٨٢/٧.

(٣) ظ: حديث حسن.

(٤) أخرجه الترمذي: (١٦٦٣) وابن ماجه: (٢٧٩٩) وأحمد: (١٣١/٤) بإسناد صحيح. ورواه أحمد والبزار والطبراني عن عبادة بن الصامت بلفظ «سبع خصال». قال الهيثمي: (٢٩٣/٥): «ورجال أحمد والطبراني ثقات». وقال المنذري (١٤٥/٣): «وإسناد أحمد حسن».

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ آل عمران: ١٦٩.

(٦) ف: طيور.

ومن خصائص الشهيد: أنه يتمنّىٰ الرجوع إلى الدنيا لكثرة ما يرىٰ من الكرامة وفضل الشهادة. ثبت ذلك في «الصحيح».

ومن خصائصه: أنه يقطع له بالجنة، وقد مضىٰ البحث قبله[1] فيما يتعلق بالتبعات[2].

---

(١) (قبله) ليست في ف.

(٢) وهي الدَّيْن وما جرىٰ مجراه مما يتعلق بحقوق العباد، وقد مضىٰ في الباب الثاني ـ الفصل الخامس.

[الفصـــل الرابـــع]

ذكر جواب من استشكل الدعاء بالشهادة مع أنه يستلزم تمكين الكافر منه، والقاعدة أن تمني معصية الله لا يجوز، وقتل المؤمن معصية

ومحصل الجواب: أن المطلوب قصداً إنما هو نيل الدرجة الرفيعة، وأما فعل الكافر فإنه من ضرورة الوجود. وعلى ذلك يحمل تمني من تمنىٰ الشهادة من كبار الصحابة وغيرهم، وكذا من تمنىٰ الموت بالطاعون، كـ «معاذ بن جبل» رضي الله عنه وغيره.

وقد تمنىٰ عمر الشهادة، فلما قتله «أبو لؤلؤة» استبشر، لكون الذي قتله كان كافراً.

وأرفع من ذلك قوله ﷺ: «لوددت أني أقتل في سبيل الله، ثم أحيا فأقتل..». وهو في «الصحيح»[1].

(١) ف: وهو صحيح، وما أثبتناه من الأصل أصح، لأن الحديث أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وغيرهم من حديث أبي هريرة.

[الفصـــل الخـــامس]

ذكر الدليل على أن بعض[1] الشهداء أفضل من بعض

عن عتبة بن عبدٍ السلميّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

[٤٧/أ] «القتل ثلاثة/: رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتىٰ يقتل، فذلك الشهيد المفتخر في خيمة الله عز وجل تحت عرشه، لا يفضله النبيون إلا بدرجة النبوة. ورجل مؤمن قَرَفَ[2] على نفسه من الذنوب والخطايا، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله، حتى إذا لقي[3] العدو قاتل حتى يقتل، فانمحت خطاياه، إن السيف محّاءٌ للخطايا، وأدخل من أي أبواب الجنة شاء؛ فإن لها ثمانية أبواب، وبعضها أفضل من بعض. ورجل منافق جاهد بنفسه وماله، حتى إذا لقي العدو قاتل حتى يقتل، فهو في النار، إن السيف لا يمحو النفاق».

أخرجه أحمد ورجاله ثقات، وصححه ابن حبان من هذا الوجه. وفي سنده «أبو المثنىٰ الأُمْلُوكي» ـ بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام، وبعد الواو الساكنة كاف ـ اسمه «ضَمْضَم»؛ حمصي. ذكره ابن

---

(١) (بعض) ليست في ف.
(٢) ظ: فرق ـ تصحيف، وقد ضبطها الحافظ في آخر الباب، ومعناها: اكتسب.
(٣) في الأصل: لقوا، والتصويب من ف.

حبان في «الثقات» من التابعين. وقد صرح بسماعه من عتبة بن عبد. ووقع لنا حديثه بعلو في «مسند الدارمي». ولحديثه شاهد من حديث أنس، أخرجه البزّار.

وعن محمد بن مسلم بن عائذ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه رضي الله عنه، أن رجلاً جاء ورسول الله ﷺ يصلي، فقال حين انتهىٰ إلى الصف: اللهم آتني أفضل ما تؤتي عبادك الصالحين. فلما قضىٰ صلاته، قال: «من المتكلم آنفاً؟» قال: أنا يا رسول الله. قال: «إذاً يُعْقَرُ جوادُك، وتُستَشْهَدُ في سبيل الله». أخرجه البزّار ورجاله ثقات.

وعن نُعَيْم بن همّار، أن رجلاً سأل/ رسول الله ﷺ: أي الشهداء [٤٧/ب] أفضل؟ قال: «الذين إن يُلْقَوْا في الصف[1] لا يَلْفِتُون[2] وجوههم حتى يقتلوا. أولئك الذي يَطَّلِعُون[3] في الغُرَفِ العلا من الجنة، ويضحك إليهم ربك. وإذا ضحك ربُّك إلى عبدٍ فلا حسابَ عليه». أخرجه أحمد وأبو يعلىٰ والطبراني وصححه الحاكم. وله شاهد من حديث أبي سعيد عند الطبراني في «الأوسط»[4].

وثبت في «صحيح مسلم» من حديث أبي سعيد الخدري؛ في قصة الذي يقتله الدجال، قال النبي ﷺ فيه أنه: «أعظم الناس شهادة عند رب العالمين».

(١) ف: (لا يلقوا في الصيف)، مكان: (إن يلقوا في الصف) ـ تحريف.

(٢) ظ: يلتفتون ـ تحريف.

(٣) ف: يظلون ـ تحريف، وقد ضبطها الحافظ في آخر الباب.

(٤) أخرجه أحمد: (٢٨٧/٥) وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط من حديث نعيم. قال الهيثمي: (٢٩٢/٥): «ورجال أحمد وأبي يعلى ثقات»، وكذا قال في الترغيب: (١٤٣/٣). وحديث أبي سعيد رواه الطبراني في الأوسط من طريق «عنبسة بن سعيد بن أبان»، قال الهيثمي: (٢٩٢/٥): «وثقه الدارقطني كما نقل الذهبي ولم يضعّفه أحد وبقية رجاله رجال الصحيح».

[الفصـــل الســادس]

ذكر الدليل على أن شهيد الطاعون ملتحق بشهيد المعركة

بخلاف من ذكر من الشهداء، فإنهم وإن شاركوا من مات بالطاعون، في عدم مشاركة شهيد المعركة في كثير من المزايا كأحكام الدنيا؛ من تكفينهم بدمائهم، وترك غسلهم، والصلاة عليهم، ومن كونهم لا تَبْلَى أجسادُهم في القبور، وأنهم أحياء عند ربهم يرزقون، لكنهم يشاركون شهيد المعركة في ثواب الشهادة[1]، وفي بعض الصفات الأخروية[2].

قال أحمد: ثنا الحكم بن نافع قال: ثنا إسماعيل بن عَيّاش، عن ضمضم بن زرعة، عن شُرَيْح بن عُبيد، أنه سمع عتبة بن عبدٍ السُّلمي يحدث عن النبي ﷺ قال:

«يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون، فيقول أصحاب الطاعون: نحن شهداء. فيقال: انظروا، فإن كانت جراحاتهم كجراح الشهداء تسيل دماً، وريحهم كريح المسك، فهم شهداء. فيجدونهم كذلك».

[٤٨/أ] هذا حديث حسن، رواته/ موثقون. و«إسماعيل بن عَيّاش» وإن

(١) ف: الشهداء ـ تحريف.

(٢) في الأصل: الآخر، والصواب في ف، ظ.

كان فيه مقال، لكن الجمهور على أن روايته عن الشاميين قوية، وهذا منها. وممن صرّح بذلك يحيىٰ بن معين والبخاري ودُحَيْم. وقال يعقوب الفَسَويّ: تكلم فيه قوم وهو ثقة، أعلم الناس بحديث الشام. قال: وأكثر ما تكلم[1] فيه أنه يغرب عن ثقات الحجاز، انتهىٰ.

ولحديثه شاهد[2] عن العِرْباضِ بن سارِيَةَ؛ قال أبو عبدالرحمٰن النسائي[3]: أخبرني عمرو بن عثمان قال: ثنا بقية بن الوليد قال: ثنا بَحِيْـرُ[4] بن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال:

«يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربّنا جل جلاله، في الموتى يتوفون في الطاعون. فيقول الشهداء: إخواننا قتلوا كما قتلنا. ويقول المتوفون على فرشهم: إخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا. فيقول الله عز وجل: انظروا إلى جراحهم[5]، فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم منهم. فإذا جراحهم أشبهت جراحهم».

وهذا حديث حسن صحيح، أخرجه أحمد عن حيوة بن شريح ويزيد بن عبد ربه[6]، كلاهما عن «بقية»، وهو صدوق ليس فيه قادح إلا تدليسه، وقد صرح بالتحديث في هذه الطريق فأمن تدليسه. و«ابن أبي بلال» المذكور في الإسناد، شامي ثقة، اسمه «عبدالله»[7].

---

(١) ف: تكلموا.

(٢) بعدها في ف: آخر، ولا وجه لهذه الزيادة؛ لأنه لم يذكر شاهداً قبله.

(٣) ف: النسفي ـ تحريف.

(٤) في الأصل يحيىٰ ـ تصحيف، وقد ضبط في آخر الباب، وصوابه في ف، ظ.

(٥) ف: جراحاتهم، وما أثبته من الأصل والنسائي: (٣٧/٦). والحديث في المسند: (١٢٨/٤، ١٢٩).

(٦) في الأصل: عبدالله ـ تحريف، والتصويب من ظ، ف، ومسند أحمد: ١٢٨/٤.

(٧) قال الحافظ في الفتح: (١٩٤/١٠)، في حديث العرباض: «أحمد والنسائي بسند حسن»، وانظر الترغيب: (١٦٠/٣) والمجمع: (٣١٤/٢).

وأخرجه الكَلاَباذيّ في «معاني الأخبار»، من طريق إسماعيل بن عياش، عن بَحِيْرِ بن سعـد. وهي متابعـة جيدة لـ «بقيـة». وقال في المتن: «فيقضي الله / بينهم، فيقول: انظروا إلى جراح المُطْعَنين، فإن أشبهت جراحَ الشهداء، فهم منهم. فنظروا إلى جراح المُطعَنين، فإذا هي قد أشبهت جراحَ الشهداء. فيُلْحَقون بهم». [٤٨/ب]

وهذا المتن لا أعلم رواه عن النبي ﷺ غير هذين الصحابيين[١]. وقد أخرج أحمد بالسند المُبْدأ بذكره، إلى شُرَيْح بن عبيد قال: كان عُتبة يقول: عِرباض خير مني. وعرباض يقول: عتبة خير مني؛ سبقني إلى النبي ﷺ.

وقـال الكَـلاَبـاذي في «معـاني الأخبـار»: يُستفـاد من حـديث العِـرباض أن الـطاعون يُسمىٰ طعنـاً، وأن الميت بالـطاعـون يسمىٰ مطعوناً.

---

(١) ف: (غير هذا من الصحابيين) ـ تحريف.

[الفصـل السابـع]

ذكر ما يُشْتَرَطُ لتحصيلِ الشهادةِ بالطاعون

قال الإمام أحمد(١): حدثنا عبدالصمد ـ هو ابن عبدالوارث ـ قال: ثنا داود ـ هو ابن أبي الفرات ـ قال: ثنا عبدالله بن بريدة، عن يحيىٰ بن يَعْمَرَ، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون، فأخبرني أنه:

«كان عذاباً يبعثه الله على من يشاء، وجعله رحمة للمؤمنين. فليس من رجل يقع الطاعون، فيمكث في بيته صابراً محتسباً، يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له، إلا كان له مثل أجر الشهيد».

أخرجه البخاري والنسائي، من حديث داود بن أبي الفُرات(٢). وقال البخاري في روايته في ـ الطب ـ: «فيمكث في بلده». وقال: «يعلم أنه لن يُصيبَهُ». وقال في روايته في ـ القدر ـ: «ما من عبد يكون في بلده ـ أي الطاعون ـ، يكون فيه، ويمكث فيه فلا يخرج من البلد(٣) صابراً محتسباً». وقال في روايته/ في ـ ذكر بني إسرائيل ـ: [٤٩/أ] «ليس من أحد يقع الطاعون، فيمكث في بلده صابراً محتسباً..»، والباقي كالأول.

---

(١) (أحمد) ليست في ف.

(٢) في الأصل: ابن أبي داود، والتصويب من ف، ظ، وقد ضُبط في آخر الباب.

(٣) ظ، ف: البلدة.

فمقتضى هذا الحديث بمنطوقه ومفهومه: أن أجر الشهيد إنما يكتب لمن لم يخرج من البلد الذي يقع به الطاعون. وأن يكون في حال إقامته قاصداً بذلك ثواب الله، راجياً صدق موعوده. وأن يكون عارفاً أنه إنْ وقع له فهو بتقدير الله، وإن صرف عنه فهو بتقدير الله. وأن يكون غير متضجر به أن لو وقع به، فإذا وقع به فأولى أن لا يتضجر[1]. وأن يعتمد على ربه في حالتي صحته وعافيته. فمن اتصف بهذه الصفات ـ مثلاً ـ فمات بغير الطاعون، فإن ظاهر الحديث أنه يحصل له أجر الشهيد.

وقد قلنا: إن درجات الشهداء متفاوتة، ويكون كمن خرج من بيته على نية الجهاد في سبيل الله بشرطه، فمات بسبب آخر غير القتل، كما تقدم صريحاً. ويؤيده الرواية السابقة في حديث أبي هريرة عند مسلم، بلفظ: «ومن مات في الطاعون فهو [شهيد][2]». ولم يقل: (بالطاعون)، فإن ظاهرها[3] شاهد لما قلناه. وإن كان يحتمل أن تكون «في» للسببية كالباء، فإنه قال في نفس الحديث: «ومن مات في البطن[4] فهو شهيد». ومعلوم أن المراد به المبطون[5] نفسه. ويحتمل أيضاً أن تكون «في» للظرفية، على بابها، لكن جرى على الغالب، فإن الموت في زمن الطاعون إنما يكون بالطاعون غالباً. لكن يحتمل أيضاً أن تكون «في» استعملت في الحديث للسببية والظرفية معاً.

[٤٩/ب] ويتفرع من هذا: أن من اتصف بالصفات المذكورة، وذهب/ الطاعون ولم يمت به ولا في زمنه، هل يكون شهيداً أو لا؟.

---

(١) ظ: لا ضجر ـ تحريف. (٢) من ظ، ف.
(٣) ظ: ظاهره ـ تحريف، فالضمير يعود على «الرواية».
(٤) في الأصل: الطعن، والتوجيه من ف، ظ.
(٥) في الأصل: المطعون، والتوجيه من ف، ظ.

ظاهر الحديث يعمّ[1]، وفضل الله واسع، ونية المؤمن أبلغ من عمله. وقد تقدم قريباً حديث ابن مسعود: «إن أكثر شهداء أمتي لأصحاب الفرش». وتقدم حديث جابر بن عَتِيْك، وفيه قوله ﷺ: «إن الله قد أوقع أجره على قدر نيته».

قال الشيخ تقي الدين السبكي: يؤخذ منه معنىٰ حديث: «نية المؤمن أبلغ من عمله»؛ لأن النية تمتد إلى ما لا نهاية له، والعمل محصور، وقدر النية بحسب ما تتعلق به، طال أو قصر، انتهىٰ.

ولا يُعَكِّر[2] على هذا: أنه يلزم منه أن من اتصف بالصفات المذكورة، ثم مات مطعوناً، أن يكون له أجر شهيدين. لأنا ننفصل عن ذلك[3] بما قدمناه؛ أن درجات الشهداء متفاوتة، فأرفعها درجة من اتصف بالصفات ثم طعن فمات به. ودونه من اتصف بها ثم طعن ثم لم يمت. وقريب منه من اتصف بها ثم مات بغير الطاعون. ودون الجميع من اتصف بها ثم لم يطعن ولم يمت.

ويحتمل التعدد[4] إذا تغايرت الأسباب المرتب عليها الشهادة؛ كما لو مات غريباً بالطاعون، مع الصبر والاحتساب. وكما لو طعنت النفساء ثم ماتت في نفاسها. وكذا من قال أو فعل شيئاً مما تقدم أنه يصير به شهيداً.

ويتفرع على هذا الاحتمال: تعدد القراريط لمن صلى على[5] عدد من الجنائز. ونحوه ما[6] نقل بعضهم عن جماعة من الصحابة

---

(١) في الأصل: نعم، ولها وجه، إلا أن ما أثبته من ظ، ف أكثر مناسبة للسياق.
(٢) ف: ينكر ـ تحريف.
(٣) ف: يتفصّل ذلك ـ تحريف.
(٤) ف: التعداد.
(٥) (على) ليست في ف.
(٦) في الأصل: مما، والتصويب من ظ، ف.

رضي الله عنهم، أن من اقتنى كلاباً، نقص من أجره بعددهم. بل تعدد قراريط الجنازة وتعدد الشهادة/ أولى، لدخول التضعيف في أصل الثواب، بخلاف الوزر. [٥٠/أ]

ويمكن أن يقال: درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء، فالشهادة تختصّ بمن اتصف بالصفات المذكورة، ثم طعن فمات به[1].

ثم رأيت هذا بعينه في كلام الشيخ أبي محمد بن أبي جمرة في «شرح القطعة التي اختصرها من البخاري»[2]؛ في كلامه على هذا الحديث، حين ذكر الفرق بين الروايتين؛ حيث جاء في الحديث الماضي: «المطعون شهيد»، وقال في هذا: «له مثل أجر شهيد»: ومن عدا ذلك يحصل له أجر الشهيد، وإن لم تحصل له درجة الشهادة.

ومما يستفاد من مفهوم حديث عائشة رضي الله عنها: أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً، ولو مات بالطاعون، فضلاً عن أن يموت بغيره، والله المستعان.

ومما يستفاد من حديث عائشة رضي الله عنها: أن الصابر في الطاعون، المتصف بالصفات المذكورة، يأمن فتاني القبر؛ لأنه نظير المرابط في سبيل الله.

وقد صَحَّ ذلك في المرابط؛ كما أخرج مسلم من حديث سلمان، قال[3]: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «رباط يوم وليلة خير من

---

(١) (به) ليست في ف.

(٢) واسمه: «بهجة النفوس وغايتها بمعرفة ما لها وما عليها»، وهو مطبوع.

(٣) (قال) ليست في ف، ظ.

صيام شهر وقيامه. وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأمن الفتّان».

وعن فضالة بن عبيد، أن رسول الله ﷺ قال: «كل ميت يختم له على عمله إلا المرابط في سبيل الله، فإنه يُنمىٰ له عمله إلى يوم القيامة، ويؤمن[1] فتنة القبر». رواه أبو داود والترمذي وصححه، و[2] ابن حبان والحاكم[3].

وفي الباب عن جماعة من/ الصحابة، منهم: أبو هريرة، وأبو الدرداء، وعبدالله بن عمر[4]، رضي الله عنهم، وغيرهم. [٥٠/ب]

وأخرج أبو يعلىٰ من حديث أبي أيوب رفعه: «من قاتل [فصبر][5] حتى يقتل أو يغلب، وُقي فتنة القبر»[6].

---

(١) ف: يأمن، على البناء للمعلوم.

(٢) حرف «الواو» سقط في ظ، فيكون التصحيح لابن حبان، وما أثبته من الأصل وف.

(٣) أخرجه الترمذي: (١٦٢١) وقال: حسن صحيح. وأبو داود: (٢٥٠٠) وصححه ابن حبان: (١٦٢٤ ـ موارد) والحاكم علىٰ شرط مسلم: (٢/ ٧٩) ووافقه الذهبي، وهو كما قالا. وأخرجه أحمد والطبراني من حديث عقبة بن عامر، قال الهيثمي: (٥/ ٢٨٩): «وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن». والحديث في صحيح الجامع: (٤٤٣٨) والمشكاة: (٣٨٢٣).

(٤) ف، ظ: ابن عمرو ـ تحريف.

(٥) من ظ، ف.

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك: (٢/ ١١٩) وصححه، فتعقبه الذهبي بقوله: «معاوية ضعيف». قلت: هو معاوية بن يحيىٰ، أبو مطيع. قال الحافظ في التقريب: «صدوق له أوهام». وفي إسناده أيضاً «نصر بن علقمة»، قال في التقريب: «مقبول»، يعني عند المتابعة، وإلا فليّن. فالإسناد ضعيف.

[الفصل الثامن]

ذكر الجواب عن إشكال [وقع][1] في كون الطاعون شهادة أو رحمة[2]

روى مالك في «الموطأ»، وصححه الشيخان من طريقه، عن نُعَيْمٍ المُجْمِرِ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على أنقاب[3] المدينة ملائكة، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال».

وأخرج البخاري من رواية شعبة، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المدينة يأتيها الدجّال، فيجد الملائكة، فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون، إن شاء الله تعالى». أخرجه في كتاب الفتن، وفي كتاب التوحيد، من رواية يزيد بن هارون، عنه. وقال خلف في «الأطراف»[4]: تفرد [به][5] يزيد. وأخرجه أبو عوانة في «صحيحه» من طريق يزيد، وهو من زياداته على مسلم. وأخرجه الترمذي من طريق يزيد أيضاً.

---

(١) من ظ، ف.

(٢) كذا وقع العنوان في سائر الأصول، وقد ورد في فهرس الحافظ بلفظ: «الثامن: في ذكر الجواب عن دعاء النبي ﷺ للمدينة أن لا يدخلها الطاعون مع كونه شهادة».

(٣) في الأصل: نقاب، والصواب في ف، ظ.

(٤) يعني «أطراف الصحيحين» لأبي محمد خلف بن محمد بن علي الواسطي (ت: ٤٠١ هـ) ـ كشف الظنون: ١١٦، وانظر نسخه في (سزكين: ١/١/٤٥٢ ـ ٤٥٣).

(٥) من ظ، ف.

ووجه الإشكال: أنه إذا كان شهادة ورحمة، فكيف قُرن بالدجال؟ وكيف مدحت المدينة الشريفة بأنه لا يدخلها؟.

والجواب عن ذلك:

أن كونه شهادة ورحمة، ليس المراد بوصفه بذلك[1] ذاته، وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه وأنه سببه. وإذا تقرر ذلك، واستحضر ما تقدم من أنه «طعن الجن»، ظهر مدح المدينة بأنه لا يدخلها، إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة الشريفة/، ومن اتفق دخوله إليها [منهم][2]، لا يتمكن من آحاد أهلها بالطعن، حماية من الله تعالى لهم منهم. [٥١/أ]

فإن قيل: طعن الجن لا يختص بوقوعه من كفارهم في مؤمني الإنس، بل يقع من مؤمني الجن في كفار الإنس، كما تقدم تقريره، فإذا سلم منع الجن الكفار من المدينة لم يمنع من آمن منهم.

فالجواب: أن[3] دخول كفار الإنس إلى المدينة غير مباح، فإذا لم يسكن المدينة إلا من يظهر الإسلام، جرت عليهم أحكام المسلمين، وصار من لم يكن خالص الإسلام تبعاً للخالص، فحصل الأمن من وصول[4] الجن إليهم بذلك، فلذلك لا يدخلها الطاعون أصلاً.

وهذا الجواب أحسن من جواب القرطبي في «المفهم»، حيث قال: المعنى: لا يدخلها من الطاعون مثل الذي في غيرها، كطاعون

---

(١) ظ: وصف ذلك. ف: بوصفه ذلك.
(٢) من ظ، ف.
(٣) (أن) ليست في ف. (٤) (وصول) ليست في ف.

عَمَواس والجارف[1]. وهو جواب صالح على تقرير التنزل أن لو وقع شيء من ذلك بها.

وقال غيره: سبب الرحمة لم ينحصر في الطاعون، وقد قال ﷺ: «غير أن عافيتك أوسع لي»[2]، فإن ذلك من خصائص المدينة الشريفة، ولوازم دعاء النبي ﷺ لها بالصحة. هذا حاصل ما أجاب به الشيخ ولي الدين[3]، والقاضي تاج الدين[4].

وذكر المنبجي أجوبة أخرىٰ، منها: أن هذه معجزة؛ لأن الأطباء، من أولهم إلى آخرهم، عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بلد من البلاد، بل عن قرية من القرىٰ. وقد امتنع الطاعون من المدينة بدعائه ﷺ وبخبره[5]، هذه المدة المتطاولة. قلت: وليس هذا بجواب[6] عن الإشكال/. [٥١/ب]

ومنها: ما تقدم من أنها حرست من الشياطين كما تقدم. ومنها: أنه عوضهم عن الطاعون بالحمىٰ، لأن الطاعون يأتي بعد مدة،

---

(١) ف: الجوارف ـ تحريف، وسيأتي ضبطه في آخر الباب، والحديث عنه في خاتمة الكتاب.

(٢) قال العراقي في تخريج الإحياء: (٤/١٣٤): «ذكره ابن إسحاق في السيرة ـ يعني دون إسناد ـ في دعائه يوم خرج إلى الطائف. وكذا رواه ابن أبي الدنيا في الدعاء من رواية حسان بن عطية مرسلاً. ورواه عبدالله بن منده من حديث عبدالله بن جعفر مسنداً، وفيه من يجهل». وقال الهيثمي: (٦/٣٥): «رواه الطبراني وفيه ابن إسحاق وهو مدلس ثقة وبقية رجاله ثقات».

(٣) يعني الشيخ وليّ الدين محمد بن أحمد المِلَّوي (ت؛ ٧٧٤ هـ)، في كتابه «حل الحبا برفع الوبا»، وقد تقدم ذكره في المقدمة.

(٤) يعني السبكي في «جزئه» في الطاعون، وتقدم ذكره في المقدمة كذلك.

(٥) في الأصل: وغيره ـ تصحيف، والصواب في ظ، ف.

(٦) في الأصل: الجواب ـ تحريف، والصواب في ظ، ف.

والحمىٰ تتكرر في كل مدة، فتعادلا. ومنها أن ذلك كان مخصوصاً بزمنه ﷺ. ومنها أنها صغيرة؛ فلو وقع بها الطاعون لفني أهلها.

قلت: ويظهر لي جواب أخصّ من هذه الأجوبة؛ بعد استحضار الحديث الماضي في الباب الأول، عن أبي عَسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل بالحمىٰ والطاعون، فأمسكت الحمىٰ بالمدينة، وأرسلت الطاعون إلى الشام..» الحديث. وهو أن الحكمة(١) في ذلك أنه ﷺ لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه، عدداً ومدداً، من زاد وغيره، وكانت المدينة وبيئة، كما سبق في حديث عائشة، فناسب الحال الدعاء بتصحيح المدينة، لتصح(٢) أجساد المقيمين بها، ليقووا على جهاد الكفار. وخُيِّر ﷺ في أمرين، يحصل لمن أصابه كل منهما عظيم(٣) الثواب؛ وهما الحمىٰ والطاعون، فاختار حينئذ الحمىٰ بالمدينة، لأن أمرها أخف من أمر الطاعون، لسرعة الموت به غالباً. فلما أذن له في القتال، كانت قضية استمرار الحمىٰ ضعف الأجساد التي تحتاج إلى القوة في الجهاد، فدعا حينئذ بنقل الحمىٰ إلى الجحفة، فأجيب دعاؤه، وصارت المدينة أصح(٤) بلاد الله تعالى(٥).

فإذا شاء الله موت أحد منهم، حصل له الشهادة التي كانت من الطاعون، بالقتل في سبيل الله الذي هو أعلى درجة. ومن فاته ذلك منهم، مات بالحمىٰ التي(٦) هي حظ المؤمن من النار، وكل يوم/ منها [٥٢/أ] يكفّر سنة. واستمرّ ذلك بالمدينة بعده ﷺ، تمييزاً لها عن غيرها من البلاد، تحقيقاً(٧) لإجابة دعائه ﷺ.

---

(١) ف: الحكم ـ تحريف.
(٢) (لتصح) ليست في ف.
(٣) ف: عظم ـ تحريف.
(٤) ظ: من أصح.
(٥) قوله: (اللهِ تعالى) ليس في ف.
(٦) بعدها في الأصل: الذي ـ سبق قلم.
(٧) ف: تخفيفاً ـ تصحيف.

نعم، شاركتها في ذلك مكة المشرفة، فلم يدخلها الطاعون فيما مضى من الزمان، كما جزم به ابن قتيبة في «المعارف»، ونقله جماعة من العلماء [عنه][1] وأقروه، إلى زمن الشيخ محيي الدين رحمه الله، ذكر ذلك في «كتاب الأذكار»[2] وغيره.

لكن قد قيل: إنه دخلها [بعد ذلك][3] في الطاعون العام[4] الذي وقع في سنة تسع وأربعين وسبع مائة، وبعد ذلك. فإن ثبت ذلك، فلعله لما انتهك من حرمتها بسكنى الكفار فيها، وخصوصاً في زماننا هذا، ثم وقفت[5]، والله المستعان[6].

---

(١) من ف، ظ.
(٢) انظر: الفتوحات الربانية: ٤/١٥٢ - ١٥٣.
بذل الماعون (هوامش المتن) ص/١٧٠
(٣) من ظ، ف.
(٤) في الأصل: (الطاعون في العام)، مكان: (في الطاعون العام)، وما أثبته من ظ، ف أصح.
(٥) قوله: (ثم وقفت) ليس في ف، ظ.
(٦) ظ: (والله أعلم)، مكان: (والله المستعان).

[الفصـــل التـــاسع]
ذكر الجواب عن إشكال آخر وقع
في كون الطاعون شهادة ورحمة

قـال ابن ماجـه: حدثنـا محمود بن خالد الدمشقي قـال: ثنـا سليمان بن عبدالرحمٰن أبو أيوب، عن ابن أبي مالك، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: أقبـل علينا رسول الله ﷺ فقال:

«يا معشر المهـاجرين، خمس إذا ابتليتم بهن، وأعـوذ بالله أن تُدْرِكوهن: لم تظهر الفاحشةُ في قومٍ قطُّ حتىٰ يُعلِنوا بها، إلا فَشَا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مَضَوْا. ولـم يَنْقُصوا المِكْيالَ والميزان، إلا أُخِذوا بالسِّنين وشِدّة المُؤْنة وجَوْرِ السلطان عليهم. ولـم يَمْنعـوا زكـاةَ أمـوالهم، إلا مُنعـوا القَـطْر من السماء؛ ولولا البهائمُ لم يُمْطروا. ولم يَنْقُضُوا عهدَ الله وعهد رسوله، إلا سلّط اللّهُ عليهم عدواً مِن غيرهم؛ فأَخَذوا بعضَ ما في أيديهم. ومـا لم يَحْكم أئمتُهُمْ بكتـاب الله ويَتَخَيَّـروا/ ممـا أنـزل اللّهُ[1]، إلا [٥٢/ب] جعل اللّهُ بأسَهم بينهم».

(١) قال الحافظ في آخر الباب: «هكذا وقع في «ابن ماجه»، ولست على ثلج من ضبطها. ولعله إشارة إلى أن الحاكم إذا لم يجد نصاً، لا يحكم بهواه، بل يتأمل النصوص، فيأخذ بما يدل عليه، ولا يخرج عنها إلى ما لا يخالفها. وهو إشارة إلى =

وأخرجه البيهقي من هذا الوجه، وقال في أوله: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «كيف أنتم إذا وقعت فيكم خمس؟». وقال في الأولى: «يُعْمل بها فيهم علانيةً» وقال في الرابعة: «وما حكم أمراؤُهم بغير ما أنزل الله، إلا سلّط الله عليهم عدواً، فاستنقذوا[1] بعض ما في أيديهم». وقال في الخامسة: «وما عطلوا كتاب الله وسنة نبيه إلا جعل الله بأسهم بينهم».

و«ابن أبي مالك» المذكور في سنده، هو خالد بن يزيد بن عبدالرحمٰن. و«أبو مالك» كنية جد أبيه أو جده عبدالرحمٰن. وكان فقيهاً، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري وأحمد بن عبدالله بن صالح العجلي وأبو زرعة الدمشقي، وضعفه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والنسائي والدارقطني. وقال ابن حبان: هو من فقهاء الشام، كان صدوقاً في الرواية ولكنه كان يخطىء كثيراً. وذكر له ابن عديّ أحاديث غير هذا ثم قال: وله غير ما ذكرت، ولم أر من حديثه إلا ما يحتمل، انتهى.

وللحديث شاهد أخرجه مالك في «الموطأ»، من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما ظهر الغلول في قوم، إلا ألقى الله في قلوبهم الرعب. ولا فشا الزنا في قوم قط، إلا كثر فيهم الموت. ولا نَقَصَ قوم المكيال والميزان، إلا قطع[2] عنهم الرزق. ولا حكم قوم بغير حق، إلا فَشَا فيهمُ الدَّمُ[3]. ولا نقض قوم العهد، إلا سلط[2] عليهم العدو).

= ردع من يأخذ بالمتشابه ويترك المحكم، ونحو ذلك. والعلم عند الله تعالى».

(١) ف: فاستنفدوا ـ تحريف، ومعنى استنقذوا: خلّصوا ـ اللسان.

(٢) بعدها في ف: الله.

(٣) قال الحافظ في آخر الباب: «لعل معناه القتل؛ لأن كثرة الدم تنشأ عنه. ويمكن أن يؤخذ منه إرادة الطاعون؛ لأن الدم يثور به».

وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس[1] رضي الله عنهما مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ، وفي سنده أيضاً مقال.

ولبعضه شاهد من حديث/ عمرو بن العاص، أخرجه الطبراني [٥٣/أ] من رواية محمد بن راشد، أن رجلاً حدّثه، أنه سمع عمرو بن العاص يقول: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء، وما من قوم يظهر فيهم الربا إلا أخذوا بالسَّنَةِ[2]، وما من قوم يظهر فيهم الرُّشا[3] إلا أخذوا بالرعب». وفي سنده مع المبهم «عبدُالله بن لَهِيْعة».

وله شاهد أحسن من هذا، أخرجه الحاكم في ـ كتاب الجهاد ـ من «المستدرك»، من طريق بشير بن المهاجر، عن عبدالله بن بُرَيْدة[4]، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما نقض قوم العهد قط، إلا كان القتل بينهم. ولا ظهرت الفاحشة في قوم قط، إلا سلط الله عليهم الموت. ولا منع قوم الزكاة، إلا حبس الله عنهم القطر»، وقال: صحيح على شرط مسلم، انتهى.

وقرأته على فاطمة بنت المنجّى، عن أبي الربيع بن قدامة قال: أنبا الحافظ ضياء الدين المقدسيّ قال: أنبا زاهر بن أبي طاهر وعبيد الله بن محمد اللَّفْتُوَانيّ[5] قالا: أنبا الحسين بن عبدالملك قال:

(١) قوله: (ابن عباس) ليس في ظ.

(٢) أي القحط، كما فسّرها الحافظ.

(٣) ضبطها الحافظ بضم الراء. وضبطها في (القاموس) بضمها وكسرها، مفردها رشوة ـ مثلثة ـ؛ وهي الجُعْل.

(٤) في الأصل: يزيد ـ تحريف، والصواب في ف، ظ، وقد ضبطه الحافظ في آخر الباب.

(٥) ف: الفتواني ـ تحريف، وقد ضبطها الحافظ بفتح اللام وسكون الفاء وضم التاء المثناة.

أنبا عبدالرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي قال: أنبا جعفر بن عبدالله بن فَنَاكِي[1] قال: أنبا أبو بكر محمد بن هارون قال: ثنا محمد بن إسحاق ـ هو الصغاني ـ، ح.

وقرأت عالياً على إبراهيم بن محمد بن صديق بالمسجد الحرام، أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم، عن أنجب[2] بن أبي السعادات قال: أنبا أبو الفتح بن البطي إجازة قال: أنبا أبو الفضل بن خيرون قال: أنبا أبو علي بن شاذان قال: أنبا عبدالله بن إسحاق قال: ثنا الحسن بن سلام.

[٥٣/ب] قالا[3]: ثنا عبيد الله بن موسىٰ قال: ثنا بشير بن المهاجر به/. وأخرجه أبو يعلىٰ من هذا الوجه. و«بشير» أخرج له مسلم، وبقية رجاله رجال الصحيح، وهو أصح طرق هذا الحديث.

وله علة غير قادحة؛ أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ»، من طريق عبدالله بن المبارك، عن حسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن ابن عباس رضي الله عنهما. . ويحتمل أن يكونا محفوظين ـ وإلا فهذه الطريق أرجح ـ لاحتمال أن يكون بشير بن المهاجر سلك الجادة.

وأخرج الحاكم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ قال: «إذا ظهر ولد الزنا والربا في قرية، فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله تعالى».

---

(١) قتالي ـ تحريف كذلك، وقد ضبطها الحافظ بفتح الفاء وتخفيف النون وبعد الألف كاف ثم تحتانية.
(٢) في الأصل: المنجا ـ تحريف، والصواب في ظ، ف، وقد ورد اسمه مراراً في «المجمع المؤسس».
(٣) قوله: (ح، وقرأت عالياً. . . ـ إلى ـ. . . ابن سلام قالا) سقط كله في ف.

وأخرج أحمد وأبو يعلى، عن ميمونة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال أمتي بخير ما لم يفش[1] فيهم ولد الزنا، فإذا فشا فيهم ولد الزنا، فيوشك أن يعمهم الله بعقاب». وفي سنده «محمد بن إسحاق»؛ وحديثه حسن ولا سيما في المتابعات.

ووقع في «الترغيب والترهيب» للمنذري، أنه وقع عند أحمد بلفظ: «إذا فشا فيهم الزنا» في الموضعين، وعند أبي يعلى: «إذا فشا فيهم ولد الزنا» في الموضعين، وليس كما قال. بل هو عند أحمد أيضاً بلفظ: «ولد الزنا»؛ وهما بمعنى، فإن ولد الزنا مسبب[2]، والله أعلم.

وتقرير الإشكال من هذه الأحاديث: أن سياقها يقتضي أن الله تعالى أوقع الطاعون عقوبة لمرتكب المعصية، فكيف يكون له شهادة ورحمة.

والجـواب:

أنه لا منافاة بينهما؛ فإن من رحمة الله تعالى بهذه الأمة المحمدية، أنه عجل لهم عقوباتهم في الدنيا. ففي حديث أبي موسى/ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أمتي أمة مرحومة، [٥٤/أ]
ليس عليها عذاب في الآخرة، عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل». أخرجه أبو داود بسند حسن.

---

(١) ظ: يفشو ـ لحن.

(٢) في الأصل: سبب، والتوجيه من ف، ظ.

وأخـرجه الـطبراني من روايـة سليمان بن داود الخـولاني قال: سمعت عمر بن عبدالعزيز يقول لأبي بردة: حدثنا بحديث ليس بينك وبين أبيك فيه أحد. قال: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أمتي أمة مقدسة مباركة مـرحومـة، لا عذاب عليهـا يوم القيامة، إنما عذابهم بينهم في الدنيا». ورجاله[1] ثقات.

وأخـرج[2] أبو يعلىٰ من روايـة حميد بن هـلال، عن [أبي][3] بُردة، عن رجل من المهـاجرين قـال: قال رسـول الله ﷺ: «عقوبـة هذه[4] الأمة بالسيف». ورجاله ثقات.

وأخـرج أبو يعلىٰ أيضـاً بسند صحيـح، من رواية أبي مـالـك الأشجعي، عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه قـال: (إن هذه الأمة أمة مرحومة، لا عذاب عليها إلا مـا عذبت بـه أنفسها). قلت: وكيف تعذب أنفسها؟ قال: أما كان يوم النهر[5] عذاب؟ أما كان يوم الجمل عذاب؟ أما كان يوم صِفّين عذاب؟.

قلت: وهذا معنى حديث أبي موسىٰ: «عذابها في الدنيا الفتن والزلازل والقتل»، فهو شاهد قوي له، ومثله لا يقال بـالرأي، وهـو محمول على معظم الأمة المحمدية، لثبوت أحاديث[6] الشفاعة؛ أن قوماً: (يعذبون ثم يخرجون من النار ويدخلون الجنة).

لكن الغرض أن كون الطاعون من انتقام الله تعالى، بسبب هتك حرماته، لا ينافي أن يكون شهادة ورحمة في حق جميع من طعن، لا

---

(١) بعدها في ف: رجال.
(٢) ظ: أخرجه. (٣) من ف، ظ.
(٤) في الأصل: بهذه، والتصويب من ف، ظ.
(٥) ظ: الغدير.
(٦) في الأصل: حديث، والتوجيه من ظ، ف.

سيما وأكثرهم [لم](1) يباشر الفاحشة المذكورة. لكن لعله إنما عمهم [العقاب](1)، لتقاعدهم/ عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، [٥٤/ب] وتخاذلهم عن نصيحة بعضهم بعضاً، أو تدنس ذوي العفة منهم بأنواع المعاصي، غير(2) الفاحشة، حتى صارت كلمتهم لا تسمع، وموعظتهم لا تقبل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وإما أن يكون لزيادة حسنات من لم يباشر الفاحشة، ولم يقصّر فيما يجب عليه من الأمر والنهي، كما ثبت في الحديث الآخر، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليكون له عند الله المنزلة، فما يبلغها بعمله(3). فما يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه إياها». صححه ابن حبان. وله شاهد عند أبي داود، من طريق محمد بن خالد، عن أبيه، عن جده.

فهذا جاء فيمن يكون له الطاعون شهادة ورحمة، بخلاف غير هؤلاء، فلا يكون لهم ذلك إلا مجرد عقوبة. ومن ثم تجد الكثير ممن اتصف بالصفة المذكورة، يشتد قلقه ويكثر تضجره وتكرهه، ويتحيل بوجوه من الحيل؛ في دفعه بأنواع من الأشياء التي يقال: إنها تدفعه؛ كالرقىٰ والخواتم والبخورات والعُوذ التي تعلق في الرؤوس وتكتب على الأبواب، [و] التلبس بأنواع من الطيرة التي نهىٰ الشارع عنها، والحمية عن كثير من المأكولات وغيرها، وإحالة الأمر على الهواء والماء، من غير نظر إلى سببه الحقيقي ومادته الصحيحة، والتجنب لحضور الجنائز التي ترقق القلب، وتستجلب الدمع، وتؤثر الخشية،

---

(١) من ف، ظ.

(٢) في الأصل: عن ـ تصحيف، والصواب في ف، ظ.

(٣) في الأصل وف: بعلمه، والتوجيه من ظ، وهامش ف.

وتورث[1] الخشوع. إلى غير ذلك مما يحرم صاحبه ثواب الصبر والاحتساب الذي رتبت الشهادة على حصوله.

[٥٥/أ] وأكثرهم يموت بغير الطاعون في زمن الطاعون/، فتفوته درجة الشهادة، ويخرج من الحياة الدنيا راغماً. لكن من ختم له بالوفاة على الإسلام، فقد حصلت له النجاة من الخلود في النار. ويتأيد الخبر[2] المقتضي، لأن أعظم أسباب الطاعون فشو الزنا، لما[3] تقدم في آخر الباب الأول؛ من قصة بلعم، والله تعالى أعلم.

ونجد كثيراً من أهل الخير بخلاف الصفة المذكورة، وهم مراتب:

منهم من نجده مستبشراً كما وقع للسلف، مثل معاذ رضي الله عنه وغيره.

ومنهم من نجده مسلماً مفوضاً راضياً، وإن كان لا يحب أن يموت؛ كما هو[4] مركوز في الطباع.

ومنهم من يكون كذلك، لكن يكون أسرف على نفسه، فهو خائف من أن يهجم عليه الموت قبل أن يتخلص من التبعات. فنسأل الله العفو والعافية بمنّه وكرمه.

وقد ظهر لي من كون الفاحشة سبب الطاعون ـ إن ثبت الخبر ـ جواب عن وصف الجن بأخوة الإنس، وحمل الأخوة على أخوة

---

(١) ظ: تورثت ـ تحريف.

(٢) في الأصل: الخير، وما أثبته من ف، ظ، أقرب للصواب، وأظنه يعني بـ «الخبر» ما تقدم في أول هذا الفصل من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) ف: كما. ظ: بما.

(٤) (هو) ليست في ظ.

الدِّين؛ وهو أن يقال: حد الزاني البكر الجلد، والزاني المحصن إزهاق النفس بصيغة مخصوصة. فلا يبعد أن يسلط مؤمن الجن، بإقامة الحد على الزاني بهذا الطعن، فتزهق روح من أحصن ويعذب من لم يحصن مثلاً. أو يطرقون الإنس على هيئة المحاربة، بسبب ما وقع منهم من إظهار الفاحشة بالفعل وترك الإنكار، فإذا وقع الحرب وقع القتل عموماً، ثم يبعث المقتولون على نياتهم، كما ثبت في قصة الجيش الذي[1] يخسف بهم، كما أخرجه مسلم وأبو داود من حديث أم سلمة.

[٥٥/ب] ولأحمد بسند صحيح عنها رضي الله عنها، عن النبي ﷺ/ : «إذا ظهرت المعاصي في أمتي، عمّهم الله بعذاب من عنده». فقلت: يا رسول الله، أما فيهم صالحون؟ قال: «بلى، يصيبهم ما أصاب الناس، ثم يصيرون إلى مغفرة من الله ورضوان».

ولمسلم من حديث عائشة رضي الله عنها: «ثم يبعثهم الله على نياتهم». وأخرجه أحمد بنحو[2] من سياق ما أخرج عن أم سلمة. وللطبراني في «الأوسط» من حديث أم حبيبة رضي الله عنها نحوه. وفيه: «ثم يبعث كل امرىء على نيته».

ففي هذا أوضح البيان أن تسمية الطاعون «عذاباً» و«رحمة»، لا تَنَافيَ بينهما، لحمل كل من الوصفين على اعتبار الآخر.

ولا مانع[3] أن يأذن الله تعالى لمؤمني الجن في عقوبة من شاء من الإنس بذلك، وإن كان فيهم غير المذنب. كما يقع الإذن لبعض

---

(١) (الذي) ليست في ف.

(٢) في الأصل: بنحوه، والتوجيه من ظ. وفي ف: بنحو سياق، بإسقاطِ (مِن).

(٣) ظ ولا يمانع.

الملائكة في خسف بلد من البلاد بمن فيها، أو بإغراق سفينة عظيمة، أو بإيقاع زلزلة عظيمة تخرب منازل كثيرة؛ ويموت في الهدم خلق كثير ثم تكون منازلهم في الآخرة شتىٰ. ولا ينسب لمن تعاطىٰ ذلك من الملائكة ولا مؤمني الجن معصية[1]، فيصح وصف الجن على هذا بالأخوة، أخوة الإيمان، وحيث ورد بلفظ «الأعداء»، فعلى ما تقدم، والله أعلم.

ثم وجدت أصل هذا الجواب منقولاً في «جزء» المنبجي المذكور، ولفظه: يحتمل أن يكون تسليط[2] مؤمني الجن على فساق الإنس؛ كالزناة المحصنين منهم وما أشبههم؛ ممن صار دمه هدراً، إذ لا يجوز لمؤمني الجن أن يقتل[3] مؤمن الإنس عمداً بغير حق، انتهى كلامه. وقد تقدم في الباب الثاني من كلام ابن القيم شيء من هذا، والله أعلم.

---

(١) ف: يعصيه ـ تحريف.

(٢) ف، ظ: تسلّط.

(٣) كذا وقع في سائر الأصول، والتوجيه أن يقال: (قتل) بدل (أن يقتل)، أو (لمؤمن) بدل (لمؤمني).

[الفصل العاشر]

ذكر [كشف][1] مشكل ما في هذا الباب/ الثالث [٥٦/أ]

قوله: «كالحُزَّة»[2] بضم المهملة وتشديد الزاي: هي القطعة من اللحم قُطعت طولاً[3].

و«المَرَاقّ»، تقدم تفسيره.

قوله: «الخارّ» بمعجمة وراءٍ مشددة: أي الساقط.

و«المَجْنوب»: هو الذي به عِلّة ذاتِ الجَنْب؛ وقد ذُكر تفسيره.

قوله: «عَتيك» بمهملة ومثناة آخره كاف؛ بوزن عظيم.

قوله: «قَضَيْتَ جِهَازَك» بكسر الجيم وبعد الألف زاي: أي حاجةَ السفر؛ أي فرغتَ منها وأكملت الآلات فعاقك المرضُ.

قوله: «بجُمْع» بضم الجيم وسكون الميم ـ وعن الكسائي: بكسر الجيم ـ: أي تموت وفي بطنها ولدها[4]؛ وهو بمعنى المجموع، كالذُّخْر بمعنى المذخور. والمعنى أنها ماتت ومعها شيء مجموع

(١) من ظ، ف.

(٢) مطموسة في ظ.

(٣) ظ: أولاً ـ تحريف.

(٤) ظ، ف: ولد.

فيها، غيرُ منفصل [عنها](1). وقيل: هي التي تموت بِكْراً. وقد ذكر تأييد الوجه الأول في الأصل(2).

قوله: «أبو العُمَيْس» بمهملة، مصغّر(3)، وآخره مهملة: واسمه «عُتْبة بن عبدالله».

قوله: «السِّلّ» [بكسر المهملة](4) وتشديد اللام: مرض معروف.

قوله: «بِسُرَرِهِ» بضم المهملة وبكسرها أيضاً: جمع سُرّة ـ بالضم ـ. وبفتح أوله: ما يقع من السرة(5).

قوله: «أم حرام»؛ بلفظ: [حرام](6)، ضد: حلال.

قوله: «المائِد»؛ فُسِّر في الأصل(7).

قوله: «عند أبي عِنَبَة» بكسر المهملة وفتح النون بعدها موحدة.

و «الخَوْلانيّ» بفتح المعجمة وسكون الواو.

قوله: «يَضَنُّ بهم»(8) بفتح التحتانية والضاد المعجمة. والضِّنُّ ـ

---

(1) من ظ، ف.

(2) يعني ما ورد في حديث سعد رفعه «تُسْتَشْهَدون في القتل. . . ـ وفيه ـ وموت المرأة جُمْعاً؛ موتها في نفاسها»، وهو في الفصل الأول.

(3) ف: مضعّف ـ تحريف.

(4) في الأصل: بمهملة، وما أثبته من ظ، ف. وهي تُكسر وتُضَمّ ـ قاموس.

(5) قوله: (بفتح.. السرة) ليس في ظ، ف. وفي «المجمل»: السَّرَرُ من الصبي: ما يُقطع، والسُّرّة: ما يبقى.

(6) من ظ.

(7) في هامش ظ: (وهو المائل، والميد: الميل). وفي اللسان: هو الذي يُدار برأسه من ريح البحر واضطراب السفينة بالأمواج.

(8) في الأصل: عنهم، والصواب في ف، ظ. وقد تقدم في الأصل بلفظ (بهم).

بالمعجمة الساقطة ـ معناه: البُخْل. والمراد به هنا[1] أنه سبحانه وتعالى لا يريد بهم ذلك.

قوله: «قَرَفَ» بفتح القاف والراء بعدها فاء: أي اكتسب.

قوله: «أبي مسلم بن عائِذ» بمهملة ثم تحتانية مهموزة ثم ذال معجمة.

قوله: «هَمّار» بوزن عَمّار.

قوله: «إنْ يُلْقَوْا» بضم أوله وسكون اللام وفتح/ القاف وسكون الواو. [٥٦/ب]

«لا يَلْفِتُون» بكسر الفاء.

«يَطَّلِعُون»[2] بتشديد الطاء.

قوله: «شُرَيْح» بمعجمة وآخره: مهملة، مصغّر.

و «ضَمْضَم» بمعجمتين؛ بوزن جعفر.

و «إسماعيل بن عَيّاش» بتحتانية ومعجمة.

و «دُحَيْم» بمهملة، مصغّر.

و «الفَسَوِيّ» بفاء ومهملة.

قوله: «العِرْباض» بكسر المهملة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره معجمة.

و «سارِية» بمهملة وبعد الألف راء ثم تحتانية خفيفة.

---

(١) ف: ها هنا.

(٢) ظ: يطلع، وقد تقدمت اللفظة في الأصل كما أثبتناها ها هنا.

قوله: «بَجِيْر» بفتح الموحدة وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة.

قوله: «ابن أبي الفُرَات» بلفظ النهر المشهور.

و «عبدالله بن بُرَيْدة» بموحدة وراء.

و «يحيىٰ بن يَعْمَر» بتحتانية؛ وزن جعفر.

قوله: «الفَتَّان» بفاء ثم مثناة ثقيلة: أي الملك الذي يسأل الميت في قبره. وقد فسّره الحديث الذي بعده: «ويُؤْمَنُ فِتْنَةَ القبر».

قوله: «نُعَيْم» بنون، مصغّر.

و «المُجْمِر» بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم.

قوله: «عَمَوَاس» بفتح المهملة والميم - وقد تسكن - وتخفيف الواو وآخره مهملة: اسم موضع بالشام. وقيل: قيل لذلك الطاعون «عمواس»، لأنه عمّ وواسىٰ. وقرأت بخط ابن عساكر، في بعض روايات قصة عمر في طاعون «عام مواس»[1]. فإن كان محفوظاً، فلعل اسم الموضع «مواس»، وأضيف العام إليه، ثم أدغم، ثم لكثرة الاستعمال خُفِّف. وكان طاعون عَمَواس سنة سبعَ عَشْرة[2]، وقيل: سنة ثمانيَ عشْرة. والأول أصح[3]؛ فإن عام ثمانيةَ عَشَر كان عام

---

(١) ف: عام واسىٰ - تحريف يدل عليه ما بعده.

(٢) في الأصل: سبعة عشر - لحن.

(٣) في عام وقوع هذا الطاعون خلاف، فابن خياط يذهب إلى أنه وقع سنة (١٨ هـ)، وكذا الطبري، ويتفقان على أن خروج عمر إلى الشام كان سنة (١٧ هـ). - (تاريخ خليفة ابن خياط: ١٣٨)، (الطبري: ٤/٥٦ - ٦٠، ٩٦). وقد مات فيه من كبار الصحابة: أبو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، والحارث بن هشام، وغيرهم (ابن خياط: ١٣٥).

الرمادة، وهي المجاعة التي كانت في الحجاز. ومات فيه خمسةً وعشرون ألفاً[1]، وقيل: ثلاثون ألفاً.

قوله: «الجارف» بجيم وآخره فاء: سمي الطاعون بذلك لأنه جرف الناس، كما يجرف السيل الأرض، فيأخذ معظم ما فيها/. وفي [٥٧/أ] سنة وقوع هذا الطاعون اختلاف كثير، ذكره النووي في أوائل «شرح مسلم»، أرجحه أنه في العشر السابع؛ إما سنة أربع أو سبع أو تسع وستين، وكان بالبصرة، ووقع بها أيضاً طاعون يسمىٰ[2] «الجارف» سنة سبع وثمانين. وطاعون يقال له: «طاعون غراب»، دون الجارف، وعدة طواعين كانت بها.

وكان بالكوفة الطاعون الذي فرّ منه المغيرة بن شعبة، فرجع فمات، وهو سنة خمسين. وقبله في حياة أبي موسىٰ الأشعري. وقبله في حياة ابن مسعود، رضي الله عنهم. كل ذلك بالكوفة.

وكان بمصر سنة[3] ثمانين.

وكان بالشام بعد طاعون عمواس عدةُ طواعين؛ بعضها توالى[4]، حتىٰ كان خلفاء بني أمية يسكنون ـ إذا قَرُب أوانُه ـ البَوَادي. ولذلك أقام هشامٌ ـ منهم ـ بالرُّصافة. ويقال: إن بعض أمراء دمشق لبني العباس، خطب فقال: (آحْمدوا اللَّهَ الذي أذهب عنكم الطاعون منذ وُلِّينا عليكم). فأجابه رجل جريء من الشاميين فقال: ما كان الله لِيجمعكم علينا والطاعونَ. وفي المثل: «لا يكون الطاعون والحَجَّاج».

(١) الطبري: (١٠١/٤). وفي الأصل: خمسة وعشرين ـ لحن.
(٢) ف، ظ: سمي. (٣) ف: بعد سنة.
(٤) في الأصل وظ: يتوالى، وما أثبته من ف.

ولم يقع في الدنيا طاعون أعظم من الكائن في القرن الثامن[1]، فكان بالديار المصرية والشامية سنة تسعٍ وأربعين، وابتدأ قبل ذلك. وفي غيرهما سنة ثمان وأربعين؛ في ذي القعدة منها، إلى أن ارتفع في صفر سنة[2] خمسين. ولم يبق إقليم من الأقاليم السبعة حتى دخله في هذه المدّة.

وذكر الصَّفَديُّ في «رسالة» له، أنه وقف في «مرآة الزمان» على نظيره في ثمان ـ وتسع ـ وأربعين وأربع مائة. وليس كما قال، إنما هو نظيره في الفناء، لا في/ خصوص الموت بالطاعون. فإن سبب الذي ذكره صاحب «المرآة» الغلاءُ والقَحْط؛ فكان الموت بالجوع. ثم كان بالديار المصرية والشامية وغيرهما عدةُ طواعين، ليس في العظم[3] مثله، والله يفعل ما يشاء ويختار. [٥٧/ب]

قوله: «ويَتَخَيَّرُوا مما أنزل الله»: هكذا وقع في «ابن ماجه»، ولستُ على ثَلَجٍ من ضبطها. ولعله إشارة إلى أن الحاكم إذا لم يجد نصّاً، لا يحكم بهواه، بل يتأمل النصوص، فيأخذ بما[4] يدل عليه، ولا يخرج عنها إلى ما يخالفها. أو هو[5] إشارة إلى رَدْع[6] من يأخذ بالمتشابه ويترك المُحْكم، ونحو ذلك، والعلم عند الله تعالى.

قوله: «إلا فَشَا فيهمُ الدَّمُ»: لعل معناه القتل؛ لأن كثرة الدَّمِ تنشأ عنه. ويمكن أن يؤخذ منه إرادة الطاعون؛ لأن الدم يثور به.

---

(١) وهو الذي كان في القرن الرابع عشر الميلادي، وأطلق عليه الأوربيون: «الموت الأسود» ـ انظر المقدمة.

(٢) ف: في سنة.

(٣) ف: المعظم ـ تحريف.

(٤) ظ: مما.

(٥) في الأصل: وهو، والتوجيه من ف، ظ.

(٦) ف: دارع ـ تحريف.

قوله: «بالسَّنَةِ» بفتح المهملة والنون: أي القحط.

قوله: «الرُّشا» بضم الراء وبالمعجمة[1].

قوله: «اللَّفْتُوَانِيّ» بفتح اللام وسكون الفاء وضم التاء[2] المثناة[3].

قوله: «فَنَاكي» بفتح الفاء وتخفيف النون وبعد الألف كاف ثم تحتانية[4].

---

(١) وتكسر الراء أيضاً، والمفرد: رشوة - مثلثة - وهي الجُعْل - قاموس.

(٢) (التاء) ليست في ف.

(٣) واسمه: عبدالله بن محمد، كما تقدم.

(٤) واسمه: عبدالله بن فناكي.

البــاب الرابــع

فــي
حكم [الخروج من] البلد الذي يقع بها الطاعون والدخول إليها

[الفصل الأول]

ذكر الزجر عن الخروج من البلد الذي يقع فيها الطاعون[1] فراراً منه

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ . . ﴾ الآية[3].

قال عبدالرزاق في «تفسيره»، وأخرجه الطبري[4] من طريق أخرى؛ كلاهما عن معمر[5]، عن الحسن قال: فَرُّوا من الطاعون، فقال لهم الله: موتوا، ثم أحياهم ليكملوا بقية آجالهم. لفظ الطبري[6]/. ولفظ عبدالرزاق في «التفسير»: عن معمر، عن الحسن [٥٨/أ] وقتادة قالا[7]: فرّوا من الطاعون.. فذكر مثله. قال معمر: وقال الكلبي: كانوا ثمانية آلاف. قال: وقال قتادة: عن عكرمة: فروا من القتال.

(١) (الطاعون) ليست في ف، ظ. (٢) لفظ الجلالة ليس في ف.
(٣) البقرة: ٢٤٣.
(٤) في الأصل وف، ع: الطبراني، والتوجيه من ظ، وسيأتي بعد سطرين تقريباً قوله: «لفظ الطبري»، في نسخة الأصل.
(٥) ف: يعمر ـ تصحيف.
(٦) كذا وقع في الأصل وظ، وفي ف، ع: الطبراني ـ تحريف.
(٧) في الأصل: قال، والتوجيه من ف، ظ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة قال: وقع الطاعون، فخرج[1] منهم[2] الثلث وبقي الثلثان. ثم أصابهم فخرج الثلثان وبقي الثلث، ثم أصابهم فخرجوا كلهم؛ فأماتهم الله عقوبة.

وأخرج الطبري [من طريق][3] أشعث، عن الحسن قال: خرجوا؛ فروا من الطاعون، فأماتهم الله[4] قبل آجالهم، ثم أحياهم إلى آجالهم. ومن طريق محمد بن إسحاق، عن وهب بن منبه قال: كان حِزْقيل بن بُورَىٰ يقال له: ابن العجوز؛ وهو الذي دعا للقوم ﴿ ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ . . ﴾ الآية. قال ابن إسحاق: فبلغني أنهم خرجوا من بعض الأوباء من الطاعون، أو من سقم كان يصيب الناس، حذراً من الموت.. فذكر القصة.

وقال عبد بن حميد في «تفسيره»: أخبرنا روح بن عبادة، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة قال: مقتهم الله على فرارهم من الموت، فأماتهم الله عقوبة، ثم بعثهم إلى بقية آجالهم لِيُتَوَفَّوْها[5]، ولو كانت آجال القوم[6] حانت ما بعثوا بعد موتهم.

وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة مطولة، من طريق أسباط، عن السُّدِّيّ، عن أبي مالك[7] في هذه الآية قال: كانت قرية يقال لها «داوردان» قريباً من واسط، فوقع فيهم[8] الطاعون. فأقامت طائفة منهم

---

(١) ف: فجرح ـ تصحيف. (٢) (منهم) ليست في ظ.
(٣) في الأصل: عن، وما أثبته من ظ.
(٤) قوله (الله عقوبة ـ في الرواية السابقة ـ. فأماتهم الله) ليس في ف.
(٥) ف: ليتوفاها. (٦) بعدها في ظ: ما ـ إقحام.
(٧) ظ: ابن مالك ـ تصحيف. (٨) ظ: فيها.

وهـربت طائفـة. فأجلوا[1] عن القرية، ووقـع المـوت فيمن أقـام منهم وأسرع فيهم/، وسلم الآخرون. حتىٰ إذا ارتفع الطاعون عنهم رجعوا [٥٨/ب] إليهم. فقال الذين أقاموا: إخواننا كانوا أحزم منا، فلو كنا صنعنا كما صنعـوا، كنا سلمنـا، ولئن بقينا حتىٰ يقـع الطاعـون، لنصنعن مثل صنيعهم. فلما أن كان من قابل، وقع الطاعـون، فخرجـوا جميعاً؛ الذين كانوا أَجْلَوْا والذين كانوا أقاموا؛ وهم بضعة وثلاثون ألفاً. فساروا حتىٰ أتوا وادياً[2] أَفْيَحَ، فنزلوا فيه؛ وهـو بين جبلين. فبعث [الله][3] إليهم ملكين؛ ملكاً بأعلىٰ الوادي وملكاً بأسفله. فنادَوْهم أن موتوا، فمـاتوا. فمكثـوا مـا شـاء الله، ثم مـرّ بهـم نبيّ من الأنبيـاء يُـدعىٰ هِزْقيل[4]، فـرأى تلك العظام، فـوقف متعجباً لكثـرة ما يـرىٰ منها. فأوحـىٰ الله إليه أن نـاد: أيتها العـظام، إن الله يأمـرك أن تجتمـعي. فاجتمعت العظام من أقصىٰ الوادي وأدناه، فالتزق بعضها ببعض؛ كل عـظم من جسد ٱلْتَـزَقَ[5] بجسده، فصـاروا أجساداً من عـظام، ليس ثَمّ لحم ولا دم. ثم أوحـىٰ الله إليه: ناد: أيتها العظام، إن الله يأمرك أن تكتسي لحماً ـ يعني فاكتست لحماً ـ، ثم أوحـىٰ الله إليه: ناد: أيتها الأجساد، إن الله يأمرك[6] أن تقومي. فبعثوا أحياء. ثم رجعـوا إلى

(١) في الأصل: فأخلوا ـ تصحيف، والتوجيه من ف، ظ. وستأتي بعد قليل في الأصل كما وجهناها.
(٢) بعدها في ظ: لهم. والوادي الأفيح هو الواسع، كما سيأتي في آخر الباب.
(٣) من ف، ظ.
(٤) ظ، ع: حزقيل، ووقعت في ف: حزقيل ثم أصلحت الحاء إلى هاء، وقد ضُبطت في آخر الباب، في هذه الرواية، بالهاء بدل الحاء، لقرب المخرج.
(٥) ف: أُلزِق، وكلاهما صحيح. ولَزِقَ والتزق ولصِقَ ولسِقَ، كله بمعنى ـ لسان.
(٦) قوله: (أن تكتسي لحماً.. يأمرك) سقط في ف، واستدرك في الهـامش بخط مغاير.

بلادهم، فكانوا لا يلبسون ثوباً إلا كان عليهم كفناً؛ وسْماً، يعرفهم أهل ذلك الزمان. فأقاموا حتىٰ أتت عليهم آجالهم بعد ذلك.

هذا إسناد حسن مرسل، و«أبو مالك» اسمه غزوان ـ بالغين المعجمة المفتوحة والزاي الساكنة ـ: تابعي موثق. والراوي عنه اسمه «إسماعيل بن عبدالرحمٰن» السدي؛ وهو تابعي صغير، من رجال مسلم.

[٥٩/أ] وأخرجه الطبري من رواية السديّ نحوه، بطوله، ولم/ يذكر أبا مالك. وقال فيه: (فلما رآهم وقف عليهم، فجعل يتفكر فيهم ويلفت شدقه وأصابعه. فأوحىٰ الله إليه: يا هزقيل[1]، تريد أن أريك كيف أحييهم؟ قال: نعم. وإنما كان تفكره أنه تعجب من قدرة الله عليهم).

وعندهما جميعاً في آخره: عن أسباط، عن منصور بن المعتمر، عن مجاهد: كان كلامهم حين بعثوا [أن][2] قالوا: سبحانك ربنا وبحمدك، لا إلٰه إلا أنت. زاد الطبري: فرجعوا إلى قومهم أحياء يعرفون أنهم كانوا موتى؛ سِحْنة الموت على وجوههم.

وأخرجه الطبري وابن [أبي][2] حاتم، من طريق هلال بن يساف بطوله، ولكن لم يسم النبيّ المذكور، ولا العدد. وفي حديثه: فقال الذين خرجوا: لو أقمنا كما أقام هؤلاء لهلكنا كما هلكوا، وقال المقيمون: لو ظعنا كما ظعن هؤلاء لنجونا كما نجوا. وفيه أن النبي لما مر بهم قال: يا رب لو شئت أحييت هؤلاء فعمروا بلادك وعبدوك. فقال: أو أحب إليك أن أفعل؟ قال: نعم. قال: قل: كذا وكذا، فتكلم به، فنظر إلى العظام؛ إن العظم ليخرج من عند العظم الذي ليس[3] منه إلى العظم الذي هو منه. ثم أمر بأمر،

---

(١) ظ حزقيل. (٢) من ف، ظ.

(٣) بعدها في ف: له ـ إقحام.

فإذا العظام تكتسي[1] لحماً. ثم أمر بأمر، فإذا هم قعود يسبحون ويكبرون. ثم قيل لهم: قاتلوا في سبيل الله.

وأخرجه عَبْدُ بن حُمَيْد وابن أبي حاتم أيضاً، من طريق النَّضْر أبي عمر[2] الخزّاز، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، نحو رواية السُّدِّيّ عن أبي مالك. و«النَّضْر» ضعيف، ولكن إذا ضمت روايته إلى رواية أبي مالك قويت.

وله طريق أخرى عن ابن عباس بسند صحيح، لكنها مختصرة/. قال الفريابي[3] في «تفسيره»: حدثنا سفيان ـ هو الثوري ـ. [٥٩/ب]
وأخرجه الطبري من طريق أبي أحمد الزبيري ووكيع، عن سفيان، عن مَيْسَرَةَ النَّهْدِيّ[4]، عن المِنْهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما، في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[5]، قال: كانوا أربعة آلاف؛ خرجوا فراراً من الطاعون. قالوا: نأتي أرضاً[6] ليس فيها موت. حتى

---

(١) ظ: تكسىٰ.

(٢) في الأصل: النضر بن عمير ـ تحريف، وفي ظ: ابن أبي عمر، بإقحام «ابن». وفي ف: أي عم ـ تحريف، والصواب ما أثبتناه، وهو النضر بن عبدالرحمٰن، أو ابن عمر، أبو عمر الخزّاز. ضعفه أحمد، وليّنه أبو زرعة. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث ـ الجرح والتعديل: (٤٧٥/١/٤). الإكمال: (١٨٢/٢ - ١٨٣).

(٣) ظ: الفرياني ـ تصحيف. ف: الفراياني ـ تحريف.
وهو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن واقد الفريابي (ت: ٢١٢ هـ). ولم يُعثر بعد على تفسيره المذكور ـ انظر: سزكين: ٩٣/١/١.

(٤) في الأصل: الهندي ـ تحريف، والصواب في ف، ظ. وقد ضبطها الحافظ في آخر الباب.

(٥) البقرة: ٢٤٣.

(٦) في الأصل: أيضاً ـ تحريف، والصواب في ف، ظ.

إذا كانوا بموضع كذا وكذا، قال لهم الله: موتوا. فمرّ عليهم نبيٌّ من الأنبياء، فدعا ربه أن يحييهم، فأحياهم.

وهكذا أخرجه إسحاق بن راهُويَه في «مسنده»، وابن المنذر من طريقه عن وكيع. وفي رواية أبي أحمد: أن يحييهم حتى يعبدوه، فأحياهم.

وقد أخرج عبد بن حميد والطبري، من طريق[1] وهب بن منبّه: أنهم كانوا أربعة آلاف، وسمىٰ النبي المذكور «حزقيل». وكذا أخرجه الطبري من طريق حَكَّام بن عَنْبَسة[2]، عن حجاج بن أرطاة: أنهم كانوا أربعة آلاف. ومن طريق عطاء الخراساني قال: كانوا أربعة آلاف أو أكثر.

ومن وجه آخر عن حَكَّام بن عَنْبَسة، عن أشعث بن أسلم البصري قال: بينما عمر يصلي، ويهوديان خلفه، إذ قال أحدهما لصاحبه: أهو هذا؟ فلما انفتل سألهما، فقالا: إنا نجدك في كتاب الله قَرْناً[3] من حديد، تعطى ما أعطي حزقيل الذي أحيا الموتى بإذن الله. فقال عمر: ما نجد في كتاب الله [حزقيل، ولا أحيا الموتى بإذن الله إلا عيسىٰ. فقالا: أما تجد في كتاب الله][4]: ﴿ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ﴾[5]؟ قال: بلىٰ. قالا: فهو منهم[6]. وأما إحياء الموتى فسنحدثك: إن بني إسرائيل وقع فيهم الوباء، فخرج منهم قوم حتى

(١) ظ: من حديث. (٢) في: عنيبة ـ تصحيف.
(٣) أي حصناً، كما فسّرها الحافظ.
(٤) من ظ، ف، لكن بعضها في ف مستدرك بخط مغاير في الهامش.
(٥) النساء: ١٦٤.
(٦) في الأصل: فهذا منه، والتوجيه من ظ، ف.

إذا كانوا على رأس ميل، أماتهم الله، فبنوا عليهم حائطاً[١]. حتى إذا بليت عظامهم/، بعث الله حزقيل، فقام عليهم، فقال ما شاء الله، [٦٠/أ] فبعثهم الله له، فأنزل الله[٢] في ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾.

فهذه الروايات يشد بعضُها بعضاً[٣]. وشذت روايات أخرىٰ:

إحداها: في السبب؛ فأخرج الطبري من طريق جُوَيْبِر، عن الضحاك، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يعني بالألوف كثرة العدد؛ أمروا أن يقاتلوا في سبيل الله، ففروا من الجهاد، فأماتهم الله، ثم أحياهم وأمرهم أن يعاودوا الجهاد.

وهذه طريق واهية، فإن «جويبراً» متروك، و«الضحّاك عن ابن عباس» منقطع. وقد رواه سُنَيْد، ثم الطبري[٤] من طريقه، من وجه آخر عن الضحاك، نحو هذا. و«سُنَيْد» هذا فيه مقال. والطرق[٥] الماضية، من[٦] أن فرارهم كان بسبب الطاعون، أقوى مخرجاً وأحسن طرقاً.

ثانيها: في المدة التي بين إماتتهم وإحيائهم؛ فنقل القرطبي أن المدة كانت سبعة أيام، وقيل: ثمانية، وقيل: شهر، وقيل: أكثر من شهر. وظاهر الأخبار الماضية أن المدة كانت فوق ذلك، بحيث بليت[٧] أجسادهم، وتمزقت أوصالهم، وصاروا عظاماً[٨].

---

(١) في الأصل: حائط ـ لحن.
(٢) لفظ الجلالة ليس في ف، ظ.
(٣) (بعضاً) ليست في ف.
(٤) في الأصل: الطبراني، والتوجيه من ف، ظ.
(٥) ظ: الطريق.
(٦) (من) ليست في ف.
(٧) ف: تلفت.
(٨) ظ: عظام ـ لحن.

وقد أخرج الطبريّ وابن المنذر، من طريق عمرو بن دينار، بسند صحيح إليه، قال في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ..﴾ الآية، قال: وقع الطاعون في قريتهم، فخرج ناس وبقي ناس، فهلك الذين بقوا في القرية وبقي آخرون. ثم وقع الطاعون، فخرج ناس أكثر ممن خرج أولاً وبقي ناس، فهلك الذين بقوا[1]. فلما كانت الثالثة، خرجوا بأجمعهم إلا قليلاً، فأماتهم الله، ثم
[٦٠/ب] أحياهم. فرجعوا إلى بلادهم، وقد توالدت/ ذريتهم ممن تركوا بها، فصار يقول بعضهم لبعض: من أنتم؟.

وأخرج ابن المنذر، من طريق ابن جريج، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما وقع الطاعون وخرجوا، انتظرهم أهاليهم فلم يرجعوا، فركبوا، فوجدوهم موتى، فعجزوا عن دفنهم، فَحَظَروا[2] عليهم جداراً. ثم بعثهم الله بعد زمان، لا يفقد رجل منهم عقالاً مما كان معه فما فوقه. فدخلوا بلدهم، فجعل الرجل منهم يأتي مسكنه، فيجد فيه ابنه أو ابن ابنه أو أسفل من ذلك، فيقول: هذا مسكني. فيقول الآخر: ليس بمسكنك، ولكنه مسكني ومسكن آبائي. فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا فلان ابن فلان، حتى يلقاه. وهذا منقطع[3].

وعن ابن جريج قال: وقال آخرون: فروا من الطاعون، فَحَظَرُوا

---

(١) قوله: (في القرية وبقي... الذين بقوا) ليس في ف.

(٢) ضبطها الحافظ في آخر الباب وقال: «والحظائر جمع حظيرة؛ وهو كالحَوْش عليه حائط بغير باب».

(٣) ذلك أن ابن جريج (وهو عبدالملك بن عبدالعزيز، ت: ١٥٠ هـ أو بعدها) لم يلق ابن عباس، وإنما لقي أصحابه، وكان أعرف الناس بهم، مع سفيان بن عيينة. وهو ثقة فقيه، روى له الستة، غير أنه كان يدلس ويرسل ـ انظر: التقريب: ١/٥٢٠، والعلل لابن المديني: ٤٤، ٤٧. وتهذيب التهذيب: ٦/٤٠٢، والجرح والتعديل: ٢/٢/٣٥٦ ـ ٣٥٨.

عليهم حِظاراً، وقد أَرْوَحَتْ أجسادُهم وأنتنوا. فإنها لتوجد اليوم تلك الريح من ذلك السِّبْط من اليهود.

فالحاصل: أن في ذلك دلالة على طول المدة التي بين الإماتة والإحياء، فالله أعلم.

ثالثها: في عدتهم؛ فمعظم الروايات السابقة أنهم كانوا أربعة آلاف، ولا تخالفها رواية عَطاء الخُرَاساني: ثلاثة آلاف وأكثر، لما لا يخفىٰ.

وتقدمت رواية فيها: ستة آلاف. وعن مقاتل والكلبي: كانوا ثمانية آلاف. وأخرج الطبري من طريق أبي صالح، عن أم هانىء: تسعة آلاف. وعن أبي روق: كانوا عشرة آلاف. حكاه الثعلبي عنه. وقيل: كانوا ثلاثين [ألفاً][1]، حكاه الثعلبي عن أبي مالك. وقيل: بضعة وثلاثين ألفاً، قاله السدي، وحكاه الثعلبي أيضاً عن ابن جريج. وقيل: أربعين ألفاً. وقيل: سبعين ألفاً. وقيل: ثمانين ألفاً. وقيل: تسعين ألفاً/، وقيل: ست مائة ألف. حكاها الثعلبي ثم القرطبي. [٦١/أ]

قال الطبري: وأولى[2] الأقوال[3] بالصواب، في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾، قول من قال في عددهم: أزيد من عشرة آلاف، بخلاف قول من قال: دون ذلك. لأن «الألوف» جمع كثرة؛ لا يقال للعشرة فما دونها، وإنما يقال آلاف، انتهىٰ. وتبعه جماعة من المفسرين على ذلك.

وأجاب جماعة من المحققين: أنه لا يمتنع إطلاق لفظ جمع[4]

---

(١) من ف، ظ.

(٢) (أولى) ليست في ظ.

(٣) في الأصل: ولو أن الأقول ـ تحريف، صوابه في ف.

(٤) (جمع) ليست في ف.

الكثرة على ذلك، مَثَل ذلك في قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[1]. ولما كان المقام يقتضي التكثير عُبّر بذلك، لأن قرينة السياق ترشد إلى المراد، مع أن أصح الطرق الواردة في ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما: (أربعة آلاف)، وقول السدي: (كانوا بضعة وثلاثين ألفاً)، وسائر الأقوال ـ غير هذين ـ فيها مقال.

والجمع بين القولين المذكورين ممكن؛ بأن يحمل العدد الأقل [على][2] رؤسائهم وأشرافهم، والعدد الأكثر بانضمام الأتباع إليهم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

رابعها: اتفقت الروايات كلها، قويها وضعيفها، على أن المراد بـ «الألوف» العدد، إلا ما أخرجه الطبري، عن عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم قال في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾: (ليست الفرقة؛ بل قلوبهم مؤتلفة، إنما خرجوا فراراً). فاقتضى كلامه أنه جَمْعُ إلْف، مثل: جلوس وجالس، وشهود وشاهد. قال الطبري: قول الجماعة أولى بالصواب. وقال الزمخشري: هو من بدع التفاسير.

وقال ابن عطية: القصص في ذلك كلها لينة الأسانيد، والحاصل منها[3] وقوع الفرار من الموت، من قوم أماتهم الله تعالى ثم أحياهم؛ ليظهر أنه لا يفيد[4] خوف/ الخائف ولا اغترار المغتر[5]، انتهى. [٦١/ب]

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: هذا القول ضعيف؛ لأن ورود الموت عليهم وهم في كثرة عظيمة، يفيد مزيد اعتبار[6] بحالهم؛ لأن

(١) البقرة: ٢٢٨. (٢) من ف، ظ.
(٣) (منها) ليست في ف. (٤) ف: يفيدهم.
(٥) في الأصل: ولا اعتزاز المعتز ـ تصحيف، صوابه في ف، ظ.
(٦) ف: مزيد في اعتبار ـ إقحام، يترتب عليه لحن.

موت جمع عظيم دفعة واحدة لم تجر العادة به، يفيد وقوعه الاعتبار العظيم. وأما وقوع الموت على قوم بينهم ائتلاف ومحبة، فهو كوروده على قوم بينهم اختلاف، لأن وجه الاعتبار لا يختلف.

وأجاب الفخر الرازي بأنه: يمكن أن يكون المراد أن كل واحد منهم كان إلْفاً لحياته، محباً لهذه الدنيا. فيرجع حاصله إلى ما قاله الله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[1]، وأنهم، مع غاية حبهم للحياة، وإلْفهم لها، أماتهم الله تعالى، ليعلم أن الحرص على الحياة لا يعصم من الممات، انتهىٰ.

وتعقبه القاضي تاج الدين السبكي، في «الجزء» الذي جمعه في الطاعون، بأن إيراد القاضي أبي بكر باق على حاله، وليس فيما ذكره الإمام الفخر جواب عنه، لأنه لا يقع الاعتبار العظيم الخارق للعادة بكون كل واحد منهم إلفاً لحياته محباً لها، لأن ذلك موجود في كل ميت؛ منهم ومن غيرهم، بخلاف موت الطائفة العظيمة دفعة واحدة، انتهىٰ.

ويظهر لي في جواب إيراد القاضي وتوجيه قول عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم توجيهٌ آخر؛ وهو أن المراد أنهم كان رأيهم اجتمع على الفرار المذكور، لأنه يجوز في نفس الأمر أن يكون بعضهم كان لا يرىٰ الفرار، وإنما خرج مع من خرج بغير اختياره مثلاً، أو لتردده في كون ذلك صواباً أو خطأً، فأفاد الوصف بأنهم كانوا تواردوا على هذا/ [٦٢/أ]
المعتقد، فلذلك عوقبوا جميعهم بذلك، فيفيد الاعتبار بحالهم، وأنه لا ينبغي المسارعة إلى تقليد الرؤساء في مثل ذلك، مع أن القائل

(١) البقرة: ٩٦.

المذكور لم ينف العدد، ثم إن اللفظ محتمل للمعنيين[1]، فما المانع من حمله عليهما عند من يجيز ذلك.

خامسها: قال الإمام أبو بكر الرازي في «أحكام القرآن»: دلت الآية على أن الله تعالى كره فرارهم من الطاعون، وهو نظير قوله تعالى: ﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ﴾[4].

---

(١) ف: يحتمل المعنيين.
(٢) الأحزاب: ١٦.
(٣) النساء: ٧٨.
(٤) الجمعة: ٨.

[الفصـــل الثانـــي]

ذكر قصة عمر رضي الله عنه في رجوعه من طريق الشام لما بلغه أن الطاعون بها، والبيان الواضح أن ذلك ليس من الفرار من الطاعون، ولا مخالفاً لما دلت عليه الأخبار الواردة في ذلك[1]

ذكر سيف في «الفتوح» عن مشايخه، أن الطاعون وقع بالشام في المحرم وصفر، ومات فيه النـاس، ثم ارتفع، فكتبـوا إلى عمر بذلك. فخرج، حتىٰ إذا[2] كان قريباً من الشام، بلغه أنـه أشد مـا كان، فقال الصحابة رضي الله عنهم: قال رسول الله ﷺ: «إذا كـان بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا عليكم». فـرجع عمر، حتىٰ ارتفع الطاعون منها.

وأخرج الطحاوي في «معاني الآثار» بسند صحيح، عن أنس،

(١) هذا القسم من الفصل الثاني، جاء متأخراً في النسخ الثلاث (ظ، ف، ع)، بينما تقدم فيها قسم آخر من هذا الفصـل، وهو الـذي يحمل عنـوان «ذكر اختـلاف الصحابة في الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون»، وسيأتي هذا القسم بعد الكـلام على قصة عمـر، وقد حـافظنـا على ترتيب مـا في نسخة الأصـل التي اعتمدناها لأسباب ذكرناها في المقدمة.

(٢) (إذا) ليست في ظ.

أن عمر أتىٰ الشام[1]، فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا: يا أمير المؤمنين، إن معك وجوه أصحاب رسول الله ﷺ وخيارهم، وإنا تركنا من بعدنا مثل حريق النار ـ يعني الطاعون ـ فارجع العام، فرجع[2]. فلما كان العام المقبل، جاء فدخل..

[٦٢/ب] وقد وقعت/ لنا قصة عمر رضي الله عنه المذكورة مسندة مطولة.. أخرج مالك والبخاري ومسلم من طريق مالك وغيره، عن ابن شهاب، عن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن بن زيد بن الخطاب، عن عبدالله بن عبدالله بن الحارث بن نوفل، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام، حتىٰ إذا كان بسرغ، لقيه أمراء الأجناد؛ أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام.

قال ابن عباس: فقال لي عمر بن الخطاب: ادع لي[3] المهاجرين الأولين. فدعوتهم، فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا. فقال بعضهم: قد خرجت لأمر، ولا نرىٰ أن ترجع عنه. وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ، ولا نرىٰ أن تقدمهم على هذا الوباء. فقال عمر: ارتفعوا عني. ثم قال: ادع لي الأنصار. فدعوتهم، فاستشارهم، فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم. فقال: ارتفعوا عني. ثم قال: ادع لي[4] من كان ها هنا من مشيخة قريش؛ من مهاجرة الفتح. فدعوتهم، فلم يختلف

---

(١) ظ، ف: من الشام، وهذا خطأ؛ لأن الرواية تفيد أنه كان قادماً إلى الشام، وليس راجعاً منها، بدليل قول الصحابة له: (فارجع العام. فلما كان العام المقبل).

(٢) (فرجع) ليست في ف.

(٣) (لي) ليست في ف.

(٤) قوله: (الأنصار، فدعوتهم.. ـ إلى ـ.. ادع لي) سقط في ف.

عليه[1] رجلان. فقالوا[2]: نرىٰ أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء.

فنادىٰ عمر رضي الله عنه في الناس: [إني][3] مصبح على ظهر فأصبحوا عليه. فقال أبو عبيدة ـ وهو إذ ذاك أمير الشام ـ: أفراراً من قدر الله؟! فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ـ وكان عمر رضي عنه يكره خلافه ـ. نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله؛ أرأيت لو كان لك إبل كثيرة، فهبطتَ وادياً له عُدْوَتان[4]؛ إحداهما خصبة والأخرىٰ/ [٦٣/أ] جَدْبة، ألستَ إن رعيتَ الخِصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجَدْبة رعيتها بقدر الله؟.

قال: فجاء عبدالرحمٰن بن عوف رضي الله عنه ـ وكان متغيباً في بعض حاجته ـ فقال: إن عندي من هذا لعلماً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه». فقال: فحمد الله عمر ثم انصرف.

زاد ابن خزيمة في رواية له من طريق مالك: (ثم انصرف بالناس).

وأخرجه مسلم من رواية معمر عن ابن شهاب قال: .. نحو رواية مالك. قال: وزاد في رواية معمر: وقال له أيضاً: (أرأيت لو أنه رعىٰ الجدبة وترك الخصبة، أكنت مُعَجِّزُه؟ قال: نعم. قال: فسر إذاً. قال: فسار حتىٰ أتىٰ المدينة، فقال: هذا المحل ـ أو هذا المنزل ـ إن

(١) بعدها في ف: إلا ـ إقحام.
(٢) في الأصل: فقال، والتوجيه من ف، ظ.
(٣) من ف، ظ.
(٤) بعين مهملة مكسورة، وتضم أيضاً؛ أي جانبان ـ كما قيدها الحافظ.

شاء الله). وأخرجه من رواية يونس بن[1] يزيد، عن ابن شهاب قال: .. نحو رواية مالك ومعمر، إلا أنه قال: «عبدالله بن الحارث»، ولم يقل: «عبدالله بن عبدالله بن الحارث»، وقول مالك ومن تابعه أصح، انتهى كلام مسلم.

وقد ساق ابن خزيمة رواية يونس، وأولها: (أن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما حدثه، أنه كان مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين خرج إلى الشام فرجع بالناس من سَرَغ[2]، لقيه أمراؤه على الأجناد، ولقيه أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه وأصحابه، وقد وقع الوجع بالشام. فقال: اجمع [لي][3]..). فذكر القصة. وفيها: (وقال بعضهم: إنما هو قدر الله). وفيها: (فأمرهم، فخرجوا عنه). وقال في الحديث: (إني مصبح على ظهر فأصبحوا عليه، فإني ماضٍ لما

[٦٣/ب] أرى/، فانظروا ما آمركم به، فامضوا له. قال: فأصبح على ظهر، فركب عمر[4]، ثم قال للناس: إني راجع..). وقال فيه بعد قوله: بقدر الله: (ثم خلا بأبي عبيدة فتراجعا ساعة، فجاء عبدالرحمن..) وقال في آخره: (فحمد الله عمر، فرجع، فأمر الناس أن يرجعوا).

و «عبدالله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل» المذكور في [هذا][3] الحديث، «نوفل» - جد أبيه - هو ابن عم النبي ﷺ، وهو نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب. و «عبدالله بن عبدالله» اسمه اسم أبيه،

---

(١) ف: عن، مكان: ابن - تحريف؛ وهو يونس بن يزيد الأيلي.

(٢) ضبطها الحافظ بفتح المهملة والراء - وقد تسكن - ثم غين معجمة. وقال: «ذكر البكري [في «المعجم»] أنهامدينة افتتحها أبو عبيدة هي واليرموك والجابية متصلة. وقال ابن وضاح: بينها وبين المدينة ثلاث عشْرة مرحلة». قلت: ويطلق عليها اليوم: سرغايا، وهي قريبة من دمشق.

(٣) من ف، ظ.

(٤) قوله: (فركب عمر) ليس في ف.

ويكنىٰ أبا يحيىٰ؛ تابعي وثقه النسائي وابن سعد والعجلي وآخرون، ومات سنة تسع وتسعين[1] من الهجرة. وأبوه يكنىٰ أبا محمد، ولقبه «بَبَّه» ـ بموحدتين مفتوحتين الثانية ثقيلة ـ؛ ولد في عهد النبي ﷺ وحنّكه، فعُدّ في الصحابة لذلك، وهو من حيث الرواية تابعي ثقة [عند الجميع][2]، ومات سنة أربع وثمانين من الهجرة. والمحفوظ في حديث الباب أنه عن ولده كما قال مالك ومن تابعه، لا عنه كما قال يونس.

وقد حكىٰ ابن عبدالبر أن بعض الرواة عن مالك قال: (عبدالله بن عبدالله بن الحارث، عن أبيه). قال: وقوله: (عن أبيه) زيادة.

قلت: وأخرجه[3] الدارقطني في «الموطآت» وفي «الغرائب»، من طريق إبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، عن مالك، وقال[4]: وقد خالف الجميع هشام بن سعد فقال: عن ابن شهاب عن حميد[5] بن عبدالرحمٰن، (أن عمر حين أراد الرجوع من سرغ، استشار الناس. فقالت طائفة، منهم أبو عبيدة بن الجراح: أمن الموت نَفِرُّ، إنما نحن بقدر، لن يصيبنا إلا ما كتب/ الله[6] لنا. فقال عمر: يا أبا عبيدة لو [٦٤/أ]
كنت بواد إحدى عُـدْوتيه[7] مخصبة والأخرىٰ مجدبة، أيهما كنت

---

(١) ذكر في (التقريب: ١/٤٠٨) أن «عبدالله بن الحارث» ـ وهو والد المذكور ـ توفي سنة تسع وتسعين، ويقال: سنة أربع وثمانين. وقد حرّره الحافظ ها هنا، فجعل التاريخ الأول تاريخ وفاة ابنه، والثاني تاريخ وفاته.

(٢) من ف، ظ.

(٣) ظ: وأخرجها.

(٤) قوله: (قلت... عن مالك قال) ليس في ف، ومكانه بياض، بمقدار كلمة.

(٥) ف: عبدالرحمٰن، مكان: حميد ـ تحريف.

(٦) لفظ الجلالة ليس في ظ.

(٧) ف: عدوتيك ـ تحريف.

ترعىٰ؟ قال: المخصبة[1]. قال: فإنا[2] إن تقدمنا فبقدر الله، وإن تأخّرنا فبقدر الله، وفي قدر الله[3] نحن). أخرجه الطحاوي، و «هشام بن سعد» صدوق في حفظه شيء، فإن كان حفظه احتمل أن يكون لابن شهاب فيه شيخ آخر.

وقد أخرجه ابن خزيمة من وجه آخر، عن هشام بن سعد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن أبيه رضي الله عنه، أن عمر رضي الله عنه [حين][4] خرج إلى الشام، سمع بالطاعون فَتَكَرْكَرَ[5] عنه، فقال له عبدالرحمٰن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به[6] قد وقع بأرض فلا تدخلوا عليه، وإذا وقع وأنتم بأرض فلا تخرجوا فراراً منه»، فرجع عمر عن حديث عبدالرحمٰن.

وقد شذّ هشامُ بن سعد فيه، والمحفوظ أن أول هذا من رواية ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، [عن عبدالله][7] بن عامر، عن عبدالرحمٰن بن عوف وعمر. وآخره[8] من قول سالم.

تنبيـــه:

مراجعة أبي عبيدة لعمر رضي الله عنه[9] في إرادته الرجوع، معارضة في الظاهر لحديث أنس المذكور أولاً، وأن أبا عبيدة وأبا

---

(١) في الأصل: الخصبة، وما أثبته من ظ، ف، أنسب للسياق.
(٢) (فإنا) ليست في ف.
(٣) لفظ الجلالة ليس في ظ، ف.
(٤) من ظ، ف.
(٥) أي رجع، كما فسّرها الحافظ.
(٦) ليست في ف.
(٧) من ظ، ف.
(٨) ف: وأخرجه ـ تحريف، وهو عطف على قوله: «أول هذا..».
(٩) قوله: (لعمر رضي الله عنه) ليس في ف.

طلحة أشارا[1] على عمر بالرجوع. ويمكن[2] الجمع بأن يكون أبو[3] عبيدة أشار أولاً بالرجوع[4]، ثم غلب عليه مقام التوكل، لما رأى الكثير من المهاجرين والأنصار جنحوا إليه، فرجع عن رأي الرجوع، فناظر عمر في ذلك. فلما أقام عليه الحجة تبعه. ثم جاء عبدالرحمٰن بن عوف بالنص، فرجعوا أجمعين إليه.

طريق أخرى لخبر عبدالرحمٰن بن عوف:

أخرج مالك، والشيخان أيضاً من طريقه/، عن ابن شهاب، عن [٦٤/ب] عبدالله بن عامر بن ربيعة: أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، فلما جاء سرغاً، بلغه أن الوباء قد وقع بالشام، فأخبره عبدالرحمٰن بن عوف، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم به بأرض فلا تَقْدُمُوا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه»، فرجع عمر من سرغ. وعن ابن شهاب، عن سالم: أن عمر إنما انصرف بالناس عن حديث عبدالرحمٰن بن عوف[5].

وأخرجه الدارقطني في «الغرائب»، من رواية جويرية بن[6] أسماء، عن مالك، وزاد في آخره: عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يقدم عليه إذا سمع به، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها[7].

وقد ظن بعض الناس أن هذه الرواية تخالف الرواية الأولى، وليس كذلك؛ بل دلت هذه الرواية على أن عمر كان رجح عنده

---

(١) في الأصل: أشاروا، والتصويب من ف، ظ.
(٢) ظ: تمكين ـ تحريف.
(٣) ف: أبا ـ لحن.
(٤) قوله: (بالرجوع) ليس في ف.
(٥) وانظر في خروج عمر رضي الله عنه إلى الشام (الطبري: ٤/٥٦ ـ ٦٠).
(٦) ظ: بنت ـ تحريف.
(٧) قوله: (وأخرجه الدارقطني... هو بها) ليس في ف.

الرجوع، لما قال للناس: إني مصبح، لكن لم يجزم بذلـك، فلما أخبره عبدالرحمن بن عوف بما وافق اجتهاده، حمـد الله على ذلك. فمعنى قول سالم؛ أنه لولا أن عبدالرحمن بن عـوف أخبره عن النبيّ ﷺ بالحديث، لاستمرّ متردداً في الـرجوع وعـدمه. فلذلـك نسب سبب رجوعه إلى حديث عبدالرحمن بن عوف، لأنه العمدة في ذلك، وإن كان الاجتهاد قد سبق على وفقه. وهذا مما[1] ينبغي أن يضاف إلى موافقات عمر رضي الله عنه.

وقد تقدم في الباب الأول لحديث عبدالرحمن بن عوف طريق أخرى.

وأخـرج[2] الكلاباذي في «معاني الأخبار»، من طريق محمد بن إسحـاق، عن محمد بن طلحـة بن يـزيـد بن ركـانـة، عن سـالم بن عبدالله بن عمر ـ أراه عن أبيه ـ، عن عبدالرحمن بن/ عوف قال[3]: [٦٥/أ]
سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم الـوباء ببلد[4] فـلا تقدمـوا عليه، وإذا [وقع وأنتم][5] فيه فلا تخرجوا فراراً منه، لا يخرجكم إلا ذلك».

تنبيـــه:

أورد الغـزالي في «الإحياء»[6] قصـة عمر رضي الله عنـه إيراداً مستغرباً، فيه مخالفة للطرق التي تقدم ذكرها، فإنه قال:

روي عن عمر والصحابة، أنهم لما قصدوا الشام، وانتهوا إلى

---

(١) (مما) ليس في ف. (٢) ظ: وأخرجه.
(٣) (قال) ليست في ف، ظ. (٤) ف: بأرض.
(٥) في الأصل: وقعتم، وما أثبته من ف، ظ.
(٦) قوله: (في «الإحياء») ليس في ف.

الجابيـة، وبلغهم الخبر أن بها موتاً ذريعاً ووباء عظيماً. فافترق الناس فرقتين؛ فقال بعضهم لا نـدخل الـوباء فنلقي بـأيدينـا إلى التهلكة. وقالت الطائفة الأخرىٰ: بل ندخل ونتوكل، ولا نهرب من قدر الله، ولا نفر من الموت فنكون مثل من قال الله[1] تعالى: ﴿أَلَمْ تَـرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَـرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ﴾. ثم ارتفعوا إلى عمر، فسألوه عن رأيه في ذلـك. فقال: نرجع ولا ندخل، فقال له[2] المخالفون في رأيه: أنفرّ من قدر الله؟ فقال عمر: نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله. ثم ضرب لهم مثلاً فقال: أرأيتم لو كـان لأحدكم غنم نـزل بها واديـاً[3] له عـدوتان.. فذكره. قال: ثم طلب عبدالرحمٰن بن عوف ليسأله عن رأيـه، وكان غائباً، فلما أصبحوا جـاء عبدالـرحمٰن بن عوف، فسـأله عن ذلـك، فقال: عندي فيه شيء سمعته من رسول الله ﷺ، فقال عمر: الله أكبر. فقال عبدالرحمٰن: سمعت رسول الله ﷺ يقول: .. فذكر الحديث. قال: ففرح عمر بذلك؛ أن[4] وافق رأيه الخبـر، ورجع بـالناس من الجابية، انتهىٰ.

وهذا السياق لهذه القصة، لم أره في شيء من كتب الحديث ولا الفتـوح، مع مـزيد التنقيب والبحث. فـإن كان مـروياً على هـذه/ [٦٥/ب] الصورة، فهو شاذ لمخالفته الطرق الصحيحة فيما خـالف من ذلك، وإنما أوردته لأنبه عليه للفائدة. والله أعلم.

---

(١) لفظ الجلالة ليس في ف. (٢) (له) ليست في ظ.
(٣) في الأصل: واد ـ لحن، صوابه في ف، ظ.
(٤) ف، ظ: إذ.

ذكر الأخبار الموافقة لحديث عبدالرحمٰن بن عوف في ذلك:

جاء من حديث أسامة بن زيد - وهو أشهرها -، ومن حديث سعد بن أبي وقاص، وخزيمة بن ثابت، وزيد بن ثابت، و[جد][1] عكرمة بن خالد، وشرحبيل بن حسنة، وأم أيمن، رضي الله عنهم.

قال الترمذي: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: ثنا حماد بن زيد (ح).

وقال ابن خزيمة: ثنا عبدالجبار بن العلاء قال: ثنا سفيان - هو ابن عيينة -. كلاهما عن عمرو - هو ابن دينار -، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص[2] قال: جاء رجل إلى سعد يسأله عن الطاعون، وعنده أسامة - هو ابن زيد بن حارثة -، فقال أسامة رضي الله عنه: أنا أخبرك؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن هذا الطاعون عذاب أرسل على من كان قبلكم - أو على طائفة من بني إسرائيل -، يجيء أحياناً ويذهب أخرى. فإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه، وإذا سمعتم بأرض قد دخلها فلا تدخلوا عليه»، لفظ ابن خزيمة.

وأخرجه مسلم من روايتي[3] حماد وابن عيينة، ولم يسق[4] لفظه. وأخرجه أيضاً من رواية ابن جريج، عن عمرو بن دينار، وقال في روايته: «فلا تدخلوا عليه، وإذا دخلها عليكم فلا تخرجوا منها فراراً».

وأخرجه ابن خزيمة من طريق محمد بن ثابت، عن عمرو بن دينار، عن عامر بن سعد، عن أسامة، أن رسول الله ﷺ/ ذكر عنده [٦٦/أ]

(١) من ظ، ف، وجدّه هو العاص بن هشام؛ وستأتي روايته قريباً.
(٢) ظ: أي ابن أبي وقال - تحريف. ف: أي ابن الوقاص.
(٣) في الأصل: رواية، ولها وجه، ولكنني أثبت ما في ف، ظ.
(٤) في الأصل وف: يسبق، والظاهر أنها تحريف، فأثبت ما في ظ.

الطاعون فقال: «إذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوها، وإذا كان بها وأنتم بها فلا تفروا منه، فإنه رجز سلط على طائفة من بني إسرائيل».

وأخرج مالك في «الموطأ» والشيخان والنسائي من طريقه، ومسلم أيضاً من طريق سفيان الثوري ومغيرة بن عبدالرحمن، كلهم عن محمد بن المنكدر. زاد مالك: وسالم أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله[1]. كلاهما عن عامر بن سعد، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد: ماذا[2] سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقال أسامة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «الطاعون رجس[3] أرسل على طائفة من بني إسرائيل ـ أو على من كان قبلكم ـ، فإذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه». قال أبو النضر: «لا يخرجكم إلا فراراً منه»[4]، لفظ مالك.

وفي رواية النسائي من طريق ابن القاسم[5] عنه: «لا يخرجكم[6] إلا الفرار منه». وفي رواية مغيرة بن عبدالرحمن: «الطاعون؛ إنه الرجز[7]، أبلى الله به ناساً من عباده»، وقال في آخره: «ولا تفروا منه». وفي رواية سفيان الثوري مثل رواية عمرو بن دينار الماضية، لكن لم يقل: «يذهب أحياناً ويجيء أحياناً»، وقال: «رجز سلط».

(١) ف: عبدالله ـ تصحيف. وانظر: التقريب: ١/٢٧٩، والجرح والتعديل: ٢/١/١٧٩. وهو سالم مولى عمر بن عبيدالله بن معمر القرشي التيمي، أبو النضر، وهو سالم بن أبي أمية.

(٢) في الأصل: ما إذا ـ تحريف، وما أثبته من ف، ظ.

(٣) ف: رجز.

(٤) قال الحافظ في آخر الباب: في هذا التركيب إشكال، ولهذا عزاه مالك لأبي النضر. وقد وجهوه بأن التقدير: لا يخرجكم شيء إلا الخروج فراراً منه.

(٥) ف: القاسم ـ خطأ، وابن القاسم رواه عن مالك، انظر (تحفة الأشراف: ١/٤٦).

(٦) ظ: يخرجنكم. (٧) ف: الرجس.

وأخـرج البخاري في تـرك الحيل من «صحيحـه»، من طريق شعيب، عن الزهري، عن عامر بن سعد، أنه سمـع أسامـة بن زيد يحدث سعداً. . فذكر الحديث. وفيه: «من سمع به بأرض فلا يقدمنّ [عليه][1]، ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فراراً منه».

[٦٦/ب] وأخرجه مسلم من طريق يونس، عن/ الزهريّ قـال: أخبرني عامر بن سعد، به. ولم يقل: يحدث سعداً. . فذكر الحديث. وهكذا رواه عامة أصحاب الزهري عنه. وخالفهم «عبدالرحمٰن بن إسحاق»، فقال: عن الزهري، عن عامر بن سعد، عن زيد بن ثابت. . مقتصراً على قوله: «إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها». و«عبدالرحمٰن» سيّء الحفظ، والمحفوظ قول الجماعة.

وأخرجه مسلم أيضاً، من طريق شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت قال: كنا بالمدينة، فبلغنا أن الطاعون قد وقع بالكوفـة، فقال لي[2] عطاء بن يسار وغيره: إن رسول الله ﷺ قال: «إذا كنت بأرض فوقع بها فلا تخرج منها، وإذا بلغك أنه بأرض فلا تدخلها». فقلت: عن من؟ قالوا: عن عامر بن سعد يحدث به. فأتيته، فقالـوا: غائب. فلقيت أخاه إبراهيم بن سعد، فسألته، فقال: شهدت أسامة بن زيد يحدث قال: سمعت رسول الله ﷺ. . فذكر [نحو][3] حديث أبي النضر، ولم يذكر الفرار.

وأخرجه مسلم من طـريق الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن إبراهيم بن سعد، عن سعد وأسامة. ومن طريق الشيبـاني، عن حبيب، عن إبراهيم، عن أبيه وجده.

---

(١) من ظ، ف.
(٢) (لي) ليست في ف.
(٣) من ظ، ف.

وروايتاه[1] في «مستخرج» أبي نعيم، من هذا الوجه، ولفظه: «إن هذا الوجع - يعني الطاعون - رجز أنزل على من كان قبلكم، فإذا أخذ بأرض ولستم بها فلا تدخلوها حتىٰ يقلع، وإذا أخذ بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها». وتقدمت الإشارة إليه في الباب الأول.

وأخرجه مسلم/ أيضاً وأحمد، من طريق سفيان الثوري، عن [٦٧/أ] حبيب، عن إبراهيم عن[2] سعد وأسامة وخزيمة بن ثابت. قال مسلم: بمعنىٰ حديث شعبة. وقد تقدم بعضه في الباب الأول، مع بعض الطرق المذكورة، وبيّنت أنه يحتمل أن يكون سعد كان نسي الحديث ثم تذكره لما حدثه به أسامة. وساقه أحمد، وقال فيه: «.. فإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها فراراً منه، وإذا وقع بأرض ولستم بها[3] فلا تدخلوها».

وقد رواه يحيىٰ بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه. قال أحمد: ثنا محمد بن جعفر قال: ثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن سعد، عن سعد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه قال في الطاعون: «إذا وقع بأرض فلا تدخلوها، وإذا كنتم بها فلا تفروا منه». قال شعبة: وحدثني هشام أبو بكر - يعني الدستوائي - أنه عكرمة بن خالد.

وأخرجه ابن خزيمة من حديث شعبة، وقال في آخره: وحدثني هشام الدستوائي أنه عكرمة بن خالد.

قلت: إنما قال شعبة هذا، لأن قتادة معروف بالرواية عن

---

(١) في الأصل: وروايناه - تحريف، صوابه في ف، يعني روايتي مسلم.
(٢) في الأصل: بن، مكان: عن - تحريف، سببه أن إبراهيم هو أيضاً ابن سعد، فالتبس على الناسخ، لكن السياق يقتضي أنه عن سعد، وهو على الصواب في ف، ظ.
(٣) قوله: (ولستم بها) ليس في ظ.

«عكرمة» مولى ابن عباس، وكأنه لما حدّث به شعبة لم ينسب عكرمة، ولما حدث به هشام[1] نسبه. واعتنىٰ شعبة بتبيين نسب عكرمة، ولم يعتن بتبيين اسم «ابن سعد». وقد بيّن هشام الدَّسْتوائي أيضاً أنه «يحيىٰ»؛ أخرجه ابن خزيمة من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن

[٦٧/ب] قتادة، عن عكرمة بن خالد قال: حدثني يحيىٰ بن سعد/، عن أبيه.

وكذا أخرجه أحمد، وابن خزيمة أيضاً، من رواية سليم بن حيان، عن عكرمة بن خالد، به، ولفظه: ذكر الطاعون عند رسول الله ﷺ فقال: «رجز أصيب به من كان قبلكم. فإذا كان بأرض فلا تدخلوها، وإذا كان بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا عنها».

وله طريق أخرىٰ عن سعد بن أبي وقاص، أخرجها مسلم وأحمد، من رواية سعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك، بلفظ: «إذا كان الطاعون بأرض فلا تهبطوا عليه، وإذا كان بأرض وأنتم بها فلا تفروا منه».

وقد رواه حماد بن سلمة، عن عكرمة بن خالد، فخالف شعبة في سنده. أخرجه أحمد[2] والطبراني والطحاوي، من طرق عن حماد، عن عكرمة بن خالد، عن أبيه ـ أو عن عمه ـ، عن جده[3]، أن رسول الله ﷺ قال في غزوة تبوك: «إذا وقع الطاعون بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها، وإذا كنتم بغيرها فلا تقدموا عليها».

فإن كان حماد بن سلمة حفظه، احتمل أن يكون لعكرمة[4] بن

---

(١) ف: هشاماً ـ لحن، وكانت في نسخة الأصل: هشاماً، فأصلحها الناسخ أو غيره.

(٢) (أحمد) ليس في ف.

(٣) هو العاص بن هشام. وانظر ترجمة عكرمة في التقريب: ٢/٢٩.

(٤) من قوله (لعكرمة بن خالد..) إلى قوله: (والله سبحانه وتعالى أعلم) سقط في التصوير في ف، وهو صفحتان فيها (١٠٠/ب و١٠١/أ).

خالد فيه طريقان. ويقوي ذلك الزيادة في هذه الرواية؛ وهي تعيين المكان والزمان الذي قيل فيه ذلك.

ويشبه ـ والله أعلم ـ أن يكون السبب في ذلك، أن الشام كانت في قديم الزمان ـ ولم تزل ـ معروفة بكثرة الطواعين، فلما قدم النبي ﷺ تبوك، غازياً الشام، لعله بلغه أن الطاعون في الجهة التي كان يقصدها، فكان ذلك من أسباب رجوعه من غير قتال، والله أعلم / . [٦٨/أ]

وفي الباب حديث آخر: قال سيف في «الفتوح»: أخبرنا داود بن أبي هند والعلاء بن زياد قالا: لما مات معاذ بن جبل رضي الله عنه، تكلم عمرو بن عَبْسَة[١]، فقال شرحبيل بن حسنة: انظروا ما أقول، فإن رسول الله ﷺ قال: «إذا وقع ـ يعني الطاعون ـ بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا؛ فإن الموت في أعقابكم، وإذا كان بأرض فلا تدخلوها؛ فإنه يحرق القلوب». هذا منقطع.

ذكر حديث أم أيمن في ذلك:

قال عبد بن حميد: ثنا عمرو بن سعيد قال: ثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن مكحول، عن أم أيمن رضي الله عنها، أنها سمعت رسول الله ﷺ يوصي بعض أهله فقال: «وإن أصاب الناس موتان وأنت فيهم فاثبت». فيه انقطاع بين مكحول وأم أيمن.

ويدخل في هذا الباب حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: «ما من عبد يكون ـ أي الطاعون ـ في بلدة، يكون فيها، فيمكث فلا يخرج من البلدة صابراً محتسباً، إلا كان له مثل أجر شهيد». أخرجه البخاري هكذا في كتاب القدر، وقد قدمت طرقه

---

(١) في الأصل: عنبسة، والتصويب من ظ.

و[1]ألفاظه في الباب[2]الثالث. وهو شاهد لأحد شقي الحديث، من جهة الترغيب في الإقامة، فإنه بمعنى النهي عن الخروج، والله سبحانه وتعالى أعلم[3].

ذكر اختلاف الصحابة في البلد الذي يقع به الطاعون[4]:

قال سيف[5] بن عمر في «كتاب الفتوح» له، عن مشايخه: كان في طاعون عمواس موتان لم ير الناس مثله، حتى طمع العدو في المسلمين، وطال مكثه، حتى تكلم/ الناس في ذلك واختلفوا. فأمر [٦٨/ب] معاذٌ[6] بالصبر عليه حتى ينجلي[7]، وأمر عَمْرُو بن عَبْسَة[8] بالتنحّي عنه حتى ينجلي. فقال الذين يريدون التنحّي[9]: أيها الناس، هذا رجز[10]، هذا الطوفان الذي بعثه الله على بني إسرائيل. فرد عليهم معاذ بن جبل والذين يرون الصبر، فقالوا: لم تجعلون دعوة نبيكم ورحمة ربكم عذاباً؟.

ذكر سياق الأخبار الواردة في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم:

قال أحمد: حدثني أبو سعيد[11] مولى بني هاشم قال: ثنا

---

(١) ظ: من، مكان الواو ـ تحريف.
(٢) ظ: هذا الباب، بإقحام (هذا).
(٣) إلى هنا ينتهي القدر الساقط في التصوير من ف.
(٤) هذا القسم مقدم في النسخ الثلاث: ف، ظ، ع، على «ذكر قصة عمر.. إلخ»، وقد أشرنا إلى هذا في أول الفصل.
(٥) ف: نسق ـ تحريف.
(٦) بعدها في ف: ابن جبل.
(٧) ف: يتخلّى ـ تصحيف.
(٨) في الأصل: عنبسة، والتصويب من ف.
(٩) (التنحّي) ليست في ف.
(١٠) ف: زجر ـ تصحيف، ووقع بعدها: وعذاب.
(١١) قوله: (أبو سعيد) سقط في ف، واستدرك في الهامش دون (أبو).

ثابت بن يزيد قال: ثنا عاصم ـ هو ابن سليمان ـ، عن أبي مُنِيْب[1]، أن عمرو بن العاص قال في الطاعون، في آخر خطبة خطب الناس: إن هذا رجز مثل السيل من تَنَكَّبه[2] أخطأه، ومثل النار من تنكبها أخطأها، ومن أقام أحرقته فآذته. فقال شرحبيل بن حسنة: إن هذا رحمة ربكم ودعوة نبيكم وقبض الصالحين قبلكم. رجاله ثقات، وأخرجه الطبراني من طريق جرير، عن عاصم.

و«أبو مُنِيْب» ـ بضم أوله وكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة ـ: دمشقي يعرف بـ«الأحدب»، مشهور بكنيته، نزل البصرة، ووثقه العجلي. وقد أثبت البخاري سماعه من معاذ، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفي الرواة أيضاً: «أبو مُنِيْب الجُرَشي» ـ بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة ـ، وهو شامي أيضاً. روى عن سعيد بن المسيب وغيره، روى عنه حسان بن عطية وغيره. فرق بينه وبين الذي قبله البخاري وابن أبي حاتم عن أبيه، وابن صاعد وآخرون. وقال أبو أحمد الحاكم في «الكنىٰ»: ما أراهما إلا واحداً/، وتبعه ابن عساكر ثم المزي، والله أعلم. [٦٩/أ]

طريق أخرىٰ لهذه القصة:

قال أحمد: ثنا عفان قال: ثنا شعبة قال: أخبرني يزيد بن خمير[3] قال: سمعت شُرَحْبيل بن شفعة، يحدث عن عمرو بن العاص، أن الطاعون وقع، فقال عمرو بن العاص: إنه رجس فتفرقوا

---

(١) ف: عن أبي مريد منيب ـ كذا وقعت، بإقحام (مريد).

(٢) أي عدل عنه، كما فسرها الحافظ.

(٣) ف: أحمد ـ تحريف، وانظر مسند أحمد: (١٩٦/٤).

عنه. فقال شُرَحْبيل بن حسنة رضي الله عنه: إني قد صحبت رسول الله ﷺ وعمرو أضل من جمل أهله ـ وربما قال شعبة: من[1] بعير أهله ـ، وأنه قال: إنها رحمة ربكم ودعوة نبيّكم وموت الصالحين قبلكم، فاجتمعوا له ولا تفرقوا عنه. فبلغ ذلك عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال: صدق.

وأخرجه أيضاً عن محمد بن جعفر، عن شعبة، به. لكن قال: عن شرحبيل بن [شفعة قال: (وقع الطاعون). وقال فيه: (فبلغ ذلك شرحبيل بن][2] حسنة). وقال: (بعير أهله)، ولم يشك.

وأخرجه ابن خزيمة من هذا الوجه، ومن رواية ابن أبي عدي وأبي داود الطيالسي[3] قالا: ثنا شعبة، به. وقال فيه: (وقع الطاعون بالشام). وقال فيه: (فإنه رجس ـ أو رجز ـ). وقال فيه: (بل هو رحمة ربكم).

وأخرجه الطحاوي من رواية أبي الوليد الطيالسي، عن شعبة، [به][4]. وقال فيه. : (لقد صحبت رسول الله ﷺ، فسمعته يقول: «إنها رحمة ربكم». .)، والباقي[5] مثله.

طريق ثالثة:

أخرج[6] أحمد وابن خزيمة، من طريق همام بن يحيى، عن قتادة. زاد ابن خزيمة: ومطر[7] الوراق. وأخرجه ابن خزيمة أيضاً، من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة. كلهم عن شَهْرِ بن حَوْشَب،

---

(١) ف: أضل من.
(٢) زيادة لازمة من ف،ظ.
(٣) ظ: الطايالسي ـ تحريف.
(٤) من ف، ظ.
(٥) ف: والثاني ـ تحريف.
(٦) ف: أخرى ـ تحريف.
(٧) ف: مطير ـ تحريف.

عن/ عبدالرحمٰن بن غَنْم[١] قال: لما وقع الطاعـون بالشـام، خطب [٦٩/ب]
عمرو بن العاص الناس فقال: إن هذا الطاعون رجس فتفرقوا عنه في هذه[٢] الشعاب وفي هذه الأودية. فبلغ ذلك شرحبيل بن حسنة. قال: فغضب، فجـاء وهو يجـرّ ثوبـه، متعلق نعله بيده، فقـال: صحبت رسول الله ﷺ وعمرو أضل من حمار أهله، هذه دعوة نبيكم ورحمة ربكم ووفاة الصالحين قبلكم. لفظ أحمـد؛ وهو سنـد حسن، لكن «شَهْرٌ» فيه مقال.

وقد أخرجه[٣] عبدالرزاق في «مصنفه»، عن معمر، عن قتادة، عن معـاذ بن جبل، منقطعاً. وفي رواية ابن خزيمة: (ففروا منـه) بدل: (فتفرقوا). وعنده: (فجاء يجرّ ثوبه، ونعـلاه في يده، فقـال: كـذب عمرو). وزاد في آخـره: (فبلغ ذلـك معـاذاً[٤] فقـال: اللهم اجعل[٥] نصيب آل معاذ الأوفر).

طريق أخرى لحديث معاذ بن جبل[٦] رضي الله عنه في ذلك:

قال أحمد: ثنا أبو أحمد الزبيري قال: ثنا مَسَرَّة بن مَعبد، عن إسمـاعيـل بن عبيـد الله[٧] قـال: قـال معـاذ بن جبـل: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستهـاجرون [إلى][٨] الشـام، فتفتح، ويكـون فيكم داء كـالدُّمَّـل وكالحُـزَّة، تأخـذ مَرَاقّ الـرجل، يَسْتشهـد الله به

(١) في الأصل: تميم ـ تصحيف، صوابه في ف، ظ.
(٢) (هذه) ليست في ظ.
(٣) في الأصل: أخرج، والتوجيه من ف، ظ.
(٤) في الأصل: معاذ ـ لحن، صوابه في ف، ظ.
(٥) (اجعل) ليست في ظ. (٦) قوله: (ابن جبل) ليس في ف.
(٧) في الأصل: ابن عبدالله ـ تصحيف، صوابه في ف ظ؛ وهو ابن أبي المهاجر، انظر الجرح والتعديل: (١٨٢/١/١).
(٨) من ف، ظ.

أنفسهم، ويزكي به أعمالهم»، اللهم إن كنت تعلم أن معاذ بن جبل سمعه من رسول الله ﷺ، فأعطه هو وأهل/ بيته الحظ الأوفر منه. [٧٠/أ]
فأصابهم الطاعون، فلم يبق منهم أحد. فطعن في أصبعه السبابة، فكان يقول: ما يسرني أن لي بها حُمْر النَّعَم.

وهذا أيضاً منقطع؛ فإن «إسماعيل بن عبيد الله»[1] هو ابن أبي المهاجر، لم يدرك معاذاً. وقد أخرج الطبراني[2] من روايته، عن عبدالرحمٰن بن غَنْم[3]، عن معاذ حديثاً غير هذا، والله أعلم.

طريق أخرى لمعاذ رضي الله عنه:

أوردها البيهقي في «الدلائل»، من طريق عبدالله[4] بن وهب، عن [ابن][5] لهيعة، عن عبدالله بن حَيّان[6]، أنه سمع سليمان بن موسى، يذكر أن الطاعون وقع بالناس، يوم جِسْر مُومِسَة[7]، فقام عمرو بن العاص فقال: يا أيها الناس، إن هذا الوجع رجس فتنحوا عنه. فقام شرحبيل فقال: يا أيها الناس، إني قد سمعت قول صاحبكم، وإني والله لقد أسلمت وصليت وإن عمراً لأضل من بعير أهله، وإنما هو بلاء أنزله الله تعالى، فاصبروا. فقام معاذ بن جبل فقال: يا أيها الناس، إني قد سمعت قول صاحبيكم هذين، وإن هذا الطاعون رحمة ربكم ودعوة نبيكم، وإني قد سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) في الأصل: ابن عبدالله ـ تصحيف، والصواب في ف، ظ. وقد أشرنا إليه قبل قليل.
(٢) ظ: الطبري ـ تحريف.
(٣) في الأصل: تميم، مكان غنم ـ تصحيف. وفي ف، ظ: عبدالرحيم ـ تحريف.
(٤) ف: عبيدالله ـ تصحيف. (٥) من ف، ظ.
(٦) في الأصل: حبان ـ تصحيف؛ وهو عبدالله بن حيان العبدي.
(٧) قال الحافظ: مكان بالشام، قُرَيْب الجابية.

يقـول: «إنكم سَتَقْدُمُـون الشامَ، فتنـزلون أرضـاً يقال لهـا[1]: جسر مُـوْمِسة، فيخـرج فيكم خِرْجـانٌ[2] لها ذنـابٌ [3] كـذِنـابِ الـدُّمَّـل، يستشهد الله أنفسكم وذراريكم، ويزكي بـه أعمالكم[4] »، اللهم إن كنت تعلم أني سمعت هذا من رسول الله ﷺ، فارزق معاذاً وآل معاذ الحظ الأوفر/ . . الحديث. [٧٠/ب]

طريق أخرىٰ لمعاذ بن جبل في ذلك رضي الله عنه:

قال أحمد: ثنا إسماعيل ـ هو ابن علية ـ، عن أيوب، عن أبي قلابة، أن الطاعون وقع بالشام، فقال عمرو بن العاص: إن هذا الرجز قد وقع، ففروا منه في الشعاب والأودية. فبلغ ذلـك معاذاً، فلم يصـدقه بالذي قال، فقال: بل هو شهادة ورحمة ودعوة نبيكم ﷺ، اللهم أعط معاذاً وأهله نصيبهم[5] من رحمتك. قال أبو قلابـة: فعرفت الشهـادة وعـرفت الـرحمـة، ولم أدر مـا «دعـوة نبيكم» حتـى أنبئـت أن رسول الله ﷺ، بينما هو ذات ليلة يصلي، إذ قال في دعائه: «فحمىٰ إذاً أو طاعون، فحمىٰ إذاً أو طاعون» ثلاث مرات. فلما أصبح، قال له إنسان من أهله: يا رسول الله، قد سمعتك الليلة تدعو بدعاء. قال: «وسمعته؟» قال: نعم. قال: «إني سألت ربي أن لا يهلك أمتي بسَنة

(١) قوله: (يقال لها) ليس في ظ.

(٢) في الأصـل: خرْجـات، وفي ف: جـرحـان ـ كـلاهمـا تحـريف، صـوابـه في ظ. قـال الحافظ: «بخاء معجمة وراء ساكنة ثم جيم: هو الخُـراج ـ بضـم أوله وتخفيف الراء ـ كالدُّمَّل». وفي اللسان: الخُراج: هو ما يخرج من البدن من ذاته، ويجمع على خِرْجان وأخرجة.

(٣) ظ: باب ـ تحريف. وذِناب كل شيء عَقِبُـه ومُؤَخَّرُه، وهـو أيضاً جمـع ذنب ـ لسان.

(٤) ف: أموالكم.

(٥) في الأصل: نصيباً، وما أثبته من ظ، ف.

فأعطانيها، وسألته أن لا يلبسهم شيعاً ويذيق بعضهم بأس بعض فأبىٰ علي ـ أو قال: فمنعت ـ. فقلت: حمىٰ إذاً أو طاعون، حمىٰ إذاً أو طاعون ـ ثلاث مرات ـ». رجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين أبي قلابة ومعاذ.

وقد أخرج الكلاباذي في «معاني الأخبار»، من طريق محمد بن إسحاق، عن رجل، عن أبي قلابة عبدالله بن زيد الجرمي، أنه كان يقول: بلغني من قول أبي عبيدة وقول معاذ: أن هذا الوجع رحمة [٧١/أ] ربكم، ودعوة نبيكم. فكنت أقول: كيف دعا به رسول الله ﷺ/ لأمته؟ حتىٰ حدثني بعض من لا أتهم، عن رسول الله ﷺ، أنه سمعه يقول، وجاءه جبريل فقال: إن فناء أمتك بطعن أو طاعون. قال: فجعل رسول الله ﷺ [يقول][١]: «اللهم فبالطاعون ـ مرتين ـ». قال[٢]: فعرفت أنها الدعوة التي قال أبو عبيدة ومعاذ.

قلت: الطريق الأولى التي ساقها أحمد، أصح رجالاً من هذه؛ لجهالة الواسطة بين [ابن][٣] إسحاق وأبي قلابة.

وقد تكلم الكَلَاباذي على رواية ابن إسحاق فقال: أخبر النبي ﷺ أن فناء أمته يكون بأحد السببين، فعلم أن أحدهما ـ وهو الطعن ـ يكون إما من أعداء الدين الكفار، وإما من أعداء الدنيا كقطاع الطريق. وفي غلبة كل منهما قهر للدين وأهله، وهلاك الدنيا. فرأىٰ أن [في][٣] الطاعون سلامة الدين، وإن فني[٤] أهل الدين، فاختار أن يكون فناء أمته مع سلامة الدين وأهله. قال: ويجوز أن يكون إنما أراد بذلك تحصيل الشهادة لأمته.

---

(١) من ف، ظ.
(٢) (قال) ليست في ف.
(٣) من ف، ظ.
(٤) في الأصل: فناء ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.

قلت: أما تفسير الدعوة فلم يسمّ أبو قلابة من أخبره [به][1]، وأصح منه مخرجاً ورجالاً ما تقدم من حديث أبي موسىٰ، ومن حديث أخيه أبي بردة بن قيس؛ أن النبي ﷺ قال: «اللهم اجعل فناء أمتي بالطعن والطاعون». وقد تقدم جزم الزمخشري، بأن هذا هو المراد بقول معاذ: «دعوة نبيكم». ولا معارضة بين الخبرين، إلا [أن][1] في رواية أبي قلابة زيادة السبب. والمشكل إنما هو في/ رواية ابن [٧١/ب] إسحاق، لأن ظاهرها[2] اختبار أحد شيئين[3].

وقد تقدم في الباب الثاني عدة أحاديث، فيما يتعلق بالآية المذكورة[4]، ذكرتها استطراداً في الكلام على حديث أبي موسىٰ وأبي بردة. ويؤيد حديث أبي قلابة، رواية أحمد في السبب، ما تقدم هناك من حديث أبي مالك الأشجعي[5]، عن أبيه.

وللدعاء المذكور شاهد من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أخرجه أبو يعلىٰ من طريق القاسم، عن أبي[6] أمامة، عنه، قال: كنت مع النبي ﷺ في الغار فقال: «اللهم طعناً وطاعوناً». فقلت: يا رسول الله، إني قد أعلم أنك قد سألت منايا أمتك، وهذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: ذَرَبٌ[7] كالدُّمَّل، إن طالت بك حياة ستراه». سنده ضعيف. فإن كان ثابتاً، استفيد منه وقت الدعاء بذلك.

---

(١) من ف، ظ. (٢) ف: في ظاهرها.

(٣) ف: الشيئين، وزاد بعدها: والله أعلم.

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا .. ﴾ الآية، من الأنعام: ٦٥. وانظر من الباب الثاني: الفصل الرابع؛ ص: ١٢٣ وما بعدها.

(٥) ف: الأشعي ـ تحريف. (٦) (أبي) ليست في ف.

(٧) قال الحافظ: هو ما لا يقبل العلاج.

تنبيــه

وقع تفسير «رحمة ربكم و[1] دعوة نبيكم»، ولم يقع تفسير «موت الصالحين قبلكم»، وذلك لأنه لم يقع في رواية أبي قلابة، في روايته عند أحمد، لكنها وقعت عن معاذ وأبي عبيدة عند الكلاباذي. وكذا وقع في رواية غيره كما تقدم في الطرق الأخرى.

وقد تكلم عليه الكلاباذي[2] فقال: يجوز أن يكون المراد بـ«الصالحين» بني إسرائيل؛ لأنهم قبل هذه الأمة، وقد وقع فيهم الطاعون. فساق القصة التي أوردتها في أول[3] هذا الباب، من طريق محمد بن إسحاق، عن سالم أبي النَّضْر، في شأن بلعم، ثم
[٧٢/أ] قال: وكان ذلك من الله تطهيراً[4]/ لبني إسرائيل وكفارة، لما كان منهم من السكوت عن[5] زمري وما فعله هو ومن فعل غيره، كما قتل بعضهم بعضاً كفارة لمن كان منهم عبد العجل، لما تابوا إلى الله تعالى واستسلموا له. فهم صالحون لأنهم تائبون، فيجوز أن يكونوا[6] المراد، والله أعلم.

طريق أخرى عن معاذ رضي الله عنه:

أخرج الطبراني في «الكبير»، من طريق كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تنزلون منزلاً يقال له: الجابية ـ أو الجويبية ـ، يصيبكم فيه داء مثل غدة الجمل،

(١) بعد الواو في ظ: تفسير ـ إقحام.
(٢) قوله: (وكذا وقع... الكلاباذي) ليس في ف؛ وهو سطر بحاله.
(٣) (أول) ليست في ف.
(٤) في الأصل: تطهراً، وما أثبته من ظ، ف.
(٥) ظ: على.
(٦) في الأصل: يكون، والتوجيه من ف، ظ.

يستشهد الله به أنفسكم وذراريكم، ويزكي به أعمالكم». وفي سنده «الحسن بن يحيىٰ الخُشَنيّ - بمعجمة مضمومة ثم معجمة مفتوحة ثم نون -»؛ فيه ضعف.

طريق أخرىٰ عن معاذ رضي الله عنه:

قال أبو نصر التمار في «كتاب الزهد» له: حدثنا حماد بن مسعدة قال: ثنا أبو محصن، عن حُصين، عن سالم بن أبي الجعد قال: وقع الطاعون بحمص، فقالوا: هذا هو الطوفان. فبلغ ذلك معاذاً، فقال: اجتمعوا إلى دار معاذ. فقال: إنه ليس بالطوفان الذي عذب به قوم نوح، بل [هو][1] شهادة وميتة حسنة.. الحديث. رواته ثقات، إلا أنه منقطع.

طريق أخرىٰ عن معاذ رضي الله عنه:

قال ابن سعد في «الطبقات»: أخبرنا عبيد الله بن موسىٰ قال: أنبا موسىٰ بن عبيدة، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع قال: لما أصيب أبو عبيدة بن الجراح في طاعون عمواس، استخلف معاذ بن جبل، واشتد الوجع، فقال الناس لمعاذ: ادع الله يرفع عنا هذا الرجز. قال: إنه ليس برجز، ولكنه دعوة نبيكم، وموت الصالحين قبلكم، وشهادة يختص بها الله من يشاء منكم/، اللهم آت آل معاذ نصيبهم [٧٢/ب] الأوفر من هذه الرحمة. فطعن.

أخرجه الطبراني من طريق عبيد الله بن موسىٰ. وأخرجه ابن وهب في «جامعه» عن سليمان بن بلال، عن موسىٰ بن عبيدة، نحوه. و «موسىٰ بن عبيدة» هوالدَّبَرِيّ[2]، وهو ضعيف، والله أعلم.

---

(١) من ف، ظ.

(٢) ف: الربدي - تصحيف.

طريق أخرى لهذا الحديث مطولة:

أخرجها البزار من طريق عبدالحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غَنْم، عن حديث الحارث بن عميرة؛ أنه قدم مع معاذ من اليمن، فمكث معه في داره وفي منزله، فأصابهم الطاعون، فطعن معاذ وأبو عبيدة بن الجراح وشرحبيل بن حسنة وأبو مالك، رضي الله عنهم، في يوم واحد. وكان عمرو بن العاص، حين خُبِّر[1] بالطاعون، فرق فرقاً شديداً، وقال: يا أيها الناس تفرقوا في هذه الشعاب، فقد نزل بكم أمر لا أراه إلا رجزاً [أو طاعوناً][2]. فقال له شرحبيل بن حسنة: كذبت، قد صحبنا رسول الله ﷺ وأنت أضل من حمار أهلك. فقال عمرو: صدقت.

وقال معاذ بن جبل لعمرو بن العاص: كذبت، ليس بالطاعون ولا الرجز، ولكنها رحمة ربكم ودعوة نبيكم وموت الصحالين قبلكم، اللهم فآت آل معاذ النصيب الأوفر من هذه الرحمة. قال: فما أمسى حتى طعن ابنه عبدالرحمن وأحب الناس إليه الذي كان يكنى به. فرجع معاذ من المسجد، فوجده مكروباً، فقال: يا عبدالرحمن، كيف أنت؟ فاستجاب له، فقال عبدالرحمن: يا أبة ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾[3]. فقال معاذ رضي الله عنه: وأنا ستجدني إن شاء الله من الصابرين. فمات من ليلته، ودفن من الغد.

فجعل معاذ بن جبل يرسل الحارث بن عميرة إلى أبي عبيدة، [٧٣/أ] يسأله: كيف أنت/؟ فأراه أبو عبيدة طعنة بكفه، فبكى الحارث بن

---

(١) ف: أُخبر.
(٢) من ظ، ف.
(٣) البقرة: ١٤٧.

عميرة[1] إلى[2] أبي عبيدة، وفرق منها حين رآها، فأقسم أبو عبيدة بالله، ما يحب أن له مكانَها حُمْر النَّعَم. فرجع الحارث إلى معاذ، فوجده مغشياً عليه، فبكىٰ الحارث واستبكىٰ.

ثم إن معاذاً أفاق فقال: يا ابن الحميرية[3]، لم تبكي علي؟ أعوذ بالله منك. فقال الحارث: والله ما عليك أبكي. قال معاذ: فعلىٰمَ تبكي؟ قال: أبكي. على ما فاتني منك العصرين الغدو والرواح - أي من العلم -. فقال معاذ رضي الله عنه: أجلسني. فأجلسه في حجره، فقال: اسمع مني، فإني أوصيك بوصية؛ إن الذي تبكي علي من غدوك ورواحك، فإن العلم مكانه بين لوحي المصحف، فإن أعيا عليك تفسيره، فاطلبه بعدي عند ثلاثة: عويمر أبي الدرداء، وعند سلمان الفارسي، وعند ابن[4] أم عبد - يعني عبدالله بن مسعود -، واحذر زلة العالم وجدال المنافق. ثم إن معاذاً رضي الله عنه اشتد به نَزْع[5] الموت، فنزع أشد العالم نَزْعَهُ. فكان كلما أفاق من غمرة فتح طرفه فقال: اخنقني خنقك، فوعزتك إنك لتعلم أني أحبك.

هذا إسناد حسن. وأخرجه الطبراني من هذا الوجه مختصراً، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مصنفه»، والطبراني من طريقه، عن أبي معاوية قال: ثنا داود بن أبي هند، عن شهر بن حوشب، عن الحارث بن عميرة الزبيدي قال: وقع الطاعون بالشام، فقام معاذ رضي الله عنه فخطبهم بحمص، فقال: إن هذا الطاعون رحمة ربكم، ودعوة نبيكم، وموت الصالحين قبلكم. وسقط من السند «عبدالرحمٰن بن غَنْم»، ولا يتصل إلا به.

---

(١) ف: عمير - تحريف.

(٢) كذا في جميع الأصول، وحق الفعل أن يتعدىٰ بـ «على».

(٣) ظ: الحميرة - تحريف. (٤) ف: أبي، مكان: ابن - تحريف.

(٥) النَّزْع: قلع الحياة - قاموس.

[٧٣/ب] طريق أخرىٰ فيها بعض المخالفة لسياق/ التي قبلها:

قال أحمد: ثنا يعقوب ـ هو ابن إبراهيم بن سعد ـ قال: ثنا أبي، عن محمد بن إسحاق قال: حدثني أبان بن صالح، عن شَهْر بن حَوْشَب الأشعري، عن رَابَة[1] ـ رجل من قومه كان[2] خلف على أمه بعد أبيه، وكان قد شهد طاعون عمواس ـ قال: لما اشتعل الوجع، قام أبو[3] عبيدة بن الجراح في الناس خطيباً، فقال: أيها الناس، إن هذاالوجع رحمة ربكم ودعوة نبيكم وموت الصالحين قبلكم، وإن أبا عبيدة يسأل الله أن يقسم لأبي عبيدة حظه منه. فطعن، فمات. واستخلف معاذ بن جبل على الناس، فقام خطيباً بعده، وقال مثل ما قال، لكن قال: أن يقسم لآل معاذ حظهم. فطعن ابنه عبدالرحمٰن، فمات. ثم قام، فدعا لنفسه، فطعن في راحته، فكان يقول: ما أحب أن لي بها شيئاً من الدنيا. فلما مات، قام عمرو بن العاص خطيباً، فقال: أيها الناس، إن هذا الوجع إذا وقع فإنما يشتعل اشتعال النار، فتحصّنوا منه في الجبال. فقال أبو واثلة الهذلي رضي الله عنه: والله لقد صحبت رسول الله ﷺ وأنت شر من حماري هذا. فقال: والله ما أرد عليك ما تقول، ووالله ما نقيم عليه. قال: ثم خرج وخرج الناس، فتفرقوا[4]، فارتفع الطاعون. قال: فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، من رأي عمرو بن العاص، فوالله ما كرهه.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، في ترجمة «أبي واثلة»، وقال: لاأعرف أبا واثلة إلا في هذه القصة. قلت: و«شَهْر» فيه مقال، وقد يكون في الواسطة بينه وبين معاذ في هذا الحديث، وشيخه غير

---

(١) ظ: رانه ـ تصحيف.

(٢) قبلها في الأصل: قال، وأراها مقحمة.

(٣) (أبو) ليست في ف.

(٤) (فتفرقوا) ليست في ف.

مسمىً/، وقد خالف في تسمية الذي رد على عمرو بن العاص، [٧٤/أ] وخالف أيضاً في خروج عمرو بن العاص بالناس، وفي الرواية المتقدمة الصحيحة أنه صدق شرحبيل بن حسنة، وأن معاذ بن جبل قال كما قال شرحبيل، وكذا أبو عبيدة. فإن كانت الرواية محفوظة، احتمل أن يكون عمرو بن العاص خطب مرتين؛ مرة في أول الأمر فردّ عليه شرحبيل بن حسنة وغيره، ومرة في آخر الأمر فردّ عليه أبو واثلة.

وقد جاء أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كتب إلى أبي عبيدة، يأمره بالانتقال بالناس، من الأرض التي كانوا بها إلى أرض أخرىٰ، وأن أبا عبيدة أطاعه في ذلك، فطعن قبل أن يرحل، ورحل الناس بعد أن مات. فلعل عمرو بن العاص هو الذي رحل بهم.

فروىٰ ابن إسحاق عن شعبة[(١)]، عن المختار[(٢)] بن عبدالله البجلي، عن طارق بن شهاب قال: أتينا أبا موسى وهو في داره بالكوفة، لنتحدث عنده، فلما جلسنا[(٣)] قال: لا تُحْفُوا[(٤)]، فقد مات إنسان بالدار بهذا السقم، فلا عليكم أن تَنَزَّهوا[(٥)] عن هذه القرية، فتخرجوا في فسيح بلادكم ونزهها[(٦)]، حتىٰ يرتفع هذا البلاء، فإني سأخبركم بما يكره مما يُتقىٰ من ذلك؛ أنه لو خرج لم يصبه، فإذا لم يظن ذلك المرء المسلم، فلا عليه أن يخرج ويَتَنَزَّهَ عنه. إني كنت مع أبي عبيدة بن الجراح بالشام عام طاعون عمواس، فلما اشتعل الوجع،

---

(١) في الأصل وظ: سعيد ـ تصحيف.

(٢) ف: المتخار ـ تحريف. (٣) ف: أُجلسنا.

(٤) في هامش ظ: (ضبطه المصنف في موضعه بحاء مهملة: أي لا تطلبوا)، والإحفاء كالإلحاح والإلحاف في المسألة، كما ذكر الأزهري ـ لسان.

(٥) قال الحافظ: «أي تبعدوا». وقال ابن السكيت: يقال: خرجنا نتنزّه: إذا تباعدوا عن الماء والريف ـ مجمل اللغة.

(٦) ف: تنزهها ـ تحريف.

وبلغ ذلك عمر، كتب إلى أبي عبيدة يستخرجه منه: أن سلام عليك، أما بعد، فإنه عرضت لي إليك حاجة، إذا نظرت في كتابي هذا، أن لا تضعه من يدك حتىٰ تقبل إلي. قال: فعرف أبو عبيدة أنه إنما/ أراد [٧٤/ب] أن يستخرجه من الوباء، فقال: يغفر الله لأمير المؤمنين. ثم كتب إليه: يا أمير المؤمنين، إني قد عرفت حاجتك إلي، وإني في جند من المسلمين، لا أجد بنفسي رغبة عنهم، ولست أريد فراقهم حتىٰ يقضي الله فيّ وفيهم أمره وقضاءه، فَحَلِّلْني من عزيمتك يا أمر المؤمنين، ودعني وجندي.

فلما قرأ عمر الكتاب بكىٰ، فقال الناس: يا أمير المؤمنين، أمات أبو عبيدة؟ قال: لا، وكأنْ[1] قد. قال: ثم كتب إليه: سلام عليك، أما بعد، فإنك أنزلتَ الناس أرضاً غميقة، فارفعهم إلى أرض نُزْهَةٍ. فلما أتاه كتابه، دعاني فقال: يا أبا موسىٰ، إن كتاب أمير المؤمنين قد جاءني بما ترى، فاخرج، فَارْتَدْ[2] للناس منزلاً[3] حتىٰ أنتقل بهم. فرجعت إلى منزلي، فإذا صاحبتي قد أصيبت. فرجعت إليه، فقلت له: قد كان في أهلي حدث. فأمر ببعير، فرُحِّل له، فلما وضع رجله في الغَرْز[4] طعن، فقال: والله لقد أُصبتُ. ثم سار حتىٰ نزل بالجابية، ورفع الوباء عن الناس.

أخرجه ابن عساكر في ترجمة أبي موسىٰ الأشعري، من «تاريخه». وهذا حديث في إسناده من لا يعرف. لكن جاء من

---

(١) ضبطها الحافظ وقال: كلمة تقال لتقريب الشيء. والمعنى: كأنك به وقد وقع.
(٢) فسرها الحافظ بأنها فعل أمر من الارتياد؛ وهو الاختيار.
(٣) ظ: موضعاً.
(٤) قال الحافظ: «هو رَكْب الكُوْر». وفي المجمل: هو بمنزلة الركاب من السرج. والكور هو الرَّحْل، كما فسره في المجمل.

[وجه][1] آخر عن أبي موسىٰ، لا بأس به؛ أخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده»، والطحاوي في «معاني الآثار»، جميعاً من طريق شعبة. وأخرجه البيهقي، من طريق أيوب بن عائذ. كلاهما، عن قيس بن مسلم قال: سمعت طارق بن شهاب قال: كنا نتحدث إلى أبي موسىٰ الأشعري، فقال لنا ذات يوم: لا عليكم أن تُحْفُوا[2] مني؛ إن هذا الطاعون قد وقع في أهلي، فمن شاء منكم أن/ يتنزه عنه فليتنزه، [٧٥/أ] واحذروا اثنتين: أن يقول قائل: خَرَج خارجٌ فَسَلِمَ، وجلس جالس فأُصيب، لو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان. أو يقول قائل: لو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان. وإني سأحدثكم بما ينبغي للناس في الطاعون.

إني كنت مع أبي عبيدة، وإن الطاعون وقع بالشام، وإن عمر كتب إليه: إذا أتاك كتابي هذا، فإني أعزم عليك، إن أتاك مُصْبِحاً أن لا تمسي حتىٰ تركب، وإن أتاك مُمْسياً أن لا تصبح حتى تركب إلي، فقد عرضت لي إليك حاجة، لا غنىٰ لي عنك فيها. فلما قرأ أبو عبيدة الكتاب قال: إن أمير المؤمنين يستبقي من ليس بباق. فكتب إليه أبو عبيدة: إني في جند[3] من المسلمين، لن أرغب بنفسي عنهم، وقد عرفت حاجة أمير المؤمنين، فحلِّلْني من عزمتك[4]. فلما جاء عمرَ الكتابُ بكىٰ، فقيل له: توفي أبو عبيدة؟ قال: لا، وكَأَنْ[5] قَدْ ـ أي قَرُبَ ـ. وكتب إليه عمر: إن الأُرْدُنّ أرض غمقة، وإن الجابية أرض

---

(١) من ظ، ف.

(٢) ظ: تخفوا ـ تحريف، وقد تقدمت قريباً بمعنى: تطلبوا وَتُلِحُّوا في الطلب.

(٣) في الأصل: جندي، وأثبت ما في ف، ظ.

(٤) ف: عزيمتك.

(٥) تقدم تفسيرها في الرواية التي قبلها.

نُزْهة، فانهض بالمسلمين إلى الجابية. فقال لي أبو عبيدة: انطلق فبوِّىء للمسلمين[1] منزلهم. فقلت: لا أستطيع. فذهب ليركب، فقال لي: رحّل الناس. قال: فأخذه أخذ فطعنه، فمات، وانكشف الطاعون. لفظ الطحاوي.

وفي رواية الهيثم: (لا يقولنَّ قائل، إن هو جلس فعوفي الخارج: لو كنت خرجت لعوفيت كما عوفي فلان. ولا يقول الخارج، إن هو عوفي وأصيب الذي جلس: لو كنت جلست أصبت كما أصيب فلان). وقال بعد قوله: فانهض بالمسلمين إلى الجابية: (فقال أبو عبيدة حين قرأ الكتاب: أما هذا فنسمع فيه أمر أمير المؤمنين ونطيعه.

[٧٥/ب] فأمرني أن أبوّىء الناس/ منازلهم. فطعنت امرأتي، فجئت إلى أبي عبيدة، فقلت: قد كان في أهلي بعض العرض. فانطلقَ هو يبوىء الناس منازلهم). لفظ شعبة، وهذا إسناد صحيح إلى أبي موسىٰ.

وفي رواية أيوب بن عائذ، عن قيس، عن طارق: (أتانا كتاب عمر لما وقع الوباء بالشام، فكتب عمر إلى أبي عبيدة: إنه قد عرضت لي إليك حاجة..)، الحديث بمعناه. وهذا الذي قاله أبو موسىٰ، موافق لما يفسّر الآية؛ أن الله تعالى مقت الذين قالوا ذلك؛ أي لو أقمنا لمتنا، أو لو خرجنا لبقينا[2].

---

(١) ظ: للناس.

(٢) إلى هنا ينتهي القدر المقدم في النسخ الثلاث، مما أشرنا إليه في أول هذا الفصل. ولعله أراد بالآية المشار إليها قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ قُلۡ فَٱدۡرَءُواْ عَنۡ أَنفُسِكُمُ ٱلۡمَوۡتَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

وحاصل القصة:

أن أبا موسىٰ حمل النهي عن الخروج من البلد الذي يقع فيه الطاعون، على قصد الفرار منه، من غير أن يضيفه إلى معنى آخر غير الفرار؛ كما إذا كان الخارج عنها ممن لم يكن من أهلها، فاستوخمها، فخرج عنها إلى بلد آخر يوافق ما ألفه من بلدته التي نشأ بها. وإلى ذلك يشير قول عمر في كتابه لأبي عبيدة: (إنك أنزلت الناس أرضاً غميقة)؛ وهي بغين معجمة مفتوحة وميم مكسورة وبعد التحتانية الساكنة قاف؛ أي قريبة من المياه والنُّزُوْر، والغُمْق: فساد الريح وخُمومها من كثرة الأَنْداء، فيحدث منه الوباء. فإذنْ عمر في الخروج من تلك الأرض، يلتحق بالتداوي، وليس هو لمحض الفرار من الموت، وعلى ذلك يحمل كتابه إلى أبي عبيدة؛ يأمره بالرحيل إليه.

أو كان عمر يرىٰ النهي عن الخروج أولاً، محمولاً[1] على ما إذا تمحّض للفرار[2]، أما إذا كان لحاجة أخرىٰ، فلا يدخل تحت النهي. ويكون عرضت له في نفس الأمر حاجة عند أبي عبيدة، ورجا مع ذلك أن يسلم أبو عبيدة من ذلك المرض في ضمنها. وفهم أبو عبيدة أن هذا الثاني هو مراده بالأصالة، فلم يوافقه على ذلك، فعدل/ عمر إلى [٧٦/أ]
أمر يعمّ جميع من كان مع أبي عبيدة، لما اعتذر له أبو عبيدة أنه لا يرىٰ أن يخصّ نفسه بأمر دونهم.

---

(١) في الأصل: محمول ـ لحن، صوابه في ف، ظ.
(٢) ف: على ماذا بمحض الفرار ـ فيها تحريف وتصحيف.

وقد اختلف العلماء في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون:

هل هو على ظاهره من التحريم، أو هو للتنزيه، على قولين:

قال ابن عبدالبر: الطاعون موت شامل، لا يحل لأحد أن يفر من أرض نزل فيها، إذا كان من ساكنيها، ولا أن يقدم عليه إذا [كان](1) خارجاً عن الأرض التي نزل بها.

وقال(2) تاج الدين السبكي في «الجزء» الذي جمعه في الطاعون: مذهبنا ـ وهو الذي عليه الأكثر ـ أنه للتحريم. قال: وقال بعض العلماء: هو للتنزيه؛ روي ذلك عن أبي موسى الأشعري ومسروق والأسود بن هلال. قال: واتفقوا على جواز الخروج لشغل عرض غير الفرار. قال: وليس محل النزاع فيمن خرج فاراً من قضاء الله تعالى، فذلك لا سبيل إلى القول بأنه غير محرم، بل الظاهر أن محل النزاع فيما إذا خرج للتداوي.

قلت: وهذا ليس بظاهر؛ لأن الخروج إلى التداوي ليس حراماً في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى وجماعة، وهو قد صحح أن الخروج حرام، فكيف يجعل محله ما إذا خرج للتداوي، والخروج للتداوي ليس بحرام(3)؟ بل العبارة الصحيحة أن يقول: محل النزاع فيما إذا خرج فاراً من المرض الواقع، مع اعتقاده أنه لو قدره الله عليه لأصابه، وأن فراره منه لا ينجيه من قدر الله تعالى، لكن يخرج مؤملاً أن ينجو. هذا الذي ينبغي أن يكون محل النزاع، فمن منع احتجّ

(1) من ف، ظ. (2) بعدها في ظ: القاضي.

(3) عند هذا الموضع في هامش ظ تعليق مطول، لكنه لم يظهر بتمامه في التصوير، وهو بمجمله دفاع بخط متأخر عن رأي السبكي في هذه المسألة.

بالنهي الوارد في ذلك، ومن أجاز حمل النهي على التنزيه كما تقدم.

وقد ترجم ابن خزيمة في «صحيحه» بأن/: الفرار من الطاعون [٧٦/ب] من الكبائر، وأن الله يعاقب من وقع منه ذلك، ما لم يعف عنه. واستدل بحديث عائشة في ذلك، فأشار إلى أن الخلاف في نفس الفرار؛ وهو الذي تقتضيه الأخبار التي تقدم ذكرها، عن عمرو وغيره، والله أعلم.

وأما ما نسبه إلى أبي موسىٰ الأشعري، فقد بيّنت مذهبه في ذلك. وقد أخرج ابن أبي الدنيا عنه بسند صحيح ما يقتضي منع الفرار منه؛ فروىٰ من طريق مِسْعَر، عن زياد بن عِلاقة، عن كُرْدُوس، عن المغيرة بن شعبة: أن الطاعون لما وقع، قال المغيرة بن شعبة: إن هذا العذاب قد وقع، فاخرجوا عنه. قال: فذكرته لأبي موسىٰ، فقال: لكن العبد الصالح [أبو بكر][1] - يعني الصديق - قال: اللهم طعناً وطاعوناً في مرضاتك. وهذا يجمع بينه وبين ما تقدم، بأنه كان يمنع من الخروج إذا كان فراراً محضاً، لا إذا كان على وجه من وجوه التداوي.

وقد فاته ذكر المغيرة بن شعبة الذي قدمناه، وكذا ذكر عمرو بن العاص، وعمرو[2] بن عبسة، والجماعة الذين خالفوا معاذاً وشرحبيلَ بن حسنة وغيرهما، في الصبر والإقامة، كما تقدم قريباً[3].

وقد نقل أبو الحسن المدائني، أنه قلّ ما فرّ أحد من الطاعون فَسَلِمَ. قال القاضي تاج الدين السبكي: وهذا الذي حكاه مجرّب، وليس ببعيد أن يجعل الله الفرار منه سبباً لقصر العمر؛ وقد جاء في

(١) من ظ، ف.

(٢) ف: عمر - تحريف، وهو عمرو بن عبسة السُّلَميّ.

(٣) (قريباً) ليست في ف.

الكتاب العزيز، ما يؤخذ منه أن الفرار من الجهاد سبب في قصر العمر؛ قال الله[1] تعالى: ﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2]/. وحكى أن والده استنبط ذلك من الآية. قال: ويحتمل أن يراد أن بقاءهم[3]، وإن طال بعد الفرار، فتمتعهم في الدنيا قليل بالنسبة إلى الدار الآخرة. [٧٧/أ]

وقال ابن عبدالبر: لم يبلغني أن أحداً من أهل العلم فرّ من الطاعون، إلا ما ذكره المدائني: أن علي بن زيد بن جدعان، هرب من الطاعون إلى السيالة ـ يعني من البصرة ـ، فكان يجمع كل جمعة ويرجع، فكان إذا جمع صاحوا به: فرّ من الطاعون. فطعن، فمات بالسيالة. قلت: والسيالة مكان خارج البصرة.

وهذا الحصر الذي ذكره ابن عبدالبر عجيب؛ فقد نقل عياض في «شرح مسلم»، عن مسروق والأسود بن هلال، أنهما أجازاه[4]، لكن يحتمل ـ إن ثبت عنهما ـ أن يكونا أفتيا بجوازه، لكن لم يفعلاه[5].

وذكر المدائني أيضاً: أن الطاعون وقع بمصر، فخرج عبدالعزيز بن مروان ـ وهو أميرها ـ، فنزل قرية من قرى الصعيد[6]، فقدم عليه بها رسول من أخيه عبدالملك، فقال له[7]: ما اسمك؟

---

(١) لفظ الجلالة ليس في ف.
(٢) الأحزاب: ١٦.
(٣) ف: بقاؤهم ـ لحن.
(٤) ف: اختاراه ـ ظاهرها تحريف، بدليل ما يأتي بعدها.
(٥) ظ: يفعله ـ تحريف.
(٦) بعدها في ظ: فنزل، وفي ف: فنزلها، وأراها في النسختين مقحمة.
(٧) (له) ليست في ف.

قال: طالب بن مدرك. فقال عبدالعزيز: أوّه، ما أراني راجعاً إلى الفسطاط[1].

ذكر حجة من قال: النهي عن الخروج من البلد الذي وقع به الطاعون لقصد الفرار منه حرام:

قد تقدمت الأحاديث بالنهي عن الخروج مطلقة، وفي بعض طرقها التقييد بالفرار، فيحمل مطلقها على مقيدها، وظاهر النهي التحريم، ويقويه ما أخرجه أحمد قال: ثنا يحيىٰ بن إسحاق قال: أخبرني جعفر بن كيسان قال: حدثتني معاذة قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: قال رسول/ الله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن أو [٧٧/ب] الطاعون». قالت: فقلت: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «غُدّةٌ كغُدَّة الإبل، المقيمُ فيها كالشهيد، والفارّ منها كالفارّ من الزَّحْف».

وأخرجه أيضاً عن يزيد بن هارون، عن جعفر، ولفظه: دخلت على عائشة فقالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تفنىٰ أمتي إلا بالطعن والطاعون». . الحديث. وأخرجه أيضاً عن عفان، عن جعفر عن معاذة [نحوه][2]. وأخرجه عن يحيىٰ بن إسحاق، عن جعفر المذكور، عن عَمْرةَ بنتِ قيسٍ قالت: سمعت عائشة تقول: (الفارّ من الطاعون كالفارّ من الزحف). كذا أورده مختصراً، فإن كان محفوظاً فقد حمله جعفر عن معاذة وعمرة معاً.

---

(١) بعدها في ف: (فمات في تلك القرية).

(٢) من ف، ظ.

وقد[1] أخرجه ابن خزيمة، من طريق أمية بن خالد، عن جعفر بن كَيْسان، بالإسنادين معاً. قال: عن عَمْرة العَدَوِيّة أنها دخلت مع أمها على عائشة، فسألتها: ما سمعتِ من رسول الله ﷺ يقول في الفرار من الطاعون،؟ قالت: سمعته يقول. فذكر مثل رواية يحيى بن إسحاق سواء. ثم ساقه من طريق أمية بن خالد قال: ثنا جعفر بن كيسان قال: سمعت معاذة تحدث عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «تفنى أمتي بالطاعون». قالوا: وما الطاعون؟ قال: «غدة كغدة الإبل»، مختصر.

وأخرجه أيضاً من طريق [أبي][2] عامر العَقَدِيّ قال: ثنا أبو معروف قال: حدثتنا عَمْرة بنت قيس قالت: سألت عائشة عن الفرار من الطاعون، فقالت: قال رسول الله ﷺ: «الفرار من الطاعون كالفرار من الزحف/». وقال: «أبو معروف» هذا هو جعفر بن كيسان فيما أَحْسَب. [٧٨/أ]

قلت: وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، من طريق حَوْثَرَةَ بنِ أَشْرَس قال: ثنا جعفر بن كيسان أبو معروف ـ بصري ـ، عن عَمْرة بنت أَرْطاةَ ـ عَدَوِيةٌ بِصْرية ـ، عن عائشة. . فذكر مثل سياق يزيد بن هارون سواء، وقال: لم يروه عن عَمْرة إلا جعفر. والذي يظهر أن جعفر بن كيسان سمعه من مُعَاذَةَ ومن عَمْرة؛ وهي بنت قيس بن أرطأة، نسبت في رواية حَوْثَرَةَ إلى جَدّها، فإن سياقه عنهما[3] مختلف، والله أعلم.

وله طريق أخرى عن عائشة، أخرجها أبو يعلى، من طريق

---

(١) (قد) ليست في ف.

(٢) من ف، ظ.

(٣) ف: عنها ـ تصحيف؛ والمقصود به عن عمرة ومعاذة وإنما نبهت عليه لأن اختلاف السياق عنهما يفيد تعدد السماع، وهو مراد الحافظ.

مَعْتَمِر بن سليمان قال: سمعت لَيْثاً ـ هو ابن أبي سُلَيْم ـ يحدث عن صاحب له، عن عطاء قال: قالت عائشة رضي الله عنها: وذكر الطاعون، فذكرت أن النبي ﷺ قال: «وخز يصيب أمتي من أعدائهم من الجن، غدة كغدة الإبل، من أقام عليه كان مرابطاً، ومن أصيب به كان شهيداً، ومن فرّ منه كان كالفارّ من الزحف». وهذا الطريق ضعيف؛ لضعف «لَيْث» وجهالة «شيخه».

وقد أخرجه البزار من طريق حَفْص بن سليمان، عن لَيْث، عن عطاء، عن عائشة، مختصراً، بإسقاط المجهول بين ليث وعطاء، ولفظه: قلت: يا رسول الله، هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «يشبه[1] الدُّمَّل، يخرج في الآباط[2] والمَراقّ، وفيه تزكية أعمالهم، وهو لكل مسلم شهادة». قال البزار: لا نعلمه روي[3] بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد.

قلت: وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل: ضعف «حفص»/ [٧٨/ب] و«شيخه»، وإسقاط الواسطة المجهول بين ليث وعطاء. وقد أدخل بعضهم فيه بين عطاء وعائشة واسطة أيضاً؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط»، وأبو أحمد بن عدي في «الكامل»، وابن أبي الدنيا في «كتاب الطواعين»، وأبو عمر[4] بن عبدالبر في «التمهيد»، مطولاً، بطرق إلى علي بن مُسْهِر قال: أخبرنا[5] يوسف بن ميمون، عن عطاء، عن ابن عمر، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

(١) ف: شبه.
(٢) في الأصل: الإبط، وأثبت ما في ف، ظ.
(٣) ف، ظ: يُروى.
(٤) في الأصل: أبو عمرو ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٥) ف: أبو، مكان: أخبرنا ـ تحريف.

«الطاعون شهادة لأمتي، ووخز أعدائكم من الجن، يخرج في آباطِ الرجال ومراقِّها، الفارّ منه كالفارّ من الزحف، والصابر فيه كالمجاهد في سبيل الله»[1].

قال الطبراني: لا يروى عن ابن عمر عن عائشة إلا بهذا الإسناد، تفرّد به يوسف بن ميمون. وكذا قال الدارقطني في «الأفراد»: إن يوسف بن ميمون تفرد به. ومرادهم أنه تفرد بإدخال ابن عمر بين عطاء وعائشة، وأما نفس المتن فثابت عن عائشة وغيرها، من الأوجه التي تقدم ذكرها.

وللمقصود هنا شاهد من حديث جابر؛ قال أحمد: ثنا أبو عبدالرحمٰن ـ هو عبدالله بن يزيد المقرىء ـ قال: ثنا سعيد بن أبي أيوب قال: حدثني عمرو بن جابر الحَضْـرَميّ قال: سمعت جابر بن عبدالله رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «الفارّ من الطاعون كالفارّ من الزحف، والصابر فيه كالصابر في الزحف».

قرأته[2] عالياً على إبراهيم بن محمد المؤذن بمكة، أن أحمد بن أبي طالب أخبرهم قال: أنبا أبو المنجى قال: أنبا أبو الوقت قال: أنبا
[٧٩/أ] أبو الحسن بن داود قال: أنبا/ أبو محمد بن أعين قال: أنبا إبراهيم بن خُزَيْم قال: أنبا عبد بن حميد قال: ثنا عبدالله بن يزيد قال: حدثنا سعيد، عن عمرو بن جابر الحضرميّ، عن جابر بن عبدالله، أن رسول الله ﷺ قال.. فذكر مثله.

وأخرجه ابن خزيمة، وأحمد أيضاً، من طرق، عن أبي زرعة[3]

---

(١) ف: في سبيله، مكان في سبيل الله.
(٢) ف: فرأيته ـ تصحيف.
(٣) بعدها في ظ: عن ـ إقحام يغيّر من صورة السند.

عمرو بن جابر الحضرمي المصري، وحديثه صالح في الشواهد، وإن كان بعضهم قد ضعّفه.

ذكر مواعظ وقعت لمن فرّ من الطاعون فاتعظ بها وأقام:

روىٰ سيف في «الفتوح»، عن عبدالله بن سعيد، عن أبي سعيد قال: أصاب أهل البصرة موت ذريع، فأمر رجل من بني تميم غلاماً له، أن يحمل ابناً له[1] صغيراً، ليس له ولد غيره، على حمار، ثم يسوق به إلى مكان ذكره، حتىٰ يلحقه. فخرج الغلام بالولد في آخر الليل، ثم اتبعه مولاه. فلما أشرف على المكان، سمع الغلامَ[2] - وقد رفع عقيرته - وهو يقول: لن تعجز الله على حمار، ولا على ذي ميعة[3] مطار، قد يصبح[4] الله أمام الساري. قال: فلما انتهىٰ إلى الغلام قال: ما كنت تقول؟ قال: لم أقل شيئاً. فعرف أنه قد أسمع، فأمره أن يرجع، فرجع. ونقلها ابن أبي الدنيا عن الأصمعي، قال: خرج رجل .. فذكر نحوه، وزاد: أو يأتي الحتف على مقدار.

وفي «شرح الموطأ» للتلمساني، من طريق أبي التياح: قلت لمُطرِّف بن عبدالله بن الشِّخِّير: ما تقول في الفرار من الطاعون؟ قال: هو قدر الله، تخافونه وليس منه مَفَرّ.

وقال أبو بكر الرازي في «الأحكام»: إذا كانت الآجال مقدرة محصورة، لا تقديم فيها/ ولا تأخير عما قَدَّرَهُ الله تعالى، فالفرار من [٧٩/ب]

(١) ف: ولداً، مكان: ابناً له.
(٢) بعدها في ظ: أي صوته.
(٣) في الأصل: منعه - تصحيف، وما أثبته من ظ، ف، ع. والمَيْعة: أول الشباب، وأول جري للفرس، والنشاط، كما في «مجمل اللغة»؛ والمقصود الأول.
(٤) في الأصل: يصلح - تحريف، وما أثبته من ظ، ف، ع. والمقصود - والله أعلم - أن أجل الساري قد ينتهي في الصباح، فلا أمل لأحد بطول البقاء.

الطاعون عُدول عن مُقْتضىٰ ذلك. وكذلك العمل بالطِّيَرَةِ والزجر والنجوم، كل ذلك فرار من قدر الله الذي لا محيص لأحد عنه.

وذكر أبو نعيم في «الحلية»، عن شريح أنه كتب إلى أخ له، قد فرّ من الطاعون: أما بعد، فإنك[1] والمكان الذي أنت فيه، بعين من[2] لا يعجزه[3] ولا يفوته من هرب، والمكان الذي خليته[4] لا يعجل لامرىء[5] حِمامه، ولا يظلمه أيامه، وإنك وإياهم لعلى بساط واحد. وإن المنتجع من ذي قدرةٍ لقريبٌ[6].

وسيأتي في الباب الخامس كلام من أنكر من الصحابة على من فرّ من الطاعون، وبالغ في ذلك.

ذكر ما اعتل به من أجاز الفرار والجواب عن شبهته:

احتجوا بأمور:

الأول:

قال الطحاوي بعد أن أورد حديث: «لا يُورد مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ»[7]، من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال: فذهب قوم إلى هذا، وقالوا: إنما كره ذلك مخافة الإعداء، وأمروا باجتناب ذي[8] الداء والفرار منه،

(١) بعدها في الأصل: أنت، وهي مقحمة، ليست في ف، ظ، وليست في الحلية.

(٢) في الأصل: ما ـ وما أثبته من ف، ظ، والحلية.

(٣) بعدها في الحلية (مَنْ طلب)، وهو يناسب السجع.

(٤) في الحلية: خلفته.

(٥) في الحلية: أمر ـ تحريف.

(٦) قوله: (وإن المنتجع.. لقريب) ليست في ف، ظ، ع. ووقع في الأصل: (لغير ثبت) ـ تحريف، صوابه من الحلية: (١٣٦/٤). وقد زاد في الحلية (والسلام).

(٧) أخرجه البخاري: (١٦٦/٧) ومسلم: (٢٢٢١) وأبو داود: (٣٩١١) وابن ماجه: (٣٥٤١).

(٨) ف، ظ: ذوي.

واحجتوا برجوع عمر من سَرْغٍ بسبب الطاعون. ثم ساق الحديث في ذلك. فقالوا: قد أمرنا في هذه الآثار أن لا نقدم على الطاعون، وذلك للخوف منه، خشية أن يعدي من دخل عليه.

ثم رد عليهم: بأن الأمر بترك القدوم عليه، لو كان للخوف منه، لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه أيضاً الخروج منه، للعلة المذكورة. فلما منع أهل الموضع الذي وقع فيه الطاعون/ من الخروج منه، ثبت [٨٠/أ] أن المعنىٰ الذي من أجله منعوا من القدوم عليه غير المعنىٰ الذي ذكروا. وهو عندنا ـ والله أعلم ـ على أن لا يقدم عليه رجل، فيصيبه بتقدير الله عليه، فيقول: لولا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني. ولعلّه لو أقام في الموضع الذي كان فيه لأصابه، فأمر أن لا يقدم عليه، حسماً للمادة[١]. وكذلك أمر أن لا يخرج من الأرض التي نزل بها، لئلا يسلم فيقول: لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلها. ولعله لو [كان][٢] أقام بها ما أصابه من ذلك شيء، فأمر بترك القدوم على الطاعون، للمعنىٰ الذي وصفناه.

قلت: وهذا الذي ذكره الطحاوي بيّن في كلام أبي موسىٰ كما تقدم. لكن المانع عمّم النهي لمن اعتقد ذلك ولمن لم يعتقد حسماً للمادة، والمجيز نظر إلى المعنىٰ الذي منع الخروج من أجله، فخصّ المنع به. والأول أسعد بالعمل بالحديث.

والذي يظهر لي أن صنيع عمر رضي الله عنه، برجوعه من أن يدخل البلد الذي وقع فيه الطاعون، ليس من الفرار في شيء، وإنما هو بمنزلة من قصد دخول دار، فرأىٰ بها حريقاً تعذّر طفْيه[٣]، فعدل عن دخولها لئلا يصيبه، فهو من باب اجتناب المهالك، وهو مأمور به.

---

(١) ف: لمادته.

(٢) من ف، ظ.

(٣) ف: طيفه ـ تحريف.

هذا الذي يظهر أنه جنح إليه عمر ومن وافقه، قبل أن يبلغهم الحديث المرفوع، فلما بلغهم جاء مطابقاً لما اختاروه. فلأجل ذلك قال من قال: إنما رجع عمر لأجل حديث عبدالرحمٰن[1]، لا لأجل ما اقتضاه نظره. والحق أنه همّ أن يرجع، فلما بلغه الخبر استمر عزمه، كما تقدم تقريره.

وأما الذين خالفوا رأي عمر في/ ذلك، قبل أن يبلغهم الخبر، فسلكوا سبيل التوكل المحض، مع قطع النظر عن الأسباب؛ وهو مقام شريف يناسب مرتبة خيار الصحابة، ولهذا كان الكثير من المهاجرين والأنصار على هذا الرأي، ولم يجنح إليه أحد من مشايخ قريش، وإنما وافقهم عمر ـ وإن كان من كبار المهاجرين ـ لأنه غلب عليه النظر في مصالح المسلمين، وذلك لا يتم إلا بالنظر في الأسباب، والعمل بالراجح منها، مع اعتقاد أن الأمور كلها بتقدير الله. وقد ورد في ذلك حديث: «اعقلها وتوكل»، أخرجه الترمذي وغيره. [٨٠/ب]

ثم ساق الطحاوي من طريق[2] زيد بن أسلم، عن أبيه قال: قال عمر رضي الله عنه: اللهم إن الناس نحلوني[3] ثلاث خصال، وأنا أبرأ إليك منهن؛ زعموا أني فررت من الطاعون، وأنا أبرأ إليك من ذلك.. وذكر الطِّلاءَ والمَكْسَ[4]، وسنده صحيح. قال: فدل على أن رجوعه كان لغير الفرار، وكذا كتابه إلى أبي عبيدة، فيما أمره به من خروجه هو ومن معه من الجند؛ إنما هو بمعنىٰ التداوي بالانتقال من

(١) بعدها في ظ: ابن عوف.
(٢) قوله: (الطحاوي من طريق) ليس في ف.
(٣) ف: أنحلوني ـ كلاهما صواب.
(٤) الطِّلاء: القَطِران والخمر، وكل ما يطلىٰ به، والمقصود الثاني. والمَكْسُ: دراهم كانت تؤخذ من بائعي السلع في الأسواق في الجاهلية، أو دِرهم كان يأخذه المُصَدِّقُ بعد فراغه من الصدقة ـ قاموس.

أرض وَخْمة إلى أرض صحيحة. ثم ساق قصة العُـرَنِيِّين[1]، وقال: كان خروجهم عن المدينة للعـلاج لا للفرار؛ وهو واضح من قصتهم، انتهىٰ ملخصاً.

وكذلك يحمل ما ورد عن عمر، أنه نـدم[2] على رجوعـه من سَرْغٍ، وهو فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» قال: ثنا محمد بن بِشْر[3]. وقال إسحاق[4] في «مسنده»: أنبا أبو عامر العَقَدِيّ. قالا: أنبا هشـام بن سعـد قـال: حـدثني عُـرْوة بن رُوَيْم، عن القـاسم، عن عبدالله بن عمر قال: جئت عمر حين قدم الشام، فوجدته قائِلاً[5] في خبائه[6]، فانتظرته[7] في فَيْء الخباء/، فسمعته يقول حين تَضَوَّر[8] من نومه: اللهم اغفر لي رجوعي من سَرْغ. وسنده حسن. [٨١/أ]

وقد قال الزركشي في «الجزء» الذي جمعه في الطاعون، تبعاً لتاج الدين السبكي؛ نقلاً عن القرطبي في «المفهم»: لا يصحّ ندم عمـر على رجوعـه، وكيف يندم على فعـل ما[9] أمـر به النبي ﷺ، ويرجع عنه ويستغفر منه؟!.

قلت: أقرّ التاج هذا، وأما الزركشي فردّه، وقال: هذا إسنـاد

(١) قال الحافظ: نسبة إلى عُرَيْنـة ـ بعين مهملة وراء ونون، مصغّـر ـ وحذفت يـاء التصغير في النسب.
(٢) ف: الندم، مكان: أنه ندم.
(٣) ف: بشير ـ تصحيف.
(٤) في الأصل: أبو إسحاق، بإقحام (أبو)، والصواب في ف، ظ.
(٥) من القيلولة، كما ذكر الحافظ.
(٦) أي خيمته، أيضاً.
(٧) ف: فأنظرته ـ تحريف.
(٨) أي قلق، كما فسرها الحافظ.
(٩) (ما) ليست في ظ.

صحيح. قلت: وإني لأتعجب من القرطبيّ، كيف يردّ الأخبار القوية بمثل هذا، مع إمكان الجمع!!.

ثم قال الزركشي: يحتمل أن يكون ندمه مخافة أن يكون فاراً من القدر، ورأى أن النهي عن [القدوم عليه رخصة. فقد حكى البغوي في «شرح السنة»، عن قوم: أن النهي عن][1] الفرار من الطاعون على التحريم، والنهي عن القدوم عليه على التنزيه؛ فيكون القدوم عليه رخصة لمن غلب عليه التوكل، والانصراف عنه رخصة لمن انصرف، انتهى.

وليس في كلام عمر رضي الله عنه ما يحصر[2] الأمر فيما ذكره، بل يحتمل أن يكون ندمه واستغفاره، لأنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين، فوصل إلى قريب البلد الذي كانت حاجته فيه، ثم رجع من ثَم إلى المدينة؛ للحديث الذي سمعه في النهي عن القدوم عليه. وكان يمكنه أن لا يفعل واحداً من الأمرين؛ وهو أن لا يقدم[3] على البلد الذي فيه الطاعون امتثالاً للحديث، ولا يرجع إلى المدينة من غير قضاء الحاجة التي خرج لها. بل كان يمكنه أمر ثالث؛ وهو أن يقيم بالقرب من البلد المذكورة، إلى أن يرتفع الطاعون، فيدخل إلى قضاء مأربه، ولا سيما والواقع أن الطاعون وقع ارتفاعه بعد رجوعه بزمن يسير/ كما تقدم؛ وهو قدر مسافة الطريق في كتابه إلى أبي عبيدة [٨١/ب] وجواب أبي عبيدة، ثم كتابه إليه ثانياً يأمره بأن يتحوّل بالجند، فامتثل أمره، وشرع في التحوّل، وارتفع الطاعون.

---

(١) من ظ، ف.

(٢) في الأصل: يخص، والتوجيه من ف، ظ.

(٣) ف: يتقدم ـ تحريف.

فلعله رأىٰ أنه لو انتظر إلى أن يرتفع كان أولى من رجوعه، لما كان في رجوعه بالعسكر الذي كان صحبته من المشقة عليه وعليهم. والخبر لم يرد بالأمر بالرجوع، وإنما ورد بالنهي عن القدوم أو الإقدام؛ على ما جاء في لفظ الخبر، من أنه «لا تَقْدُموا» و«لا تُقْدِموا» ـ ثلاثياً أو رباعياً ـ، فاحتمل أن ندمه إنما كان [على][1] ذلك.

وقد قال القاضي عياض، لما ذكر اختلاف الصحابة من المهاجرين والأنصار في الرجوع: حجة كل من الطائفتين بينة[2]؛ لأنها مبنية على أصلين من أصول الشريعة:

الأول: التوكل والتسليم للقضاء والقدر.

والثاني: الحيطة والحذر بترك الإلقاء إلى التهلكة[3].

وهما فرعان متشعبان من أصل قاعدة «القدر». وقد قيل: إن رجوع عمر إنما كان للحديث، لأنه لم يكن ليرجع إلى[4] رأي دون رأي بغير حجة [مرجحة][5]. وقد قدّمته قبيل[6] هذا.

نعم، قد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل بمحض التوكل؛ فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح إلى هشام بن عروة، عن أبيه، أن الزبير بن العوام رضي الله عنه خرج غازياً نحو مصر، فكتب إليه أمراء مصر أن الأرض قد وقع بها الطاعون، فلا تدخلها. فقال الزبير: إنما

---

(١) من ف، ظ.
(٢) في الأصل: نيّته ـ وأثبت ما في ف، ظ.
(٣) في الأصل: الهلكة، وأثبت ما في ف، ظ.
(٤) في الأصل: عن، والتوجيه من ف، ظ.
(٥) من ف، ظ. (٦) ف، ظ: قبل.

خرجت للطَّعْن والطاعون. فدخلها، فلقي طَعْنَاً في جبهته، فأَفْرَقَ[1].
وسنده صحيح على شرط البخاري.

وقوله: «فأَفْرَقَ»: أي أفاق من مرضه. ذكره أبو موسى المدينيّ
[٨٢/أ] في «ذيل الغريبين» له. وقال/ أبو مِجْلَز[2] التابعيّ المشهور: لما وقع الطاعون بالبصرة وارتفع، عدّوا مَنْ أفرق منه[3]، فكانت جملتهم كذا. قال أبو موسى: [أي][4] بَرِىءَ من الطاعون. قال: ويقال: إن ذلك إنما يقال لمن بَرِىءَ من علة لا تصيب الإنسان غالباً إلا مرة واحدة؛ كالجُدَرِيّ، والله أعلم.

قلت: أثر أبي مِجْلَز المذكور، أخرجه ابن أبي الدنيا في «كتاب المرض[5] والكفارات»، من طريق عِمْران بن حُدَيْر قال: كان أبو مِجْلَز يقول: لا يحدّث المريض إلا بما يعجبه، فإنه كان يأتيني وأنا مطعون، فيقول: عَدُّوا اليومَ في الحيِّ كذا وكذا ممن أَفْرَقَ، وعَدُّوكَ فيهم. قال: فأفرح بذلك. سنده صحيح.

تنبيـه:

قد يعارض هذا الأثَرَ[6] عن الزبير، ما أخرجه البيهقيّ بسند حسن أيضاً، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: أقبلت إلى الزبير [يوماً وأنا غلام، وعنده رجل أبرص، فأردت أن أَمَسَّه، فأشار إليّ الزبيرُ][7]، فأمرني أن أنصرف، كراهة أن أَمَسَّه.

---

(١) ف: فافترق ـ تحريف.
(٢) في القاموس: أبو مِجْلَز: لاحق بن حُميد، تابعي.
(٣) ف: منهم ـ تحريف. (٤) من ف، ظ.
(٥) في الأصل: المرضى، الصواب في ف، ظ، وكشف الظنون: ١٤٥٨. وذكره بروكلمان: (٣/١٣١ ـ من المعربة)، وذكر منه نسخة في لاللي: ٦/٣٦٦٤.
(٦) ف: الخبر. (٧) من ف، ظ.

قلت: ولا معارضة بينهما على ما تقدم؛ بل إقدام الزبير من قوة إيمانه وشدة يقينه، ومنع ابنه الصغير من مسِّ الأبرصِ[1]، خشيةَ أن يُقَدِّر اللَّهُ عليه أن يُصيبَهُ ذلك، فيظن لعدم توسعه في العلم أنه من المسّ، فيعتقد العدوىٰ المنهيَّ عن اعتقادها. وسيأتي بسطُ ذلك في الأمر الثالث.

الأمر الثاني:

قال تاج الدين السبكي: احتجوا أيضاً بالقياس على الفرار من الأسد والعدوّ الذي لا يُقْدَرُ على دفعه؛ فإن الكفار وقطاع الطرق إذا قصدوا مَنْ لا طاقة له بهم، جاز التنحيّ من بين أيديهم. ونقل فيه أبو الحسن الكِيَا الهرّاسي[2] ـ من الشافعية ـ الاتفاق فقال: لا نعلم خلافاً في الجواز، وإن كانت الآجال لا تزيد ولا تنقص.

والجواب: أن القياس على الفرار/ من الأسد والعدو ضعيف؛ فإن السلامة منهما نادرة، والهلاك معهما كالمتيقن، فصار كإلقاء الإنسان نفسه في النار. بخلاف الفرار من البلد الذي يقع به الطاعون؛ فإن السلامة منه كثيرة وإن لم تكن غالبة. [٨٢/ب]

قلت: وعلى تقدير تسليم القياس المذكور، فهو قياس مع وجود الفارق؛ فإن مسألة الوقوف للأسد إلى أن يفترسه، داخلة في النهي عن الإلقاء إلى الهلاك، ومسألة الفرار جاء النهي الصريح عنها، فكيف يستويان؟.

---

(١) في الأصل: الأرض ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.

(٢) في الأصل: الهوستاني، وفي ف: الهرشاني ـ كلاهما تحريف، صوابه في ظ. وهو علي بن محمد بن علي الكِيَا الهرّاسي، أبو الحسن، الطبرستاني الشافعي، عماد الدين (ت: ٥٠٤ هـ)، وقداتهم بالباطنية ـ الأعلام: ٣٢٩٤، معجم المؤلفين: ٧/٢٢٠، هدية العارفين: ١/٦٩٤، الشذرات: ٤/٨.

الأمر الثالث:

القياس على الخروج من الأرض المستوخمة، كقصة العُرَنِيِّين.
والجواب: أن ذلك من باب التداوي، وترك ما لا يوافق المريض من الأغذية، إذ لا فرق بين الأغذية والأهوية في تأثير المرض، فكان الخروج من الأرض التي لا توافق مزاج المريض من باب التداوي.

قال القاضي تاج الدين: وعندي في هذا الجواب نظر. قلت: كأن وجهه أن لقائل أن يقول: إن الطاعون أيضاً ينشأ من فساد الأهوية، فالخروج من البلد التي يقع بها ينبغي أن يكون جائزاً مطلقاً، كما جاز للعرنيين، وهذا لا يتمشّى على ما تقدم تحقيقه أن الطاعون من طعن الجن.

والحق أن خروج العُرَنِيِّين لم يكن لقصد الفرار أصلاً، وإنما كان لمحض التداوي، كما تقدم عن الطحاوي. وكان خروجهم من ضرورة الواقع، لأن الإبل ما كان يتهيّأ إقامتها في البلد، وإنما كانت في مراعيها، ودواؤهم كان بأبوالها وألبانها واستنشاق تلك الروائح،
[٨٣/أ] فكان الخروج عن البلد ضمناً[1]/ لأمر محقق الوجود، بخلاف الخروج من البلد الذي يقع فيه الطاعون إلى بلد آخر؛ فإنه خروج إليه بالقصد لأمر مظنون، إذ لا يُؤمن وقع الطاعون في البلد الآخر.

ويؤيد الفرق أيضاً؛ أن من جملة أصول التداوي الرجوع إلى المألوف والعادة؛ وكان القوم أهل بادية وريف، كما وقع صريحاً في بعض طرق خبرهم، ولم يوافق بلد الحضر أمزجتهم، فأرشدهم الشارع إلى التداوي بما ألفوه من الكون في البدو.

---

(١) ف: ضمنياً.

ومن هنا يؤخذ توجيه أمر عمر أبا عبيدة، بالانتقال بجنده[1] إلى مكان آخر أوفق لأمزجتهم من المكان الذي كان نزل به أولاً. ويدخل في هذا ما أخرجه أبو داود والحاكم، من حديث فَرْوَةَ بن مُسَيْكٍ قال: قلت: يا رسول الله، إن أرضاً عندنا يقال لها أرض أَبْيَنَ؛ وهي أرض ريفنا ومِيْرتنا[2]، وهي وبيئة ـ أو قال: وباؤها شديد ـ. قال: «دعها عنك، فإن من القَرَفِ التَّلَفَ»[3].

قال ابن قتيبة: القَرَفُ: مُداناة الوباء. وقال الخطّابيّ: ليس هذا من باب العدوى، وإنما هو من باب التداوي؛ فإن استصلاح الأهوية من أعود الأشياء على البدن بالصحة، وفسادها من أضرها وأسرعها إلى سُقْمه عند الأطباء، فكل ذلك بإذن الله تعالى ومشيئته سبحانه وتعالى.

الأمر الرابع/: [٨٣/ب]

قال الزركشي: احتجوا أيضاً بالقياس على الفرار من المجذوم. يعني ما أخرجه البخاري من طريق سعيد بن مينا قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طِيرَةَ ولا هامة ولا صَفَرَ، وفِرَّ من المَجْذُوم كما تفرُّ من الأسد».

وفي «صحيح مسلم» من طريق عمرو بن الشَّرِيْدِ الثَّقفي، عن

---

(١) ف: عنده ـ تصحيف.

(٢) المِيْرة: الطعام يمتاره ـ يجلبه ـ الإنسان لعياله، أو للبيع ـ اللسان.

(٣) أخرجه أبو داود: (٣٩٢٣) بإسناد ضعيف، من طريق معمر، عن يحيى بن عبدالله بن بحير قال: أخبرني من سمع فروة بن مسيك.. به. وفي هذا الإسناد مجهولان، فـ «يحيى بن عبدالله» قال فيه الحافظ في التقريب: «مستور»، وشيخه مبهم. وقد أخرجه من هذا الوجه ابن أبي عمر (مطالب: ٣٤٧/٢)، وأبهم فيه اسم الراوي عن معمر، ولم يسمِ الصحابي، فقال: عن معمر، عن رجل من آل بحير بن ريسان، عن رجل منهم قال: قال رسول الله ﷺ. ونقل الأعظمي عن البوصيري تضعيفه لجهالة التابعي.

أبيه قال: كان في وفد ثقيفٍ رجل مجذوم، فأرسل إليه النبي ﷺ: «أنّا قد بايعناك فارجع».

وفي سنن أبي داود، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «لا تديموا النظر إلى المجذمين». وصححه ابن خزيمة[1].

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: قاله ابن الصلاح، تبعاً لغيره؛ جامعاً بين ما ظاهره التعارض من حديث أبي هريرة؛ وهو حديثه: «لا يورد ممرض على مصح»، وحديثه: «فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد»، مع حديث: «لا عدوىٰ».

قال: وجه الجمع بينهما: أن هذه الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً [٨٤/أ] لإعدائه مرضه، ثم قد[2] يتخلّف ذلك عن/ سببه، كما في سائر الأسباب. ففي حديث: «لا عدوىٰ» نفي ما كان يعتقده أهل الجاهلية؛ من أن ذلك[3] يعدي بطبعه، ولهذا قال: «فمن أعدىٰ الأول؟». وفي

(١) أخرجه ابن ماجه: (٣٥٤٣) وأحمد: (١/٧٨، ٢٣٣)، وقد ضعّف الحافظ إسناده في الفتح: (١٠/١٥٩ ـ وانظر عقيدة التوحيد: ٢٨٣)، وعزوه لأبي داود وهم من الحافظ. قال الهيثمي: (٥/١٠١): «رواه أبو يعلىٰ والطبراني، وفي إسناد أبي يعلىٰ الفرج بن فضالة؛ وثقه أحمد وغيره، وضعّفه النسائي وغيره، وبقية رجاله ثقات. وفي إسناد الطبراني يحيىٰ الحماني؛ وهو ضعيف، وبقية رجاله ثقات». وظاهر إيراد الحافظ للحديث ها هنا من صحيح ابن خزيمة، وسكوته عليه، موافقة منه على تصحيحه. وقد حسّنه الألباني وتكلم عليه باستيعاب في الصحيحة: (١٠٦٤).

(٢) في الأصل: قال ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.

(٣) ف: ذاك.

الثاني أعلم بأن الله سبحانه وتعالى جعل ذلك سبباً لذلك، وحذّر من الضرر الذي يغلب وجوده عند وجوده بفعل الله سبحانه وتعالى، انتهىٰ كلامه.

وأقرّه مشايخنا [في][1] مختصراتهم، لكن قال البلقينيّ منهم: العبارة الصحيحة أن يقول بدل قوله: «جعل»: «قد يجعل»، انتهى[2]. وهو احتراز حسن، لئلا يُتَخيل أن ذلك [يقع][3] دائماً أو غالباً، والواقع أنه قد[4] يتخلف.

ثم الأصل فيه قول الشافعي رحمه الله؛ قال البيهقيّ في «المعرفة»، في كتاب النكاح، عند ذكر العيوب[5]: أخبرنا أبو سعيد الصيرفي قال: أنبا أبو العباس الأصم قال: أنبا الربيع بن سليمان قال: قال الشافعي: الجُذَام والبَرَصُ ـ فيما يزعم أهل العلم بالطب والتجارب ـ يعدي الزوج كثيراً؛ وهو داء مانع للجماع، لا تكاد نفس أحد أن تطيب بمجامعة من هو بها، ولا نفس امرأة أن يجامعها من هو به. وأما الولد فبيّن ـ والله أعلم ـ أنه إذا ولده أجذم أو أبرص، أو جذماء أو برصاء، قل ما يسلم، وإن سلم أدرك نسله، ونسأل الله العافية بمنه وكرمه[6].

قال البيهقي: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا عدوىٰ»، ولكنه أراد به على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية؛ من إضافة الفعل

---

(١) من ف، ظ.

(٢) بعدها في ظ: كلامه.

(٣) من ظ، ف، ووقع مكانها في الأصل: أن، ولا وجه له.

(٤) ف، ظ: ربما.

(٥) أي عيوب الزوج والزوجة.

(٦) قوله: (بمنه وكرمه) ليس في ف، ظ.

إلى غير الله تعالى، وقد يجعل[1] ـ بمشيئته ـ مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب، سبباً لحدوث ذلك. ولهذا قال النبي[2] ﷺ: «لا يورد مُمْرِضٌ على مُصِحّ»[3]، وقال في الطاعون: «من سمع [به][4] بأرض فلا يقدمن عليه..»، وغير ذلك مما في معناه/، وكل ذلك بتقدير الله تعالى، انتهى كلامه[5]. [٨٤/ب]

والذي يظهر لي أن الشافعي ما روىٰ حديث نفي العدوىٰ الذي سيأتي بيانه، ولهذا اعتمد في ذلك على قول الأطباء وأهل التجربة، من غير أن يعرج على تأويل الحديث.

وقد أورد ابن خزيمة في كتاب التوكل حديث: «لا عدوىٰ» من حديث أبي هريرة وابن عمر، وأخرجه أيضاً من حديث سعد بن أبي وقاص. وحديث: «لا يُورد مُمْرِض على مُصِحّ»، من حديث أبي هريرة. [و] ترجم على الأول: «التوكل على الله في نفي العدوى»، وعلى الثاني: «ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء فأثبت العدوىٰ التي نفاها النبي ﷺ». ثم ترجم: «الدليل على أن النبي ﷺ لم يثبت العدوىٰ بهذا القول».

ثم ساق حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا عدوىٰ ولا هامة ولا صَفَرَ». فقال أعرابي: فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظِّباء، فيخالطها البعير الأجرب، فَيُجْرِبَها؟ فقال

(١) بعدها في ظ: الله. (٢) (النبي) ليست في ف.

(٣) المُمْرِض: الذي له إبل مرضىٰ، والمُصِحّ: الذي له إبل صحاح، كما ذكر الحافظ.

(٤) من ف، ظ. ووقع مكانها في الأصل: أن.

(٥) وهو كلام نفيس في مسألة العدوىٰ؛ ونفيها إطلاقاً ـ كما سيفعل الحافظ ـ ليس بالوجه الصحيح. وانظر ما ذكرناه حول ذلك في المقدمة.

النبي ﷺ: «فمن أعدىٰ الأول؟». وقد أخرجه البخاري ومسلم، من هذا الوجه، [و] من طريق أبي زرعة، [عن][1] أبي هريرة قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، النُّقْبة[2] تكون بِمِشْفَر البعير، فتشمل الإبِلَ كلَّها جَرَباً. قال: فقال رسول الله ﷺ: «فمن أعدىٰ الأول»، وحديث ابن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يعدي شيء شيئاً»، فقال أعرابي: يا رسول الله، إنها تكون النُّقْبة من الجَرَب بِمِشْفَر البعير أو في/ ذنبه، فتكون في الإبل العظيمة، فتجرب كلها. [٨٥/أ] فقال رسول الله ﷺ: «لا عدوىٰ ولا هامة ولا صَفَرَ، خلق الله كل نفس وكتب حياتها ورزقها ومصيبتها»[3].

ثم ترجم: «ذكر خبر روي عن النبي ﷺ، في الأمر بالفرار من المجذوم، أنا خائف أن يخطر ببال بعض الناس أنه إثبات العدوىٰ، وليس كذلك هو عندي بحمد الله».

ثم أخرج حديث أبي هريرة، من طريق سعيد[4] بن مينا، عنه. وأخرجه أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوىٰ، وإذا رأيت المجذوم، ففر منه كما تفر من الأسد». ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تديموا النظر إلى المجذمين»، وحديث عمرو بن الشَّرِيْد، عن أبيه: كان في وفد ثقيف رجل مجذوم.. الحديث. وحديث جابر، أن

---

(١) من ف، ظ.

(٢) قال الحافظ: أول شيء يظهر من الجرب. وجمعها نُقْب ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ؛ قيل لها ذلك لأنها تنقب الجلد.

(٣) أخرجه الترمذي: (٢١٤٣) وأحمد: (١/ ٤٤٠، ٢/ ٣٢٧) من حديث ابن مسعود، وإسناده صحيح.

(٤) في الأصل: سعد ـ تصحيف، وقد تقدم حديثه برواية البخاري.

النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعها معه في القَصْعة، ثم قال: «بسم الله، ثِقَةً بالله، وتوكلاً عليه». وفي لفظ: بينا النبي ﷺ يأكل، إذ جاء مجذوم، فقال: «آدْنُ وكُلْ ثِقَةً بالله وتوكلاً عليه»[1].

قال ابن خزيمة: النبي ﷺ برأفته ورحمته بأمته، أمرهم بالفرار من المجذوم، كما نهى أن يورد الممرض على المصح، شفقة عليهم، وخشية أن يُصيب بعضَ مَنْ يَقْرُبُ مِن المجذومِ الجذامُ، والصحيحَ من الماشية الداءُ الذي بالمرضىٰ منها، فيسبق إلى قلب بعض المسلمين، أن من أصابه الجذام، أعداه جذام صاحبه الأول، وكذا الماشية[2] إذا/ أصابها الجرب، فيسبق إلى قلبه أن المرض الذي [٨٥/ب] بالماشية الأولى أعداها[3]، فيثبت العدوىٰ التي نفاها النبي[4] ﷺ، وقال بعد نفيها: إنه «لا يعدي شيء شيئاً». فأمر باجتناب ذلك، ليسلم المسلمون من التصديق بإثبات العدوىٰ. وقد أعلم النبي ﷺ، أن الطيرة شيء يجده الناس في صدورهم[5]، ثم أعلم أن التوكل يذهبها. فكذلك الجذام والجرب، لا يسلم من ضَعُفَ توكله، إذا [أصاب][6] بعضَ من قَرُب منه المجذومُ الجذامُ[7]، أن يصدق بالعدوىٰ والطيرة لضعف توكله؛ لأن[8] النبي ﷺ أثبت العدوىٰ بأمره بالفرار من

(١) أخرجه أبو داود: (٣٩٢٥) والترمذي: (١٨١٨) وابن ماجه: (٣٥٤٢) وصححه الحاكم: (١/١٣٧). قال الحافظ في تخريج الأذكار (٥/٢١٦ ـ فتوحات): «هذا حديث حسن وصححه ابن خزيمة والحاكم، وفي ذلك نظر ـ يعني في التصحيح ـ ...».

(٢) ف: المشابهة ـ تحريف.
(٣) ف: أعادها ـ تحريف.
(٤) ف: رسول الله.
(٥) ف: قلوبهم، وصححت في الهامش.
(٦) من ف، ظ.
(٧) في الأصل: (الجذام والبرص) مكان: (المجذوم الجذام)، والتوجيه من ف، ظ.
(٨) ظ: لا أن ـ تحريف.

المجذوم، وبعثه إلى[1] المجذوم ليرجع. ويؤيد هذا الجمع أكله مع المجذوم ثقة بالله وتوكلاً عليه.

قال: وأما النهي عن إدامة النظر إلى المجذوم، فعلىٰ ما تقدم. ويحتمل أيضاً أن يكون معناه أن المجذوم يغتمّ ويكره أن يديمَ الصحيحُ النظرَ إليه، لأنه قلَّ من يكون به من العقلاء آفةٌ، إلا وهو يحب أن يسترها. انتهىٰ ملخصاً.

وهو في غاية التحقيق والإتقان، وهو أولى عندي من الجمع الذي ذكره البيهقي، وتبعه ابن الصلاح فمن بعده، لأنه ينفي العدوىٰ أصلاً، ورأساً، كما صرحت به الأخبار الصحيحة. ويحمل[2] ما ورد في ضدها على إرادة حسم المادة، بخلاف ما جمعوا به، فإنه يثبت العدوىٰ في الجملة.

وقد قال [مالك][3] رحمه الله ـ لما سئل عن الحديث في النظر إلى المجذومين ـ: ما سمعت فيه كراهية، وما أرىٰ ما جاء من النهي عن ذلك، إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء، يعني: فيقع في اعتقاد العدوىٰ[4].

وأما ما أخرجه البيهقي، من/ طريق أبي إسحاق الهاشمي، عن [٨٦/أ]
أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا عدوىٰ، ولا يحل الممرض على المصح، ويحل المصح حيث شاء». قيل: ما بال ذلك

(١) (إلى) ليست في ف.
(٢) ف: يحتمل ـ تحريف. (٣) من ف، ظ.
(٤) ورأي مالك رحمه الله يضم إلى رأي البيهقي ومن تبعه، وهو غير ما ذهب إليه الحافظ من نفي العدوى إطلاقاً. وقد ذكرنا في المقدمة أن إثبات العدوىٰ ليس بدعاً، إنما ورد ذلك في نصوص صريحة، وأن نفيها إنما هو لعدم الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية؛ وهو خلاصة ما جمع به البيهقي وغيره.

يا رسول الله؟ قال: «إنه أذىً»، فهو ضعيف؛ لأنه من رواية ابن لهيعة، عن بكير، عنه. و«أبو إسحاق الهاشمي» مجهول.

وقد رواه عبدالملك بن محمد الرقاشي، عن بشر بن عمر الزهراني، عن مالك، عن بكير، فقال: عن أبي عطية، عن أبي هريرة. قال البيهقي: إن كان الرقاشي حفظه فهو غريب.

قلت: قد أخرجه الدارقطني في «غرائب مالك»، من رواية الرقاشي. ومن [رواية][1] محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ومن رواية علي بن مسلم، كلهم عن بشر بن عمر[2]. ثم قال: خالفهم أبو هشام الرفاعي فقال: عن بشر بن عمر، عن مالك بهذا الإسناد، عن أبي برزة الأسلمي، بدل «أبي هريرة»؛ وهو وهم من أبي هشام[3]. ورواه أبو قرة في «السنن» عن مالك قال: ذكر بكير بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن أبي عَوْسَجة، عن أبي هريرة. والحديث في «الموطأ» عن مالك، أنه بلغه عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن أبي عطية الأشجعي، عن أبي هريرة.

قلت: فترجح أن الواسطة بين أبي هريرة وبكير هو «أبو عطية الأشجعي»؛ وهو مجهول. وأن بين مالك وبكير فيه واسطة، ولعله «ابن لهيعة»، فلم تثبت هذه الزيادة. وعلى تقدير أن تكون محفوظة، فالضمير في قوله «إنه» للمرض، والمرض ـ بلا شك ـ أذىً، ولا/ [٨٦/ب]
يكون الضمير للمورود، لئلا يلزم منه إثبات العدوى التي نفيت في صدر الحديث، ويرجع الأمر إلى التأويل الماضي، والله أعلم.

وقد سلك الطحاوي في كتاب «معاني الآثار» سبيل ابن خزيمة

(١) من ف، ظ.
(٢) في الأصل: عمرو ـ تحريف.
(٣) ف: هاشم ـ تحريف.

في هذا الجمع؛ فأورد حديث: «لا يُورد مُمْرِض على مُصِحّ»، ثم قال: معناه أن المصح قد يصيبه ذلك المرض، فيقول الذي أورده: لو أني ما أوردته عليه، لم يصبه من هذا المرض شيء. والواقع أنه لو لم يورده لأصابه بتقدير الله عليه، فنهىٰ عن إيراده لهذه العلة التي لا يؤمن[1] على الناس غالباً من[2] وقوعها في قلوبهم.

ثم ساق حديث: «لا عدوىٰ»، من[3] رواية سعد بن أبي وقاص وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة وجابر وأنس رضي الله عنهم. ثم ساق من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يعدي سقيم صحيحاً». ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوىٰ ولا طِيَرَة ولا هامة». فقال رجل: أطرح الشاة الجرباء في الغنم فتجربهن. فقال النبي ﷺ: «فالأولى من أجربها؟». وحديث أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا عدوىٰ»، وقال: «فمن أعدىٰ الأول». وحديث ابن مسعود رضي الله عنه ـ كما تقدم من عند ابن خزيمة ـ، وكذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من طرق في جميعها: «فمن أعدىٰ الأول؟».

ثم ساق حديث جابر رضي الله عنه؛ في الأكل مع المجذوم، كما تقدم. وحديث أبي ذر رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ قال: «كل مع صاحب البلاء تواضعاً لربك وإيماناً به»[4].

ثم قال: فقد نفىٰ النبي ﷺ العدوىٰ، وقال: «فمن أعدىٰ الأول؟»؛ أي لو كان إنما أصاب الثاني بإعداء الأول، لما كان/ [٨٧/أ]

---

(١) ف، ظ: يأمن. (٢) (من) ليست في ظ.

(٣) في الأصل: عن، والتوجيه من ف، ظ.

(٤) (به) ليست في ف. والحديث عزاه السيوطي للطحاوي ورمز لضعفه، وكذا شيخنا في ضعيف الجامع: (١٤٤).

أصاب الأول شيء، لأنه لم يكن لـه ما يعـديه. ولكنـه لما كـان ما[1] أصـاب الأول بقدر الله تعالى، كان ما أصاب الثاني كذلك.

ثم قال: فيحمل قوله ﷺ: «لا عدوىٰ» على[2] نفي العدوىٰ أن تكون أبداً، وقوله: «لا يُورد مُمْرِض على مُصِحّ» على الخوف منه أن يُوْرِدَه[3] عليه، فيصيبه بقدر الله ما أصاب الأول، فيقع في النفس أن الأول هـو أعداه، فكـره إيراد الممـرض على المصح[4]، خشيـة ذلك، والله أعلم.

وقد تبع الطحاويَّ في هذا الجمع أبو بكر الرازي، في كتابه «أحكام القرآن»، فأورد كلامه ملخصاً كعادته.

وقد جمع البيهقي بين حديثي (مجذوم ثقيف) و(الذي وضع يده في الصَّحْفة)، بأن أحدهما فيمن يقدر على الصبر في المكاره، ويترك الاختيار في موارد القضاء، والحديث الآخر فيمن يخاف على نفسـه العجز عن احتمال المكروه والصبر عليه، فيحترز بمـا هو جـائز في الشرع من أنواع الاحترازات.

وأجاب القرطبي في «المفهم» عن الإشكال فقال: إنما نهىٰ عن إيراد الممرض على المصح، مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد ذلك، أو مخافة تشويش النفوس وتأثير الأوهـام. وهذا[5] كنحو قوله: «فرّوا من المجذوم»، لأنا وإن كنا نعتقد أن الجـذام لا يعدي، فإنا نجـد في أنفسنا نفرة وكراهة لذلك، حتىٰ لو أكره الإنسان

---

(١) (ما) ليست في ظ.
(٢) ظ: عليه ـ تحريف.
(٣) في الأصل: يورد، وما أثبته من ف، ظ.
(٤) ف، ظ: المصح على الممرض. وما أثبته من الأصل موافق للرواية.
(٥) في الأصل: كذلك، وأثبت ما في ف، ظ.

نفسه على القرب منه، وعلى مجالسته، تألمت[1] نفسه، وربما تأذت بذلك. وإذا كان ذلك، ظهر أن الأولى للمرء أن لا يتعرض الإنسان إلى ما يحتاج فيه إلى مجاهدة، فيجانب طرق الأوهام، ويباعد أسباب الآلام، مع علمه بأنه لا ينجي حذر عن قدر، والله أعلم.

ثم وجدت سلف الجميع في ذلك، وهو أبو عبيد القاسم/ بن [٨٧/ب] سلام، فذكر ما معناه أن النهي في أن لا يورد الممرض على المصح، ليس لإثبات العدوىٰ، بل لأن الصحاح لو مرضت بتقدير الله، فربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوىٰ. فيفتتن ويتشكك في ذلك، فأمر باجتنابه. قال أبو عبيد: وكان بعض الناس يحمله على أنه مخافة على الصحيحة من ذات العاهة. قال: وهذا شر ما حمل عليه الحديث، لأنه رخصة في التطير المنهيّ عنه، ولكن وجهه عندي ما قدّمته، انتهى[2].

(١) ف: علت ـ تحريف.

(٢) وانظر مباحث العدوىٰ في الفتح: ١٠/١٥٩ ـ ١٦٢، وعقيدة التوحيد: ٢٨٣ ـ ٢٨٧.

[الفصل الثالث]

ذكر بيان الحكمة في النهي عن الخروج من البلد الذي وقع فيها الطاعون فراراً منه

ذهب بعض أهل العلم، إلى أن ذلك أمر تعبدي لا يعقل معناه، والسبب عندهم في ذلك، أن الفرار من المهالك مأمور به، وقد صح النهي عن الخروج من البلد الذي وقع فيه الطاعون، فكان ذلك لسرّ فيه لا تعلم حقيقته، فالأولى فيه التسليم وامتثال ما أمر به الشارع.

وذهب كثير[1] من العلماء إلى التعليل، وأبرزوا في ذلك حِكَماً:

منها: أن الطاعون ـ في الغالب ـ يكون عاماً في البلد الذي يقع به، فإذا وقع والشخص بها، فالظاهر مداخلة سببه له، فلا يفيده الفرار منه. بل إن كان أجله حضر فهو ميت، سواء أقام أم رحل، وكذا بالعكس.

وإلى هذا صار من رجّح أحدَ الوجهين، في أن تصرفات الصحيح في البلد الذي يقع فيه الطاعون، كتصرفات المريض مَرَضَ الموت، كما سيأتي بيانه في [الباب][2] الخامس. فلما كانت المفسدة قد تعيّنت ولا انفكاك عنها حسنت الإقامة؛ لما في الخروج من العبث الذي لا يليق بالعقلاء.

---

(١) ف: كثيرون.

(٢) من ف، ظ.

وأيضاً لو توارد الناس على الخروج، لبقي من وقع به عاجزاً عن الخروج، فضاعت [مصالح][1] المرضى، لفقد من يتعهدهم، والموتى لفقد من يجهزهم[2]. ولما في خروج الأقوياء على السفر من كسر قلوب من لا قوة له على ذلك. وقد قيل في الحكمة في[3] شدة/ [٨٨/أ] الوعيد على الفرار من الزحف: لما فيه من تخويف الباقين وإزعاجهم، وخذلان من كان مستمراً [في القتال][4].

وقد جمع الغزالي في «الإحياء» بين الأمرين، فقال: الهواء لا يضرّ من حيث ملاقاته ظاهر البدن، بل من حيث دوام الاستنشاق، فيصل إلى الرئة والقلب فيؤثر فيهما، ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن. فالخارج من البلد الذي يقع به، لا يخلص غالباً من الأمر الذي استحكم من قبل، ولكنه يتوهم الخلاص، فيصير من الأوهام القادحة في التوكل. ثم انضاف إلى ذلك، أنه[5] لو رخّص للأصحاء في الخروج، لما بقي من يتعهد المرضى، وتضيع مصالحهم.

ومنها: ما تقدم من أن الخارج يقول: لو لم أخرج لمت، ويقول المقيم: لو خرجت كما خرج فلان لسلمت، فيقع في الـ «لو»[6] المنهي عنها. وإلى هذا مال ابن عبدالبر فقال: النهي عن الخروج للإيمان بالقدر، والنهي عن القدوم لدفع ملامة النفس. ونقل عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: الطاعون فتنة للمقيم وللخارج عنه..

---

(١) من ف، ظ.
(٢) ف: يخرجهم.
(٣) ف: على ـ أظنها تحريفاً.
(٤) من ف، ظ.
(٥) ظ: ما، مكان: أنه، ولها وجه.
(٦) في الأصل: اللوم ـ تحريف.

فذكر نحو ما تقدم، مع ما في الخروج من الفرار من حكم قدّره الله تعالى، وأمر بالصبر عليه، وجعل في الموت [به][1] أجر شهيد. بل للمقيم صابراً محتسباً مثل أجر شهيد، ولو لم يمت بالطاعون، كما تقدم تقريره. ففي الفرار من مثل هذا خسارة كبيرة من الأجر، مع الجهل بأن الموت الذي فرّ منه: هل يسلم منه أو لا؛ كما قال تعالى: ﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2].

وقال ابن العربي في «شرح الترمذي»: حكمة النهي عن الفرار، لئلا يموت فينسب ذلك إلى الطاعون، وإنما هو أجل حضر. والأسباب لا يضاف إليها كل ما[3] وُجد عندها، وإنما يضاف إليها ما أضافه[4] الشرع. وقيل: إنما منع منه لأن سبب المرض قد تحكم. وقيل: لئلا يُتْرَكَ المرضىٰ بغير قَيِّم عليهم.

قال: وأما حكمة منع القدوم عليه، فالذي عندي أن الله تعالى أمر أن لا يَتَعَرض أحدٌ للحَتْف، وإن كان/ لا نجاة من قدر الله، إلا [٨٨/ب] أنه من باب الحذر الذي شرعه الله. وفيه الصيانة عن الشرك؛ لئلا يقول القائل: لو لم أدخل لم أمرض، ولو لم يدخل فلان لم يمت. قال: وقيل: إن حكمة منع الدخول، لئلا يتعلق بهم من الوهم أكثر مما يتعلق بالخارج، والله أعلم.

ثم وجدت للشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في هذا فصلاً

(١) من ف، ظ. (٢) الأحزاب: ١٦.
(٣) كتبت في جميع النسخ موصولة (كلما)، وحقها الفصل.
(٤) بعدها في ظ: في، ولا داعي لها.

حسناً، نقله الزركشي في «جزئه» المذكور، فقال: الذي يترجح عندي، في الجمع بين النهي عن الفرار من البلد الذي وقع به الطاعون، والنهي عن القدوم عليه ـ والله أعلم ـ، أن الإقدام عليه يعرض النفس للبلاء وما[1] لعلها لا تصبر عليه، وربما كان به ضرب من الدعوىٰ لمقام الصبر والتوكل، فمنع ذلك لاغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند التحقيق. وأما الفرار، فقد يكون داخلاً في باب التوغل في الأسباب؛ متصوراً بصورة [من][2] يحاول النجاة مما قدر عليه، فيقع التكلف في القدوم كما يقع التكلف في الفرار، فأمر بترك التكلف فيهما. وقد لمح الصحابي ما ذكرته في أحد الشقين، فقال: (أفراراً من قدر الله؟)، وإلى ما قررته يشير قوله ﷺ: «لا تتمنوا لقاء العدوّ، وإذا لقيتموهم فاصبروا». فأمرهم بترك التمني؛ لما فيه من التعرض للبلاء وخوف الاغترار بالنفس، إذ لا يؤمن[3] غدرها عند الوقوع. ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليماً لأمر الله تعالى.

ورأيت فيما شرحه الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة من البخاري، ما ملخصه: قوله: «فلا تَقْدُموا عليه»؛ فيه منع[4] معارضة متضمن الحكمة بالقدر؛ وهو من مادة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[5]. وقد قال عيسىٰ عليه الصلاة والسلام: (المولىٰ يجرّب عبده، وليس للعبد أن يجرّب مولاه). وقوله: «فلا تخرجوا فراراً/ منه»؛ فيه إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به. وأيضاً فالبلاء إذا نزل إنما يقصد به أهلُ البقعةِ، لا البقعةُ نفسُها، فمن أراد اللَّهُ تعالى [٨٩/أ]

---

(١) (ما) ليست في ف.
(٢) من ف، ظ.
(٣) بعدها في ف: من.
(٤) (منع) ليست في ف.
(٥) البقرة: ١٩٥.

إنزالَ البلاء به، فهو واقع به لا محالة، فأينما توجه يدركه. فأرشده الشارع إلى عدم النصب بالفرار الذي لا يغني عنه شيئاً، والله أعلم[1]. ومنها ما زعم بعض أهل الطب، أن البلد الذي يقع الوباء فيه، تتكيّف أرواح أهله بكيفية هواء تلك الأماكن، وتألفها أمزجتهم، وتصير لهم بمنزلة الأهوية الصحيحة لغيرهم. فإذا انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة الهواء لم توافقهم، بل إذا استنشقوا الهواء الصحيح، استصحب معه إلى القلب ما يجده من الأبخرة الرديئة التي حصل تكيّف[2] بدنه بها، فتصل إلى القلب، فيقع ذلك المرض الذي فرّ منه به، فمنع من الفرار منه من هذه الحيثية، انتهى.

وهذا والمذكور أولاً مبني على أن الوباء والطاعون مُتّحدان، وعلى أن سبب الطاعون فساد الهواء، وقد قَدّمت في آخر الباب الأول ما يخالف ذلك. والمعتمد في الحكمة في ذلك، ما تقدم نقله عن ابن خزيمة والطحاوي وابن عبدالبر، والله سبحانه وتعالى أعلم [بالصواب][3].

---

(١) قوله: (والله أعلم) ليس في ف، ظ.
(٢) في الأصل: تكثيف ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٣) من ف، ظ.

[الفصل الرابع]
ذكر كشف مشكل ما في [هذا] الباب الرابع

قوله: «حِزْقيل»: بكسر الحاء المهملة وسكون الزاي وكسر القاف بعدها تحتانية ثم لام. وأبوه «بُورَى»: بضم الموحدة وفتح الراء[1].

قوله: «السُّدِّيّ»: بضم السين وتشديد الدال المهملتين[2] ثم ياء النسب.

قوله: «وادياً أَفْيَحَ»: بالفاء الساكنة ثم التحتانية، بوزن أهيل؛ أي واسع.

قوله: «هِزْقيل»: هو الماضي، لكن الهاء بدل الحاء المهملة لقرب المخرج.

قوله: «سِحْنة»: بكسر السين[3]/ المهملة وسكون الحاء المهملة [٨٩/ب]
ثم نون؛ أي علامة.

قوله: «يَسَاف»: بفتح التحتانية ثم مهملة خفيفة وآخره فاء.

(١) في الأصل: الزاي - تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٢) ظ: المهملة، وما أثبته من باقي النسخ أصح.
(٣) (السين) ليست في ف، ظ.

قوله: «النَّضْر»: بالضاد المعجمة.

و «الخَزَّاز»: بمعجمات.

قوله: «مَيْسَرَة»: بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة.

«و «النَّهْديّ»: بفتح النون وسكون الهاء.

قوله: «حَكَّام»: بفتح المهملة وتشديد الكاف.

و «عَنْبَسَة»: بفتح المهملة وسكون النون بعدها موحدة ثم مهملة.

قوله: «قَرْناً»: بفتح القاف وسكون الراء؛ [أي][1] حِصْن. وأما بكسر القاف، فمعناه النظير.

قوله: «جُوَيْبِر»: بجيم وموحدة ثم راء، مصغر.

قوله: «سُنَيْد»: بمهملة ثم نون، مصغر.

قوله: «فَحَظَرُوا»: بحاء مهملة وظاء معجمة، والحَظَائِر[2] جمع حَظِيْرة؛ وهو كالحَوْش عليه حائِطٌ بغير باب.

قوله: «أَرْوَحَتْ»: بحاء مهملة.

و «أَنْتَنَتْ»[3]: بنون ومثناة؛ من النتن.

قوله: «مُوْتان»: بضم الميم وسكون الواو؛ أي الموت الكثير. ويقال بفتح أوله وثانيه أيضاً.

---

(١) من ف، ظ.
(٢) في الأصل: الحظار ـ تحريف، لأنها مفرد، والسياق يقتضي الجمع.
(٣) قد وردت في الأصل بلفظ: «أنتنوا».

قوله: «غَمِيْقة»، [بيانه][1] مذكور في الأصل.

قوله: «مُنِيْب»، ضبط في الأصل.

قوله: «تَنَكَّبَهُ»: بنون وكاف ثم موحدة؛ أي عدل عنه.

قوله: «مَسَرَّةُ بنُ مَعْبد»: بفتح الميم والمهملة وتشديد الراء.

قوله: «جِسْرُ مُوْمِسَة»: مكان بالشام، قُرَيْب[2] الجابية.

قوله: «خِرْجان»: بخاء معجمة. وراء ساكنة ثم جيم؛ هو الخُرَاجُ ـ بضم أوله وتخفيف الراء ـ؛ كالدمّل[3].

قوله: «ذَرَبٌ كالدُّمَّلِ»: بذال معجمة وراء مفتوحتين[4] وآخره موحدة؛ هو ما لا يقبل العلاج.

قوله: «الجابية»: بجيم[5] ثم موحدة؛ اسم مكان معروف بالشام. و«الجُوَيْبية»، تصغيرها. و«أو» شك من الراوي.

و«الحسن بن يحيىٰ الخُشَنِيّ»: بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين ثم نون.

قوله: «أبو واثلة»: بمثلثة.

قوله: «لا تُحْفُوا»: بحاء مهملة ساكنة ثم فاء؛ أي لا تطلبوا[6].

(١) من ف، ظ. (٢) ف، ظ: قرب.

(٣) الخُراج: هو كل ما يخرج من البدن من ذاته. ويجمع على خِرْجان وأخرجة ـ اللسان.

(٤) ظ: مفتوحة، والمثبت أصح.

(٥) ظ: اسم، مكان: بجيم ـ تحريف.

(٦) في الأصل وف: تطيلوا ـ تحريف، صوابه في ظ. والإحفاء كالإلحاف والإلحاح في المسألة، كما في اللسان.

قوله: «أن تَنَزَّهوا»[1]: أي تبعدوا.

قوله: «فَحَلِّلْني»: بحاء مهملة؛ فعل أمر من الحِلّ - بكسر أوله.

قوله: «وَكَأَنْ»: بهمزة مفتوحة بعدها نون ساكنة؛ كلمة تقال لتقريب الشيء، والمعنى: كأنك به وقد وقع.

[٩٠/أ] قوله: «فَٱرْتَدْ» بسكون/ الراء وفتح المثناة؛ فعل أمر من الارتياد؛ وهو الاختيار.

قوله: «الغَرْزُ»: بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها زاي؛ هو رَكْبُ الكُوْر[2].

قوله: «سَرْغ»؛ هو مكان فسر في الأصل، وهو بفتح المهملة والراء - وقد تسكن - ثم غين معجمة. وقد ذكر البكري [في «المعجم»][3] أنها مدينة افتتحها أبو عبيدة هي واليرموك والجابية متصلة. وقال ابن وضاح: بينها وبين المدينة ثلاث عشرة[4] مرحلة.

قوله: «عِدْوَتان»: بعين مهملة مكسورة - وتضم أيضاً -؛ أي جانبان.

قوله: «أَكُنْتَ مُعْجِّزَهُ»: بالتشديد؛ من العجز؛ أي تنسبه إلى العجز. والمعنى أن الناس رعيتي فيجب علي الاحتياط لها، فإن تركته نُسبت إلى العجز، كما ينسب راعي الإبل إذا رعاها في المكان

---

(١) أي تتنزهوا. قال ابن السكّيت: يقال: خرجنا نتنزه: إذا تباعدوا عن الماء والريف - مجمل اللغة.

(٢) الغَرْز: بمنزلة الركاب من السرج. أما الكُوْر فهو الرَّحْل - المجمل.

(٣) من ف، ظ.

(٤) في الأصل وف: ثلاثة عشر - لحن، صوابه في ظ.

الجَدْب[1]، مع قدرته على رعيها في المكان الخِصْب، والله أعلم.

قوله: «فتَكَرْكَرَ»؛ أي رجع.

قوله: «فلا تَقْدُمُوا»: بفتح أوله؛ من القدوم، وهو الأشهر. ويروى بضم أوله؛ من الإقدام.

قوله: «قال أبو النضر: لا يُخْرِجُكم إلا فراراً منه»: في هذا التركيب إشكال، ولهذا عزاه مالك لأبي النضر. وقد وجهوه بأن التقدير: لا يخرجكم شيء إلا الخروج فراراً منه.

قوله: «حَوْثَرة»: بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مثلثة. و«أَشْرَس»: بشين معجمة ثم سين مهملة، بوزن أحمر.

قوله: «قائِلاً»؛ من القيلولة.

قوله: «في خِبائِهِ»: بخاء معجمة ثم موحدة؛ أي خيمته و«الفَيْء»: الظِّل.

قوله: «تَضَوَّرَ»: بضاد معجمة؛ أي قلق.

قوله: «أَفْرَقَ»: فُسِّر في الأصل.

قوله: «مِجْلَز»: بكسر الميم وسكون الجيم بعدها زاي[2].

قوله: «العُرَنِيِّين»: نسبة إلى عُرَيْنَة ـ بعين مهملة وراء ونون مصغَّر ـ وحذفت ياء التصغير في النسب.

قوله: «فَرْوَة»: بفتح الفاء. «[ابن][3] مُسَيْك»: بمهملة وكاف، مصغر.

---

(١) ظ: المحدث: مكان: الجَدْب ـ تحريف.

(٢) ظ: (بعدها لام ثم زاي). وفي القاموس: أبو مِجْلَز: لاحق بن حُمَيْد؛ تابعي.

(٣) من ف، ظ.

قوله: «أَبْيَن»: بموحدة، وزن أحمر.

قوله: «ومِيْرَتنا»[1] بكسر الميم.

قوله: «القَرَف»: فسر في الأصل[2].

قوله: «الشَّرِيْد»: بفتح المعجمة[3].

قوله: «لا عَدْوىٰ»: بفتح العين المهملة، مقصور؛ كانت العرب تعتقد أن المرض يعدي وينتقل إلى الصحيح، فأنكر النبي ﷺ
[٩٠/ب] اعتقادهم/، وأبطل العدوىٰ فقال: «لا يعدي شيء شيئاً».

قوله: «ولا طِيَرَةَ»: بكسر الطاء المهملة وفتح التحتانية؛ مأخوذة مما كانوا يعتادونه في الطير البارِح والسانِح، من التشاؤُم، والتَّيامُن. وكان الواحد منهم، إذا خرج فرأىٰ الطير ذاهباً من جهة اليمين، تيمّن به واعتقد نُجْحَ حاجته، وبالعكس. ثم توسّعوا في ذلك، حتىٰ كانوا يهيجونه على الطيران لذلك، فأبطل ذلك الإسلام.

قوله: «مُمْرِضٌ على مُصِحٍّ»: المُمْرِض ـ بضم أوله ـ الذي له إبلٌ مَرْضىٰ، والمُصِح الذي له إبلٌ صحاح.

قوله: «النُّقْبة»: بضم النون وسكون القاف بعدها موحدة؛ أول شيء يظهر من الجرب، وجمعها نُقْب ـ بضم أوله وسكون ثانيه ـ؛ قيل لها ذلك لأنها تنقب الجلد.

---

(١) المِيْرة: الطعام يمتاره الإنسان، وجلب الطعام، وجلبه للبيع. وقد مار عياله وأهله يَميرهم مَيْراً وامتار لهم ـ اللسان.
(٢) فسره ابن قتيبة بأنه مداناة الوباء، كما تقدم.
(٣) ف: الشين، مكان: المعجمة.

البـــاب الخـــامس
فيما يشرع فعله في الطاعون
بعد وقوعه

[الفصـــل الأول]

تقدم في الأبواب الماضية الأمر بمنع الخروج من البلد الذي وقع به، فراراً من الطاعون، والترغيب في الإقامة صـابراً محتسبـاً، عالماً بأنه لا يصيبه إلا ما كتب الله تعالى. وهذا يتعلق بما إذا وقع في البلد عموماً، أما إذا وقع بالمرء خصوصاً، فسأذكره بعد الفراغ ممـا يتعلق بوقوعه عموماً.

[و] مما ينبغي لكل أحد المبادرة إليه، ردّ المظالم، والتخلص من التبعات، والتوبة من العود إلى شيء من معصية الله والندم على ما مضىٰ من ذلك، والوصية من غير أن يقع فيها حَيْف أو جَنَفٌ. وهذا مطلوب في كل وقت، ويتأكد عند وقوع الأمراض عموماً، ولمن وقع به خصوصاً.

وبقي الكلام في ثلاث مسائل:

أحـدهـا:

هل يشرع الدعاء برفعه أو لا؟ وعلى الأول: هل يشرع الاجتماع لذلك، أو يدعو كـل أحد[1] على انفـراده بما ينـاسب حالـه؟ وعلى الأول: هل يختص الاجتماع للدعـاء بذلـك بالقنـوت، كما في النـوازل

(١) ف: واحد.

[٩١/أ] في بعض المذاهب/، أو يشرع الخروج إلى الصحراء والاجتماع بها بعد الصوم، كما في الاستسقاء؟.

والجواب: أن الدعاء برفعه عن المسلمين الذين وقع ذلك ببلدهم، مشروع اجتماعاً وانفراداً في القنوت، خاصة عند الشافعية، بناء على أنه من جملة النوازل. وقد قال الشافعي بمشروعية القنوت في النازلة، ومثّلها الرافعي وغيره بالوباء والقحط. وفسّر جماعة الطاعون بأنه الوباء كما تقدم البحث فيه في الباب الأول، فأنتج ذلك أنه يشرع القنوت برفع الطاعون.

قال الشافعي رحمه الله في «الأم»: إن قنت عند نازلة لم أكرهه، وإن قنت في غير نازلة كرهته. وقد توقف بعض المتأخرين من الشافعية في ذلك، وقالوا[1]: الطاعون أخصّ من الوباء، وقد وقع في زمن خيار الصحابة، ثم في زمن خيار التابعين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه قنت برفعه.

وهذا الذي قاله هذا المتأخر فيه نظر؛ لأنه يستلزم الطعن في أصل مشروعية القنوت في النازلة، لا في خصوص القنوت في الطاعون. والقنوت في النازلة نصّ عليه الشافعي رضي الله عنه صاحب المذهب، فيلزم من كان على مذهبه أن يقول به، إلا إن كان هذا المتأخر اختار ذلك رأياً له خارجاً عن المذهب، فيستقيم كلامه. فإن نفس الدليل الذي استدل به على المنع في الطاعون، استدل به صاحب «الفروع»[2] من الحنابلة، على منع القنوت في النازلة؛ فقال:

---

(١) ف، ظ: وقال.

(٢) «الفروع في الفقه الحنبلي»: للشيخ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح الحنبلي (ت: ٧٦٣ هـ) ـ كشف: ١٢٥٦.

لا يقنت لرفع الوباء في الأظهر، لأنه لم يثبت القنوت في طاعون عَمَواس، ولا في غيره.

نعم، غير الشافعية ليس القنوت في النازلة عندهم مشروعاً[1] أصلًا، وأما مطلق الدعاء فالراجح مشروعيته، بل[2] يستحب لأهل الأرض السالمة الدعاء لأهل الأرض التي يقع بها الوباء، كما يستحب لأهل الأرض الخصبة الدعاء لأهل الأرض الجَدْبة.

وقد نازع في ذلك بعض/ الحنابلة؛ فقرأت في «الجزء» الذي [٩١/ب] جمعه المنبجي، أنه يكره الدعاء برفعه؛ لأن معاذاً امتنع من ذلك واعتل بكونه شهادة ورحمة ودعوة نبينا ﷺ لأمته. قال: فلو كان مشروعاً لما أحوجهم أن يسألوه، بل كان يفعله من تلقاء نفسه، بل لو كان مباحاً لبادر بفعله عند سؤال الرعية له ما ظنوا أنه مصلحة لهم. فلولا أنه غير مباح، لبادر إلى إجابتهم. ولا يَرِدُ على ذلك ورود الدعاء برفع الحمىٰ، لأن الموت بها لا يقع غالباً، بخلاف الطاعون؛ لأن الموت غالب به، فيتضمن[3] الدعاء برفع الموت، والموت حتم مقضيّ لا يتقدم ولا يتأخر من انقضىٰ أجله طرفة عين، انتهىٰ.

وهذا الذي قاله ضعيف؛ فإن الاحتجاج في ترك الدعاء بالقدر، يستلزم ترك الدعاء في جميع الأمور وترك الأسباب كلها. وقد حكاه عياض عن بعض المتصوفة وبالغ في إنكاره. والأحاديث في مشروعية الدعاء للمريض بالعافية والشفاء، [و] كذلك الأحاديث في الاستعاذة

(١) ف: مشروع ـ لحن.
(٢) في الأصل: و، فأثبت ما في ف، ظ.
(٣) ظ: فيتضمنها، ولا وجه للضمير ها هنا، لأن الذي يتضمن رفع الدعاء هو الطاعون، وليس الحمى ليعود الضمير عليها.

من الجنون والجذام وسيّء الأسقام، والاستعاذة من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تذكر.

وكذا يستلزم التمسك بالقدر ترك التداوي في الأسقام، مع ثبوته والإذن فيه في الأحاديث الصحيحة، ولا شك أن التداوي بالأدعية أنجح من التداوي بالعقاقير. والطاعون ليس هو الموت، وإنما هو مرض من الأمراض، فيدعى برفعه ويستعاذ[1] منه، كما في سائر الأمراض، وإن كانت تكفر[2] الذنوب، والموت ببعضها شهادة، وقد ثبت ـ كما تقدم ـ أنه من وخز الجان، وقد أُمِرْنا بالاستعاذة منهم.

وأيضاً؛ فإنه لا يجوز الدعاء به على أحد من المسلمين، لأن فيه عموم بلاء، فيمتنع ولو كان في ضمنه الشهادة؛ كما لا يجوز الدعاء عليهم بالغرق والهدم ونحو ذلك، بل في الطاعون من عموم/ الضرر [٩٢/أ] أكثر مما في[3] الغرق. وكذا لا يجوز الدعاء على أحد من المسلمين بشيء من الأمراض، ولو كان يحصل لمن وقعت له الأجور الكثيرة.

فـرع[4]:

لا يباح الدعاء على أحد من المسلمين بالموت بغير موجب له، وفي كلام الكرابيسي في «أدب القضاء» ما يشعر بكراهته دون تحريمه؛ فإنه قال: لو دعا على غيره بالموت لم يجب عليه التعزير.

---

(١) في الأصل: يعتاذ ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٢) ف: تكفير ـ تحريف.
(٣) ف، ظ: من، مكان: مما في.
(٤) قوله (فرع: . . . إلى قوله ـ بتعجيله تأثيراً) ليس في ف، ظ؛ وهو من زيادات نسخة الأصل.

ولعله لحظ أن الأجل لا يتقدم ولا يتأخر، فلم يـر للدعاء بتعجيلـه تأثيراً.

وقـد جمع الشيـخ وليّ الدين المِلَّوِيّ جـزءاً في الدعـاء برفـع الوباء، سماه: «حَلّ الحُبَا..»[1]، وحصر شبهة من منع الدعاء بذلك في خمسة أشياء:

أحدها: أن الطاعون رحمة، فكيف يطلب رفعه؟.

ثانيها: أن الصابر له مثل أجر شهيد، فـطلب رفعه تبـرم بهذا الثواب الجزيل.

ثالثها: أن الإيمان بالقدر يقتضي أن لا يصيب أحداً إلا ما كتب له؛ فطلب ما قدر رفعه تحصيل الحاصل، وطلب[2] مـا قدر وقـوعه مستحيل.

رابعها: ثبوت النهي عن الفرار منه؛ وفي طلب رفعه نوع فرار.

خامسها: أن النبي ﷺ دعا به لأمته؛ ففي طلب رفعه معارضة له.

وأجاب عن ذلك بجوابين؛ إجمالي وتفصيلي:

الأول:

أن الدعاء برفع الوباء إذا ثبتت شرعيته، لم يقبل منعه إلا بنهي صريح راجح على الإثبات. قال: وثبوت الشرعية حصل بأدلة؛ منها: الدعاء للمريض بالعافية. ومنها: الاستعاذة. ومنها: التداوي.. وساق

---

(١) «حل الحُبا لارتفاع الوباء»، وقد ذكرناه في المقدمة.

(٢) ف: طالب ـ تحريف.

الأحاديث في ذلك؛ ومنها ما أخرجه ابن السني، من حديث عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ كان إذا أشرف على أرض يريد دخولها، قال: «اللهم إني أسألك من خير هذه الأرض وخير ما جمعت فيها، وأعوذ بك من شرها وشر ما جمعت فيها. اللهم ارزقنا جناها، وأعذنا من وباها، وحببنا إلى أهلها، وحبب صالحي أهلها إلينا». قلت: في [٩٢/ب] سنده/ «عيسىٰ بن ميمون»، يرويه عن القاسم عن عائشة؛ و«عيسىٰ» ضعيف.

الثانـي:

رد الإيرادات واحدة واحدة:

أما كون الطاعون رحمة، فإنه لا ينافي طلب رفعه؛ لأن الرحمة شيء وأثرها أو سببها شيء. والآثار والأسباب تتفاوت مراتبها؛ فربّ أمر منها يطلب من الله ما هو أعلى منه.

وأما كونه شهادة، فهي حاصلة لمن أقام صابراً محتسباً راضياً بوقوعه؛ أن لو وقع به[1]، سواء أدعا[2] برفعه أم لا. والطلب من الله والالتجاء إليه مرغوب فيه مندوب إليه، وغاية الطاعون أن يكون كملاقاة العدو، وقد ثبت سؤال العافية منه، ثم الصبر إذا وقع اللقاء. فوزانه أن لا يتمنىٰ الطاعون، ويسأل الله العافية منه، فإن قدر نزوله به صبر واحتسب.

قلت: ويقوىٰ ذلك بما قدمناه، أنه من طعن أعدائنا من الجن، ويكفي في امتثال الأمر بالصبر عند وقوعه عدم الفرار منه؛ بالخروج

---

(١) (به) ليست في ف.

(٢) في الأصل وف: دعا، دون همزة التسوية، وما أثبته من ظ.

من البلد التي يقع فيها إلى بلدة أخرىٰ، طلباً للنجاة منه، وعدم التضجر منه والتبرم. وليس ذلك مبايناً لسؤال العبد ربَّه العافيةَ، ولا يعارض ذلك الإيمان بالقدر؛ لاحتمال أن يكون الله تعالى جعل الدعاء سبباً لسلامة الداعي من الطاعون، فيجتمع له أجر الشهيد بالصبر، والعافية بالدعاء، وكل ذلك من فضل الله ورحمته.

وقد[1] ثبتت الاستعاذة في أمور كثيرة، جاء أن صاحبها شهيد؛ فقد أخرج أبو داود والنسائي، وصححه الحاكم، من حديث أبي اليَسَر[2]، أن رسول الله ﷺ كان يدعو: «اللهم إني أعوذ بك من الهدم، وأعوذ بك من التَّرَدِّي، وأعوذ بك من الغَرَقِ والحَرَقِ، وأعوذ بك أن أموت لَدِيغاً. .» الحديث[3].

وأما كونه مقدوراً فحق وصدق، ولا يستلزم منع الدعاء، بل منع الدعاء من/ جنس ترك الأعمال الصالحة، اتكالاً على ما قدر، فيستلزم [٩٣/أ] ترك جميع الأسباب المرتب عليها السعادة، ويضادّ مدح ﴿ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ﴾[4]. وقد جاء من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «لا تعجزوا في الدعاء، فإنه لن يهلك مع الدعاء أحد». صححه ابن حبان والحاكم[5]. ومن حديث سلمان رضي الله عنه

---

(١) (قد) ليست في ف.

(٢) واسمه: «كعب بن عمرو» الأنصاري السلمي (ت: ٥٥ هـ)، وانظر المستدرك: (٤٩١/٣).

(٣) أخرجه أبو داود: (١٥٥٢) والنسائي: (٢٨٢/٨، ٢٨٣)، وصحح إسناده الحاكم (٥٣١/١) ووافقه الذهبي وقال: «وأخرجه أبو داود والنسائي بطرق»، وهو كما قالا.

(٤) الكهف: ٢٨.

(٥) أخرجه الحاكم: (٤٩٤/١) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وليس كما قال، لأن فيه «عمر بن محمد الأسلمي»؛ ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: عمر بن =

رفعه: «لا يرد القضاء إلا الدعاء..». أخرجه الترمذي، وصححه ابن حبان من حديث ثوبان[1]. وعن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «لا يغني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وإن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء فيعتلجان». صححه الحاكم[2].

فرد البلاء بالدعاء مثل دفع السهم بالترس، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يحمل السهم ولا يتقى بالترس.

وأما أن فيه نوعاً من الفرار فممنوع؛ فإن معنى النهي عن الفرار أن لا يغالب القدر بالحول والقوة والحيلة، فيشارك الذين ﴿ظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[3]. والدعاء بخلاف ذلك، فإنه اعتراف

= محمد عن ثابت لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به.. ثم ساق له هذا الحديث. قال الحافظ في اللسان (٤/٣٢٨): «وقد صححه الحاكم فتساهل في ذلك». وتصحّف اسمه عند الذهبي إلى «عمرو بن محمد» فلم يعرفه.

(١) أخرجه الترمذي: (٢١٣٩) والطحاوي في المشكل: (٤/١٦٩) من حديث سلمان بإسناد ضعيف، فيه «أبو مودود البصري» واسمه «فضة»؛ قال في التقريب: «فيه لين». قال الترمذي: «حسن غريب من حديث سلمان، لا نعرفه إلا من حديث يحيى بن الضريس، و(أبو مودود) اثنان؛ أحدهما يقال له: (فضة) وهو الذي روى هذا الحديث.. بصري، والآخر (عبدالعزيز بن أبي سليمان)؛ أحدهما بصري والآخر مدني وكانا في عصر واحد». وظن الطحاوي أنه الثاني فقال: «وهو عبدالعزيز بن أبي سليمان مولى هذيل، وهو عند أهل الحديث ثقة، وهو من أهل البصرة، وهو خلاف أبي مودود المدني». وأخرجه الطحاوي أيضاً من حديث ثوبان: (٤/١٦٩) وصححه الحاكم: (١/٤٩٣) ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الحاكم: (١/٤٩٢) من طريق زكريا بن منظور ـ شيخ من الأنصار ـ قال: أخبرني عطاف بن خالد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.. به، وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بقوله: «زكريا مجمع على ضعفه».

(٣) الحشر: ٢.

من الـداعي بالعجـز عن الحول والحيلة، مـع ما فيـه من الخضوع والتذلل، فلا ينافي التسليم لأمر الله والتفويض لقضائه.

وأمـا دعاء النبي ﷺ بـه لأمته، فجـوابه أن في الـدعاء بـرفعه معاضدة له ﷺ؛ أن يُرفَع الهرج عن أمته. ولا يمنع من ذلك قوله ﷺ: «اللهم فبالطاعون»[1]، لأنه ليس فيه طلب ذلك، بل معناه أن لا يجعل عليهم سبيلاً لكافر، وأن الآفة السماوية كـافية في الفنـاء، مع دوام العزّ، فليس الطاعون مقصوداً لذاته، لا بقصد أول ولا بقصد ثان، بل المقصود دوام العزّ وردّ الذين كفروا بغيظهم وتطهير المؤمنين من دماء إخوانهم. انتهىٰ [ملخصاً][2].

وجميع ما ذكره من الأجوبة مقبول إلا هذا/ الأخير، فهو متعقب [٩٣/ب] بما ثبت من الطلب الصريح، كما تقدم بيانه في الباب الثالث.

والسبب في ذلك أنه اعتمـد على حديث ذكـره ابن الأثير في «جامع الأصـول»، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ سـئـل عن الطاعون فقال: «رحمة ربكم ودعوة نبيكم..»؛ حين سأل ربه أن يرفع الهرج عن أمته، فمنع فقال: «اللهم فناء بالطاعون والمـوت». وفي رواية: «طعناً وطاعوناً». وهذا الحديث لم يثبت، والأحاديث المصرحة بقوله: «اللهم [اجعل][3] فناء أمتي قتلاً في سبيلك بالطعن والطاعون» صحيحة، وكأنه لم يقف عليها.

وأنا أتبرع عنه بالجواب:

---

(١) في الأصل: فالطاعون. وفي ظ: فناء بالطاعون. وما أثبته من ف.
(٢) من ف، ظ.
(٣) من ظ.

وحاصله أن دعاءه ﷺ لأمته بذلك، لا يستلزم منع الدعاء برفع الطاعون إذا وقع، فينزل طلب الوقوع[1] على أن يقع ذلك لمن انقضى أجله، بأن يموت به، لتحصل له درجة الشهادة بأحد الأمرين. وينزل طلب الرفع على أن لا يقع ذلك عاماً، فيموت الجمع الكثير في الزمن اليسير، فيقع بسبب ذلك من خراب غالب البلد، وتعطيل كثير من المعايش وشماتة عدو الدين، ما لا يتوقف العالم عن الدعاء برفعه.

فكونه نازلة إنما جاء من إصابته للجمّ الغفير في الزمن اليسير، بخلاف ما لو وقع الموت به لواحد بعد واحد. وكونه رحمة، ومن يموت به يكون شهيداً، لا يدفع كونه نازلة؛ كما أن العدو إذا نزلوا[2] بلد المسلمين، فإنه لا يُتوقف [عن][3] الدعاء للمسلمين بالسلامة والنصر على أعدائهم، وإن كان من يموت بأيدي العدو حينئذ يكون شهيداً لا محالة.

وإلى هذا الجواب نحا تاج الدين السبكي، ثم قال: هذا من
[٩٤/أ] حيث الدعاء برفعه مطلقاً عن أهل البلد، وأما دعاء الشخص/ الخاص لنفسه بأن لا يقع، فلا يظهر لي فيه محذور؛ فإنه يسأل أن لا ينزل به عاهة ويعينها؛ فكأنه قال: لا تسلط علي فلاناً الظالم. وقد دعا النبيّ ﷺ لأنس بطول العمر، والخبر بذلك ثابت في «الصحيح»؛ وهو صريح في جواز الدعاء بطول العمر. ويؤخذ من قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[4].. إلى غير ذلك.

---

(١) في الأصل: الرفع، مكان: الوقوع، ولا يتجه الكلام به، فأثبت ما في ف، ظ.
(٢) ف، ظ: نازلوا.
(٣) من ف، ظ.
(٤) هود: ٣.

فــرع:

إذا جاز الدعاء بطول العمر، فينبغي أن يتقيد بمن كان في بقائه منفعة للمسلمين، بل يندب، فإن كان نفعه قاصراً على نفسه فهو دون الأول. ومن عداهما قد يصل إلى الكراهة والتحريم إن اتصف بضدهما، وإن لم يتصف فقد قال بعضهم: لا ينبغي لأحد أن يحب ما يحب إبليس؛ فإنه يحب طول البقاء. والحق أن الضابط الرجوع إلى المتعلق، والله أعلم.

قال العلماء: الأجل لا يزيد ولا ينقص، ولكن فائدة الدعاء تتصور في أنه قد يجوز أن الله قدّر أن زيداً عمره ثلاثون، فإن دعا فأربعون، فيقع أحد الأمرين. وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء، وإلا لم يكن له فائدة، لأن الأشياء كلها بتقدير الله تعالى جلت قدرته.

قال تاج الدين السبكي[1]: وأما دعاء معاذ، فلم يكن بأن لا يرفع الله الوباء عن المسلمين، بل كان طلب ذلك لنفسه لينال درجة الشهادة.

قلت: أو ليموت على خلوص من عمله وجهاده قبل حدوث الفتن، كما تمنّى ذلك غير واحد من الصحابة، وصرّحوا بالتعليل بذلك. فمن ذلك ما أخرجه أحمد، من طريق عثمان بن عمير، عن زاذان أبي عمر، عن عليم ـ هو الكندي ـ قال: كنا جلوساً على سطح، ومعنا رجل من أصحاب النبي ﷺ، والناس يخرجون في الطاعون، فقال الغفاريّ ـ وهو عبس ـ: يا طاعون خذني ـ ثلاثاً يقولها ـ. فقال له عليم: لم تقول هذا[2]؟ ألم يقل/ رسول الله ﷺ: [٩٤/ب]

(١) (السبكي) ليست في ف، ظ.
(٢) ف: هكذا.

«لا يتمنينّ أحدكم الموت، فإنه عند انقطاع عمله، ولا يُرَدُّ فَيَسْتَعْتِب»؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بادروا بالموت ستاً: إِمْرَةَ السُّفَهاءِ[1]، وَكَثْرَةَ الشُّرَطِ، وبَيْعَ الحكم..» الحديث[2].

وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، وابن شاهين في «الصحابة»، من طريق موسىٰ الجهنيّ، عن زاذان: كنت مع رجل من أصحاب النبي[3] ﷺ، يقال له: عابس، أو ابن عابس، على سطح. فرأى الناس يتحملون، فقال: ما للناس؟ قيل: يفرون من الطاعون.. فذكره، لكن قال: فقال له رجل كانت له صحبة. وقال فيه: «إِمْـرَةَ الصبيان، وكَثْرَةَ الشُّرَط، والأثرة في الحكم..» الحديث. ولهذا الحديث شاهد من حديث الحكم بن عمرو الغفاري: أخرجه الطبراني، بنحو سياق حديث عبس[4].

وفي هذا الحديث فوائد، منها: وقوع الفرار من الطاعون وإنكار بعض الصحابة عليهم، وجواز تمني الموت خشية الوقوع في الفتنة، وحمل الضر المذكور في الحديث على [الضرّ][5] الدنيوي، لا على الديني، والله أعلم.

---

(١) ف: النساء ـ تحريف.

(٢) أخرجه أحمد: (٤٩٤/٣) بإسناد ضعيف، فيه «عثمان بن عمير، أبو اليقظان البجلي». قال في التقريب: «ضعيف واختلط وكان يدلس ويغلو في التشيع». لكنه لم ينفرد به، فقد تابعه «موسىٰ الجهني» عن زاذان، عند الطبراني في الأوسط وابن شاهين في الصحابة، كما ذكر المصنف، و«موسىٰ» ثقة. وأخرجه الطبراني أيضاً في الكبير بنحوه، بإسنادين؛ قال الهيثمي: «وأحد إسنادي الكبير رجاله رجال الصحيح» (مجمع: ٣١٦/٢، ٢٤٥/٥). فهذه طرق يتقوىٰ بها الحديث. ولبعضه شواهد في الصحاح.

(٣) ف، ظ: رسول الله.

(٤) في الأصل: عنبس ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.

(٥) من ف، ظ.

وقد أخرج أحمد، من حديث عوف بن مالك، أنه قال: يا طاعون خذني. فقالوا له: أليس قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما عمّر المسلم كان خيراً له»؟ قال: بلىٰ، ولكني أخاف ستاً: إمارة السفهاء.. الحديث[1]. وهو شاهد لا بأس به للحديث الذي قبله.

فصل:

وأما الامتناع من الدعاء أصلاً ورأساً، فقد حصل الجواب عنه[2]. وحاصله أنه غير محظور، إذ ليس فيه محذور، وقد قال ﷺ: «.. ولكن عافيتك أوسع لي»[3] فالمعتمد أنه يختلف باختلاف الأشخاص؛ فمن قوي يقينه وغلب توكله، فمقامه أفضل المقامات، فيفوض ويسلم، ويعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأنه إن عوفي شكر، وإن لم يعاف صبر. بل ربما ارتقىٰ/ عن ذلك درجة، فطلب الشهادة كما وقع ذلك لغير واحد من الصحابة والسلف الصالح. [٩٥/أ]

وعلى ذلك حمل أبو بكر الرازي عمل أبي عبيدة حيث أبى الخروج من الشام، وكذا معاذ بن جبل سأل الحظ الأوفر منه، وكذا عمر حيث قال: اللهم ارزقني شهادة في سبيلك.

ومن لم يصل إلى هذه المرتبة[4]، فيسلّم ويفوّض ويفعل ما ثبت

---

(١) أخرجه أحمد: (٢٢/٦، ٢٣) بإسناد ضعيف، فيه «النهاس بن قهم»، قال في الكاشف: (٢١٠/٣): «ضعفوه»، وفي التقريب «ضعيف». وعزاه الهيثمي: (٢٤٥/٥) للطبراني وحده وقال: «فيه النهاس بن قهم وهو ضعيف».

(٢) (عنه) ليست في ظ.

(٣) تقدم الكلام عليه، وتضعيف العراقي له (ص: ١٦٨).

(٤) في الأصل: الرتبة، وما أثبته من ف، ظ.

في «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أمر الصحابي الذي اشتد مرضه أن يدعو: «اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني ما[1] كانت الوفاة خيراً لي».

فإنِ امرؤٌ خشي على نفسه فتنة في دينه، فرجح جانب البلاء على جانب العافية، ليسلم له دينه، فهو مثاب[2] على نيته، كما وقع لعابس وعوف. ومن كان بخلاف ذلك، فطلب من ربه أن يعافيه من سَقَمٍ حَلّ به، فهو جائز بشرط أن يستحضر أنه لا رادّ لما قضى الله، وأن دعاءه بذلك لاحتمال أن يكون الله تعالى قدّره سبباً لعافيته، لا لأن الذي قدّره الله يندفع بالحيلة. ولا فرق في هذا بين من يصاب بالحمى أو بالطاعون أو بغيرهما من[3] الأسقام.

ويرشد إلى التفصيل الذي ذكرته، حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وهم الذين «لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون». أخرجاه في «الصحيح» عن ابن عباس رضي الله عنهما، مع الأحاديث الواردة بالإذن في الرقى والتداوي وغير ذلك[4]. فليس الدعاء برفع البلاء[5] ممنوعاً ولا مصادماً للمقدور من حيث هو هو أصلاً.

وأما الاجتماع له، كما في الاستسقاء، فبدعة حدثت في الطاعون الكبير سنة تسع وأربعين وسبع مائة بدمشق. فقرأت في

---

(١) ظ، ف: إذا. (٢) ف: ثياب.

(٣) في الأصل: إلى، والتوجيه من ف، ظ.

(٤) انظر للتوسع: فتح الباري: ١٠/١٩٥ - ١٩٧، ٢٠٨ - ٢٠٩. وعقيدة التوحيد: ٣٠٧ - ٣١٦.

(٥) ظ: الوباء، وكلاهما واحد من حيث الاستدلال.

«جزء» المنبجي، بعد إنكاره على من جمع الناس في موضع، فصاروا يدعون ويصرخون صراخاً عالياً، وذلك في سنة أربع وستين وسبع مائة، لما وقع الطاعون/ بدمشق. فذكر أن ذلك حدث سنة تسع [٩٥/ب] وأربعين. وخرج الناس إلى الصحراء، ومعظم أكابر البلد، فدعوا واستغاثوا، فعظم الطاعون بعد ذلك وكثر، وكان قبل دعائهم أخف.

قلت: ووقع هذا في زماننا، حين وقع أول الطاعون بالقاهرة، في السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر، سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة. فكان عدد من يموت بها دون الأربعين. فخرجوا إلى الصحراء، في الرابع من جمادىٰ الأولى، بعد أن نودي فيهم بصيام ثلاثة أيام، كما في الاستسقاء، واجتمعوا ودعوا وأقاموا ساعة ثم رجعوا. فما انسلخ الشهر حتىٰ صار عدد من يموت في كل يوم بالقاهرة فوق الألف، ثم تزايد.

ووقع الاستفتاء عن ذلك؛ فأفتىٰ بعض الناس بمشروعية ذلك، واستند فيه إلى العمومات[١] الواردة في الدعاء. واستند آخر إلى أنه وقع في زمن الملك المؤيد وأجدى ذلك، وحضره جمع من العلماء فما أنكروه[٢].

وأفتىٰ جماعة من العلماء بأن ترك ذلك أولى، لما يخشىٰ من الفتنة به، إثباتاً ونفياً؛ لأنه إن أجدىٰ لم يأمن[٣] خطر الدعوىٰ، وإن لم يُجد لم يأمن سوء الظن بالعلماء والصلحاء والدعاء.

---

(١) قوله: (عن ذلك... العمومات) ليس في ظ، بسبب اهتراء أو بلل أصاب الورقة من أسفل، فرممت، فذهب سطران.

(٢) ظ: أنكره ـ تحريف.

(٣) ف: يؤمن ـ تحريف؛ لأن (يأمن) الثانية جاءت في النسخة نفسها بالبناء للمعلوم كما هنا، فعُرف أن الأولى محرفة، ولو أن المعنى الحاصل واحد.

ونحوت هذا النحو في جوابي، وأضفت إلى ذلك: أنه لو كان مشروعاً، ما خفي على السلف ثم على فقهاء الأمصار وأتباعهم، في الأعصار الماضية. فلم يبلغنا في ذلك خبر ولا أثر عن المحدثين، ولا فرع مسطور عن أحد من الفقهاء. وألفاظ الدعاء وصفات الداعي، لها خواص وأسرار، يختصّ بها كل حادث بما يليق به. والمعتمد في ذلك الاتّباع، ولا مدخل للقياس في ذلك.

ومثال ذلك أن ما ورد في التخويف بالكسوفين، له هيئة تغاير ما ورد في التخويف بالجَدْب، وما ورد في النازلة كالقحط والوباء ـ على رأي من رأى/ القنوت في ذلك ـ يغاير ما ورد في الكسوف [٩٦/أ] والاستسقاء. فالذي يأتي بهذا لهذا، وبهذا لهذا، يلتحق بمن أحدث في أمر الدين ما ليس منه، فيُرَدُّ عليه. وقد نصَّ الشافعيُّ رحمه الله، على أنه لا قُنوت في الاستسقاء، وهو يؤيّد ما ذكرته، والله أعلم.

وهذا من الأسباب الحاملة لي على تبييض هذا الكتاب، بعد أن كنت جمعت منه أكثر الأحاديث وبعض الكلام عليها، في سنة تسع عشرة وثمان مائة، وكنت امتنعت من الخروج في هذه المرة الأخيرة، ولا حضرت صحبة الملك المؤيد في تلك المرة، مع اختصاصي به، لهذا المعنى الذي أشرت إليه. وقد وقع ما تخيلته من الأمرين معاً في المرة الأولى، وفي المرة الثانية، وقيل ما قيل، فلا حول[١] ولا قوة إلا بالله العلي العظيم[٢].

وأمر بعضُ من ينسب إلى الصلاح السلطانَ الأشرف، مستنداً

(١) قوله (من الأمرين... فلا حول) ليس في ظ، بسبب اهتراء أسفل الورقة كما أشرنا، وهو سطر بحاله.

(٢) انظر في المقدمة سبب تصنيف الكتاب.

إلى منام رآه فيما قيل، أن يأمر الخطباء والمؤذنين والمدرسين والقصاص، أن يختموا أدعيتهم بالدعاء بهذه الآية: ﴿ رَّبَّنَا ٱكۡشِفۡ عَنَّا ٱلۡعَذَابَ إِنَّا مُؤۡمِنُونَ ﴾[1].

وسئلت عن ذلك، فأجبت بأن الأَوْلى أن يكون بدلها: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا . . ﴾ الآية[2]. ومستندي في ذلك أن هذه الآية وقع الإجداء بقولها لآدم؛ فتاب الله تعالى عليه ورحمه. والأخرىٰ حكاها الله تعالى عن الكفار، وعقبها بالرد عليهم. فالآية[3] التي ذكرتها أولى في هذا المقام، من هذا الوجه ومن عدة أوجه.

ثم وجدت في كتاب ابن أبي الدنيا؛ أن عمر بن عبدالعزيز كتب ـ لما وقعت الزلازل في زمانه ـ إلى الأمصار: أن يجتمعوا للصلاة في وقت بعينهِ، ومن عنده شيء فليتصدق، فإن الله تعالى يقول: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴾[4]، وقولوا[5] كما قال آدم: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمۡنَآ أَنفُسَنَا . . ﴾ الآية[6].

فهذا الذي بلغنا عن السلف، ولم يبلغنا قط في زمن من الأزمنة، في عهد الصحابة والتابعين، أنهم اجتمعوا/ لذلك اجتماعهم [٩٦/ب]
للاستسقاء، إلا في سنة تسع وأربعين، فاجتمعوا ودعوا ورجعوا، فازداد الأمر شدة، ولم يحصل من قام في ذلك على المقصود، فاتفق أن الذي وقع بعد خمس وثمانين سنة[7] نظيره كِفَّةً بِكِفَّة[8].

---

(١) دخان: ١٢. (٢) الأعراف: ٢٣.
(٣) في الأصل: فالرد ـ وهم، وما أثبته من ف، ظ.
(٤) الأعلى: ١٤ ـ ١٥.
(٥) في الأصل: قوله ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٦) الأعراف: ٢٣. (٧) يعني سنة ٨٣٣ هـ.
(٨) هذه الفقرة من قوله: (فهذا الذي . . . ـ إلى ـ بكفة) ليست في ف، ظ، وهي من =

تكملــة:

تقدمت قصة عمر بن عبدالعزيز، في أمره بالتصدق والدعاء بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا . . ﴾ الآية، وهذا أرفع[1] ما وقفت عليه في ذلك. وهو وإن كان ورد في الزَّلْزِلة، فلا يُمْتنع أن يُفْعل مثله في الطاعون، والجامع وقوع التخويف بهما.

وقد ذكر عن الشيخ تقي الدين السبكي، أنه كتب في الطاعون العام سنة تسع وأربعين إلى ولده أبي حامد، أن رجلاً صالحاً رأى النبي ﷺ في المنام، بجامع بني أمية، والناس حوله يسألونه رفع الوباء، فقال لهم: فقولوا[2]: يا وَدُود، يا وَدُود، يا وَدُود، يا ذا العرش المجيد، يا مُبْدِىء يا معيد، يا فعّال لما يريد، أسألك بنور وجهك الذي ملأ أركان عرشك، وبقدرتك التي قدرت بها على خلقك، وبرحمتك التي وسعت كل شيء، ارفع عنا هذا الوباء، انتهى. وقد جاء هذا الدعاء في قصة التاجر واللص، وذلك مما يبعد وقوع المنام المذكور، مع احتمال صحته.

ومن ذلك ما ذكره الشيخ شهاب الدين بن أبي حجلة، في «جزء» جمعه في الصلاة على النبي ﷺ، وذكر فيه أشياء في الطاعون، قال: شاع بالقاهرة ـ يعني في سنة أربع وستين وسبع مائة ـ أن بعض الصالحين، حين كثر الطاعون في المحلّة، ذكر أنه رأى النبي ﷺ في المنام، وشكا إليه الحال، فأمره أن يدعو بهذا الدعاء: اللهم إنا نعوذ بك من الطعن والطاعون وعظيم البلاء في النفس والمال والأهل

= الزيادات التي تفردت بها النسخة التي اعتمدناها أصلاً.

(١) ف: أوقع ـ تحريف.

(٢) في الأصول: تقولوا، وفي ظ: قل لهم يقولوا. وما أثبته من ف.

والولد. الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر مما نخاف ونحذر. الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، عدد ذنوبنا حتى تغفر[1]. الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم/ . الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر[2]. [٩٧/أ]
اللهم كما شفعت نبينا[3] فينا فأمهلنا، وعمّر بنا منازلنا، ولا تهلكنا بذنوبنا، يا أرحم الراحمين.

قلت: ويبعد صحة صدر هذا الدعاء؛ لأنه مصادم لما ثبت عنه ﷺ أنه دعا بذلك لأمته، فكيف يُتَصَوّر أن يأمرهم أن يستعيذوا مما دعا لهم به، فالله أعلم.

وذكر الأديب شهاب الدين بن أبي حجلة في «جزء» له جمعه في الطاعون[4]، أن بعض الصالحين[5] ذكر له، أن من أعظم الأشياء الدافعة للطاعون وغيره من البلايا العظام كثرة الصلاة على النبي ﷺ، وأنه ذكر ذلك للشيخ شمس الدين [ابن][6] خطيب يبرود، فاستصوبه، واستدلّ له بحديث أُبيّ بن كعب رضي الله عنه، أن رجلاً قال للنبي[7] ﷺ: أجعل لك نصف صلاتي؟.. الحديث، وفي آخره: أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: «إذن تُكْفىٰ هَمَّكَ ويُغفر ذَنْبُكَ». أخرجه الحاكم وصححه، وسنده قوي، والله أعلم[8].

---

(١) في الأصل: حتى يغفر الله، والتوجيه منهما.
(٢) قوله: (الله أكبر) الثالثة، ليست في ف.
(٣) ف، ظ: نبيك.
(٤) وسماه: «الطب المسنون في دفع الطاعون»، وقد ذكرناه في المقدمة، في عرضنا للكتب المصنفة في الطاعون.
(٥) في الأصل: أصحابنا - وهم من الناسخ.
(٦) من ف، ظ.
(٧) قوله: (أن رجلاً قال للنبي) لم يظهر في ظ، بسبب اهتراء أسفل الورقة.
(٨) قوله: (وسنده قوي، والله أعلم) ليس في ف.

فــرع:

لم أقف في شيء من كتب الفقهاء على ما يدعو به في القنوت في النوازل، والذي يظهر أنهم وكلوا ذلك إلى فهم السامع، وأنه يدعو في كل نازلة بما يناسبها.

وذكر الزركشي أن بعض السلف كان يدعو عقيب صلاته: اللهم إنا نعوذ بك من عظيم البلاء، في النفس والأهل والمال والولد.. فذكر ما تقدم عن ابن أبي حجلة[1]. وذكر أشياء اقتصرت منها على هذا القدر.

وثم فروع أخرى؛ في كونه هل يتوقف على إذن الإمام أو لا؟ ونحو ذلك، لم أر الإطالة بها.

---

(١) قوله: (فذكر ما تقدم عن ابن أبي حجلة) من اختزالات النسخة التي اعتمدناها أصلاً، بينما ورد في (ف)، (ظ) ما اختزله ها هنا بتمامه، وصورته: (الله أكبر - ثلاثاً - مما نخاف ونحذر. الله أكبر - ثلاثاً - عدد ذنوبنا حتى تغفر. اللهم كما شفّعت نبيك [ف: نبينا] محمداً ﷺ فينا، فألهمنا [ف: فأمهلنا]، وعمّر بنا منازلنا. ولا تؤاخذ بسوء فعالنا [ف: أفعالنا]، ولا تهلكنا بخطايانا، يا رب العالمين). ولم أضم هذه الرواية للمتن، لأنه ظهر لي أن الحافظ في زياداته الأخيرة على الكتاب هو الذي اختصرها، إذ لا فائدة من تكرارها بعد ورودها، والله الموفق.

[الفصـــل الثانـــي]
المسألـــة الثانيـــة

قال[1] تاج الدين: اختلف أصحابنا إذا ظهر الطاعون في بلد، هل هو مخوف أو لا؟[2] على وجهين، وهما جاريان فيما إذا فشا الموت في البلد. وأصحهما عند صاحب «التهذيب»[3] أنه مخوف. وحكاه الإمام عن/ النص[4]؛ وهو الذي صححه الرافعي والنووي، وجزم [٩٧/ب] الماوردي في «الحاوي» بمقابله.

قلت: وهو اختيار أكثر العراقيين، وعبارة البندنيجي منهم، بعد أن حكىٰ قول الشافعي رحمه الله: الطاعون مخوف حتىٰ يذهب؛ أي

(١) بعدها في ظ: القاضي. كتبت بأحرف دقيقة فوق السطر.

(٢) المرض المخوف: هو المرض الذي لا يُتَعَجَّل موت صاحبه يقيناً، لكن يُخاف ذلك. وهو نوع من أنواع مرض الموت. ويترتب على المريض مرضا مخوفاً أحكام وتصرفات في العطية والوصية والإرث والعتق والمحاباة والهبة المقبوضة والوقف والإبراء من الدَّيْن والعفو عن الجناية الموجبة للمال.. ذلك أنه لا يجوز له التصرف برأس ماله كله في الأحوال المذكورة، إذ أصبح فيه للورثة حق.. ولهذه المسألة فروع بُسطت في كتب الفقه. انظر: (معجم الفقه الحنبلي ـ المستخلص من المغني ـ: ٢/٨٧٩).

(٣) صاحب «التهذيب» هو الإمام محيي السنة حسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦ هـ). وقد لخصه وحرّره من «تعليق» شيخه القاضي الحسين ـ كشف: ٥١٧.

(٤) أي عن نص الشافعي رحمه الله. و«الإمام»: هو إمام الحرمين عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت: ٤٧٨ هـ). ويعتبر كتابه: «نهاية المطلب في دراية المذهب»، من أوسع الكتب في فروع المذهب الشافعي ـ كشف: ١٩٩٠.

أن الإنسان إذا ضربه الطاعون فهو مخوف حتى يذهب، انتهى. وكلام الشافعي محتمل للوجهين، فليس نصاً في أحدهما.

والخلاف في هذا نظير الخلاف فيمن اعترضه الأسد، أو وقع الحريق في دار هو فيها؛ فإنه بعد أخذ الأسد[1] أو وصول النار إلى شيء من جسده مخوف، وقبل ذلك على الخلاف.

وفائدة الخلاف تظهر في التصرف في تلك الحالة؛ فمن خصه بمن نزل به أنفذ تصرفاته من رأس المال، ومن جعله مخوفاً إذا ظهر خصها بالثلث، ولو لم ينزل به، إلى أن يرتفع. فإن مات المذكور استمر اختصاصها بالثلث، وإن لم يمت تبيّن أنه لم يكن مخوفاً في حقه، كسائر الأمراض المخوفة.

وقد جزم الفوراني بما صححه صاحب «التهذيب»، ويحتمل أن يكون الإمام وقف على نصّ للشافعي أصرح من الذي ذكره في «الأم»، فإن لفظ الإمام في «النهاية»: نصَّ الشافعيّ رحمه الله على أن الرجل إذا كان في قطر وقع فيه الطاعون وعمّ طريانه[2]، فأمر المقيم في ذلك القطر مخوف، وإن لم يطعن بعد. ونقل الروياني الخلاف، وصحح ما جزم به الماوردي.

واستدل القاضي الحسين لأنه[3] مخوف بنهي النبي ﷺ عن الخروج من البلد الذي وقع فيه. قال: ووجه الدلالة منه، أنه إذا وقع ببلد يصيب جميع أهله. كذا قال[4]، وليست هذه الدلالة ظاهرة، ولو

---

(١) بعدها في ظ: له.

(٢) يظهر أنه يريد بطريانه: إقباله، فطَرِيَ يَطْرىٰ: إذا أقبل، وطَرَىٰ: إذا أتى وإذا تجدد ـ لسان.

(٣) ظ: بأنه.

(٤) قوله: (كذا قال) ليس في ف.

كان كذلك لاستمر الحكم فيمن خرج من البلد المذكور، غير فارّ من الطاعون، بل لأمر آخر كما تقدم تقريره، فلم يحسب تصرفه/ إلا من [٩٨/أ] الثلث، ولا أحسب أحداً يقول بذلك.

وحاول الزركشيّ تنزيل الوجهين على حالين؛ فالقول بأنه مخوف عند ظهوره في الحالة التي يقع فيها فاشياً جداً؛ بحيث يقيم الأيام اليسيرة، فيذهب أكثر أهل البلد، حتىٰ يجيّف الموتى في بيوتهم، وتغلق عليهم أبوابها لعدم من يتفرغ لدفنهم، كما حكي عن طاعون الجارف. والقول بأنه غير مخوف إلا في حق من نزل به، حيث يقع ويفشو، لكن يقع الموت فيه بالتدريج، ويمتدّ زمانه، كما وقع كثيراً في الأزمان المتأخرة. وهو تفصيل حسن.

ويلتحق[١] بذلك ما إذا فشا فشواً ظاهراً، في طائفة من أهل البلد دون طائفة، كما لو فشا في الرقيق والأطفال دون الرجال والأكابر[٢]، فكان فيهم نادراً، فإنه يقوي القول بأنه في هذه الحالة غير مخوف، والله أعلم[٣].

وحكىٰ المنبجي عن مذهب أحمد روايتين، وقال: نصّ في رواية إسحاق بن منصور، وقد سئل عن الطاعون وركوب البحر وحضور القتل، فقال: لا يجوز إلا من الثلث. فكان فشوُّ الطاعون مثلَ ركوب البحر، ومن نزل به الطاعون مثلَ من انكسرت به المركب مثلاً. والرواية الثانية عن أحمد: يجوز من رأس المال؛ يعني حتى ينزل به. رواها صالح بن أحمد عن أبيه.

---

(١) قوله: (ويلتحق... والله أعلم) ليس في ف.

(٢) (الأكابر) ليست في ظ.

(٣) قوله: (والله أعلم) ليس في ظ.

قال: ووجه الأولى أن الموت فيه متوقع، فصار كما لو حضر بين الصفين، فلا يأمن أن يصاب بما أصيب به غيره، لأنه يرىٰ الموت يتخطف جيرانه، بل وبعض من في منزله، فسلامته [منه][1] ليست غالبة. ووجه الثانية أن عطية الأصحاء نافذة من رأس المال، وهذا صحيح البدن، ودعوىٰ الأطباء أن الطاعون ناشىء عن فساد الهواء، فيعم كل [٩٨/ب] من استنشقه، مردودة كما تقدم، ووجود السبب العام لا يساوي وجود/ السبب الخاص؛ فإن صاحب السبب الخاص قد أصيب، وصاحب السبب العام لم يصب بعد، فكيف يتساوى من يتوقع المرض الذي يتوقع منه الموت [ومن يتوقع الموت]؟[1] انتهىٰ.

ثم قال المنبجي[2]: لم أر للمالكية والحنفية في ذلك كلاماً. قلت: والمسألة منقولة في كتب المالكية، وعندهم فيها روايتان، المرجح منهما عندهم أن حكمه حكم الصحيح. وأما الحنفية، فلم ينصّوا على خصوص المسألة، ولكن قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كما هو المصحح عند المالكية. هكذا قال لي جماعة من علمائهم. وتحصّل من ذلك أن المرجّح عند متأخري الشافعية مرجوح عند أكثر العلماء من غيرهم، والله أعلم.

ويتفرع على كونه في حكم المرض المخوف، ما ذكر من الخلاف فيمن نزل به المرض المخوف، إذا طلق امرأته طلاقاً بائناً، هل ترثه إذا مات وهي في العدة، كما هو القول القديم أو لا؟.. وغير ذلك من الفروع.

وأما استحباب أن يكون ميله إلى الرجاء أكثر من الخوف، أو يساوي بينهما، فظاهر في الحالة المذكورة إذا قلنا: مخوف.

---

(١) من ف، ظ.
(٢) ف: البندنيجي ـ تحريف.

وأما المبادرة إلى رد المظالم والتبعات، والتوبة من الذنوب والمخالفات، والاستغفار من الدخول فيما لا يعنيه، فلا شك في استحبابه، بل وجوبه على الحالين، بل هو مشروع في كل حال إلا أنه يتأكد في حق المريض، ولو كان مرضه غير مخوف، [و] عند وقوع الموت[1] العام آكد، للخلاف في كونه مخوفاً، ويزداد تأكده في المخوف[2]، وهو في حق من نزل به الطاعون، والله أعلم.

---

(١) ف: المرض، وكتب فوقها: الموت.

(٢) ف: الخوف ـ تحريف.

[الفصل الثالث]
المسألة الثالثة

تستنبط من أحد الأوجه في النهي عن الدخول إلى بلد الطاعون؛ وهو منع التعرض إلى البلاء.

ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواء، التحرز في أيام الوباء عن أمور أوصى بها حذاق/ الأطباء؛ مثل إخراج الرطوبات الفضلية، [٩٩/أ] وتقليل الغذاء، وترك الرياضة، والمكث في الحمام، وملازمة السكون والدعة، وأن لا يكثر من استنشاق الهواء الذي عفن.

وصرّح الرئيس أبو علي بن سينا بأن أول شيء يُبْدَأ به في علاج الطاعون الشَّرْط إن أمكن، فيسيل ما فيه، ولا يُترك حتى يجمد فتزداد سُمِّيَّتُه، فإن احتيج إلى مَصِّه بالمِحْجَمَةِ فليُفْعل بلطف.

وقال أيضاً: يُعالَجُ الطاعون بما يُقبض ويُبرد، [و] بإسفنجة مغموسة في خل وماء، أو دُهْن وَرْد أو دهن تفاح أو دهن آس، ويعالج بالاستفراغ بالفَصْد، بما يحتمله الوقت، أو يُؤخَّر[1] بما[2] يخرج

(١) في الأصل وظ: يوجد. ع: يؤخذ ـ كلاهما تصحيف، والتوجيه من ف.

(٢) في الأصل وف، ع: ما، والتوجيه من ظ. والمقصود تأخير مدة الفصد حتى يخرج الخلط الذي يحتوي على المرض. وهذا علاج قديم للطاعون غير ناجع، وقد ذكرنا في المقدمة أنه يعالج اليوم بـ «مركبات السلفا».

الخلط، ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعطرات، ويجعل على القلب من أدوية[1] أصحاب الخفقان الحار[2].

قلت: وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما قبله[3] هذا التدبير، فوقع التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض لصاحب الطاعون بإخراج الدم، حتىٰ شاع ذلك فيهم وذاع؛ بحيث صار عامتهم يعتقد تحريم ذلك. وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه، والعقل يوافقه؛ كما تقدم أن الطعن يثير الدَّمَ الكائن، فيهيج في البدن، فيصل إلى مكان منه، ثم يصل أثر ضرره إلى القلب فيقتل. ولذلك قال ابن سينا، لما ذكر العلاج بالشَّرْط والفصْد: إنه واجب.

وذكر جمع من الأطباء فيما يحذره الصحيح في زمن الطاعون، مخالطة من أصابه الطاعون.

قال القاضي تاج الدين: قد رأينا[4] العامة تمتنع من ذلك، حتىٰ تركوا عيادة المطعون. والذي نقوله في ذلك[5]: إن شهد طبيبان عارفان مسلمان عدلان أن ذلك سبب في أذىٰ المخالط، فالامتناع من مخالطته جائز، أو/ أبلغ من ذلك[6]. [٩٩/ب]

---

(١) في الأصل: أودية ـ تحريف.

(٢) في الأصل وف: الجبائر ـ تحريف، صوابه في ظ. وقد ذكر داود الأنطاكي في كتابه: (النزهة المبهجة في تشحيذ الأذهان وتعديل الأمزجة ـ بهامش ذيل التذكرة: ص٥٣ ـ ٥٤) علاج أصحاب الخفقان الحار، ولم أرَ فيه ما يستحق الذكر.

(٣) بعدها في الأصل: عن ـ إقحام.

(٤) في الأصل: رأيت، وما أثبته من ف، ظ، ع.

(٥) قوله: (في ذلك) ليس في ف.

(٦) وقد نقلنا رأيه في المقدمة، وذكرنا أن طبيباً واحداً يكفي، خصوصاً بعد تطور العلم الحديث، ووقوفه على أسباب المرض، وجرثومته، مما لم يكن معروفاً لديهم. =

قلت: لا تقبل شهادة من يشهد بذلك، لأن الحس يكذبه؛ فهذه الطواعين قد تكرر وجودها في الديار المصرية والشامية، وقلّ أن يخلو بيت منها، ويوجد من أصيب به من يقوم عليه من أهله وخاصته، ومخالطتهم له أشد من مخالطة الأجانب قطعاً، والكثير منهم بل الأكثر سالم من ذلك. فمن شهد بأن ذلك سبب في أذى المخالط[1] فهو مكابر.

وقد تقدم من الكلام في إبطال العدوىٰ ما يغني عن إعادته[2]. وتاج الدين يرحمه الله جرىٰ على إثبات العدوىٰ بطريق العادة، وأن الذي ورد في نفي العدوىٰ إنما المراد به أنها لا تعدي بطبعها.

وقد قال القرطبي في «المفهم»: العدوىٰ من أوهام جهال العرب؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم، فنفىٰ النبي ﷺ ذلك وأبطله، وأزاح شبهتهم بكلمة واحدة؛ وهو قوله ﷺ: «فمن أعدىٰ الأول؟». ومعناه: من أين جاء الجَرَب؟ أمن بعير آخر أجربه، فيلزم التسلسل إلى ما لا نهاية له، وهو محال؟ أو من سبب غير البعير؟ فالذي فعل الجرب الأول هو[3] فعل الجرب الثاني، وهو الله الخالق لكل شيء، والقادر على كل شيء.

قال: وهذه الشبهة التي وقعت لهؤلاء [هي التي][4] وقعت

= وأما اعتراض الحافظ الآتي باعتماده على الحسّ، فغير مقبول، لإمكان تفسيره اليوم تفسيراً واضحاً، كما ذكرنا في المقدمة.

(١) في الأصل: المخالطة، والتوجيه من ف، ظ، ع.

(٢) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع.

(٣) بعدها في ظ: الذي.

(٤) من ف، ظ، ع.

للطبائعيين أولاً[1]؛ فقالوا بتأثير الأشياء بعضها في بعض، وسموا المؤثر طبيعة. وللمعتزلة ثانياً في أفعال الحيوانات، وقالوا: إن قدرتهم مؤثرة فيها بالإيجاد، وأنهم الخالقون لأفعالهم، مستقلون باختراعها. واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية، وربما نسبوا منكر ذلك إلى إنكار البديهة، وهو غلط. وسببه التباس إدراك الحس بإدراك العقل؛ فإن الذي شاهدوه إنما هو تأثير/ شيء عند شيء آخر، وهو حظّ الحسّ. [١٠٠/أ] أما تأثيره فيه، فلا يدرك حساً بل عقلاً، والله أعلم.

قلت: فالمحصل من المذاهب في العدوىٰ أربعة:

الأول: أن المرض يعدي بطبعه صرفاً؛ وهذا قول[2] الكفار.

الثاني: أن المرض يعدي بأمر خلقه الله فيه وأودعه فيه، لا ينفك عنه أصلاً، إلا إن وقع لصاحبه معجزة أو كرامة فيختلف. وهذا مذهب إسلامي، لكنه مرجوح.

الثالث: أن المرض يعدي، لكن لا بطبعه، بل بعادة أجراها الله تعالى فيه غالباً؛ كما أجرىٰ العادة بإحراق النار. وقد يتخلف ذلك بإرادة الله تعالى، لكن التخلف نادر في العادة.

الرابع: أن المرض لا يعدي بطبعه أصلاً، بل من اتفق له وقوع ذلك المرض، فهو بخلق الله سبحانه وتعالى ذلك فيه ابتداءً. ولهذا ترىٰ الكثير ممن يصيبه المرض الذي يقال إنه يعدي، يخالطه الصحيح كثيراً ولا يصيبه شيء، وترىٰ الكثير ممن لم يخالط صاحب[3] ذلك المرض أصلاً، يصيبه ذلك المرض، وكل ذلك بتقدير الله تعالى.

(١) في الأصل: وإلا ـ وهم من الناسخ، صوابه في باقي النسخ.
(٢) في الأصل: تراه ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٣) ف: صاحبه.

والمذهبان الأخيران مشهوران، والذي يترجح في باب العدوىٰ هو الأخير، عملاً بعموم قوله ﷺ: «لا يعدي شيء شيئاً»، وقوله ﷺ ردّاً على من أثبت العدوىٰ: «فمن أعدىٰ الأول؟»، كما تقدم تقريره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[الفصـــل الرابـــع]
ذكر الآداب المتعلقة بمن أصابه الطاعون
أو غيره من الأسقام

الأدب الأول: سؤال الله تعالى العافية والاستعاذة[1] من السقم:

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً﴾[2] وقال النبي ﷺ للعباس رضي الله عنه: «يا عباس أكثر من الدعاء بالعافية». أخرجه الحاكم/ من حديث ابن عباس وصححه[3]. [١٠٠/ب]

---

(١) بعدها في ظ: به. (٢) الأعراف: ١٥٥.

(٣) أخرجه الترمذي: (٣٥٠٩) والبخاري في الأدب المفرد: (٧٢٦) بإسناد ضعيف، من طريق يزيد بن أبي زياد (الكوفي الهاشمي)، عن عبدالله بن الحارث، عن العباس.. به. و«يزيد» ضعفه غير واحد (جرح: ٢٦٥/٢/٤)، وقال في الكاشف: (صدوق، رديء الحفظ، لم يترك)، وقال الحافظ في التقريب: «ضعيف، كبر فتغيّر، صار يتلقن»، وقد روى له مسلم مقروناً (خلاصة: ٤٣١)، فمثله لا يعتبر بحديثه خصوصاً مع الانفراد. لكن ورد الحديث من طريق أخرى أحسن من هذه؛ فقد أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر: (ص: ٦٦ ـ بتحقيق أخينا الفاضل بدر البدر)، وصححه الحاكم على شرط البخاري: (٥٢٩/١) ووافقه الذهبي، من طريق هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، يرفعه: «يا عباس..» الحديث. وهذا إسناد حسن، وليس كما قال الحاكم والذهبي وغيرهما؛ لأن «هلالاً» فيه كلام؛ فقد ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: في حديثه وهم، وتغير بأخرة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطىء ويخالف. ووثقه أحمد وابن =

وعن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «ما سئل الله شيئاً أحب إليه من العافية». أخرجه الترمذي واستغربه، وصححه الحاكم فوهم؛ فإن في سنده ضعفاً[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من دعوة يدعو بها العبد أفضل من: اللهم إني أسألك المعافاة في الدنيا والآخرة». أخرجه ابن ماجه، ورواته ثقات مخرج لهم في «الصحيحين»، إلا أنه من رواية العلاء بن زياد البصري عن أبي هريرة، وفي سماعه من أبي هريرة عندي نظر[2].

وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن الناس لم يعطوا بعد اليقين خيراً من العافية». أخرجه الترمذي والنسائي من طرق، بعضها صحيح.

وعن عثمان بن أبي العاص، أنه شكا إلى النبي ﷺ وجعاً يجده في جسده، فقال: «ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل: بسم الله ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر». رواه مسلم ومالك، وعنده: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد». وكذا أخرجه أبو داود والترمذي، وفيه: «امسح بيمينك». وعند

= معين وابن عمار (الكواكب النيرات: ٨٥ ـ ٨٦)، وقال الحافظ في التقريب: «صدوق تغير بأخرة».

(١) قال المنذري في الترغيب: (٨٧/٦ ـ ٨٨): «رواه الترمذي وقال: غريب، وابن أبي الدنيا، والحاكم ـ في حديث ـ وقال: صحيح الإسناد.. رووه كلهم من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي، وهو ذاهب الحديث، عن موسى بن عقبة، عن نافع.. به».

(٢) وقد صحح البوصيري إسناده (ابن ماجه: ٣٨٥١)، وجوّده المنذري: (ترغيب: ٨٧/٦).

الترمذي نحوه من حديث أنس، وزاد: أنه يرفع يده[1] في كل مرة.

وعن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت: خرج عليّ خراج في عنقي، فتخوفت منه، فأخبرت عائشة، فقلت: سلي لي رسول الله ﷺ. فسألته، فقال: «ضعي يدك عليه ثم قولي ثلاث مرات: باسم الله، اللهم أذهب عني شر ما أجد وفحشه، بدعوة نبيك الطيب المبارك المكين عندك، باسم الله». قالت: فقلتها فذهب. أخرجه الطبراني في الدعاء[2].

وعن أبي الدرداء/ رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ [١٠١/أ] يقول: «من اشتكىٰ منكم شيئاً، أو اشتكاه أخ له، فليقل: ربنا الله في السماء، تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء فاجعل رحمتك في الأرض، واغفر لنا حوبنا[3] وخطايانا، أنت رب الطيّبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع، فيبرأ». أخرجه أبو داود[4].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا

---

(١) ف: يديه ـ تحريف؛ لأن اللفظ عنده: «ثم ارفع يدك، ثم أعد ذلك».

(٢) عزاه السيوطي في الجامع للخرائطي في مكارم الأخلاق، وابن عساكر، وسكت عليه. قال شيخنا في ضعيف الجامع: (٣٥٩٤): «موضوع».

(٣) ظ: ذنوبنا.

(٤) أخرجه أبو داود: (٣٨٩٢) وصحح الحاكم إسناده: (٢١٨/٤ ـ ٢١٩) ووافقه الذهبي، من طريق زياد بن محمد عن محمد بن كعب القرظي عن فضالة بن عبيد عن أبي الدرداء.. به. وهذا إسناد ضعيف، «زياد بن محمد» قال عنه الذهبي في الكاشف: (٣٣٥/١): «قال فيه البخاري: منكر الحديث». ثم وجدت الحاكم ذكره في الجنائز: (٣٤٤/١) وقال عقبه: «قد احتج الشيخان بجميع رواة هذا الحديث، غير زياد بن محمد؛ وهو شيخ من أهل مصر قليل الحديث» فقال الذهبي: «قال البخاري وغيره: منكر الحديث».

من الأوجاع كلها ومن الحمّى: «باسم الله الكبير، أعوذ بالله العظيم، من شر كل عرق نعّار[1]، ومن شر حرّ النار». أخرجه الطبراني والترمذي وابن ماجه[2].. ويأتي شيء من هذا في آخر العيادة.

الأدب الثاني: الصبر على قضاء الله تعالى والرضى بما يقدره وبيان ذلك باختصار:

عن صهيب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عَجَباً لأمر المؤمن، إنَّ أمرَهُ له كُلَّه خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن؛ إن أصابته سراءُ شكر، وكان خيراً له، وإن أصابته ضراءُ صبر، وكان خيراً له». رواه مسلم.

وعن سَخْبَرة[3] رضي الله عنه [قال: قال رسول الله ﷺ][4]: «من أعطي فشكر، وابتلي فصبر، وظَلم فاستغفر، وظُلم فغفر». قالوا: يا رسول الله، ما له؟ قال: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾[5]. أخرجه أبو نعيم في «كتاب المعرفة» بسند ليّن.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «من يرد الله به خيراً يصب منه». أخرجه البخاري.

وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا

---

(١) العِرْق النعّار: الذي يفور بالدم، فيكون له صوت عند خروجه ـ مجمل.

(٢) أخرجه الترمذي: (٢٠٧٥) وابن ماجه: (٣٥٢٦) وأحمد: (١/٣٠٠) بإسناد ضعيف، فيه: «إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة»؛ قال في التقريب: «ضعيف». وقال في الكاشف: (١/٧٦): «قوام صوام. قال الدارقطني وغيره: متروك». وقال الترمذي بعد أن أخرج حديثه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وإبراهيم يُضعّف في الحديث».

(٣) في الأصل: سخبر، وقد قيدها الحافظ في آخر الباب بالهاء.

(٤) من ف، ظ.

(٥) الأنعام: ٨٢.

أحب الله قوماً ابتلاهم، فمن صبر فله الصبر، ومن جزع[1] فله الجزع». أخرجه أحمد، ورواته ثقات. وأخرجه الترمذي وحسّنه، وابن ماجه من حديث أنس أتمّ منه، ولفظه: «إن/ عُظْم الجزاء من عُظْم البلاء، وإن الله تعالى إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرِّضا، ومن سَخِط فله السَّخَط»[2]. [١٠١/ب]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل لتكون له عند الله المنزلة فما يبلغها بعمل، فما يزال يبتليه بما يكره حتى يبلغه إياها». أخرجه ابن حبان في «صحيحه». وأخرجه أحمد وأبو داود، من طريق محمد بن خالد[3]، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ.. فذكر نحوه، وقال: «ابتلاه الله في جسده أو ماله أو ولده ثم صبّره على ذلك، حتى يبلغه المنزلة التي سبقت له»[4].

---

(١) ظ: ضر، مكان: جزع ـ تحريف.
(٢) أخرجه الترمذي: (٢٣٩٦) وابن ماجه: (٤٠٣١) من طريق سعد بن سنان، عن أنس.. به، وإسناده حسن، «سعد بن سنان ـ أو سنان بن سعد كما صوبه البخاري ـ» قال فيه الحافظ في التقريب: «صدوق له أفراد». وليس هذا من أفراده، فقد ذكره الحافظ من رواية محمود بن لبيد ـ عند أحمد ـ وقال: «رواته ثقات»، وكذا قال في رواته الهيثمي في المجمع: (٢/٢٩١)، والمنذري في الترغيب: (٦/٩٣). وكان البوصيري يضعف الأحاديث التي فيها «سعد» هذا، كما فعل في حديث أنس عند ابن ماجه: (٢٠٥)، حيث قال: «إسناده ضعيف»، ولم أجد فيه من تكلم فيه غير سعد. وقد أوضح سبب تضعيفه في كلامه على الحديث رقم (٢٥٣) حيث قال: «إسناده ضعيف لضعف التابعي ـ يعني سنان بن سعد ـ، وقد تفرد يزيد بالرواية عنه، فهو مجهول». وهذه العلة منتفية بقول ابن أبي حاتم في الجرح: (٢/١/٢٥١): «روى عنه يزيد بن أبي حبيب والليث بن سعد وعمرو بن الحارث وحيوة بن شريح».
(٣) في الأصل: خلف ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٤) أخرجه أحمد: (٥/٢٧٢) وابن حبان (٦٩٣ ـ موارد) والحاكم: (١/٣٤٤)، =

وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: «ما يُصيب المؤمنَ من نَصَب ولا وَصَب ولا هَمٍّ ولا حُزْنٍ، ولا أذىً ولا غَمٍّ، حتىٰ الشوكةُ يُشَاكُّها، إلا كَفَّر اللَّهُ بها من خطاياه». أخرجاه في «الصحيحين»، واللفظ للبخاري.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أصيب بمصيبة بماله أو في نفسه، فكتمها ولم يشكها إلى الناس، كان حقاً على الله أن يغفر له». أخرجه الطبراني بسند لا بأس به.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: إذا ابتليت عبدي المؤمن، فلم يشكني إلى عوّاده، أطلقته من إساري، ثم أبدلته[1] لحماً خيراً من لحمه، ودماً خيراً من دمه، ثم يستأنف العمل». أخرجه الحاكم وصححه[2]. وأصله في «الموطأ»،

= والطبراني في الكبير والأوسط، وأبو يعلى (مجمع: ٢/٢٩٢، ٢٩٣)، وأبو داود - في رواية ابن داسة وابن العبد، وليس في رواية اللؤلؤي -، وابن منده، وابن عبد البر في «الصحابة»، والبيهقي: (تخريج الإحياء: ٤/١٣١)، من طرق متعددة في غالبها كلام، لكن الحديث حسن بها. وقد اجتمع لي من هذه الطرق، من المصادر المذكورة آنفاً، أربع:

الأولى: محمد بن خالد السلمي، عن أبيه عن جده (عند أحمد وأبي داود وأبي يعلى والطبراني).

الثانية: عبدالله بن أبي إياس بن أبي فاطمة، عن أبيه عن جده (عند ابن منده وأبي يعلى وابن عبدالبر).

الثالثة: إبراهيم السلمي عن أبيه عن جده (عند البيهقي).

الرابعة: يونس بن بكير عن يحيىٰ بن أيوب البجلي عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة (عند ابن حبان والحاكم).

(١) ف: بدلته.

(٢) أخرجه الحاكم: (١/٣٤٩) وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي، وإسناده صحيح. وأصله في الموطأ: (ص: ٩٤٠) من مرسل عطاء بن يسار. وقد وصله =

من مرسل عطاء بن يسار بمعناه. وقال بدل قولـه: «فلم يشكني إلى عوّاده»: (حمد الله وأثنىٰ عليه). وفيه: (وإن توفيته أن أدخله الجنة).

وعن عائشة رضي الله عنهـا، أن النبي ﷺ/ قال: «إذا اشتكىٰ المؤمن أخلصه الله من الذنوب، كما يخلص الكيرُ خَبَثَ الحديـد». أخرجه الطبراني، وصححه ابن حبان(1). [١٠٢/أ]

الأدب الثـالث: في الترغيب في حسن الظن بالله سبحـانـه وتعالى:

وهو يتأكد في حق من وقع في الأمراض المخوفة، وطريق من وقع له ذلـك أن يستحضر أنـه حقير في مخلوقـات الله تعالى، وأن رحمة الله تسع أمثالَ أمثالِ أمثاله، وأن الله تعالى غنيّ عن تعذيبـه، ويعترف بذنوبه وتقصيره، ويعتقد أنه لا ينفعه في الصفح والعفو عنها

= ابن عبدالبر في التمهيد: (٤٧/٥) من طريق عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري. قال العراقي في تخـريج الإحيـاء: (٢٠٩/٢): «ووصله ابن عبدالبر في التمهيد، من رواية أبي سعيد الخدري، وفيه عباد بن كثير الثقفي، ضعيف الحديث. وللبيهقي من حديث أبي هريرة.. وإسناده جيد». وقال العراقي في موضع آخر: (٧٢/٤): «.. ورواه البيهقي موقوفاً على أبي هريرة»، وهذا يوضح كلامه السابق.

(١) أخرجه ابن حبان: (٦٩٥ ـ موارد) من طريق ابن أبي فديك: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.. به. وهذا إسناد صحيح. ورواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: (٣٠٢/٢): «ورجاله ثقات، إلا أني لم أعرف شيخ الطبراني». وقد أدخل بعضهم بين ابن أبي ذئب وبين الزهري رجلاً، هو «جبير بن أبي صالح»، أخرجه البخاري في الأدب المفرد: (٤٩٧). و«جبير» هذا مقبول، كما في التقريب يعني عند المتابعة، وإلا فليّن. ولو لم يثبت سماع ابن أبي ذئب من الزهري لحكمنا بضعف الطريق، ولكن يحتمل أنه سمعه أولاً من جبير بن أبي صالح فرواه عنه، ثم سمعه من الزهري، فرواه بعلو.

عمله ولا شفاعة غيره، إن لم يأذن الله تعالى في ذلك، ويستحضر آيات الرجاء وأحاديثها.

قال معتمر بن سليمان: قال لي أبي عند موته: حدثني بالرُّخَصِ، لعلي ألقىٰ الله وأنا حسن الظن به.

ويتوجه بكليته إلى سؤال ربه أن يختم له بالحسنىٰ، ويميته على التوحيد.

ومن أحسن ما ورد في حسن الظن، ما ثبت في «صحيح البخاري»، عن شدّاد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «سيد الاستغفار [أن تقول][1]: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عَهْدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أَبُوْءُ لك بذنبي وأَبُوْءُ بنعمتك عليّ، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. من قالها حين يصبح، فمات من يومه، دخل الجنة. ومن قالها حين يمسي، فمات من ليلته، دخل الجنة».

وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه بسند حسن، مرفوعاً: «من قال: لا إله إلا الله والله أكبر لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، لا إله إلا الله ولا قوة إلا بالله. من قالها في مرضه ثم مات، لم تطعمه النار».

الأدب الرابع: في العيادة وفضلها[2]:

[١٠٢/ب] عن أبي هريرة/ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من

---

(١) من ف.

(٢) قال الحافظ في الفهرس الذي وضعه في أول الكتاب: «وصفة ما يدعو به العائد من الآثار القوية».

عاد مريضاً، ناداه منادٍ من السماء: طبت وطاب ممشاك، وتبوأت من الجنة منزلاً». أخرجه الترمذي وحسنه، وابن حبان وصححه[1].

وعن ثوبان رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: إن المسلم إذا عاد أخاه المسلم، لم يزل في خُرْفة الجنة[2] حتى يرجع». قيل: يا رسول الله، ما خرفة الجنة؟ قال: «جناها». أخرجه مسلم.

وعن علي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم يعود مسلماً غدوة، إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتىٰ يمسي. وإن عاده عشية، إلا صلى عليه سبعون ألف ملك حتىٰ يصبح، وكان له خريف في الجنة». رواه الترمذي وحسّنه، وقال: وقد روي موقوفاً. وكذا أخرجه أحمد وأبو داود موقوفاً ومرفوعاً[3].

وعن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) أخرجه الترمذي: (٢٠٠٨) وابن ماجه: (١٤٤٣) وأحمد: (٢/٣٢٦، ٣٤٤، ٣٥٤) وصححه ابن حبان: (٧١٢ ـ موارد)، كلهم من طريق أبي سنان القسملي، بإسناد فيه ضعف، أبو سنان هو عيسىٰ بن سنان. قال العراقي في تخريج الإحياء: (٢/٢٠٩): «فيه عيسىٰ بن سنان القسملي، ضعفه الجمهور». وفي الخلاصة: (٣٠٢) «ضعفه أحمد والنسائي». وفي الكاشف: (٢/٣٦٧): «ضعف ولم يترك»، وقال الحافظ في التقريب، مختصراً أقوال الأئمة فيه: «ليّن الحديث»، فمثله يحتاج إلى متابعة أو شاهد قوي ينهض بحديثه. وقد حسّنه شيخنا في صحيح الجامع: (٦٢٦٣)، فلعله وقف على شيء من هذا.

(٢) قال الحافظ بعد ضبطها: فسّر في الحديث أنه «جناها»، وهو بفتح الجيم وتخفيف النون؛ وهو ما يجنىٰ؛ أي يقطف من الثمار. وإنما قيل له: «خُرْفة الجنة» لأنه يقع غالباً في الحجاز في الخريف، ويقال للروض: خريف، لذلك.

(٣) أخرجه أبو داود: (٣٠٩٨) وابن ماجه: (١٤٤٢) وأحمد: (١/٨١) والحاكم: (١/٣٤٩) بإسناد صحيح. وأخرجه الترمذي: (٩٦٩) بإسناد ضعيف، وقال: «حسن غريب، وقد روي عن علي هذا الحديث من غير وجه، منهم من وقفه ولم يرفعه» وقد تكلم عليه شيخنا باستيعاب في الصحيحة: (١٣٦٧).

«من عاد مريضاً، لم يزل يخوض في الرحمة حتىٰ يجلس، فإذا جلس اغتمس فيها». أخرجه مالـك بلاغـاً، وأحمد والبـزار، وصححه ابن حبان[1].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «من عاد مريضاً لم يحضر أجله، فقال عنده سبع مرات: أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك، إلا عافاه الله من ذلك المرض». أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان[2].

---

(١) رواه مالك بلاغاً: (ص: ٩٤٦)، وأخرجه أحمد: (٣/٣٠٤) بإسناد صحيح، وابن حبـان (٧١١ ـ موارد) والبخـاري في الأدب المفرد: (٥٢٢) وصححـه الحاكم: (١/٣٥٠) ووافقه الذهبي، من حديث جابر. قال المنـذري: (٦/٢٢٣): «رواه مالك بلاغاً وأحمد ـ ورواته رواة الصحيح ـ والبزار وابن حبان في صحيحه. ورواه الطبراني من حديث أبي هريرة بنحوه، ورواته ثقات». زاد الهيثمي: (٢/٢٩٨): الطبراني في الأوسط والصغير من حديث أبي هريرة، ورجـاله ثقـات غير شيخ الطبراني، فلم يعرفه. وفي البـاب عن كعب بن مالـك يرفعـه: «من عاد مـريضاً خاض في الرحمة، فإذا جلس عنده استنقع فيها». قال المنـذري: (٦/١٢٣): «رواه أحمد بإسناد حسن والطبراني في الكبير والأوسط». وفي البـاب عن أنس يرفعه: «أيما رجل يعود مريضاً فإنما يخوض الرحمة. .» الحديث. أخرجه أحمد والـطبراني في الصغيـر والأوسط من طـريق أبي داود عن أنس. قـال الهيثمي: (٢/٢٩٧): «أبو داود ضعيف جداً. وفي إسنـاد الطبـراني إبراهيم بن الحكم بن أبان؛ وهو ضعيف أيضاً».

(٢) أخرجه أبو داود: (٣١٠٦) والترمذي: (٢٠٨٣) والنسائي في اليوم والليلة كما في تحفة الأشراف: (٤/٤٥١) وصححه الحاكم: (٤/٢١٣) ووافقـه الذهبي. قـال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو». وقد صحح النووي إسناده (فتوحات: ٤/٦١)، فتعقبه الحافظ بقوله: «هذا حديث حسن. .»، ثم استطرد في ذكر طرقه والكلام على المنهال والاضطراب في بعض طرقه والمخـالفة في سيـاق المتن، ثم قال: «ومـع هذا الاضـطراب يتوقف في تصحيحه، وقد سبق ـ يعني النوويَّ ـ إلى ذلك ابن حبان كما ذكرت والحاكم». والحديث في صحيح الجامع: (٥٦٤٢).

وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ/ : «إذا دخلتم على المريض، فنفّسوا له في أجله[1]، فإن ذلك لا يردّ شيئاً، وهو يطيب نفس المريض». أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند لين. [١٠٣/أ]

ويدخل فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ عاد أعرابياً، وكان إذا دخل على من يعوده قال: «لا بأس، طهور إن شاء الله تعالى»، الحديث في «الصحيح».

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضاً، مسح وجهه وصدره بيده وقال: «أذهب الباس، رب الناس، وأشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً». أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه. وفي رواية: «امسح الباس، رب الناس، بيدك الشفاء، لا كاشف له إلا أنت».

وعن عبدالله بن عمرو[2] رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء رجل يعود مريضاً فليقل: اللهم اشف عبدك ينكأ[3] لك عدواً، أو يمشي لك إلى صلاة». أخرجه أبو داود[4].

---

(١) قال الحافظ: أي وسّعوا له في أجله.

(٢) في الأصل: ابن عمر - تحريف، صوابه في ف، ظ.

(٣) قال الحافظ بعد ضبطه: أي يطعن. يقال: نكأت القُرْحة؛ أي طعنتها فاستخرجت ما فيها. وصوّب بعضهم أنه بضم أوله وكسر الكاف بغير همز؛ من النكاية، وهو موجه. واستبعد الأول، لأن الذي ينكأ القرحة لاستخراج ما فيها، يكون محسناً لمن يفعل به ذلك، والسياق يقتضي أنه يسيء إليه، لكونه عدواً، وليس المراد ذلك، وإنما المراد أصل الطعن فيها، فعليه وقع التشبيه، لا إلى ما يؤول إليه الأمر، أو يراد به في الأصل. وقد ثبت في الروايات المعتمدة بفتح أوله والهمز، فلا يُلتفت لمن أنكر ذلك، مع توجيهه.

(٤) حديث عبدالله بن عمرو بن العاص: أخرجه أبو داود (٣١٠٧)، وقال الحافظ في «تخريج الأذكار»، كما نقل عنه ابن علان في (الفتوحات: ٤/٦٣): «هذا حديث =

وعن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ، وقد خرج في أصبعي بثرة، فقال: «عندك ذريرة؟» فوضعها عليها وقال: «قولي: اللهم مصغّر الكبير ومكبّر الصغير، صغّر ما بي»، فطُفِئَتْ[1].

وعن عائشة رضي الله عنها، أن النبي ﷺ، كان إذا اشتكى الإنسان الشيء، أو كانت قرحة، أو جرح، قال بأصبعه هكذا، بالأرض، [وقال][2]: بسم الله، تربة أرضنا، بِرِيْقة بعضنا، يشفى سقيمنا، بإذن ربنا». أخرجه البخاري ومسلم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال: يا محمد، أَشْتَكَيْتَ؟ قال: نعم. قال: بسم الله
[١٠٣/ب] أَرْقيك، من كل شيء يُؤْذيك/، من شر[3] كل نفس أو عين حاسد، اللَّهُ يشفيك). أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح، والنسائي، وهو عند مسلم أيضاً.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تمام عيادة المريض، أن يضع أحدكم يده على جبهته، أو على يده، فيسأله: كيف هو؟». أخرجه [الترمذي][4] بسند لين[5].

= حسن». وصححه الحاكم: (١/٣٤٤، ٥٤٩) ووافقه الذهبي.

(١) قال الحافظ في «تخريج الأذكار» كما نقل عنه ابن علان في (الفتوحات: ٤/٤٩): «حديث صحيح أخرجه النسائي في «اليوم والليلة»، وأخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، وهو كما قال..» إلخ. وانظر المستدرك: (٤/٢٠٧).

(٢) من ف، ظ.

(٣) ظ: ضر. تحريف.

(٤) من ف، ظ.

(٥) لأن فيه «علي بن زيد الألهاني»، وهو ضعيف، وشيخه «القاسم» مختلف في توثيقه. وكذا «عبيد بن زَحْر» الراوي عن علي بن زيد. كذا ذكر الحافظ في =

وعن الأَصْبَغ بن نُباتة قال: دخلت مع علي بن أبي طالب، على الحسن بن علي، رضي الله عنهما، نعوده، فقال له علي: كيف أصبحت يا ابن رسول الله؟ قال: أصبحت بحمد الله بارِئاً. قال: كذاك إن شاء الله تعالى. أخرجه الطبراني في «الدعاء»[1].

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن علياً رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ، فقال له الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟ قال: أصبح بحمد الله بارِئاً.

= «تخريج الأذكار» كما نقل عنه ابن علان في (الفتوحات: ٤/٦٩ ـ ٧٠)، ثم قال: «وأفرط ابن حبان فقال: إذا اجتمع في الإسناد ابن زَحْر وعلي بن زيد والقاسم، فذاك مما عملت أيديهم».

(١) أخرجه الطبراني في الكبير من حديث الأصبغ بن نباته بأتم منه. قال الهيثمي: (٢/٣٠٥): «وفيه سعد بن طريف؛ وهو ضعيف جداً». قلت: والأصبغ بن نباته ضعيف أيضاً. قال الذهبي في الكاشف: (١/١٣٦): «تركوه». وفي الخلاصة: (٣٩): «رمي بالرفض، قال أبو بكر بن عياش: كذاب. وقال العقيلي: يقول بالرجعة». وقال في التقريب: «متروك»، فالإسناد بهذا ضعيف جداً.

[الفصــل الخــامس]
ذكر كشف مشكل ما في هذا الباب الخامس من الغريب وغيره

قوله: «الأَدْواء»: جمع داء.

قوله: «حَلُّ الحُبَا»: بضم المهملة[1] وتخفيف الموحدة؛ جمع حُبْوة: بضم أوله وسكون ثانيه؛ ثوب يلف به على الظهر والركبتين يستريح به الجالس، وكأنه أراد أنه نهض في جمعه وحلَّ حُبْوَتَهُ، أو أشار أنه ينبغي النهوض في الدعاء.

قوله: «جَنَاها»: بفتح الجيم وتخفيف النون؛ أي طيّب ثمرها، وأراد به الخير[2].

قوله: «فَيَعْتَلِجان»: بالجيم؛ أي يتصارعان، وكأنه من المعالجة.

قوله: «عثمان بن عُمَيْر»: بالتصغير.

و«زاذان»: أوله زاي معجمة[3].

---

(١) ظ: الحاء، مكان: المهملة.

(٢) قوله: (أي طيب ثمرها، وأراد به الخير) ليس في ف، ظ، فهو من زيادات النسخة المتخذة أصلاً.

(٣) كذا وقعت في جميع الأصول: «زاي معجمة»، ولا أرى من يطلق على الزاي =

و «عليم»: بمهملة ولام، مصغر.

قوله: «فَيَسْتَعْتِب»: بكسر المثناة قبل الموحدة التي في آخره..

قوله: «الشُّرَط»: بضم الموحدة وفتح الراء.

قوله: «عابِس» بموحدة بعد الألف، ثم سين مهملة.

قوله: «والأَثَرَة في الحُكْم»: بفتح الهمزة والمثلثة.

قوله: «إِمْرَةُ الصِّبيان»: بكسر الهمزة.

قوله: «سَخْبَرَة»: بفتح المهملة[1] بعدها معجمة ساكنة ثم/ [١٠٤/أ] موحدة مفتوحة ثم راء ثم هاء؛ هو الأزدي.

قوله: «عُظْم»: بضم العين المهملة وسكون الظهاء المعجمة.

قوله: «إساري»: بكسر الهمزة بعدها مهملة خفيفة.

قوله: «خَبَثُ الحديد»: بفتح الخاء المعجمة والموحدة بعدها مثلثة؛ هو وسخه.

و «الكِيْر»: بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة؛ معروف.

قوله: «أَبُوْءُ»: بموحدة مضمومة ومدّة؛ أي أعترف.

قوله: «خُرْفَة الجنة»: بضم الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها فاء؛ فسّرها في الحديث أنه جَنَاها ـ وهو بفتح الجيم وتخفيف النون ـ: وهو ما يُجْنىٰ؛ أي يقطف من الثمار. وإنما قيل له: «خُرْفة»؛ لأنه يقع

= «معجمة»؛ لأنها لا تلتبس مع الراء عند ضبطهما بالحروف، ولو كانت في الحقيقة معجمة.

(١) في الأصل: بالهمزة ـ وهم من الناسخ، فليس في اللفظة همزة، والصواب في ف، ظ.

غالباً في الحجاز في الخريف، ويقال للروض: خريف، لذلك.

قوله: «فَنَفِّسُوا [له][1]»: بفاء[2] ومهملة؛ من التنفيس؛ أي وَسِّعُوا له في أجله.

قوله: «لا يُغَادِرُ»: بغين معجمة؛ أي لا يترك.

قوله: «يَنْكَأُ»: بفتح أوله وسكون النون وبالهمز[3]؛ أي يطعن. يقال: نَكَأْتُ القرحة؛ أي طعنتها فاستخرجت ما فيها. وصوّب بعضهم أنه بضم أوله وكسر الكاف بغير همز؛ من النكاية، وهو موجه. واستبعد الأول، لأن الذي ينكأ القرحة، لاستخراج ما فيها، يكون محسناً لمن يفعل به ذلك، والسياق يقتضي أنه يسيء إليه، لكونه سماه عدواً. وليس المراد ذلك، وإنما المراد أصل الطعن فيها، فعليه وقع التشبيه، لا إلى ما يؤول إليه الأمر أو يراد به[4] في الأصل. وقد ثبت في الروايات المعتمدة بفتح أوله والهمز، فلا يلتفت لمن أنكر ذلك، مع توجيهه.

قوله: «ذَريرة»: بفتح المعجمة؛ نوع من الطيب معروف.

قوله: «فَطُفِئَتْ»: بالهمز؛ أي خمدت.

قوله: «الأَصْبَغ»: بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الموحدة ثم معجمة، بوزن أحمر[5].

و«نُباتة»: بضم النون بعدها موحدة خفيفة.

---

(١) من ف، ظ.
(٢) ظ: بفاءين ـ تحريف.
(٣) ف، ظ: بالهمزة.
(٤) (به) ليست في ف.
(٥) قوله: (بوزن أحمر) ليس في ف.

خاتمة

في الإشارة إلى الطواعين الواقعة في الإسلام/ [١٠٤/ب]

وقد ذكر المدائني ثم ابن أبي الدنيا وابن قتيبة منها يسيراً، وتوسع بعض المتأخرين ممن أدركناه، فسرد نحواً من أربعين فصلاً، لكن الكثير منها في مطلق ما وقع فيه الفناء الكثير، بمثل الجوع الناشىء عن القحط، أو بسبب الحمّىٰ بالنافض، أو بسبب الموت بالنزلات.

وقد اقتصرت من ذلك على خصوص ما وقفت عليه من الموت بالطاعون، فأقول:

قال أبو الحسن المدائني: كانت الطواعين العظام المشهورة في الإسلام خمسة:

طاعون شيرويه: بالمدائن في عهد رسول الله ﷺ.

ثم طاعون عمواس: في زمن عمر رضي الله عنه، كان بالشام، مات فيه خمسة وعشرون ألفاً.

ثم طاعون الجارف: سنة تسع وستين.

ثم طاعون الفتيات[1]: سنة سبع[2] وثمانين[3].

وقد تقدمت الإشارة إلى طاعون عمواس، وإلى الطاعون الذي وقع في زمن أبي موسى الأشعري بالكوفة، وإلى الطاعون الذي فرّ المغيرة بن شعبة بسببه، حيث كان أمير الكوفة، وقدّر الله أنه مات فيه، وذلك في[4] سنة خمسين[5].

وكان بمصر سنة ست وستين طاعون، ثم في سنة وفاة عبدالعزيز بن مروان سنة خمس وثمانين، وقيل: سنة اثنتين، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة[6] ست.

قال المدائني: وقع الطاعون بمصر، ففرّ عبدالعزيز بن مروان ـ وكان أميرها يومئذ ـ إلى قرية له، فأقام بها، فقدم[7] عليه بها رسول من قبل أخيه عبدالملك؛ وهو خليفة. فقال له عبدالعزيز: ما اسمك؟ قال: طالب بن مدرك. فقال عبدالعزيز[8]: أوّه، ما أراني راجعاً إلى الفُسطاط. فمات في تلك القرية.

ثم الطاعون الذي مات فيه زياد[9].

[١٠٥/أ] ثم طاعون الجارف: واختلف في سنته/، فقيل: سنة تسع

(١) في الأصل: الفتيان، بالنون ـ تحريف، صوابه في ف، ظ، ع.
(٢) ظ: تسع.
(٣) قوله: (قال أبو الحسن... وثمانين) ليس في ف.
(٤) (في) ليست في ف، ظ.
(٥) انظر الباب الثالث ـ الفصل العاشر.
(٦) (سنة) ليست في ف، ظ.
(٧) في الأصل: فقام ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٨) ف: عبدالله ـ تحريف.
(٩) يعني ابن أبيه، وكان سنة ٥٣ هـ.

وستين، وقيل: سنة اثنتين وسبعين، وقيل: سنة سبعين، وقيل غير ذلك.

وفي سنة سبع وثمانين [كان][1] طاعون الفتيات[2]؛ لكثرة من مات به من النساء الشواب.

ثم طاعون الأشراف: وقع والحجاج بواسط، حتىٰ قيل فيه: (لا يكون الطاعون والحجاج).

ثم طاعون عدي بن أرطاة، سنة مائة.

ثم في سنة سبع ومائة. ثم في سنة خمس عشرة ومائة، كلاهما بالشام.

ثم كان طاعون غراب، سنة سبع وعشرين ومائة.

ثم طاعون سلم[3] بن قتيبة، سنة إحدى وثلاثين[4] ومائة. قال المدائني: كان بالبصرة في شهر رجب، واشتد في رمضان، ثم خف في شوال، وبلغ في كل يوم ألف جنازة.

وهذا كله في الدولة الأموية، بل نقل بعض المؤرخين، أن الطواعين[5] في زمن بني أمية كانت لا تنقطع بالشام. حتىٰ كان خلفاء بني أمية إذا جاء [زمن][6] الطاعون، يخرجون إلى الصحراء؛ ومن ثم اتخذ هشام بن عبدالملك الرصافة منزلاً؛ وكانت بلداً قديمة للروم.

---

(١) من ف، ظ.
(٢) في الأصل: الفتيان ـ تحريف، صوابه من ف، ظ.
(٣) في الأصل: سلمة، وما أثبته من ف، ، ع.
(٤) ظ: وثمانين ـ تحريف.
(٥) في الأصل: الطاعون ـ تحريف، صوابه في ف، ظ، ع.
(٦) من ف، ظ.

ثم خف ذلك في الدولة العباسية، فيقال: إن بعض أمرائهم بالشام، خطب فقال: احمدوا الله الذي رفع عنكم الطاعون منذ ولّينا عليكم. فقام[1] بعض من له جرأة، فقال: الله أعدل من أن يجمعكم علينا والطاعون.

وكان في الدولة العباسية، في سنة أربع وثلاثين، طاعون بالري.

ثم في سنة ست وأربعين ببغداد.

ثم في سنة إحدىٰ وعشرين ومائتين بالبصرة. ذكره في «المنتظم»، وقال: مات فيه خلق كثير، حتى كان لشخص سبعة أولاد، فماتوا في يوم واحد[2].

ثم في سنة تسع وأربعين ومائتين طاعون بالعراق.

ثم في سنة إحدىٰ وثلاث مائة.

[١٠٥/ب] ثم في سنة أربع وعشرين طاعون أصبهان/.

ثم في سنة ست[3] وأربعين وثلاث مائة؛ كثر الموت بالفُجاءة فيه، حتىٰ إن القاضي لبس ثيابه، ليخرج للحكم، فطعن، فمات وهو يلبس فردة خفه.

ثم في سنة ست وأربع مائة، كان الطاعون بالبصرة.

ثم كان في سنة ثلاث وعشرين وأربع مائة طاعون عظيم[4]

---

(١) ف: فقال ـ تحريف.

(٢) قوله: (ثم في سنة إحدىٰ... واحد) ليس في ف.

(٣) (ست) ليست في ف. (٤) (عظيم) ليست في ف.

ببلاد الهند [والعجم][1]. وكثر في غزنـة وخراسـان وجرجـان والري وأصبهان ونواحي الجبل إلى حلوان، وامتد إلى الموصل. حتىٰ يقال: إنـه خرج من أصبهـان وحدهـا أربعون[2] ألف جنـازة. ثم امتد إلى بغداد.

ثم وقع بشيراز في سنة خمس وعشرين، حتىٰ كانت الدور تسد أبوابها على أهلها وهم موتى، لقلة من يدفنهم.

ثم امتد[3] إلى واسط والأهواز والبصرة، ثم إلى بغداد؛ حتى كان يموت بها في كل يوم عدد كثير، فيقال: إنه مات بها في أيام يسيرة سبعون ألفاً.

ثم في سنة تسع وثلاثين وأربع مئة؛ كان بالموصـل والجزيـرة وبغداد. وصلي بالموصل على أربع مائة نفس دفعة واحدة، وبلغت الموتى ثلاث مائة ألف إنسان.

ثم وقع الطاعون[4] في سنة اثنتين وخمسين وأربع مائة بالحجاز واليمن[5]، حتى خربت قرى كثيرة فلم تعمر بعد، وصار من دخلها هلك من ساعته.

ثم كان الطاعون في سنة خمس وخمسين وأربـع مئة بمصـر، فمات بها في عشرة أشهر؛ في كل يوم ألف نفس.

ونقل سبط ابن الجوزي في «المرآة»، [في حوادث][6] سنة تسع وأربعين وأربـع مائـة، [أنـه][6] ورد في جمـادىٰ الآخـرة كتـاب من

---

(1) من ف، ظ.
(2) ف: أربعين ـ لحن.
(3) ف، ظ: انتقل.
(4) (الطاعون) ليست في ظ.
(5) بعدها في ظ: طاعون.
(6) من ف، ظ.

بخارىٰ، أنه وقع عندهم فناء لم يعهد مثله، ولا سمع به. حتى إنه خرج من الإقليم في يوم واحد ثمانية عشر ألف إنسان. وحُصر من مات فيه، فكان ألف ألف وست مائة ألف وخمسين ألف شخص.

[١٠٦/أ] [ثم وقع إلى أذربيجان][1]، ثم الأهواز/، ثم واسط، ثم البصرة. حتى كانوا يحفرون الزُّبْية[2]، ويلقون فيها العشرين والثلاثين جميعاً.

ووقع بسمرقند وبلخ؛ فكان يموت في[3] كل يوم ستة آلاف أو أكثر. واشتغل الناس ليلاً ونهاراً بالتغسيل والتكفين والدفن، وكان منهم من ينشق قلبه عن دم المهجة، فيخرج من فمه قطرة، فيخرّ ميتاً. وربما خرجت من فيه دودة لا يدرىٰ ما هي فيموت. وأغلقت من البلد أكثر من ألفي دار، لم يبق بها أحد، وتاب الناس، وتصدقوا، ولزموا[4] المساجد والقراءة، وأراقوا الخمور، وكسروا الآلات. واتفق أن داراً بها خمر، فمات أهلها في ليلة واحدة، وأن رجلاً أدخل امرأة حراماً، فماتا جميعاً. ودخل جماعة داراً، فوجدوا رجلاً في النزْع، فأشار لهم إلى خزانة، فيها خابية خمر، فأراقوها، فعوفي من ساعته، وكان مؤدب الأطفال عنده تسع مائة طفل، فلم يبق منهم أحد.

ومات من عاشر شوال إلى سلخ ذي القعدة، بسمرقند خاصة، مائتا ألف وستة وثلاثون ألفاً. وكان ابتداء هذا الطاعون من تركستان، ثم إلى كاشغر وفرغانة، ثم دخل سمرقند. ولم يدخل بلخ ولا ما وراء

(١) من ف، ظ.
(٢) وهي حُفيرة يُزَبّي فيها الرجل للصيد. وتحفر للذئب فيصاد فيها ـ مجمل اللغة.
(٣) (في) ليست في ف، ظ.
(٤) في الأصل: أتوا، والتوجيه من ف، ظ.

النهر. حتىٰ إن جماعة توجهوا من بخارىٰ إلى بلخ، فنزلوا في رباط، فأصبح الجميع موتىٰ دون أهل بلخ.

قال: وكان عامة الموت في النساء والأطفال والشباب والعواتق والصبيان أكثر من الكهول، ثم في الكهول أكثر من الشيوخ. وكان في العوام أكثر من الجند. فالحاصل أنه لم يمت فيه من العساكر والشيوخ والعجائز إلا اليسير.

وكان ابتدأ أولاً بالشام ومصر، ثم ببغداد في سنة ثمان أربعين، فوصل إلى أن كان يموت في مصر فيه كل يوم عشرة آلاف.

ثم كان بمصر في سنة خمس وأربعين[1] / وأربع مائة، وامتد [١٠٦/ب] إلى سنة ست. ابتدأ في فصل الربيع، ودام إلى أن دخل الخريف. ذكر ابن بطلان في «رسالته»، قال: ودفن السلطان من الأموات ثمانين ألفاً.

ثم كان في سنة خمس وخمسين وأربع مائة بمصر، بلغ كل يوم ألفاً[2].

ثم كان بدمشق في سنة تسع وستين وأربع مائة طاعون، وكان أهلها نحو خمس مائة ألف شخص، فلم يبق منهم سوىٰ ثلاثة آلاف وخمس مائة. وكان من جملتهم مائتان وأربعون خبازاً، فبقي منهم اثنان.

---

(١) ظ: وخمسين.

(٢) قوله: (ثم كان في سنة خمس... ألفاً) ليس في ف، ظ، فهو من زيادات النسخة المعتمدة أصلاً.

ثم في سنة ثمان وسبعين[١] وأربع مائة، وقع الطاعون بالعراق، ثم عمّ الدنيا، حتىٰ كان أهل الدرب يموتون، فيسد الدرب عليهم. حكاه سبط ابن الجوزي في «المرآة».

ووقع في سنة خمس وسبعين وخمس مائة فناء عظيم ببغداد.

ثم كان بمصر سنة سبع وتسعين الفناء العظيم، لكنه كان بغير الطاعون[٢].

ثم كان بمصر[٣] سنة ثلاث وثلاثين وست مائة طاعون كبير، مات [فيه][٤] خلق كثير من أهلها.

ثم كان الطاعون العام، في سنة تسع وأربعين وسبع مائة، وسيأتي في كلام ابن الوردي والصفدي وابن أبي حجلة وغيرهم بيانه. ولم يعهد نظيره فيما مضىٰ، فإنه طبق شرق الأرض وغربها، ودخل حتى دخل مكة المشرفة، [كما سيأتي][٤].

ثم وقع في سنة أربع وستين بالقاهرة ودمشق[٥]، ولكنه كان أخف من الذي قبله.

ثم في سنة إحدى وسبعين بدمشق.

ثم في سنة إحدىٰ وثمانين بالقاهرة.

ثم في سنة إحدىٰ وتسعين.

---

(١) ظ: سبعون ـ لحن.

(٢) قوله: (ثم كان بمصر. . . الطاعون) ليس في ف، ظ، فهو أيضاً من زيادات النسخة الأصل.

(٣) بعدها في ف، ظ: في. (٤) من ف، ظ.

(٥) بعدها في ف، ظ: الطاعون.

ثم في سنة ثلاث عشرة وثمان مائة.

ثم في سنة تسع عشرة وثمان مائة.

ثم في سنة إحدى وعشرين، ثم في التي تليها.

ثم في سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة؛ وهو أوسع هذه الطواعين كلها وأقطعها[1]. ولم يقع بالقاهرة ومصر، بعد الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين، نظير هذا. وخالف الطواعين الماضية[2] في أمور كثيرة:

منها: أنه وقع في الشتاء وارتفع في الربيع/، وكانت الطواعين [١٠٧/أ] الماضية تقع في فصل الربيع، بعد انقضاء[3] الشتاء، وترتفع في أول الصيف.

ومنها أن غالب من كان يموت بالطاعون يغيب عقله، وهذا غالب من يموت به، يموت وهو يعقل، فيتحسّر على نفسه، ويوقن بالموت، ولا يستطيع لنفسه نفعاً، ولا يستطيع أحد من أحبائه[4] عنه[5] دفعاً.

ومنها: أنه كثر النقل عن كثير منهم، أنه يخبر بمشاهدة خيرات تترىٰ، ورؤيت له منامات حسنة، تشتمل على أنواع من البشرىٰ، فللَّه الحمد على ذلك.

وكان ابتداؤه بالديار المصرية في الجانب الأسفل من الأرض، ثم دخل مصر، وبدأ بطرف القاهرة من ناحية الساحل، ثم كان دخوله

---

(١) ظ: أفظعها.
(٢) (الماضية) ليست في ف، ظ.
(٣) ف: انفصال.
(٤) ف: أحبابه. ظ: أصحابه.
(٥) بعدها في ف، ظ: له.

القاهرة في أواخر شهر ربيع الآخر، واشتدّ الخطب من نصف جمادىٰ الأولى، إلى نصف جمادىٰ الآخرة. ثم تناقص من أول نصف جمادىٰ الآخرة، إلى آخر رجب. فلما دخل شعبان كان قليلاً جداً، إلى أن ارتفع جملة بعد ذلك، حتىٰ صار لا يدخل ديوان الموتىٰ، سوى الآحاد، كما جرت العادة في غير زمن الطاعون.

ثم وقع[1] سنة إحدىٰ وأربعين بالديار المصرية طاعون، ابتدأ في رمضان، فما انسلخ حتى بلغ المائة، ثم زاد على الألف في المحرم سنة ثمان، ثم زاد في صفر. وشرع في النقص في[2] اليوم السادس منه، إلى. .[3].

---

(١) بعدها في ظ: في.
(٢) (في) ليست في ظ.
(٣) قوله: (ثم وقع سنة إحدى. . منه إلى) ليس في ف. وبعده في الأصل بياض، فهذا هو القدر الذي توقف عنده المصنّف. وفي نسخة (ظ) إلحاق من الناسخ، نصه: «. . أن ارتفع، ثم وقع في أول سنة تسع وأربعين في صفر. ثم وقع في سنة ثلاث وخمسين وثماني مائة في المحرم، إلى ربيع الأول. ثم وقع في سنة تسع وخمسين. ثم وقع في سنة أربع وستين، وكان شديداً في جمادىٰ الأولى. ثم وقع في سنة ثلاث وسبعين وثمان مائة، وكان شديداً؛ ابتدأ في أول رجب، واستمر إلى أواخر شوال، ثم ارتفع، والخير يكون إن شاء الله تعالىٰ». وقد ذكرنا في المقدمة، في معرض وصفنا للنسخ، أن الناسخ قد توفي سنة ٨٧٤ هـ. وإزاء هذا الإلحاق في هامش النسخة نفسها ما نصه: «من هنا ليس من كلام المصنف، فإنه لم يدرك هذه الأيام، ولعله إلحاق من الناسخ أو غيره، والله أعلم».

[فصـــل]
في بعض ما قيل في وصف الطاعون

وأكثر ما وقع في ذلك، في الذي كان في سنة تسع وأربعين.
وأجله وأفحله ما قال لنا شيخنا أبـو اليسـر[1] أحمـد بن عبـدالله بن الصائغ: أخبرنا/ الشيخ زين الدين عمر بن مظفرابن[2] الوردي، إجازة [١٠٧/ب] مشافهة إن لم يكن سمـاعاً، قـال: هذه مقـامة سميتهـا: «النبا عن الوبـا»، وهي:

الله لي عدة، في كل شدة، حسبي الله وحده، أليس الله بكاف عبده. اللهم صلِ على سيدنا محمد وسلم، ونجنا بجاهه[3] من طغيان الطاعون وسلم. طاعون روّع وأمات، وابتدأ خبره من الظلمات. يا له من زائر، من سنةِ خمسَ عَشْرَةَ دائر. ما صِيْنَ عنه الصِّيْن، ولا مَنَع

(١) في الأصل: أبو الحسن ـ تحريف، صوابه في ف، ظ، ع. وقد ترجم له في «المجمع المؤسس».
(٢) قوله: (مظفر بن) ليس في ظ.
(٣) إن مما يجدر التنبيه إليه أن التوسل بجاه أي أحد، ملكاً كان أو رسولاً أو ولياً، لا يجوز بوجه من الوجوه، إنما يكون التوسل المشروع بأسماء الله وصفاته والعمل الصالح، كما فعل أصحاب الغار؛ فقد توسلوا بصالح أعمالهم حتى فرج الله عنهم ما هم فيه. وقد أشبع هذا الموضوع شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة»، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني في كتابه: «التوسل أنواعه وأحكامه»، وليس هذا مكان التوسع فيه.

منه حِصْنٌ حصين. سَلَّ هندياً في الهند، وأَسْند عن السِّنْد. وقبض بكفه وشَبَّك، على بلاد أُزْبَك.

وكم قَصَمَ من ظَهْر، فيما وراء النهر. ثم ارتفع ونَجَم(١)، وهجم على العجم. وأوسع الخُطا، إلى أرض الخَطا. وقَرَمَ القَرَم(٢)، ورمى الرُّوْمَ بِجَمْر مُضْطَرِم. وجرَّ الجرائر، إلى قُبْرُص والجزائر. ثم قَهَر خَلْقاً بالقاهرة، وتَنَبَّهَتْ عَيْنُهُ بمصر ﴿فإذا هم بالساهرة﴾(٣).

وسكن حركة الإسكندرية، فعمل شغل الفقراء الحريرية. وأخذ من دار الطراز طرازَ الدار، وصنع بصناعها ما جرت به الأقدار:

إسكندريةُ ذا الوَبَا سَبْعٌ يَمُدُّ إليكِ ضَبْعَهْ(٤)
صَبْراً لِقِسْمَتِهِ التي تركتْ من السبعين سبعهْ

ثم تيمّم الصعيد الطيب، وأبرق على بُرْقَةَ منه صَيِّب. ثم غزا غزة، وهزَّ عَسْقَلاَنَ هَزَّه. وعكَّ(٥) إلى عَكّا، واستشهد بالقُدْس وزكّى. فَلَحِقَ من الهاربين للأقصىٰ بقلبٍ كالصخرة، ولولا فتحُ بابِ الرحمةِ لقامتِ القيامةُ في كَرَّة.

ثم طوىٰ المراحل، ونَزَل الساحل. فصادَ صَيْدا، وبَغَتَ بَيْروتَ كَيْدا. ثم سَدَّدَ الرَّشْق(٦)، إلى مدينة دِمَشْق. فَتَرَبَّعَ وتمدَّد، وفَتَكَ في

---

(١) أي طلع ـ مجمل.
(٢) قَرَم الشيء قَرْماً: قشره، وقَرَمَه قَرْماً: عابه. والقَرَم ها هنا: موضع معروف من بلاد العجم. أو أراد: قَرِمَ القَرَم، والقَرَم: شدة الشهوة إلى اللحم. وقَرِمَ إلى اللحم وقَرِمه: اشتدت شهوته إليه، وهذا الوجه أبلغ في التعبير ـ انظر اللسان.
(٣) الساهرة: الأرض، وقيل الفلاة، والآية من النازعات: ١٤.
(٤) الضَّبْع: هو العَضُد.
(٥) في اللسان: عكَّ عليه: إذا عطف.
(٦) الرُّشْق: الرمي؛ وقد رَشَقَهم بالسَّهم والنَّبل يَرْشُقُهم رَشْقاً، رماهم.

كل يومٍ بألفٍ أو أَزْيد. وأَقَلَّ الكثرة، وقتل خَلْقاً بِبَثْرة. فالله تعالى يُجْري دمشقَ على سُنَّتِها، ويُطْفِىءُ/ لَفَحاتِ نارِهِ عن نَفَحات جَنَّتِها: [١٠٨/أ]

أَصْلَحَ اللَّهُ دِمَشْقاً وحماها عن مَسَبَّهْ
نفسُها خَسَّتْ إلى أنْ تقتلَ الناسَ بِحَبَّهْ

ثم أمزَّ(١) المزّة، وبَرَزَ إلى بَرْزَه(٢). ورُكِّبَ تركيبَ مَزْجٍ بعلبك، وأنشد في قارة: قفا نبك(٣). وغسل الغَسُولة، وبَلَغَ من كُسُوف شمسِ شَمْسين سُؤْلَه(٤). وطرح على الجُبَّةِ بُرْشة(٥)، وأزبد على الزبداني نعشه.

ورمى حِمْصَ بخلل، وصرفها مع علمه أن فيها ثلاث علل(٦). ثم طلّق الكنة في حَمَاة، فبردت أطراف عاصيها من حِماه:

يا أيها الطاعون إن حماة من خير البلاد ومن أعزّ حصونها

---

(١) في اللسان: مَزَّ مزازةً فهو مزيز: إذا كثر، فبنىٰ منها الكاتب متعدياً، بمعنى: أكثر، والمَزَّة: المصّة، ولعله يقصد أن الطاعون أكثر من مصّ دماء أهل المَزَّة. والمزّة: ضاحية من ضواحي دمشق إليها ينسب الحافظ المزّي وغيره.
(٢) برزة: من ضواحي دمشق أيضاً.
(٣) قارة والنبك بلدتان بينهما مسافة قصيرة، تقعان بين حمص ودمشق. والكاتب يورّي بمطلع معلقة امرىء القيس.
(٤) أي سؤله، و«الغسولة» و«شمسين» موضعان.
(٥) الجُبَّة: ضرب من مقطعات الثياب تلبس، والبُرْشة والبَرَش: لون مختلف؛ نقطة حمراء وأخرى سوداء أو غبراء. هذا المعنى القريب، غير أنه أراد بالجُبَّة موضعاً في بلاد الشام، يعرف اليوم بـ«جباتا»، وثمة أكثر من موضع بهذا الاسم. وأراد بالبُرْشة لون الدم، ولون بثر الطاعون، كناية عن كثرة الموتى، والله أعلم.
(٦) العلل التي منعتها من الصرف هي العلمية والعجمة والتأنيث، وهذا هو المعنى القريب: أما البعيد المراد، فقد ذكر ياقوت في معجمه (٢/٣٠٢ ـ ٣٠٥) شيئاً من هذه العلل، مما عرفت به هذه المدينة.

لا كنت حين شممتها فسممتها[1] ولثمت فـاها آخـذاً بقرونهـا[2]

ثم دخل مَعَرَّةَ النُّعْمان، فقال لها: أنت مني في أمان. حمـاة تكفي في تعذيبك، فلا حاجة لي بك:

رأى المَعَـرَّة عينـاً زانَهـا حَـوَرٌ لكنَّ حـاجِبَهـا بـالجَـوْر مَقْـرُوْنُ
ماذا الذي يصنعُ الطاعون في بلدٍ في كلِّ يومٍ له بالظُّلمِ طاعونُ

ثم سرىٰ إلى سَرْمِيْنَ والفُوْعَة[3]، وشَغَبَ[4] على السُّنة والشيعة. وسَنَّ للسُّنَّةِ أسنَّتَهُ مِشْرعاً، وشَيَّع في بلادِ الشِّيعة مَصْرَعاً. ثم أَنْطىٰ[5] أنطاكيَّةَ بعضَ نصيب، ورحَل عنها حياءً من نسيانه ذكرىٰ حبيب[6].

ثم قال: لشَيْزَر[7] ولحارِم: لا تخافا مني، فأنتما من قبلُ ومن بعدُ في غنىً عني. فالأمكنة الرَّدِيَّة، تَصِحُّ في الأزمنة الوَبِيّة. وأخذ من أهلِ الباب[8]، أهلَ الألباب. وباشر تَلْ باشِـرَ وذُلِّـلَ ذَلُـولٌ، وقَصَدَ الوِهَادَ والتِّلاع، وقَلَعَ خلقاً من القِلاع.

ثم طلب حَلَب، ولكنه ما غَلَب. فهو ـ ولله الحمد ـ أخفُّ وَطْأة، ولم أقل: ﴿ كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ ﴾[9]:

إنَّ الـوَبَـا قـد غُـلِبـا

(١) ظ: فبسمتها، ولا وجه لها. (٢) ظ: بغصونها.
(٣) موضعان، سكان الأول سُنَّة، وسكان الثاني شيعة، إلى هذا اليوم.
(٤) شَغَب عليهم وشَغَبهم. والشَّغْب والشَّغَب والتشغيب: تهييج الشرّ ـ لسان.
(٥) لغة في أعطىٰ.
(٦) في الأصل وف: ذكر حبيب، والتوجيه من ظ، لأنه يضمن كلمات من مطلع معلقة امرىء القيس: قفا نبكِ من ذكرىٰ حبيب ومنزل..
(٧) ظ: شيراز ـ تحريف، وشَيْزَر قلعة في سوريا قرب المعرة، ذكرها امرؤ القيس فقال: .. عَشِيَّةَ جاوَزْنا حماةَ وشيزرا.
(٨) الباب: موضع قريب من حلب. (٩) الفتح: ٢٩.

وَقَـدْ بَـدَا فـي حَـلَبـا
قـالـوا لـه عـلى الـورى
كـاف ورا قـلت: وبـا[1]/ [١٠٨/ب]

ومن الأقدار، أنه يتتبع أهل الدار. فمتى بَصَق واحدٌ منهم دَما، تَحقَّقَ كُلٌّ منهم عَدَما. ثم يسكُنُ الباصِقُ الأجـداث، بعد ليلتين أو ثلاث:

سـألـت بـاريءَ الـنَّـسَـمْ فـي دفـع طـاعـونٍ صَـدَمْ
فـمـن أَحَسَّ بَـلْعَ دَمْ فـقـد أَحَسَّ بـالـعَـدَمْ

اللهم إنه فاعل بأمرك فارفع عنا الفاعل، وحاصل عند من شئت فاصرف عنا الحاصل. فمن لِدَفْع هذا الهَوْل، غَيْرُكَ يا ذا الحَوْل[2]:

الله أكبـر مـن وبـاءٍ قـد سَبَـا ويصـولُ في العُقلاء كـالمجنونِ
سُنَّتْ أسِـنَّتُـهُ لـكـل مـدينـة فعجبتُ للمكـروهِ في المسنـونِ

كم دخل إلى مكان، فحلف ألا يخـرج إلا بالسكـان. فَفَتَّشَ عليهم بِسِراج، وهذا الذي جلب لأهل حَلَبَ الانزِعاج. استرسل بِعِنانه وانسـاب، وسُمّي طاعـونَ الأنساب. وهـو أعـظم طـاعـون وقـع في الإسلام، وعندي أنه الموت الذي أنذر به نبيُّنا عليه أفضل الصـلاة والسلام. فلو رأيت الأعيانَ وهم يطالعون من كتب الطب الغوامض، ويُكثـرون في العلاج من أكـلِ النواشف والحـوامض[3]. قـد تنغَّصَ

(١) ظ: قلت: با، والوزن مختل دون الواو. والناظم يستعمل ها هنا التورية، فمجموع «كاف ورا» كر؛ أي أقدم، و «با» أي باءَ؛ بمعنى رجع ولم يقدم. هذا وجه، والوجه الآخر أنه ركب من الحروف الثلاثة كلمة «كُرْب» كوصف للطاعون. وهذا كله يمثل المعنى البعيد الذي أراده، أما المعنى القريب فواضح.

(٢) ف: الطُّوْل.

(٣) ف: الحامض ـ مخالف للسجع.

عيشُهُمُ الهَنِيّ، بملاطخة[1] مسلمِ الطينةِ الطين الأرمنيّ[2]. وقد لاطف كـل منهم مِزاجـه وعَدَّل، وبَخَّـروا بيوتهم بـالعَنْبَرِ والكـافور والسُّعْـد والصَّنْدَل. وتَخَتَّموا بالياقوت، وجعلوا البَقْل[3] والخَلَّ والطحينة[4] من جملة الأُدْم والقوت. وأَقَلّوا من الأمراق والفاكهة، وقَرَّبوا إليهمُ الأُتْرُجَّ وما شابهه:

حَـلَبٌ والـلّهِ يـكـفـي شَـرُّهـا أرضٌ مَـشَـقَّـهْ
أصـبـحـت حَـيَّـةَ سَـوْءٍ تـقـتـل الـنـاسَ بِـبَـزْقَـهْ

فلو شاهدتَ كثرة[5] النُّعُوشِ وَحَمَلَةَ الموتى، وسمعت بكل قُطْر
[١٠٩/أ] من حَلَبَ نَعِيًّاً وصوتاً. لَوَلَّيْتَ منهم فراراً، وأَبَيْتَ فيهم قراراً/. ولقد كثرت فيها أرزاق الجنائزية فلا رُزقوا، وعاشوا بهذا الموسم وعرقوا فلا عاشوا ولا عرقوا. فهم يلهون ويلعبون، ويتقاعدون على الزُّبُون:

اسـودّت الـشـهـبـاء فـي عـيـنـيّ مـن وهـم وغشْ[6]
كـادوا بـنـو نـعشٍ [بـهـا][7] أن يـلحقـوا بـبـنـاتِ نَـعْشْ[8]

---

(١) ف: بملاحظة ـ تحريف.

(٢) الطين الأرمنيّ: ضرب من ضروب الطين كان يجلب من أرمينيا، كدواء لعديد من الأمراض، فهو يشرب حيناً، ويدهن به حيناً آخر. وقد ذكر داود الأنطاكي في تذكرته: (٢٣٤/١) أنه ينفع من الطاعون كثيراً، وإذا شرب بالخل يصلح لضيق النفس..

(٣) ف: البصل.

(٤) في الأصل: الصحنة ـ تحريف. والطحينة تصنع من زيت السمسم بعد مزجه بالطحين الدقيق.

(٥) ف: حملة ـ تحريف.

(٦) في الأصل: عش ـ تحريف، وأراد بهم الجنائزية، لعقد المشاكلة.

(٧) من ف، ظ وبدونها يختل الوزن.

(٨) كناية عن غناهم.

فنستغفر الله من هوىٰ النفوس فهذا بعض عقابه، ونعوذ برضاه من سخطه وبمعافاته من عقابه:

قالوا: فسادُ الهوا[1] يُرْدي فقلت: يُرْدي هوىٰ الفسادِ
كم سيآتٍ وكم خطايا نادىٰ علينا بها المُنادي

ومما أغضب الإسلام، وأوجب الآلام. أن أهل سيس[2] الملاعين، مسرورون[3] لبلائنا بالطواعين. حتىٰ كأنهم في أمان، أو عليه أن لا يقربهم ضمان. أو كأنهم إذاً ظفروا، ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4].

سُكّانُ سِيْسَ يَسُرُّهم ما سانا وكذا العوائدُ من عدوٍّ الدين
اللّهُ يُنْفِذُهُ إليهم عاجلًا لِيُمزِّقَ الطاغونَ بالطاعونِ

هذا، وهو للمسلمين شهادة وأجر، وعلى الكافرين رجز وزجر. إذا صبر المسلم على مصيبته فالصبر عبادة، وقد ثبت عن نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام أن «المطعون شهيد»، فهذا الثبوت حكم بالشهادة. وهذه الخَفِيَّة، تعجب الحنفيّة.

فإن قال قائل: هو يعدي ويبيد، قل: بل الله يبدىء ويعيد. فإن جادل الكاذب في دعوىٰ العدوىٰ وتأوّل، قلت: قد قال الصادق

---

(١) في الأصل وف، ظ: الهوى، بالقصر، وما أثبته من ع، وهو يناسب السياق، لأن المراد هنا أن فساد الهواء يؤدي إلى الإصابة بالمرض الذي يودي بحياة الإنسان، وهذا قول الأطباء القدامىٰ، كما تقدم.

(٢) قال ياقوت: «بلد هو اليوم أعظم مدن الثغور الشامية، بين أنطاكية وطَرَسوس، على عَيْن زَرْبة». ويقال لها: سيسيّة، وكان أهلها من الأرمن، فلحقوا بأعالي الروم (٣/٢٩٧ - ٢٩٨).

(٣) وقعت في جميع النسخ: مسرورين - لحن.

(٤) الممتحنة: ٥.

المصدوق: «فمن أعدى الأول؟». ولو سلمنا فتكه بأهل الدار، فهو بإرادة[1] الفاعل المختار.

أعوذ بالله ربي من شر طاعون النسب. (بارودة المستعلي قد طار في الأقطار/، فتاش دَهْا شانه، ساعي لصارخ ما رثى، ولا فدي بذخيرة دولابه الطيار)[2]. يدخل إلى الدار يخطف، ما يخرج إلا بأهلها: معي كتاب القاضي بكل من في الدار. [١٠٩/ب]

ومن فوائده تقصير الآمال، وتحسين الأعمال. واليقظة من الغفلة، والتزود للرحلة:

فهذا يُوَصّي بأولادِهِ ... وهذا يودّعُ إخوانَهُ
وهذا يهيّىء أشغالَهُ ... وهذا يجهّز أكفانَهُ
وهذا يصالح أعداءَهُ ... وهذا يلاطف جيرانَهُ
وهذا يوسّع إنفاقَهُ ... وهذا يحالل من خانَهُ
وهذا يحبّس أملاكَهُ ... وهذا يحرر غلمانَهُ
وهذا يغيّر أخلاقَهُ ... وهذا يُغَيِّر ميزانَهُ
فإن [كان][3] هذا الوبا قد سبا ... وقد كان يرسل طوفانَهُ
فلا عاصِمَ اليومَ من أمرِهِ ... سوى رحمةِ الله سبحانَهُ

وما منعنا الفرار منه إلا التمسك بالحديث، فقم بنا نستغيث، إلى الله تعالى في رفعه فهو خير مغيث: اللهم إنا ندعوك بأفضل ما دعاك به الداعون، أن ترفع عنا الوباء والطاعون. لا نلتجىء في رفعه

---

(١) ظ: بإذن.

(٢) ما بين القوسين من عامية ذلك الوقت، وقد كانوا لا يتورعون من استعمالها في المقامات.

(٣) من ف، ظ، ولا يستقيم الوزن بدونها.

إلا إليك، ولا نعوّل في العافية منهما[1] إلا عليك. نعوذ بك يا رب الفلق من الضرب بهذه العصا، ونسألك رحمتك التي وسعت كل شيء فهي أوسع من ذنوبنا ولو كانت عدد الرمل والحصىٰ. ونتشفع إليك، بأكرم الشفعاء لديك[2]. محمد نبي الرحمة، أن تكشف عنا هذه الغمة. وأن تجيرنا من الوبال[3] والتنكيل، وأن تعصمنا فأنت حسبنا ونعم الوكيل[4]. آخرها.

وهو أجود ما قيل في ذلك وأوسعه عبارة، وألطفه إشارة.

وقرأت في كتاب الشيخ شهاب الدين أحمد بن يحيىٰ بن أبي حجلة، في وصف الطاعون الكبير:

عم البلاد، وأباد العباد. وقطع كل درب/، وساوىٰ بين أهل الشرق والغرب. فكثرت به الأوجاع، وانتقل بمصر من الأصبع إلى الذراع. ثم تيمم بها الصعيد، وترك الناس كالزرع ما بين قائم وحصيد. واتفقت فيه عجائب وغرائب: [١١٠/أ]

منها: أن الطاعون الذي وقع في سنة تسع وأربعين وأربع مائة عمّ الأرض، فساواه هذا في ذلك، ولم يتفق ذلك في غيرهما.

ومنها: أن مكة لم يدخلها الطاعون قط، إلا هذه المرة، فمات

---

(١) في الأصل: منها، وما أثبته من ف، ظ.

(٢) قد أشرنا قريباً أن التوسل بالأشخاص أياً كانوا غير جائز شرعاً، وأن الجائز التوسل بالإيمان والعمل الصالح وأسماء الله وصفاته. وأما شفاعة نبينا محمد ﷺ فهي ثابتة بالأدلة القاطعة، لكن محلها يوم القيامة.

(٣) في الأصل: الوباء، وما أثبته من ف، ظ، ع.

(٤) في هامش ظ ما نصه: «واتفق أن الطاعون المذكور ختم به، فتوفي فيه في ليلة/ . . . / قبل سنة خمسين وسبع مائة». وقد كانت وفاة ابن الوردي سنة ٧٤٩ هـ ـ أعلام: ٦٧/٥.

بها خلق كثير من أهلها والمجاورين بالطاعون، وتواتر النقل بذلك.

ومنها: أنه مات فيه[1] الطيور والوحوش والغزلان والكلاب والقِطاط، بالخراج تحت الإبط، وبغير ذلك من أنواع الطاعون. قال: ولم يسلم منه في هذا العام من مدن الأرض كلها، غير مدينة النبي ﷺ.

ومنها: أن من مات فيه ـ على سبيل التقريب ـ نصف الموجودين من العالم الحيواني. وبلغ الموت بالقاهرة في كل يوم عشرين ألفاً، وقيل: خمسة وعشرين ألفاً، وقيل: سبعة وعشرين ألفاً.

قلت: ذكر ابن كثير في «تاريخه»، أن من الناس في أمر القاهرة المقلل والمكثر؛ فالمقلل يقول: أحد عشر ألفاً، والمكثر يقول: ثلاثون ألفاً، انتهى.

قال ابن أبي حجلة: ذكر لي مجد الدين الأسعردي، تاجر الخواص السلطانية، أنه وكل بأبواب القاهرة، من حفظ له عدة الأموات[2]، في شهري شعبان ورمضان، فبلغوا تسع مائة ألف نفس وزيادة. قال: وهذا خارج عمن لم يضبط، وخلت حكور كثيرة حول القاهرة، فلم تسكن بعد ذلك. قال: والتلخيص[3]: أن جميع الطواعين الماضية بالنسبة إلى هذا، قطرة من بحر، أو نقطة من دائرة.

قال: وأما دمشق، فإنني كنت بها، فشاهدت حالها الحائل/، [١١٠/ب]
وحائطها المائل. ورأيت بها موت الأحبة بالحَبَّة، ثم نفث الدم

---

(١) (فيه) ليست في ظ، ومكانها في ف: من.
(٢) في الأصل: الأبواب ـ تحريف، صوابه في ف، ظ.
(٣) في الأصل: التخليص ـ تجريف، صوابه في ف، ظ.

والكُبَّة[1]. فأناخ بها الرحال، وهبت شماله ذات اليمين وذات الشمال. وفي شهر ربيع الأول، اجتمع الناس على قراءة البخاري، وقرأوا سورة نوح بمحراب الصحابة ثلاثة آلاف وثلاث مائة وثلاثاً[2] وستين مرة، اتّباعاً لرؤيا رآها رجل. ودعوا برفع الطاعون، فازداد.

ثم شرع الخطيب في القنوت في الصلوات والدعاء، وحصل للناس الخضوع والخشوع والتضرع والتوجع والتوبة والإنابة. ثم إن نائب السلطنة أمر بإبطال ضمان النعوش وجمع ما يتعلق بالأموات، ونودي بذلك في الطرقات، وصنع الناس نعوشاً وقفوها، واتسعوا بها في تشييع الموتى.

ثم نودي في البلد بصوم ثلاثة أيام، ففعلوا. ثم وقفوا بالجامع، كما يفعلون في شهر رمضان، ثم خرجوا يوم الجمعة، سابع عشر الشهر، إلى مسجد القَدَم[3]، فتضرعوا إلى الله تعالى في رفع الطاعون. وخرج الناس من كل فج عميق، حتى أهل الذمة والأطفال، وانتشروا في الطرقات، وأكثروا التضرع والبكاء، ولم يزدد الأمرُ إلا شِدّةً، ولا الموتُ إلا كَثْرةً.

فلما كان في ثاني شهر رجب، بعد الظهر، هبت ريح شديدة، أثارت غباراً أصفر ثم أحمر ثم أسود، حتى أظلمت الأرض، وبقي الناس نحو ثلاث ساعات، يجأرون إلى الله تعالى ويستغفرونه، حتى انكشف. ورَجَوْا أن يكون ذلك ختام ما هم فيه، فلم ينقص عدد

(١) أراد بالكُبّة: الأحشاء، تشبيهاً لها بكبّة الغزل؛ وهي ما جمع منه - وانظر اللسان.
(٢) في الأصل: ثلاثة - لحن.
(٣) وهو بظاهر دمشق، وتأتي قداسته من قولهم أن رسول الله ﷺ قد وصل إلى تلك المنطقة ووَطِئَها بقدمه الشريفة، وهذا نفسه السبب الذي جعلهم يخرجون إليه دون غيره من المساجد.

الأموات، بل استمرّ الطاعون بدمشق إلى سِلْخ السنة. وبلغ عدد من يموت، داخل السُّوْر خاصّةً، في كل يوم ألفَ نفس. وصلى الخطيب بالجامع على خمسة[1] وستين نفساً دفعة واحدة، فكان ذلك أمراً مَهُولاً/، وحصل بسبب ذلك في الجامع ضجة عظيمة. [١١١/أ]

قلت: وحكىٰ لي من أثق به، أنه شاهد في جامع عمرو بن العاص نحو ذلك.

وقرأت في «تذكرة» القاضي صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي: أول ما بدأ الطاعون الكائن في سنة تسع وأربعين من الشام بغزة، ثم تعدىٰ إلى بيروت، ثم إلى الشام كلها. وكان يقتل بالرائحة، وبقدر الحَبّة تظهر في المغابن؛ كالإبْط ونحوه، وبِبَثْرةٍ خلف الأُذُن، وبقدر الخيارة في الوَرِك. وبعضهم يبصق دماً فيخرُّ ميتاً.

وكتب في رسالة: وإنما عاقته العوائق، وشغله ما شغل جميع الخلائق. وهو أمر هذا الوبا، وما بلغكم عنه من النبا. فإنه قد عمّ البلاد، وغمّ النفوس وأذاب الأكباد. وقدم مصر في أول هذه السَّنة، ففقد أهلها القرار والسِّنة. وتقدم بعساكر المنايا، ودهم بكبائر الرزايا، وألقىٰ الرعب في قلوب البرايا، وأبقىٰ في صدورهم البلايا. وشَهَر لكل أحد نصابه[2]، ونزل بباب كل بيت منه عصابة. فالناس بين كل ميت ومائت، ومتوقع الفَوَاتَ وفائت. وأصبح كل جبار وهو منه[3] خائف، ويظن أن الموت على بابه واقف.

إن دخل بيتاً كان آخر أهله خروجاً، وإن عدل إلى فِناء أجّج نار

---

(١) كذا في سائر الأصول.

(٢) في الأصل: مصابه، وما أثبته من ف، ظ، ع.

(٣) ف: منصت، مكان: منه.

الفَناء فيه تأجيجاً. فقصم عند ذلك الآمال، وكثرت لـديه الأعمـال. وعـظم التضـرع إلى الله والصِّيـاح، وعمـل النـاس بقـولـه ﷺ: «إذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وإذا أمسيت فلا تنتظر الصباح».

غير أن له خلائقَ محمودة، وغرائبَ ليست في سواه موجودة: لا يُفَرِّق بين الشخص وأقاربه، ولا يُؤَرِّقُ جَفْنَ المفجوع على ذاهبه. بل إنْ أخذ/ واحداً آنسه بجميع أهله، وجمع شملهم[1] في الردىٰ بإهدام [١١١/ب] ذلك النسب من أصله. لا تطول معه الأمراض، ولا تكثر على الجسد الأعراض.

وقـد طالت مـدته على الأُمّـة، وقويت عليهم الشِّـدّة والغُمَّة. واشترك في مُصابه الخلائق والبلدان، وعمت الأشجان والأحزان. وهذا أمر لم يُسْمَعْ بمثله في الوجود، ولم يقـع نظيـره في الحدود. وأيّ طـاعـون دخـل الأرضين من كـل جـانب؟! ووصـل إلى المشـارق والمغارب؟! بل طاعون عمواس، كالقطرة منه في القياس. وطاعون الأشراف، خاصٌّ ببعض الأصناف. وطاعون الفتيات، لغير الأبكار لم يوات. فاللَّهَ اللَّـهَ في التضرّع بارتفاع هذه النازلة، وانقطاع هذه النِّقْمة برحمة متواصلة.

وقرأت في كتاب القاضي تاج الدين السُّبْكي، سنة (٧٦٤): لما غمّ الطاعون على النفـوس وعمّ، وهمّ بالـردىٰ فأودع القلوب الهمّ. طاف البلاد فما ترك طارفة ولا تليدة، وطاف في الرَّبْع العامر فـأذن بالخراب، وما تلك الصفة بحميدة، وغزا الإقليمَ المصريَّ منه ما شيَّب النواصي، وشغلهم بأنفسهم عن القيام بالـطاعات بـل وبالمعـاصي. ودخل منه الشامَ رُعبٌ يُروِّع ولا يراعي، فبطلت عنده الشهوات وذهبت

(١) ف: شمله.

لـديه الـدواعي. . إلى غيـر ذلـك من تخـريب الممـالـك، وتضييق المسالك، وتوسيع أبواب المهالك.

فيـا لـه من حِمـام شمَّرتْ حـروبه عن سـاقها ومـا توقّفت ولا تروّت، وصاحبِ صوارمَ شربت من دم[1] البـرايا حتىٰ تـروّت. لقد صرّح في هذه المعركة غضبه وما أضمر ولا ورّىٰ/، ولقد رَوَىٰ فيها سهمُهُ كَبِدَ قوسه الحرّىٰ. وما ذاك إلا لمقدورٍ إلهيّ لا يُدْفـع، وأمرٍ سماويّ لا تفيد فيه المعالجة ولا تنفع. لقـد قطع نيـاط[2] القلوب، وشاهدنا منه العجبَ والأرواحُ تذوب. إن طَلَعَتْ حَبَّةٌ لابن آدم هبطت به إلى الرَّمْس، وإن بصق دماً قال: يا حسرتا على ما فرّطت بالأمس. ولقد رَخُصَتِ الأنفس فيه حتىٰ بيعت بِحَبّة، وقال من ساوَمَها سيقضي صاحبها نَحْبَه. فمات من لا عُمْرُهُ مات، وصِرْتَ لا تسمع إلا كان وفات. إذا أخذ واحداً تداركه بجمع شمله، وأخذ على إثره جميـع أهله. وإذا نزل بامرىءٍ أفصله من يومه، ولا يطيل بتعلّله المرض على قومه. والله المستعان في جميع الأحوال، وعليه فيمـا نخافـه ونحذره الاتكال. [١١٢/أ]

وقرأت بخط شيخنا ناصر الدين ابن الفرات[3] في «تاريخه»، أنه صلى الجمعة سنة تسـع وأربعين وسبع مـائة[4]، في سطـح الجامـع

(١) ف، ظ: دماء.

(٢) النِّياط: عِرْق عُلّق به القلب من الوتين، فإذا قطع مات صاحبه. والجمع: أنوِطة ـ لسان.

(٣) وهو محمد بن عبدالرحيم بن علي بن محمد، ناصر الدين الحنفي، المعروف بابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ)، وتاريخه طبع بعضه، وذكر صاحب الأعلام: (٦/ ٢٠٠) أنه كان لا يحسن الإعراب، فوقع في كتابه لحن كثير.

(٤) قوله: (سنة تسع وأربعين وسبع مائة) ليس في ف.

الحاكمي، فشاهد الجنائز مصفوفة ثلاثة[1] صفـوف، من أول الأروقة إلى باب الخزائن[2]، لكن الصف الثـالث ينقص قليلاً. قـال: وكثر الموت[3] حتىٰ خلت الطرقات. قال: ولقد مشيت ليلةً بين القَصْرَيْن، بين المغرب والعشاء، من الحريريِّين إلى سوق الدجاج بقرب الجامع الأقمر، فما رأيت من السُّرُوج في الحوانيت إلا اليسير. قال: وعُدِمت البضائع لقلة الجالب، وبيعت[4] الرُّمّانة الواحدة بنصف[5] دينار، وبلغ طحن الإِرْدَبّ[6] القمح تقديراً فلوري. قال: وشرح ذلك يطول، وهذا عنوانه.

قلت: إنما عظم الخطب لامتداده؛ فإنه ابتدأ[7] من أول السنة، فلم يزل يتكاثر إلى شهر رجب، فعظم في شعبان ثم في رمضان، ثم تناقص في شوال، وارتفع في ذي/ القعدة. [١١٢/ب]

وإلى هنا ينتهي القول بنا فيما قصدناه، من نقل ما اتصل بنا، من نبـأ الطواعين الـواقعة في الإسـلام، والله المسؤول أن يختم لنـا بالحسنىٰ، ويرفعنا إلى المقام الأسنىٰ.

قرأت[8] على عبدالله بن عمر بن علي، عن أحمد بن كشتغدي سماعاً، أن النجيب الحراني أخبرهم قال: أنبا أبو الفرج ابن الجوزي

---

(١) وقعت في جميع الأصول: ثلاث، فاقتضىٰ التصويب.

(٢) ظ، ع: الخرازين.

(٣) في الأصل: الموتى، وما أثبته من ف، ظ، ع.

(٤) في الأصل: بلغت. وما أثبته من ف، ظ، ع.

(٥) في الأصل: نصف، تبعاً لقوله: بلغت.

(٦) الإردَبّ: مكيال لأهل مصر يضم أربعة وعشرين صاعاً.

(٧) ف: امتد.

(٨) كما بدأ المصنف كتابه بحديث ساقه بإسناده، أراد أن يختم الكتاب بحديث يسوقه بإسناده، محافظة منه على علم الرواية ووفاءً لأهله.

سماعاً قال: أنبا أبو منصور القزّاز قال: أنبا أبو بكر أحمد بن علي قال: أنبا أبو علي عبدالرحمٰن بن محمد بن فضالة قال: أنبا أبو بكر محمد بن عبدالله بن شاذان قال: سمعت أبا جعفر التستري يقول: حضرنا أبا[1] زرعة ـ يعني عبيد الله[2] بن عبدالكريم الرازي الحافظ ـ وكان في السَّوْق ـ يعني بفتح السين؛ أي سَوْق روحه إلى الموت ـ وعنده أبو حاتم، ومحمد بن مسلم، والمنذر بن شاذان، وجماعة من العلماء. فذكروا حديث التلقين؛ وهو قوله ﷺ: «لقنوا موتاكم: لا إلٰه إلا الله»[3] فاستحيوا من أبي زرعة رحمه الله، وهابوا أن يلقنوه، فقالوا: تعالوا نذكر الحديث.

فقال محمد بن مسلم: حدثنا الضحاك بن مخلد، عن عبدالحميد بن جعفر، عن صالح، وسكت.

وقال أبو حاتم: ثنا بُنْدار قال: ثنا أبو عاصم، عن عبدالحميد، عن صالح، ولم يجاوز، وسكت الباقون.

فقال أبو زرعة: ثنا بندار قال: ثنا أبو عاصم قال: ثنا عبدالحميد بن جعفر، عن صالح بن أبي غريب، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان آخر كلامه: لا إلٰه إلا الله دخل الجنة»، وتوفي.

[١١٣/أ] رواها الحاكم عن أبي بكر/ بن شاذان المذكور، وفيه مقال. و «أبو جعفر التستري» هو محمد بن علي؛ وراق أبي زرعة.

وقد ذكر أبو محمد بن أبي حاتم هذه القصة، في ترجمة أبي

(١) في الأصل: أبو ـ لحن. (٢) ف، ظ: عبدالله ـ تصحيف.
(٣) خرجه مسلم: (٩١٦) والترمذي: (٩٧٦) وأبو داود: (٣١١٧) والنسائي: (٤/٥) من حديث أبي سعيد. وأخرجه مسلم: (٩١٧) من حديث أبي هريرة.

زرعة، مختصرة فقال: سمعت أبي يقول: مات أبو زرعة مطعوناً مبطوناً، يعرق الجبين منه في النَّـزْع. فقلت لمحمد بن مسلم: ما تحفظ في تلقين الموتى «لا إله إلا الله؟» فقال: يُرْوىٰ عن معاذ. فرفع أبو زرعة رأسه - وهو في النَّزْع - فقال: روىٰ عبدالحميد بن جعفر.. فذكره، وزاد: فصار البيت[1] ضجة من البكاء، ممن حضر.

وقد وقع لي هذا الحديث عالياً، من وجه آخر، عن أبي عاصم؛ كتب إلينا أبو العباس أحمد بن أبي بكر المقدسيّ، أن يحيىٰ بن محمد بن سعد، أخبرهم عن زهرة بنت محمد بن حاضر قالت: أخبرنا يحيىٰ بن ثابت بن بندار قال: أخبرنا أبي قال: أنبا أبو منصور محمد بن محمد بن عثمان، والحسين بن علي بن قتادة. قالا: أنبا أبو بكر بن مالك قال: ثنا أبو مسلم الكجي قال: ثنا أبو عاصم، عن عبدالحميد قال: حدثني صالح بن أبي غريب.. فذكر مثله.

أخرجه أبو داود، عن مالك بن عبدالواحد، عن أبي عاصم، فوقع لنا بدلاً عالياً.

* * *

---

(١) ظ: للبيت.

آخـــر كتـــاب
بذل الماعون في فضل الطاعون

قال المؤلف رحمه الله ورضي عنه وتغمده برضوانه وأسكنه أعلى جنانه: كان الفراغ منه في جمادى الآخرة، سنة ثلاث وثلاثين وثمان مائة، سوى ما ألحق بعد ذلك إلى أن ختم في شوال منها. ثم ألحق فيه يسيراً بعد ذلك[1] والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم [تسليماً كثيراً].

* * *

---

(١) قوله: (ثم ألحق فيه يسيراً بعد ذلك) ليس في ف. وانظر ما كتبناه في المقدمة بهذا الشأن.

والحمد لله الذي منّ علينا بإنجاز تحقيق هذا الكتاب وأنعم، وصلى الله على خاتم النبيين محمد وعلى آله وصحبه وسلم. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا، أنت ولينا في الدنيا والآخرة، توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين.

الفهـارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.
٢ ـ فهرس الأطراف المرفوعة والموقوفة.
٣ ـ فهرس الألفاظ المقيدة في الأصل.
٤ ـ فهرس الأعلام.
٥ ـ فهرس الأماكن.
٦ ـ فهرس الكتب الواردة في الأصل.
٧ ـ فهرس المصادر والمراجع.
٨ ـ فهرس المحتويات.

فهرس الآيات القرآنية

ـ﴿سورة الإخلاص﴾ـ

ـ﴿سورة الفلق﴾ـ

ـ﴿سورة الناس﴾ـ

فهرس الأطراف المرفوعة والموقوفة

- ﴿و﴾ -

- ﴿ي﴾ -

فهـرس الألفـاظ المقيــدة في الأصل

فهرس الأعلام

— ﴿ب﴾ —

— (خ) —

— (د) —

— ﴿غ﴾ —

— ﴿ف﴾ —

— ﴿ق﴾ —

— ﴿ك﴾ —

ـ ﴿ل﴾ ـ

ـ ﴿م﴾ ـ

— ﴿و﴾ —

— ﴿ي﴾ —

فهرس الأماكن

فهرس الكتب الواردة في الأصل

ـ﴿ أ ﴾ـ

ـ﴿ب﴾ـ

ـ﴿ت﴾ـ

— ﴿ث﴾ —

— ﴿ج﴾ —

— ﴿ح﴾ —

- ﴿ص﴾ -

- ﴿ط﴾ -

- ﴿ع﴾ -

- ﴿غ﴾ -

ـ ﴿ف﴾ ـ

ـ ﴿ك﴾ ـ

ـ ﴿م﴾ ـ

فهرس المصادر والمراجع
[وأجلها القرآن الكريم]

١ ـ الأدب المفرد، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ). ضمن (فضل الله الصمد...). مصر، مطبعة المدني، ١٤٠٢ هـ.

٢ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٧٩ م.

٣ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). مصر، مطبعة مصطفى محمد، ١٩٣٩ م.

٤ ـ الأعلام، لخير الدين أبي الغيث محمود بن أحمد الزِّرِكْلي (ت: ١٩٧٦ م). ط ٦، بيروت، دار العلم، ١٩٨٤ م.

٥ ـ الإكمال، لابن ماكولا، أبي نصر علي بن هبة الله (ت: ٤٧٥ هـ). تصحيح: عبدالرحمٰن بن يحيىٰ المعلمي اليماني. الهند، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٢ م.

٦ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: حسن حبشي: القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩ م.

٧ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا بن محمد البغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ). إستانبول، المطبعة البهية، ١٣٦٤ هـ (مصورة).

٨ ـ تاريخ الأدب العربي (الترجمة العربية)، لكارل بروكلمان. ترجمة: عبدالحليم النجار، رمضان عبدالتواب، السيد يعقوب بكر. ط ٥، القاهرة، دار المعارف.

٩ ـ تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن شاهين (ت: ٣٨٥ هـ). تحقيق: صبحي السامرائي. ط ١، الكويت، الدار السلفية، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٠ ـ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ هـ). تصحيح: محمد حامد الفقي وغيره، مصر، مطبعة السعادة ١٩٣١ هـ (مصورة).

١١ ـ تاريخ التراث العربي (الترجمة العربية)، لفؤاد سزكين. ترجمة: محمود فهمي حجازي، عرفة مصطفى. المملكة العربية السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٣ م.

١٢ ـ تاريخ خليفة بن خياط، (ت: ٢٤٠ هـ). تحقيق: أكرم ضياء الدين العمري. ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة ودار القلم، ١٩٧٧ م.

١٣ ـ تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط ٤، مصر، دار المعارف، دون تاريخ.

١٤ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة، الهيئة العامة، ١٩٦٤ م.

١٥ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمٰن المزي (ت: ٧٤٢ هـ). صححه وعلق عليه: عبدالصمد شرف الدين. الهند، بومباي، الدار القيمة، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م.

١٦ ـ تذكرة الحفاظ، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ). ط ٣، الهند، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٥ م.

١٧ ـ الترغيب والترهيب، لزكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري (ت: ٦٥٦ هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط ١، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٨١ هـ ـ ١٩٦٢ م.

١٨ ـ تغليق التعليق، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: سعيد عبدالرحمٰن القزقي. عمان، دار عمار، ١٩٨٥ م.

١٩ ـ تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤ هـ). بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م (مصورة).

٢٠ ـ تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، ط ٢، مصر، النمنكاني، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.

٢١ ـ التلخيص الحبير، لابن حجر أيضاً. تصحيح: عبدالله هاشم اليماني. القاهرة، ١٣٨٤ هـ ـ ١٩٦٤ م.
٢٢ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، يوسف بن عبدالله (ت: ٤٦٣ هـ). المغرب، وزارة الأوقاف، مطبعة فضالة المحمدية، ١٩٧٩ م.
٢٣ ـ تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر أيضاً. الهند، حيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٥ ـ ١٣٢٧ هـ.
٢٤ ـ جامع الأصول، لأبي السعادات المبارك ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ). تحقيق وتخريج: عبدالقادر الأرناؤوط. دمشق، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣ م.
٢٥ ـ الجامع الصحيح، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ). ضمن «فتح الباري». مصر، المطبعة السلفية، ١٣٨٠ هـ. (وانظر: فتح الباري...).
٢٦ ـ الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط ٢، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٨٠ م.
٢٧ ـ الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ). الهند، حيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧١ هـ ـ ١٩٤٥ م (مصورة).
٢٨ ـ ابن حجر، دراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة، لشاكر محمود عبدالمنعم. بغداد، وزارة الأوقاف.
٢٩ ـ حلية الأولياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ). ط ٢، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م (مصورة).
٣٠ ـ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لصفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي (ت: ٩٢٣ هـ). القاهرة، المطبعة الخيرية، ١٣٢٣ هـ (مصورة).
٣١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). الهند، حيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ م (مصورة).
٣٢ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. بيروت، الكويت، المكتب الإسلامي، والدار السلفية، ج ٢، ١٩٧٢ م، ج ٣، ١٩٧٩ م، ج ٤، ١٩٨٣ م.

٤٥ ـ العلل، لابن المديني، علي بن عبدالله بن جعفر (ت: ٢٣٤ هـ). تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠ م.

٤٦ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر. تصحيح وتعليق: عبدالعزيز بن باز. رقم أبوابه وأحاديثه وأطرافه: محمد فؤاد عبدالباقي، مصر، المطبعة السلفية، ١٣٨٠ هـ.

٤٧ ـ الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية، لابن علان الصديقي، محمد بن علان (ت: ١٠٥٧ هـ). بيروت، المكتبة الإسلامية (مصورة).

٤٨ ـ الفهرست، لابن النديم، محمد بن إسحاق (ت: ٣٨٥ هـ). نشره: غوستاف جلوجن، ليبزغ، ١٨٧٢ م (مصورة).

٤٩ ـ فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، المنتخب من مخطوطات الحديث ـ للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٠ م.

٥٠ ـ فهرس المخطوطات العربية المصورة بجامعة الكويت، إعداد: أحمد سعيد الخازندار. الكويت، ١٩٨٣ م.

٥١ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت: ١٠٢١ هـ). مصر، ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢ م (مصورة).

٥٢ ـ القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٨ هـ). ط ٢، مصر، المطبعة الحنيفية، ١٣٤٤ هـ.

٥٣ ـ الكاشف، لشمس الدين الذهبي، محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨ هـ). تحقيق: عزت علي وموسى علي محمد. بيروت، دار الكتب الحديثة، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م.

٥٤ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله المعروف بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت: ١٠٦٧ هـ). إستانبول، المطبعة البهية، ١٩٤١ هـ (مصورة).

٥٥ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن محمد بن محمد بن فهد المكي (ت: ٨٧١ هـ). دمشق، ١٣٤٧ هـ.

٥٦ ـ لسان العرب، لابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١ هـ). ترتيب: يوسف خياط. بيروت، دار لسان العرب، دون تاريخ.

٥٧ ــ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ). ط ٢، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧ م (مصورة).

٥٨ ــ مجمل اللغة، لابن فارس، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥ هـ). تحقيق: هادي حسن حمودي. الكويت، معهد المخطوطات العربية، ١٩٨٥ م.

٥٩ ــ المخطوطات العربية في الهند (تقرير)، أعده: عصام محمد الشنطي. الكويت، معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م.

٦٠ ــ المستدرك، للحاكم، محمد بن عبدالله (ت: ٤٠٥ هـ). الهند، حيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٤٤ هـ (مصورة).

٦١ ــ المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ). بيروت، المكتب الإسلامي ودار صادر (مصورة).

٦٢ ــ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). تحقيق: الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي. الكويت، وزارة الأوقاف، ١٣٩٠ هـ (مصورة).

٦٣ ــ معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٦٢٦ هـ). بيروت، دار صادر، ١٩٧٧ م.

٦٤ ــ معجم الفقه الحنبلي المستخلص من «المغني»، إعداد: محمد سليمان الأشقر. الكويت، وزارة الأوقاف، ١٩٨٤ م.

٦٥ ــ معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة. دمشق، مطبعة الترقي، ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦١ م.

٦٦ ــ المغني عن حمل الأسفار، للحافظ العراقي عبدالرحيم بن الحسين (ت: ٨٠٦ هـ). بهامش الإحياء، بيروت، دار المعرفة (مصورة).

٦٧ ــ المنتخب من مخطوطات المدينة المنورة، لعمر رضا كحالة، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٧٣ م.

٦٨ ــ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبدالرحمٰن بن علي ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ هـ). الهند، حيدرآباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧ ـ ١٣٥٩ هـ.

٣٣ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة له أيضاً، ج ١، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٨٤ هـ. ج ٢، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٣٤ ـ السنن، للترمذي محمد بن عيسىٰ (ت: ٢٧٩ هـ). تعليق: عزت عبيد الدعاس. حمص، دار الوعي، ١٣٨٥ هـ ـ ١٩٦٥ م.
والطبعة المصرية التي حققها أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي وغيرهما.

٣٥ ـ السنن، للدارمي، عبدالله بن عبدالرحمٰن (ت: ٢٥٥ هـ). القاهرة، مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ (مصورة).

٣٦ ـ السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥ هـ). تعليق: عزت عبيد الدعاس، حمص، دار الوعي، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٣٧ ـ السنن، لابن ماجه محمد بن يزيد الربعي القزويني (ت: ٢٧٣ هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. بيروت، دار إحياء التراث، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م (مصورة).

٣٨ ـ السنن، للنسائي، أحمد بن علي (ت: ٣٠٣ هـ). نشره مصطفى أفندي محمد، مصر، ١٩٣٠ م.

٣٩ ـ شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، أبي الفلاح عبدالحي بن العماد (ت: ١٠٨٩ هـ). القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ (مصورة).

٤٠ ـ (كتاب) الشكر، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١ هـ). تحقيق: الأخ الفاضل بدر البدر. الكويت، دون تاريخ.

٤١ ـ صحيح الجامع الصغير وزياداته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٩ م.

٤٢ ـ ضعيف الجامع الصغير وزياداته، له أيضاً. ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م.

٤٢ ـ الضوء اللامع، لمحمد بن عبدالرحمٰن السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ). القاهرة، مكتبة القدسي، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥ هـ (مصورة).

٤٤ ـ عقيدة التوحيد في فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ). جمعه من «الفتح» أحمد عصام الكاتب. بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م.

٦٩ ـ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧ هـ). تحقيق: محمد عبدالرزاق حمزة. مصر، المطبعة السلفية (مصورة).

٧٠ ـ الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي الحميري (ت: ١٧٩ هـ). ط ٤، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م.

٧١ ـ ميزان الاعتدال، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ). تحقيق: علي محمد البجاوي. القاهرة، ١٩٦٣ م.

٧٢ ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا بن محمد البغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ). إستانبول، المطبعة البهية، ١٩٥١ م (مصورة).

أبحـاث ومقـالات:

٧٣ ـ جمال الدين يوسف بن عبدالهادي... حياته وآثاره المخطوطة والمطبوعة، لصلاح محمد الخيمي. مجلة معهد المخطوطات، الكويت، مج ٢٦.

٧٤ ـ ذيل الدرر الكامنة لابن حجر، دراسة وتعريف، لمحمد كمال الدين عز الدين، مجلة المعهد أيضاً، مج ٢٨.

مراجـع بالإنجليزيـة:

- The Chester Beatty Library: A handlist of the Arabic Manuscripts. By Arthur J. Arberry. Dublin, **1955 - 1964.**

- Encyclopaedia Britannica, Vol. VIII, P. **20 - 21,** Plague.